

١١٠

تاريخ المصريين

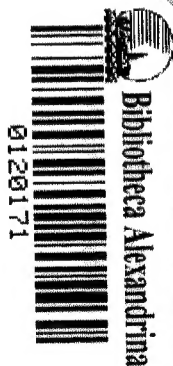
مصادرة الأملاك
في الدولة الإسلامية
(عصر سلاطين المماليك)

البيومي إسماعيل الشربيني

ج ١ الأول



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



تاريخ المصريين (١١٠)

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان
رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

نمطور
الهيئة المصرية العامة للكتاب



مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية

(عصر السلاطين المماليك)

الجزء الأول

د. البيومي إسماعيل الشربيني



المكتبة الوطنية والارشيف لجمهورية مصر الإسلامية

١٩٩٧

قديم

يسرنى أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب المهم للدكتور
البيومى اسماعيل الشربيني عن « مصادرة الأملاك فى الدولة
الاسلامية ، عصر سلاطين المماليك » .

والكتاب فى الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على
درجة الدكتوراه فى التاريخ الاسلامى من جامعة المنصورة .
وقد شدنى اليه أنه يعالج موضوعا صعب التناول بسبب ندرة
وثائقه ، يرتبط بفكرة الحكومة الاسلامية التى تنادى بها الجماعات
الاسلامية ، وتصورها للجماهير الاسلامية فى صورة العدل المطلق
والمنقذ من كل شرور العالم المعاصر ، ولكن الدراسة التاريخية
العلمية كما أثبتتها هذه الرسالة العلمية ، ترسم صورة أخرى بعيدة
كل البعد عن مبادئ الاسلام الحنيف ، وما أعلنه رسولنا الكريم
فى خطبة الوداع من حماية للمال الخاص ، صورة العدوان الدائم
على الملكية الخاصة ، وعدم احترامها ، وتهديدها لمختلف الأسباب ؛

لقد بين الباحث كيف شرعت مصادرة الأملاك فى الأصل كعقوبة
للملكها على جرم ارتكبه ، أو مال متأخر عليه ، وظل الوضع متبعاً

على هذا النحو حتى عصر الماليك ، فتوسعوا فيها بشكل فاق عهود سابقهم ، وأصبحت المصادرة ، رغم عدم مشروعيتها ، أحد الموارد المالية لخزينة الدولة ، لمواجهة النفقات العادية أو الطارئة ، كالحرب والمجاعات والحفلات وغيرها ، وازدادت أسباب مصادرة الأملاك بصورة تفرق الوصف ، ويعجز عنها الحصر ، ولم ينج منها أحد ، كبير أو صغير !

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة جذور مصادرة الأملاك لدى سلاطين الماليك ، والتعرف على مفهومها وأسبابها وأشكالها ، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وضحايا المصادرات من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية ، وأنواع المصادرات التي تعرض لها رجال الدولة ، وطوائف المجتمع المختلفة ، وموقف العامة من المصادرات ، وكذا موقف رجال الدين ، وما ترتب على المصادرات من آثار اقتصادية واجتماعية ، ونتائجها على النشاط التجاري والصناعي ، وعلى العامة وعلى الدولة وعلى الأوقاف ، ولم ينس الباحث تذييل دراسته بجداول توضح عدد المصادرات ، ونوعها ، ومنفذيها ، وأسباب توقييعها ، وقيمتها ، وجهة ايداعها ، وما آل اليه مصيرها .

والدراسة على هذا النحو ، تعد دراسة موسوعية بكل المعايير يستحق عليها صاحبها التحية ، وتسد في المكتبة العربية والاسلامية فراغا كبيرا . ونظر لضخامتها فقد رأيت من المناسب أن تصدر في جزئين لسهولة التناول .

والله الموفق ،

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

تقديم

الحمد لله الذى علم الانسان ما لم يعلم وأسبغ على عباده نعمه باطنة وظاهرة ، واستخلفهم فى ماله فهم به يتنعمون . وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد البشر وعلى آله وصحبه والتابعين . وبعد فهذه دراسة تتناول المصادرات فى عصر سلاطين المماليك : أسبابها وأجراءاتاتها ووقعها على رجال الدولة وغيرهم وعلى أنظمتها المختلفة ، وقد شرعت المصادرة فى الأصل عقوبة وانحصر معناها فى الاستيلاء على الأموال أو العقارات أو المحصول بالقوة عقوبة للملكها على جرم ارتكبه أو مال متأخر عليه . ولجأ العديد من سياسة الدول الإسلامية الى المصادرة بمعناها السابق وظل هذا الوضع متبعاً حتى عصر سلاطين المماليك فتوسعوا فيها بشكل كبير فأتى عهد سابقهم وازدادت أسباب المصادرات فى عهدهم بصورة تفوق الوصف ويعجز عنها الحصر ولم ينبج منها أحد بدءاً بالسلاطين وانتهاء بالخرافيش ولكن فى هذا العصر — موضوع الدراسة — اتخذت المصادرة نوعاً جديداً الى جانب نوعها العقابى السابق وهذا النوع الجديد كان اتخاذها تدبيراً مالياً يشبه ما يسمى الآن

بالمصالح المرسله وهى احقية الدولة فى فرض الأموال على الأثرياء وجبايتها قسراً اذا ما فرغ بيت المال . أى أن المصادرة فى عصر الماليك استهدف من وراء توثيقها تحقيق مفزيين :

الأول عقابى : لمن ارتكب جرماً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً استلزم نزع أمواله وممتلكاته لذا فقد غدت المصادرة سلاحاً باتراً للخارجين والمفسدين .

الثانى مالى : ويتمثل فى أن المصادرة كأحد الموارد المالية — رغم عدم شرعيتها — سريعة العائد للمء الخزانة أو التعمير أو لمواجهة النفقات العادية والطارئة كالحرب والمجاعات والحفلات وغيرها .

وفى عهد الماليك نظمت المصادرات بمعناها الحقيقي وأرسيت قواعدها ، واختص السلطان بقرارها ، ويتنفيذا وفق خطوات وقواعد اكتسبت مع الزمن والممارسة ، وما زال جميعها سارياً حتى الآن (١) .

وقد واجه البحث عدة صعوبات كان من أبرزها :

أولاً : ندرة الوثائق التى تمس موضوع المصادرات . فلم نعثر على أية وثيقة تتناول هذا الموضوع أو مرسوم مصادرة أو حصر تركة أو ما شابه ذلك .

ثانياً : تقطع معظم ترجمات المصادر وتوزيعها على العديد من السنوات . والسبب فى هذا نظام التأريخ الحولى الذى سار عليه الكثير من المؤرخين آنذاك ، وتمثلت الصعوبة هنا فى ضرورة تتبع الترجمات لمعرفة تفاصيل الحادثة ونهاية صاحبها ، ويتضح حجم

(١) انظر ص ٤٧١ .

هذه الصعوبة من تتبع ٢٣٠٦ حالات مصادرة لمعرفة تفاصيلها
الاجمالية .

ثالثا : كثرة العمليات الحسابية والاحصائية التي استلزمها
عملية تفريغ البيانات والأرقام التي حواها العصر .

وأرجو أن أكون قد تمكنت من التغلب عليها بما يخدم البحث
ويفيده .

ولاهمية هذه الدراسة وارتباط المصادر في عصر الماليك
بالنظام المالي والنظام الأمنى في مصر خلال العصور الوسطى ،
ولخو المكتبة العربية الاسلامية من دراسة متخصصة في هذا
الموضوع المهم . . من أجل هذا وغيره تقدمت بهذا البحث وقد
أسميته « **المصادر في عصر سلاطين الماليك** » . ويرجع سبب
اختياري لهذا العصر بالذات الى عدة أسباب أهمها : كثرة
المصادر خلاله بصورة تستلقت النظر ، وأيضا لأنه في هذا
العصر تبلورت هذه السياسة ووضحت معالمها وأرسيت
قواعدها .

ويستهدف هذا البحث :

في المقام الأول البحث عن جذور المصادر لدى سلاطين
الماليك ، ومناقشة العلاقة الاستغلالية القائمة بين الدولة وجمهور
العام ، مما جعل المصادرة أداة من أدوات السلطة للتعامل مع
الناس .

وفي المقام الثانى تحديد معالم المصادرة من خلال التعرف على
مفهومها وأشكالها وأسبابها . . . فضلا عن تساؤل تطبيقاتها
بالدراسة للموقوف على خطة النظام الملوكى فى انتهاجها . .

وفي المقام الثالث دراسة اثر المصادرات على رجال الدولة والمعاملة والاوقاف والنشاط التجارى والصناعى والنظام النقدى وتجارة العبور والاقطاعات الى غير ذلك من النواحي التى تمثل كيان الدولة بصفة عامة .

ويرتكز منهج الدراسة فى هذا البحث على المنهج التاريخى منهجا أساسيا ، والمنهج الاستقرائى بدرجة محدودة وبالتحديد استخدام احدى طرقه وهى التغير النسبى وفيها يكتفى بالمقارنة بين المتغيرات التى تطرأ على ظاهرتين بصورة مطردة ليحكم بوجود علاقة بينهما . وليكن تدهور الاوضاع الاقتصادية وما يتبعها من زيادة مطردة فى عدد المصادرات . والى جانب هذا وذاك استخدم البحث الطريقة الاحصائية فى عمل الجداول الحسابية .

وقد قسمت البحث الى خمسة فصول يتصدرها مقدمة وتعقبها اخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التى يحققها البحث ، ثم انتهت بعدة ملاحق ، ثم فهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى دراسته .

المقدمة :

تناولت بالحديث تعريف المصادرة لغة واصطلاحاً ، ثم مرادفاتها من ترسيم وحوطات وعقوبات وجنايات ومغارم ، ثم بينت حكم الشرع فى المصادرات ، وأعقب ذلك لمحة سريعة عن سياسة المصادرات قبل عصر المماليك ، واختتمت هذه المقدمة ببيان أهم العقوبات الملوكية ، وأيضاً مغزى المصادرة والهدف من وراء توقيعها .

أما أول فصول هذه الدراسة :

فقد تناولت فيه بالدراسة والتحليل طبيعة المصادرة ، ونطاقاتها ، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،

وسلطة إصدارها ، ثم أنواعها الثلاثة ، والعوامل التي توقف عليها الرجوع عن المصادرة ، وتلا ذلك التعرض لأشكال المصادرة المستترة كالاستيلاء على التركات ، وينتقل الحديث بعد ذلك الى منفذ المصادرات ومساعديه ، وأهم الاجراءات التي اتبعت في توقيع المصادرة من ترسيم وتقييد وتشهير وحرث بيوت وختم على الموجود وبيعه عن طريق الحلقة الى غير ذلك من الاجراءات التي ما زال اكثرها متبعا حتى اليوم . كذلك يناقش هذا الفصل كيفية سداد مبلغ المصادرة . ثم ينتقل الحديث بعد ذلك الى مكونات المصادرة وجهة ايداعها وكيفية تسجيلها في ديوان النظر او بالتحديد في فرع بيت المال . ونختتم هذا الفصل ببيان النهايات التي تعرض لها المصادرون من أفراج أو نفى أو قتل . . . الخ ، وكل هذا من خلال أمثلة توضحه ، ويعد هذا الفصل عرض عام لحوادث المصادرات التي وقعت بدولة المالك وتعليقا عليها وقد دعمت كل جزئية فيه بالأرقام الدالة عليها والمستخلصة من نتائج الحصر لطبقتي رجال الدولة والعامة ، وللوارد الأهلية .

أما الفصل الثاني :

فقد درس طبقة رجال الدولة والمصادرات وقد بداته بتعريف طبقة رجال الدولة ومجمل وظائفها العسكرية والديوانية والدينية ، ثم انتقل الحديث الى مناقشة أحوال الجهاز الحكومي في ضوء المصادرات مبينا كيف أثر تدهور النظام الاقطاعي على الدولة مما اضطرها الى اللجوء للمصادرة لتعويض نسبة الفاقد من الدخل ، ثم ينتقل البحث بعد ذلك للتعليل على جدول مصادرات رجال الدولة من حيث : عدد حالات المصادرة في عصر كل سلطان وتعليل المؤرخين والكتاب على ذلك ويتخلل ذلك الاجابة عن تساؤل : لماذا زادت أو قلت المصادرات في عهود بعض

السلطين ؟ ثم تناولت وظائف المصادرين وأكثر الوظائف التى تعرض أصحابها للمصادرة ، سواء من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية وهذا بناء على ما أسفرت عنه أرقام الحصر الخاص برجال الدولة ، ثم ناقشت أنواع المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة مبينا العوامل التى تحكمته فى ذلك ثم عرضت بيانا عن تطبيقات المصادرة فى عهد كل سلطان مملوكى . ومنفذى مصادرات رجال الدولة ، وأعقبت ذلك ببيان مبلغ المصادرات أو محتوياتها من النقد بأنواعه الى السلع والأصناف الأخرى مشيراً الى ترتيب تلك المبالغ فى عهود بعض السلطين . وفى ختام هذا الفصل تعرض البحث الى بيان مصير رجال الدولة المصادرين ونهاية كل منهم .

وفى الفصل الثالث :

تناولت سياسة المصادرات وباقى طوائف المجتمع مستهلاً ذلك بالتعريف بهذه الطوائف التى اصطلح على تسميتها بالرعية أو العامة ، وأعقبت ذلك بشرح العلاقة الطردية بين مصادرات أهل الدولة والعامة ، ثم بينت موقف رجال الدين من المصادرات التى تعرضت لها العامة وموقف العامة من المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة وذلك من خلال بعض المواقف التى تبين ذلك . ثم تعرض البحث بعد ذلك الى بيان أثر المصادرات على العامة فى حياتهم وسلوكهم . وفى نهاية هذا الفصل عرضت للجانب التطبيقى لمصادرات العامة وهو عبارة عن نتائج وأرقام مستخلصة من حصر المصادرات الخاص بطبقة العامة وفيه القيت الضوء على عدد المصادرات التى لحقت بكل فئة ، وصدى هذه المصادرات فى كتابات المؤرخين ، ثم نوع هذه المصادرات وأسبابها ، ومنفذهة ومبلغها ، ومودعها ، ثم نهايات المصادرين من العامة .

أما الفصل الرابع :

فهو ذو طابع خاص إذ تناول سياسة المصادرات والموارد الأهلية . وفي بدايته تم التعريف بهذه الموارد الأهلية وهى الأوقاف والأحباس ، وأعقبت ذلك لمحة سريعة على محافظة السلاطين على هذه الأوقاف ، ثم اتجه البحث بعد ذلك الى بيان أوجه مصادرة الأوقاف ومسمياتها : كالحل والاستبدال والتعمير والبيع وغير ذلك مبينا موقف النظار والقضاة والعمامة من هذه المحاولات . أيضا فى هذا الفصل تمت مناقشة الظروف التى اضطرت السلاطين الى التعدى على الأوقاف ، ثم عرج البحث بعد ذلك الى نقطة أخرى وهى رد الأوقاف المصادرة والشروط الواجب توافرها للحكم بذلك ، وفى نهاية هذا الفصل بينت أثر مصادرة الأوقاف على العمامة وعلى الدولة ثم ذيلت هذا الفصل — مثل سابقه — بالجانب التطبيقي لمصادرات الأوقاف وما ورد بحصرها من أرقام : فذكرت عددها ، ونوعها ، ومنفذيها ، وأسباب توقيفها ، ومبلغها ، وجهة ايداعها ، ثم ما آل اليه مصيرها .

وأخيرا الفصل الخامس :

وقد دار حول أثر المصادرات على كيان دولة المالك ، وقد تم تناول ذلك من خلال خمس نقاط :

أولها : بالنسبة لرجال الدولة وما تركته المصادرات من بصمات عليهم .

وثانيتهما : بالنسبة للاقطاعات وما ترتب على ذلك من استنزافها دون العمل على تنميتها .

وثالثتها : بالنسبة للنشاط التجارى والصناعى ، إذ كان من بين تأثير المصادرات عليهما تدهور طبقة التجار وبعض الصناعات

التي اشتهرت بالبلاد مما أفسح المجال لغزو المصنوعات الأجنبية
للأسواق الملوكية .

ورابعتها : بالنسبة للعملة وما أحدثته من تزيف — الى جانب
عوامل أخرى — وانتشار للعملات الأجنبية ، ناهيك عن ضرر
الناس في معاشهم من جراء ذلك .

وخامستها : بالنسبة لاحتكار تجارة العبور وما نتج عن ذلك
من اثاره غضب الغرب وبحثهم عن طريق جديد بعيد عن مصر
وحكامها ، وبالفعل توجوا ذلك بكشف طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد اختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات
التي توصلت اليها من خلال دراسة موضوع المصادرات في عصر
سلطين المالك .

**كما ختمت الرسالة ببعض الملحق التي وجدتها ضرورية لاستكمال
موضوع البحث وهي :**

الملحق الأول : واشتمل على فتوى من الأزهر الشريف حول
رأى الشرع في المصادرات بناء على سؤال من الباحث .

الملحق الثاني : واشتمل على جدول بأسماء شادى الدواوين
خلال عصر سلطين المالك .

ثم أعقبت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها
في هذا البحث ، وقد تنوعت ما بين : وثائق ومخطوطات ومصادر
مطبوعة ومراجع حديثة : عربية وأجنبية ، تناولت النواحي المالية
والتاريخية والفقهية والدينية واللغوية .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع
وأن أكون قد أمطت اللثام عن سياسة المصادرات وما دار حولها

من جدل ومغالطات تردد صداها في بعض الكتابات الحديثة •
ولا يسعني في هذا المقام الا أن أتوجه باسم آيات الشكر والعرفان
الى أستاذي ومعلمي الجليل الأستاذ الدكتور حسين عبد الرحيم
عليوة أستاذ التاريخ والحضارة الاسلامية بكلية الآداب جامعة
المنصورة لتفضل سيادته بالاشراف على هذه الرسالة ، ومنحى
من وقته وعلمه الكثير فجزاه الله خير الجزاء •

كما أتقدم بالشكر الى كل من قدم لى نصحا وارشادا أثناء
قيامى بهذا العمل ، وأخص بالذكر أستاذنى بقسم التاريخ بكلية
الآداب جامعة المنصورة ، وكذلك زملائى بقسم التاريخ والأقسام
الأخرى بالكلية لمدهم يد العون والمساعدة لى اثناء فترة البحث
والدراسة • هذا مبلغى من العلم فان أصبت فهذا توفيق من الله ،
وان أخطأت فما هو الا تقصير منى •

والله ولى التوفيق

د. البيومى اسماعيل المشيربى

مقدمة

في النصف الأول من القرن السابع الهجري - النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي - شهد الشرق العربي متغيرات عدة على مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وكانت الحضارة العربية الإسلامية تمر بأخطر فترات تاريخها ، حيث أحدثت بها الأخطار من الشرق والغرب . ففى الغرب كان هناك الهجوم الكاثوليكي على الاسلام بأسبانيا ، أما الشرق فكانت هناك الحملة الصليبية السابعة قبالة دمياط ، وهولاكو زعيم التتر يكتسح بجيشه الجرار بلدان الشرق في طريقه لبغداد ، بينما كان البيت الأيوبي يغط في صراعاته الداخلية مما دنع الحكام الأيوبيين الى شراء الممالك ليؤازروهم في صراعهم ضد الآخرين ، وبعد انتصار هؤلاء الممالك على الصليبيين في المنصورة شعروا أنهم القوة الحقيقية في البلاد وناصبوا توران شاه ابن استاذهم الصالح نجم الدين أيوب العداء وانتهى الأمر بقتله في عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠م وأقاموا منذ ذلك التاريخ حكما جديدا معتمدا على النظام العسكري

ومرتبطا بالاقطاع الحربى ، وامتد من جبال طوروس حتى النوبة
وبرقة والأراضى المقدسة بمكة والمدينة (١) .

جاء قيام الدولة المملوكية بمصر استجابة لما املته الظروف
التاريخية آنذاك فى العالم العربى . وتعتبر فتاجا طبيعيا أفرزته
الحروب الصليبية والمغولية ضد منطقة الشرق العربى الاسلامى

(١) عن ذلك انظر : حسن بن أحمد الطولونى : النزهة السنية فى ذكر الخلفاء
والملوك المصرية (التسلطونية ١٣٠٢ هـ) ص ١١٥ - ١٤٣ ، رزق الله منقريوس
الصرفى : تاريخ دول الاسلام (٣ أجزاء - مصر ١٩٠٨) ج ٣ ، ص ٤٠ - ٤١ ،
قاسم عبده قاسم ، أحمد إبراهيم الهوارى ، الرواية التاريخية فى الأدب العربى
الحديث (دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٩) ص ٨٥ ، قاسم عبده قاسم : دراسات
فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك (ط ٢ - دار المعارف - القاهرة -
١٩٨٣) ص ١٢ ، - : ماهية الحروب الصليبية (سلسلة عالم المعرفة - عدد ١٤٩ -
الكويت ١٩٩٠) ص ١٩٢ ، أحمد مختار العبادى : دولة المماليك البحرية (الرسالة -
عدد رقم ٧١٤ - القاهرة ١٩٤٧) ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، عبد المنعم ماجد ، نظم دولة
سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (جزآن - القاهرة - ١٩٦٤ / ١٩٦٧) ج ١ ،
ص ٩ - ١٩ ، أنطوان خليل ضومط : الدولة المملوكية التاريخ السياسى والاقتصادى
والعسكرى (ط ٢ - بيروت ١٩٨٢) ص ٩٧ ،

Goldschmidt A - I : A Concise History of the Middle East
(second edition, Egypt) p. 112 ; Smail R. C : The Crusaders in
Syria and the Holy Land (Thames and Hudson) p. 14, 34 ;
Poole S. L : A History of Egypt in the Middle Ages (Fourth
edition, London, 1925), p. 242, 256 ; Zananiri : L'Egypte et
L'Equilibre du levant ou Moyen - Age - (Marseille, 1936),
p. 56 ; Stephan and Nandy Ronart : Concise Encyclopedia of
Arabic Civilization (Amsterdam, 1950), p. 160 ; Birks : A Short
History of Islamic Egypt from the Arab Conquest to Mohammed
med Ali (Cairo, 1951) p. 58 ; Ayalon, D : Studies on the Trans-
fer of the Abbasid Caliphate from Baghdad to Cairo (Arabica,
VII, Leiden, 1960), p. 58 ; Peter Thorau : The Lion of Egypt
(Translated by P. M. Holt, London, 1992) p. 43, 62 ; Becker
Islamstudien, (1-2 Leipzig, 1924-1932) p. 157.

جاء هؤلاء من بلاد شتى (٢) ليقيموا لهم حكما في العالم الاسلامي قاعدته مصر ظل قرابة ثلاثة قرون . وكانت دعائمتهم في ذلك ما جلبوه من رقيق وعبيد تكون منهم جيشهم ، الذي استطاع اجنثاات جذور الصليبيين من الشام ودحر المغول والحق الهزائم بهم المرة تلو الأخرى ، ولم يمض وقت طويل حتى اكتسب وجود المماليك الصفة الشرعية بعد احيائهم للخلافة العباسية في مصر التي قضى عليها هولاكو ببغداد ، وساعدهم الهدوء والقوة في بداية عهدهم على استقطاب ما تبثى من مظاهر ووسائل الحضارة الاسلامية ، حيث وفد اليهم العلماء والادباء بعد انهيار بغداد .

وقد تباينت وجهات النظر تجاه دولة المماليك فمنهم (٣) من وصف حكمهم بالرجعية لأن وجوده ارتبط بالقوة المسلحة وكان

(٢) جاء غالبهم عن طريق البيع والخطف وغير ذلك ، ومن اجناسهم : التركي والرومي والجركي والصقلى والمنولى والقوقازى ولافرنجى بل الروسى مثل الامير سيف الدين بهادر الاوشاقى الناصرى المعروف بخلوة . عن ذلك وعن تجارتهم انظر :

صلاح الدين خليل بن ابيك الصغدى : الوالى بالوليات (ج ١٠ تحقيق جاكين سوبلة وعلى عمارة ، قيسبادن ١٩٨٢) ص ٣٠٣ ، مجهول : قهر الوجوه العباسية بذكر نسب الجراكسة (طبع مصر ١٢٨٧) ص ١٢ ، سعيد عبد الفتاح عاشور . مع البقايا الصليبية الأخيرة في بلاد الشام (مجلة العربى ، عدد ٣٩٧ ، الكويت ١٩٩١) ص ٤٦ - ٤٧ .

Netton : A popular Dictionary of Islam. (London ; 1992) pp. 159-160 ; Guemard G : A venturiers Mamluks d'Egypte (Societe Royale d'Archeologie d'Alexandrie Exempleire N 28) p. 11 ; Wiet et Raymond Marches du Caire (Textes Arabas et etudes Islamiques. Tom XIV. 1979, Institut Francais d'Archeologie Orientale du Caire), p. 223 ; Goitein : A Mediterranean Society. (Vol. 1, Los Angeles, 1967), p. 38.

(٣) أحمد صادق سعيد : تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى (ج ١ بيروت ١٩٧٩) ص ٤٢٠ .

معاديا للشعب ، ولأنه دفع مصر اقتصادياً واجتماعياً نحو الركود .
ورأى ثان (٤) يرى أن سلوك كثير من السلاطين تجاه المسلمين
يشئ ببعدهم عن الاسلام تماماً ، وذلك لما اتصف به عصرهم من
جهل في اللغة والدين . وبعض ثالث (٥) يصف حكمهم بالمنصرية .
وبعض رابع (٦) يصف حكمهم بالبطش والعزلة والذلة في أرذل
مظاهرها . وأخيراً وصفهم البعض (٧) بالتعصب الديني الأعمى .
وفي هذا كله مفاجأة للحقيقة حيث نال أهل الذمة من المناصب في
عهدهم ما لم ينله المسلمون ، وجرى على كليهما ما جرى على الآخر
دون تفرقة .

وخلاصة رأى هذا الفريق تتلخص في أن حكومة المماليك
استبدادية ، وإرادة الحاكم هي القانون ، وأن حكومتهم حكومة
مطلقة فردية حيث تركزت السلطة في يد السلطان أو هيئة أرباب
السيف . وعلى سعيد آخر برز نفر من الكتاب يدافعون عن هذه
الدولة ورأى بعضهم (٨) أن انجازات المماليك جعلتهم ييلفون
منزلة لم ييلفها غيرهم من حكام المسلمين في تلك الأزمان . وأن

(٤) بيبس المنصوري : النحلة الملوكية في الدولة التركية (نشر عبد الحميد
صالح حمدان ، ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) المقدمة ص ٤٦ قاسم عبده قاسم : اليهود
في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ٩٣ ،
قاسم ، الهواري : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
(٥) ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .
(٦) وليم سليمان : القاهرة في مصر المملوكية (الطليعة ، عدد ٢ ، القاهرة
١٩٦٩) ص ٥٠ - ٥١ ، عاشور : مصر في عصر دولة المماليك البحرية (سلسلة
الألف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ د ت) ص ١٥٧ .

Geitein : Op. Cit.

(٧)

(٨) الطاهر أحمد بكى : رمضان في مصر المملوكية (مجلة الهلال ، القاهرة
مايو ١٩٨٨) ، ص ٨ ، عهد المنعم ماجد : التاريخ السياسي لدولة سلاطين المماليك
في مصر (القاهرة ١٩٨٨) ص ١٣ .

المماليك البحرية سيطرت صفحات ذهبية في تاريخ القاهرة (٩) .
 وأنه لا يصح أن يوصف حكمهم بالدكتاتورية لأنه لم تكن هناك
 ديمقراطية في المجتمعات المجاورة آنذاك ، وكانت الدكتاتورية هي
 سياسة العصر في كل البلاد والأوطان أو على الأقل في أكثرها ،
 وفي عصور الظلام هذه تخلى المسلمون كثيرا عن المبادئ
 الإسلامية ، وطغت عليهم موجة العصر الذي عاشوه (١٠) . ورأى
 أخير يرى أن المماليك كونوا دولة فائقة القوة في هذه الأوقات وكانت
 ذات رونق وبالرغم من أن العصر تخللته بعض فترات الكساد
 والانحطاط فإن العمارة الإسلامية في عهدهم شهدت تطورات
 كبيرة (١١) . وغدت مصر من أعظم المراكز الحضارية في العالم
 الإسلامي ، ويشهد على ذلك روائع الفن المصرى المملوكى والتحف
 الفنية التى تزخر بها قاعات المتاحف الدولية (١٢) . وأيما كانت
 وجهة النظر حول هذه الدولة فلندع ذلك جانبا حتى نهاية هذا
 البحث الذى يناقش احدى الظواهر التى سرت داخل كيان هذه
 الدولة الا وهى ظاهرة المصادر . فالمصادر كانت احدى
 سمات السياسة الداخلية في عصر سلاطين المماليك ، ولم تكن
 انطلاقا من دوافع دينية ، بل كانت تعبيرا عن العلاقة بين الحكام
 العسكريين ورعاياهم من مسلمين وأهل ذمة (١٣) . كما غدت

Poole : The Story of Cairo (Second Edition, London, (٩)
 1906), p. 198.

(١٠) أحمد شلبي : موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية (ج ٥ ،
 ط ٨ ، القاهرة ١٩٩٠) ص ٢٢٢ .

Goitein : Studies in Islamic History and institutions (١١)
 (Leiden, 1968), p. 46.

(١٢) سحر السيد عبد العزيز سالم : العراقيون في مصر فى القرن السابع
 الهجرى (الاسكندرية ١٩٩١) ص ١٩ .

(١٣) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين
 المماليك ، ص ٧٢ .

هذه الظاهرة أحد الموارد المالية غير الشرعية للدولة (١٤) . الى جانب كونها احدى العقوبات السارية آنذاك .

وبإدعى ذى بدء يفوجب علينا هنا تعريف المصادرة لغة واصطلاحاً ، ثم دراسة جذورها التاريخية حتى عصر المماليك :

المصادرة من صدر وقع وتقرر (١٥) . ومن كلام كتاب الدواوين صودر فلان العامل على مال يؤديه : أى غورق على مال ضمنه (١٦) . صادره على كذا : طالبه به فى الحاج (١٧) ، صادرت الدولة الأموال : استولت عليها عقوبة لمالكها (١٨) . وأيضاً المصادرة تعنى المحاكمة والاستعادة لجزء من المال أو المال كله (١٩) . وتعنى فى الفرنسية confiscation وهى مشتقة من الأصل الرومانى

(١٤) انقسمت الموارد المالية فى عصر المماليك الى موارد شرعية وأخرى غير شرعية . الموارد الشرعية وعددها سبعة : الزكاة ، والخراج ، والجوالى ، والمواريث الشرعية ، وما يتحصل من المعادن وأذر الضرب ، والثغور . أما الموارد غير الشرعية فهى عبارة عن مكوس وضرائب غير محصورة العدد شملت كل شئ فى الدولة . انظر : أبو العباس أحمد الفلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (١٤ جزء ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية) ج ٣ ، ص ٤٤٨ ، عقاف سيد صبرة : إعلانات بين الشرق والغرب (القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٧٧ .

Poliak : Some Notes on the Feudal of the Mamluks (The Journal of the Royal Asiatic, Society London, 1937), p. 106.

(١٥) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٣٦١ .

(١٦) محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب (ج ٥ ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق) ص ١١٦ ، سعيد الخورى : أقرب الموارد فى فصح العربية والشوارد (ج ١ د ت) ص ٦٣٧ .

(١٧) محمد بن يعقوب الفيروز آبادى : القاموس المحيط (ط ١ ، بيروت ١٩٧٦)

ص ٥٤٣ ، الخورى : المرجع السابق ، ص ٦٣٧ .

(١٨) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط (إخراج إبراهيم مصطفى وآخرون -

تركيا ١٩٨٦) ص ٥٠٩ .

Lane E.W. : Arabic English Lexicon (Part 4, Bierut, (١٩) 1968), p. 1660.

confiscatio وتتكون من مقطعين **con** وتعنى بواسطة ،
Fiseus وتعنى السلة التى يضع فيها أباطرة الرومان ثرواتهم ،
 والتى رمزت بمرور الوقت الى خزانة الدولة ، أو التى تسمى
 بإيداع مال المصادرات فى خزانة الدولة . والمصادرة فى
 القانون تعنى نزع ملكية المال بالقوة أو بالجبر من مالكه وإضافته
 الى مال الدولة بغير مقابل (٢٠) .

ويتضح مما سبق أن المصادرة : عقوبة مقررة واجبة النفاذ
 هدمها المال سواء كان بالظمان أو بالمطالبة أو بالاستيلاء عليه
 بالقوة لصالح الدولة دون أن يكون للشخص المعاقب حق
 الاعتراض . وهذا ما حدا ببعض الباحثين (٢١) الى القول بأن
 المصادرة عمل تعسفى مجاف للعدالة ودليل على فساد الادارة .

وفى عصر المماليك رادف لفظة المصادرة أربعة ألفاظ أخرى هى :
 الغرامة ، والحوطة ، والعقوبة ، والجناية . فالألفاظ مختلفة والمعنى
 واحد ، وكان يسبق الجميع الترسيم . وفى العرض التالى توضيح
 لذلك :

الترسيم من الرسم : مال تفرضه الدولة لقاء خدمة من قبلها ،
 الرسمى : عمل ينتسب الى الدولة ويجرى على أصولها المقررة ،
 المرسوم : ما يصدره رئيس الدولة كتابة فى شأن من الشئون فتكون
 له قوة القانون (٢٢) . وفى المصطلح المملوكى كان الترسيم عبارة

(٢٠) على فاضل حسن : نظرية المصادرة فى القانون الجنائى المقارن (القاهرة
 ١٩٧٣) ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢١) محمد بهجت مختار عصفور : المصادرة فى مصر الاسلامية من الفتح
 الاسلامى حتى نهاية عصر المماليك (القاهرة ١٩٩٠) ص ٣ - ٥ .
 (٢٢) المعجم الوجيز ، ص ٣٦٤ .

عن تعويق المتهم بمكان من الأماكن ويعين عليه حارس (٢٣) .
 وأيضا عبارة عن حجز مؤقت لسداد غرامة ما محددة أو غير محددة
 تبعا لما تسفر عنه المفاوضات اجتهاديا (٢٤) . ويعنى أيضا الأمر
 الصادر من الجهة المختصة بعقوبة شخص ما عن طريق وضعه
 تحت المراقبة (٢٥) . ويعنى أيضا اعتقال الغريم (٢٦) . ويقابله
 حاليا الحبس الاحتياطي (٢٧) . أو الحجز على ذمة التحقيق .
 مما سبق يتضح أن الترسيم عبارة عن تدبير احترازي يطبق
 على المتهم وعلى أملاكه حين الفصل في التهم الموجهة اليه فإذا
 ما ثبتت براءته أفرج عنه والا وقعت الحوطة أو المصادرة على
 موجوده .

والمرسومون في المصطلح المملوكى الإقطاعى :

هم الحراس الموكل اليهم مراقبة السجين في سجنه أو حبسه

(٢٣) تقي الدين أحمد بن على المقرئى : المراعى والاعتبار بذكر الخطط
 والآثار (جزءان ، بيروت ، دت) ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، أبو سريى محمد : فقه السجون
 والمعتقلات (القاهرة ١٩٩٣) ص ١٨ .

(٢٤) شمس الدين الذهبى : دول الاسلام (ج ٢ ، تحقيق فهم شلتوت ومحمد
 إبراهيم ، القاهرة ١٩٧٤) ص ٣٠٤ .

(٢٥) جمال الدين أبو المحاسن بن تفرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك
 مصر والقاهرة (ج ١٠ ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب - القاهرة ص ١٠ ح
 (٢) ، المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ق ٣ ، ط ٢ ، نشر محمد
 مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧٠) ص ٧٤٠ ح (٥) ، عاشور : العصر المماليكى فى
 مصر والشام (ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٢٣ ،

Quatremere : Histoire des Sultans Mamluks, de l'Egypte (2 Vol,
 Paris), T. 1, p. 94.

(٢٦) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب الويرى : نهاية الأرب فى فنون
 الأدب (س ٩ تصحيح أحمد الزين ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٣) ص ١٣٥
 ح (٤) .

(٢٧) نظير حسان سعداوى : صور ومآل من عصر المماليك (القاهرة ١٩٦٦)

ص ٤٧ .

الاحتياطي حتى يوفى ما عليه (٢٨) . والمرسم عليه يقوم بدفع
أجرة هؤلاء الرسمين ، كذلك يدفع أجرا معيناً عن كل يوم يقضيه
في الرسم (٢٩) .

ومن أنواع الترسيم « ترسيم حشمة » (٣٠) ويبدو أنه كان
يطبق على بعض القضاة أو بعض رجال الدولة غير المرغوب في
اهانتهم . أما عن مكان الترسيم فالواضح أن المرسم عليه كان يودع
طرف أحد الأشخاص أو في السجن أو غير ذلك . أما في دمشق
فكان ينفذ بالمدرسة العذراوية خلف دار السعادة أو بالمدرسة
البادرائية أو في مقام أبي الدرداء (٣١) .

الحوطة : وردت في القرآن الكريم في عدة مواضع منها : قوله
تعالى « وأحيط بثمره » (٣٢) و « وظنوا أنهم أحيط بهم » (٣٣)
و « قال لن أرسله معكم حتى تؤثثون موثقاً من الله لتأتني به إلا أن
يحاط بكم فلما أنوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل » (٣٤)
فالحوطة في الآية تبين الأولى والثانية جاءت بمعنى الهلاك ، وفي
الثالثة تعنى : إلا أن تصيروا مغلوبين متهورين فلا تقدرُوا على
الرجوع (٣٥) . وفي اللغة حاط الشيء : حفظه وتعهده ، أحيط

- (٢٨) أبو المحاسن : النجوم (ج ١٥ تحقيق إبراهيم عل طرخان ومحمد مصطفى
زياد - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١) ص ٣٣١ ح (١) .
- (٢٩) عصفور : المصادرة ، ص ١٠٠ ح (١) .
- (٣٠) شمس الدين عمر بن طولون : مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تحقيق
محمد مصطفى - قسيمان - القاهرة ١٩٦٢) ق ١ ، ص ٣٧ .
- (٣١) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ .
- (٣٢) سورة الكهف آية (٤٢) .
- (٣٣) سورة يونس آية (٢٢) .
- (٣٤) سورة يوسف آية (٦٦) .
- (٣٥) فخر الدين الرازي : مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (مجلد ٩ عدد
٥٨ - دار الفد العربي - القاهرة ١٩٩٢) ص ١٠٠ .

بفلان : اذا دنا هلاكه فهو محاط به ، والحوطات من حاط : أحق
به ، بنى حوله جداراً ، أدركه من جميع نواحيه ، احتاط : أخذ في
أموره بأونق الوجوه (٣٦) .

والاحاطة : ادراك الشيء بكماله ظاهراً وباطناً (٣٧) .
وأيضاً التحفظ والاحتراش والمراقبة (٣٨) . وفي المصطلح التاريخي
الحوطات تعني : القبض على الشخص الممانع — أينما وجد —
بغته وبالقوة والتحفظ عليه حتى يقوم المختص باستصفاء ومصادرة
أمواله ونخائره بعد أن يقوم كاتب الحوطات بتسجيلها (٣٩) .
وتعني أيضاً : ايقاع الحجز على المال أو العقار أو الحصول (٤٠) .
كذلك تعني الحجر أى يحجر على الانسان فلا يجوز بيعه
ولا شراؤه (٤١) .

وليس هناك رأى جازم بأنه كان للحوطات ديوان مستقل
يديرها وينفذها ، ويستثنى من ذلك ما ذكره الحسن بن حبيب (٤٢)

(٣٦) ابن منظور : لسان العرب (ج ١ ، اعداد يوسف خياط ونديم مرعشلي .
بيروت) ص ٧٥٧ ، المعجم الوجيز ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .
(٣٧) أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني : التعريفات (الدار التونسية
للشعر . د . ت) ص ٩ .

(٣٨) Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 51 N 73.
(٣٩) Dozy : Supplement aux Dictionnaires Arabes (2 Vols, ٢٩)
Beyrouth, 1968), vol. p. 337.

(٤٠) أبو المحاسن : المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ح (٣) ، ابراهيم علي طرخان :
النظم الإقطاعية في الشرف الأوسط في العصور الوسطى (القاهرة ١٩٦٨)
ص ٤٧٩ .

(٤١) محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي . معانيح العلم (ط ١ تحقيق
ابراهيم الايباري — بيروت ١٩٨٤) ص ٣٩ .
(٤٢) تذكره النبيه في أيام المصور وبنية (ج ٣ تحقيق محمد محمد أمين ،
سعيد عبد الفلاح عاشور ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٨٩ .

من أنه في عام ٧٤٦ هـ سُمِّح للأمراء والجند بما عليهم من تفاوت السنين وغيره وأبطل ذلك من ديوان الجيش بحيث لا يبقى « لديوان المرتجع والحوطات » مدخل في اقطاعات المقطعين .

كذلك يتضح أن الحوطة تقابل حالياً فرض الحراسة ، وأنه في بعض الحالات كانت الدولة ترفع هذه الحراسة وتعيد الأملاك لأصحابها إذا ما تبين لها أنهم أصبحوا بلا قوت لهم مثلاً . مثال ذلك ما حدث في عام ٧٢٩ هـ حينما ذهب أولاد شمس الدين قراسنقر الى دمشق وسكنوا في دار أبيهم فردت اليهم بعض أملاك أبيهم التي كانت تحت الحوطة (٤٣) .

العقوبات من عقب : عقب فلانا بذنبه : جزاه سوءاً بما فعل (٤٤) والعقوبة إحدى أنواع المصادرة . وقد استخدم ذلك الحافظ ابن كثير (٤٥) عند ذكره للأعمال الوحشية لجند قازان في دمشق عام ٦٩٩ هـ حيث ذكر « والمصادرات والتراسيم والعقوبات عمالة في أكابر أهل البلد ليلاً ونهاراً حتى أخذ منهم شيء كثير من الأموال والأوقاف » كما أنه في الفصل التالي سنلقى مزيداً من الضوء حول هذا النوع مع ذكر العديد من الأمثلة التي تبرهن على ذلك .

الجنايات من جنى جنائية : أذنب ، الجنسية : الجريمة التي يعاقب عليها القانون أساساً بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال المؤقتة . والجمع جنايا (٤٦) . والجنائية في

-
- (٤٣) الحافظ ابن كثير : البداية والنهاية (ج ١٤ ، ط ٤ نشر مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٨٢) ص ١٤٣ .
 (٤٤) المعجم الوجيز ، ص ٤٢٥ .
 (٤٥) المصدر السابق ، ص ٩ .
 (٤٦) المعجم الوجيز ، ص ١٢٢ .

المصطلح التاريخي تعنى ما يفرضه السلطان من خرائب وغرامات تأديبية على رعيته التى تستوجب العقاب والتأديب (٤٧) وغالبا كانت هذه الغرامات التأديبية تذهب بما يملكه الأفراد أو الجماعات أى أنها تشبه المصادرة فى ذلك .

مثال ذلك الجنايات التى جبيت من عربان الوجه القبلى عام ٧٠٠ هـ بلغت ٥٠٠٠٠ درهم نقرة و ١١٠٠ فرس و ١٠٠٠٠ رأس غنم هذا غير الجمال (٤٨) .

المغارم من غرم : لزمه شئ ما يجب عليه ، الغرامة فى المال : ما يلزم أدائه تأديبا أو تعويضا ، الغرم : ما ينوب الإنسان فى ماله من ضرر بغير جنائية منه أو خيانة (٤٩) . والغرامة تصنبر شكلا من أشكال المصادرة لأنه كانت غالبا تباع ممتلكات الغارم حتى يفى بالمبلغ المقرر عليه (٥٠) . والمصادرة والغرامة وجهان لعملة واحدة تشتركان فى عدد نواح منها :

المظرف : كلاهما يقع اذا ساءت العلاقة بين السلطان وأحد الأشخاص ، الا أنه فى حالة المصادرة تكون العلاقة أشد سوءا منها فى حالة الغرامة .

المأهية : كلاهما يعنى سلب نعمة الإنسان أو على الأقل جزء منها .

(٤٧) على بن أبى الكرم بن الأثير الجزوى : التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية بالموصل (تحقيق عبد القادر أحمد طليمات - القاهرة ١٩٦٣) ص ١٤٨ ح (٢) ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ (نشر محمد مصطفى زيادة ، ط ٢ القاهرة ١٩٥٧) ص ٤٨٨ ح (١) ، عاشور : العصر المالىكى ، ص ٤٢٨ ، Quatremere : Op. cit., p. 199, N. 79.

(٤٨) بيهرس المنصورى : مختار الأخبار (تحقيق عبد الحيد صالح ، ط ١ . الدار المصرية للناشر - القاهرة ١٩٩٣) ص ١١٦ .
(٤٩) المعجم الوجيز ، ص ٤٤٩ .
(٥٠) عصمور : المرحع السابق ، ص ٩٤ .

التتابع : غالبا كانت تتبع المغارم مصادرات اذا توانى الفارمون في السداد .

المضمون : المصادرات تشتتل على كل شيء ، اما الغرامة فغالبا مال يراعى في تحديده درجة ثراء المذنب وحجم جريمته .

الحتمية : المصادرات تتصف بالفجائية وحتمية التنفيذ الفورى — ما لم يكن هناك شفيح — أما المغارم فهى عبارة عن مصادرات مقسطة تكتفى الدولة فيها بأخذ تعهد كتابى على المذنب أو التهم يقر فيه بأن عليه للدولة مبلغا معيناً — وهو المبلغ الذى حدد كغرامة — وملزم بسداده في وقت معين .

والمغارم بتعريفها الأخير هذا من أن فلانا أخذ خطه بمبلغ كذا يقابل حاليا ما يسمى بـ (غرامة المصادرة) أو (المصادرة الحكمية) وهذه يحكم بها اذا تعذر ضبط الأشياء محل المصادرة أو تعذر حصرها (٥١) . وهناك نوع من المغارم التى الحقت بمصر والقاهرة أرضا وشعبا وذلك لعمل مصلحة عامة كبناء جسر أو غيره (٥٢) ، أى أنها لم توقع على الرعية عقوبة رغم أن الجميع تضرر منها بسبب ما يلقونه من عسف في سبيل تحصيلا وهذا النوع لن يتعرض له البحث بقدر الامكان بل سنقتصر على المصادرة ومرادفاتها الأربعة السابقة دون تفرقة وذلك كى لا نخرج عن موضوع البحث .

حكم الشرع في المصادرات

نصت الشريعة الاسلامية منذ أربعة عشر قرنا على العقاب

(٥١) محلى فاضل : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٥٢) المقرئى : الخلط ، ج ٢ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

على الجريمة وذلك لكى يكف الناس عن اقترافها وذلك بقصد
 صيانة النسل والعرض والمال والعقل . وواجبات الشريعة ثلاثة :
 عبادات ، وعقوبات ، وكفارات . وكل منها ينقسم الى بدنى
 ومالى ومركب ، فالعقوبات — وهى التى تخصنا — البدنى منها كالقتل
 والقطع ، والمالى كاتلاف أوعية الخمر ، والمركب كجلد السارق
 وتضعيف الفرم عليه (٥٣) . والعقوبات ، أما مقدرة : استخدم
 فى تطبيقها الأسلوب الجامد (النص) ويتعلق ذلك بجرائم الحدود
 — عددها سبعة — وجرائم القصاص — عددها سبعة —
 وعقوباتهما . وأما مفوضة : ويستخدم فى تطبيقها الأسلوب المرن
 وتسمى (٥٤) التعازير . وما يهنا هنا هو التعزيز وهو مشتق
 من العزر : المنع والردع ، وسميت العقوبة تعزيراً لأنها تمنع
 الجانى وترده عن ارتكاب الجرائم (٥٥) . وجرائم التعازير هى
 الأعمال التى لم ينص الشارع على عقوبة معينة لاثانها أو تركها
 بحد أو قصاص مع ثبوت النهى عنها بنص تفصيلى — مثل النهى

(٥٣) شمس الدين بن القيم الجوزية : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية

(تحقيق محمد جميل غازى — جدة — د ت) ص ٢٧٧ .

(٥٤) ابن القيم : المصدر نفسه ، أبى العباس أحمد بن تيمية فى الاسلام
 (المدينة المنورة . د ت) ص ٤٦ ، عمر ابراهيم الراشى : أضواء على التشريع
 الجنائى الإسلامى (مجلة منار الاسلام) — عدد ١٠ — أبو ظبى (١٩٩١) ص ٨٧ —
 ٩٠ ، سلوى توفيق بكير : مبدأ الشرعية تقريره وتطبيقه فى الشريعة الإسلامية
 والقانون (مجلة الوعى العربى — العدد ١١ — القاهرة ١٩٧٧) ص ١٨ ، عبد المنعم
 ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية فى المصور الوسطى (ط ٣ — القاهرة ١٩٧٣)
 ص ٥٧ ، أحمد يحيى : عفو المجنى عليه عن العقوبة (منجلة الوعى الإسلامى عدد
 ٢٨٠ — الكويت ١٩٨٧) ص ٢٥ .

(٥٥) تاج الدين السبكي : معين النعم ومبيد النقم (ط ١ ، بيروت ١٩٨٦) ،
 ص ٢٥ ح (٢) ، محمد بن عبد الله بن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار
 وعجائب الأسفار (شرح طلال حرب ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٧) ص ٢٣٣ ح (١٦٦) ،
 أحمد يحيى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

عن الربا والميسر والتزوير - أو بدخولها تحت قواعد عامة -
 كقاعدة دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة (٥٦) . وتتدرج
 عقوبات التعزير بدءاً من النصح وتنتهي بالجلد والحبس أو القتل
 - في حدود معينة كقتل الجاسوس المسلم - حسب ما يراه ولي
 الأمر وحسب حالة المجرم ونوع جريمته (٥٧) . ويجوز العفو في
 التعزير حيث قال صلى الله عليه وسلم « أقللوا ذوى الهيئات
 عثراتهم » وذلك إذا رأى الامام مصلحة في ذلك ، كذلك يجوز
 فيها الشفاعة (٥٨) .

وينقسم التعزير الى ثلاثة أقسام :

- (أ) تعزير على المعاصي (مخالفة الأمانات - المطففين
 الربا - الرشاوى ...) .
- (ب) تعزير للمصلحة العامة (النفي لئلا تقع فتنة - الحبس
 الاحتياطي حتى تثبت الادانة من عدلها ...) .
- (ج) تعزير على المخالفات (وحوله اختلافات ويشترط فيه
 تكرار المكروه وترك المندوب) (٥٩) .

(٥٦) برهان الدين بن فرحون : تبصرة الحكام في أصول الاقطعية وبنماذج
 الاحكام (مصر ١٣٠٢) ص ٢١٠ ، حمدى عبد المنعم : ديوان المظالم (ط ١ ،
 القاهرة ١٩٨٣) ص ١٦٧ ، سلوى : المرجع السابق ، المراكشى : المرجع السابق ،
 ص ٩١ .

(٥٧) يعقوب بن ابراهيم ابو يوسف : الخراج (ط ٦ نشر قصى محب الدين
 الخطيب - القاهرة ١٣٩٧) ص ١٨٠ - ١٨١ ، السبكي : المصدر السابق ، المقرئى :
 السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٤٣ ح (٣) ، ابن فرحون : المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .
 (٥٨) احمد يحيى : المرجع السابق .
 (٥٩) المراكشى : المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

بناء على ما سبق تعتبر المصادرة تعزيراً مالياً ، وقد انقسم
الرأى فى الفقه الإسلامى تجاه اقرار المصادرة أو منعها الى
مذهبين :

(أ) مذهب الالفاء : وحظر أصحابه العقوبات المالية —
ومنها المصادرة — بدعوى أنه لا يحل ذنب من الذنوب مال انسان ،
ومقابل ذلك أباحوا الضرب والحبس والاخراج من السوق لمن
غش السلع ، وغالبية هؤلاء من الفقهاء المالكية (٦٠) .

(ب) مذهب الاحياء : غالبية أصحابه من الحنفية . فالتعزير
بالعقوبة المالية مشروع فى مواضع معينة فى مذهب مالك وأحمد
وأحد قولى الشافعى وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم
وصحابته ذلك فى عدة مواضع مثل أمره (ص) بكسر دنان الخمر
وثق ظرونها ، وأخذ شطر مال مانع الزكاة ، وحرق عمر قصر
سعد بن أبى وقاص عندما احتجب فيه عن الرعية ، ومصادرة
عمر لعماله ، وعلى ذلك فالعقوبات المالية صحيحة وفعلها الخلفاء
والصحابة بعد موت النبى وهذا يبطل دعوى من يدعى
بنسخها (٦١) . أما البرازيلية فقد ارتأوا أمساك شيء من المال
عن المذنب مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لا أن يأخذه لنفسه
أو لبيت المال ، وأن أيس من توبته يصرفها الى ما يرى (٦٢) .
أما ابن تيمية (٦٣) فقد وافق على مشروعية التعزير بالعقوبات
المالية مثل أخذ جزء من مال مانع الزكاة ، ولم يرد عن النبى أنه

(٦٠) عن ذلك انظر : السيد محمد أمين ابن عابدين : رد المحتار على الدر
المختار ، ج ٣ ، ص ٢٧٥ ، على فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٣ .
(٦١) ابن القيم : المصدر السابق ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ابن فرحون : المصدر
السابق ، ص ٢١٣ .

(٦٢) ابن عابدين : المصدر نفسه .

(٦٣) المصدر السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

حرم جميع العقوبات المالية بدليل أن جميع الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة أخذوا بذلك بعد وفاته . وايد نفر (٦٤) من المحدثين مذهب احياء المصادرة باعتبارها عقوبة تعزيرية من حق ولى الامر اشتراعا على ضوء الصالح العام للمجتمع الاسلامى .

وقد قرر المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٦٤ أن من حق ولى الامر بكل بلد أن يحد من حرية التملك بالقدر الذى يكفل درء المفسد البينة وتحقيق المصالح الراجعة ، وأن أموال المظالم والأموال الخبيثة التى تحوم حولها الشبهات على من هى فى أيديهم من حق ولى الامر أن يردها الى أهلها أو يدفعها للدولة فان لم يوافقوا قام بمصادرتها ليجعلها فى مواضعها (٦٥) . كما أن لجنة الفتوى بالأزهر قد أجازت المصادرة لبعض الأسباب (٦٦) .

ولما كانت ظاهرة المصادرات قد اكتسبت عدة مدلولات — كالمقاسمة والمشاطرة — قبل شيوعها فى عهد المماليك فان هذا يوجب علينا التعرض لهذه المدلولات فى عهود سابقة لنصل بذلك الى ادراك الجذور التاريخية للمصادرة وذلك للدخول فيها كظاهرة ونظام خلال العهد المملوكى . ان المنهج التاريخى يحتم علينا التورج بايجاز فى تلك العهود السابقة من منطلق أن المصادرة تعد ظاهرة لها جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالانسان الذى عاش على هذه الأرض والذى يمثل محور هذه الظاهرة .

(٦٤) محمد عبد الله النقيرة : مصادرات الخلفاء وأعرانهم أموال مخالفيهم حتى نهاية العصر العباسى الأول (ندوة التاريخ الاسلامى بكلية دار العلوم — القاهرة مج ١٩٩٢٠٩) ص ٦ — ٨ ، على فاضل : المرجع السابق ، ص ٢٤ .
(٦٥) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية فى الاسلام (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١١٦ .
(٦٦) انظر الملحق رقم (١) نص فتواهم . ص ٤٧٩ .

كان الرسول يحاسب عماله على المستخرج والمصروف ،
ويصادر الهدايا التي تهدي الى الولاة ويردها الى اهلها اذا عرفهم ،
أو يودعها بيت المال اذا جهل أصحابها ليستعين بها في الجهاد .
ويؤيد ذلك ، ما رواه مسلم في صحيحه (٦٧) عن أبي حميد
الساعدي من قصة ابن النبيه الأزدي الذي ولاه الرسول على
صدقات بني سليم ، وعندما جاء الرسول يحاسبه قال : هذا لكم
وهذا لي ، فقال النبي : فهلا جلست في بيت أبيك وأملك حتى
تأتيك هديتك ان كنت صادقاً .

وقد حذا الخلفاء الراشدون حذو الرسول صلى الله عليه
وسلم في هذا المجال ، فكان سبب مصادراتهم لعمالهم هو حجب
بعض الولاة لجزء من مال الخراج ، أو اشتغالهم بالتجارة
وانصرافهم عن مصالح الرعية ، لذلك شاطرهم عمر أموالهم —
حتى انه أخذ نعلا وترك نعلا — وأخذ ما زاد عن رأس مالهم وأودعه
في بيت مال المسلمين ، ولم يتعرض لاحد منهم بأذى (٦٨) ، وأخبار
عمر بن الخطاب في ذلك لا تحصر مثل اجباره لعماله عند تعيينهم
على تقديم قائمة ببيمتلكاتهم — اقرار ذمة مالية — وذلك لتسهيل
مهمة محاسبتهم ، فإذا تبين لعمور أن الوالي استغل نفوذه في جمع

(٦٧) أبو الحسن علي بن محمد التلمساني : تخريج الدلالات السمعية على
ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد
محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٩٨١) ص ٢٥٢ ، ابن تيمية : المصدر السابق ،
ص ٢٣ ، حمدي عبد المدم : مرجع سابق ، ص ٥٣ ، محمد طاهر عبد الوهاب :
الرقابة الادارية في النظام الاداري الاسلامي (ندوة النظم الاسلامية ج ١ ، أبو ظبي
١٩٨٤) ص ٣٠٣ ، أبو غدة : احكام ، ص ١٨٦ .

(٦٨) النفيرة : المرجع السابق ، ص ٩ ، عصفور : مرجع سابق ، ص ١٤ .

ثروته ، أو أنه عجز عن اثبات مصادرها قام بمشاكله ماله .
وذلك ترويضاً لهم على الطاعة وحسن معاملة الرعية (٦٩) .

ومن الوثائق التي تؤكد ذلك خطاب أرسله عمر بن الخطاب الى
والى مصر عمرو بن العاص جاء فيه : « من عبد الله عمر أمير
المؤمنين الى عمرو بن العاص : سلام عليك . أما بعد . فقد بلغنى
أنه غشيت لك فاشية من خيل وابل وبقر وعبيد ، وعهدى بك قبل
ذلك ولا مال لك ، فاكذب الى من أين أصل هذا المال » (٧٠) . ومن
شاطرهم عمر بن الخطاب فى أموالهم هؤلاء :

عمرو بن العاص والى مصر ، وأبو هريرة والى البصرين ،
والنعمان بن عدى والى ميسان ، ونافع بن عمرو والى مكة ،
ويعلى بن منبه والى اليمن ، وسعد بن أبى وقاص والى الكوفة ،
وخالد بن الوليد والى الشام ، وأبو موسى الأشعري والى البصرة .
وعتبة بن أبى سفيان والى الطائف (٧١) . وبذلك يعتبر عمر بن
الخطاب أول من أقر قانون من أين لك هذا ، أو القوانين الخاصة
بالكسب غير المشروع . وفى عهد بنى أمية كانت المصادرة إحدى
وسائل الانتقام من الخصوم ، دون أن يتعرضوا لأذى ، وأحياناً

(٦٩) أحمد إبراهيم أبو سن : الإدارة فى الاسلام (ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٤)
ص ٨٥ ، محمود الشربيني : تأملات فى الشريعة الاسلامية (الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٨٧) ص ٦١ - ٦٢ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .
(٧٠) القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣٨٧ .
(٧١) عبد الرحمن بن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها (تحقيق قسارلز
نورى ، ط ١ ، القاهرة ١٩٩١) ص ١٤٦ - ١٤٩ ، أبو سن : المرجع السابق ،
ص ١٣٠ ، قطب : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، محمد طاهر ، المرجع السابق ،
السابق ، ص ٩ - ١٢ ، عيسى عبيد : النظم المالية فى الاسلام (القاهرة ١٩٨٠)
ص ٣٠٣ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ ، النقيرة : المرجع
ص ١٤٩ - ١٥٠ ، إبراهيم أحمد العدوى : ابن عبد الحكم رائد المؤرخين العرب
(القاهرة ١٩٨٣) ص ١٧٢ - ١٧٣ .

هددوا بالمصادرة ولم تنفذ ، وأحيانا أخرى صادروا المال ثم ردوه لأصحابه (٧٢) .

ومن أمثلة مصادراتهم : استيلاء معاوية بن أبى سفيان على تركة زياد عامله على العراق . وكانت تقدر بستة ملايين دينار « وهكذا كان معاوية يفعل بعماله وربما شاطر ورثته » (٧٣) . ثم قام من بعده ابنه يزيد (٦٠ — ٦٤ هـ) بمصادرة أهل المدينة المنورة عندما خرجوا عليه ، ونفذ ذلك قائد جنده مسلم بن عقبة (٧٤) . وكان من نتائج حروب الردة السياسية على سكان اليمامة من بنى حنيفة أن صودرت ممتلكاتهم (٧٥) . وفي خلافة عبد الملك بن مروان صادر أموال واليه على خراسان بكير بن وشاح وعزله ، وقام الحجاج بن يوسف الثقفي بعد قتل عبد الله بن الزبير بمصادرة أمواله (٧٦) ، كذلك صادر أموال يزيد بن المهلب بسبب بواقى خراج خراسان عليه ، وكان يأخذ منه يوميا مائة ألف درهم (٧٧) . وفي عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك صودرت

(٧٢) النقيرة : المرجع السابق .

(٧٣) أحمد بن إسحاق اليعقوبي : مشكلة الناس لزمانهم (تحقيق وليم ملورد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٠) ص ١٧ .

(٧٤) النقيرة : مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٧٥) عبد الله إبراهيم العسكر : هجرة بنى حنيفة الى الأمصار الإسلامية في العصر الأموي (مجلة الدارة ، عدد ٣ ، السنة ١٨ ، الرياض ١٤١٣ هـ) ص ١٧ — ٢٣ .

(٧٦) النقيرة : المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٧٧) جلال الدين السيوطي : تحفة المجالس ونزهة المجالس (ط ١ ، مصر ١٩٠٨) ص ٢٠٢ .

أموال آل الحجاج بن يوسف (٧٨) . كذلك في عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز أجبر بنى مروان على النزول عما في أيديهم واعادته لذويه (٧٩) . وأخيرا في عهد الوليد بن يزيد بن عبد الملك طوّلب خالد بن عبد الله القشري بمبلغ ٥٠ مليوناً من مال العراق وظل في العذاب حتى قتل (٨٠) . كذلك احتاط الوليد على تركة الخليفة هشام بن عبد الملك (٨١) .

في عهد العباسيين نجد أن المصادرة بدأت تكشف عن وجهها القبيح ، واتخذت منعطفاً جديداً مخالفاً لما كان عليه الحال في العهود السابقة ، ونزل هذا الوضع سائداً حتى نهاية عصر المماليك . كانت المصادرات في عهدهم وسيلة انتقام ، واشتملت على كل شيء من مال وقصور وضياع ، وأحيانا وزعت حصيلتها على أعوان الخلفاء (٨٢) .

ويمكن تلخيص السمات العامة لظاهرة المصادرات في عصر العباسيين فيما يلي :

١ - ازدادت المصادرات في بداية عهدهم خاصة لبنى أمية وكان مصير أكثر المصادرين القتل (٨٣) .

(٧٨) الدميري : حياة الحيوان (ج ٣ ، كتاب التحرير رقم ١٣٥ ، القاهرة) ص ١٢٠ .

(٧٩) حمدي عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٨٠) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، النقيرة : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٨١) الدميري : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٨٢) النقيرة : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٨٣) محمد بن أحمد بن طباطبا : الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (القاهرة ١٩٦٢) ص ١٢٠ ، علاء الدين علي الفروني : مطالع البدور في منازل السرور (جزآن ، ط ١ ، مصر ١٣٠٠ هـ) ج ٢ ، ص ١٣٩ .

٢ — كان منفذ المصادرات الوزير ، وغسالباً اقترن عمله بالشدّة (٨٤) .

٣ — لم تكن المصادرة جزاء على الخيانة بل أصبحت غرضاً لذاتها ، وهو الحصول على المال من الأثرياء (٨٥) .

٤ — بعد عهد المعتصم وزيادة الاعتماد على الأتراك أكثر العباسيون من مصادرة العمال والكتاب كلما وجدوا أدلة تشير إلى خيانتهم ، أو كلما ظهرت عليهم علامات الثراء السريعة ، أو كلما احتاجت الخلافة لأموال ، وهذا يشير إلى الارتباك المالى الذى وقعت فيه الدولة من جراء نهب الأتراك للخزائنة ، كما أن ذلك يدل على فساد الإدارة ، ولم يكن لدى الدولة حل لاسترجاع الأموال المنهوبة سوى اللجوء للمصادرات (٨٦) .

٥ — بعد استيلاء بنى بويه على بغداد أكثر معز الدولة من المصادرات (٨٧) .

(٨٤) سامى أحمد عبد الحليم : قضاء المظالم فى عهد الدولة العباسية (دورية كلية آداب المنصورة ، عدد ٥ - ١٩٨٤ ص ٢٨ ، حسن إبراهيم ، على إبراهيم : النظم الاسلامية (ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٠) ص ١٣٤ .
(٨٥) محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدول الاسلامية (ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٧) ص ٤٦٣ .

(٨٦) بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة (ج ٥ ، مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٧) ص ١٦٩ ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية فى العصور الوسطى (القاهرة ١٩٩٠) ص ١٤٢ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، سامى عبد الحليم ، المرجع السابق ، الرئيس : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٣ .

(٨٧) حسن الناشا : دراسات فى الحضارة الاسلامية (القاهرة ١٩٧٥) ص ١٤٠ .

٦ - على الرغم مما سبق من أن المجتمع العباسي لم يكن منزلها عن السوء ، فإن ذلك لم يكن سوى في حدود ضيقة ، حيث خضعت المساحة الكبيرة فيه لتصورات الاسلام ومفاهيمه (٨٨) .

في عهد العباسيين كان هناك بيت مال الخاصة ، وبيت مال العامة ، والى كلا البيتين كانت تؤول أموال المصادرات . فمثلا عندما صودر ابن الفرات ٣١٢ هـ آلت أمواله الى بيت مال الخاصة ، أما أموال حواشيه فقد آلت الى بيت مال العامة (٨٩) . ومن الجدير بالذكر أنه في أحداث عام ٣١٥ هـ أشار مسكويه (٩٠) الى « ديوان المصادرين » وكان يشرف عليه الوزير ، وأن المصادر كان يعمل له نسختان : نسخة تظل مع الوزير ، ونسخة تودع ديوان المصادرة للمحاسبة . كذلك كانت المناظرات والمرافعات احدى إجراءات المصادرة . ومن هذا يتضح أن العباسيين نظموا سياسة المصادرات وأفردوا لها ديوانا مستقلا تحت اشراف الوزير . والواضح أن هذا الديوان ألغى في فترة ما لأنه لا يوجد له ذكر في عهد المالك ، بل آلت المصادرات الى نواح أخرى . كذلك يتضح أن المرافعات ظلت احدى الوسائل المتبعة مع المصادرين ، وكان لها دور كبير في الايقاع بالعديد من رجال الدولة في عهد المالك .

وفيما يلي بعض حالات المصادرات التي تمت في عهود خلفاء العباسيين :

- (٨٨) مؤيد فاضل ملا رشيد : شبهات حول العصر العباسي الاول (ط ١ - دار الوراق المنصور ١٩٨٦) ص ٧٦ .
- (٨٩) أبو علي أحمد بن محمد المعروف بمسكويه : تجارب الأمم (ج ٥ تصحيح أمدرود - مصر ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م) ص ١٢٩ .
- (٩٠) المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٥٤ .

في عهد أبي العباس السفاح أمر أقاربه بقتل ومصادرة كل من يجدونه من الأمويين (٩١) . وفي حكم أبي جعفر المنصور قام في عام ١٥٤ هـ بمصادره وتنازل الوزير أبي أيوب سليمان الموريني بسبب كذبه عليه (٩٢) . كذلك صادر خالد بن برمك بعد اتهامه في خراج الأهواز ، وأخذ منه مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ دينار استدانها من الناس (٩٣) . ومن الإجراءات التي اتخذها بشأن أموال المصادرات أن أودعها في بيت مال مفرد يسمى (بيت مال المظالم) وكتب على كل مال اسم صاحبه وأوصى ابنه المهدي من بعده استدعاء اصحاب الأموال وردھا اليهم ، وذلك لكي يستحمّد لدى الجميع (٩٤) . وفي عهد هارون الرشيد قام في عام ١٨٧ هـ بנקبته الشهيرة للبرامكة - لأسباب عدة لا مجال لها هنا - واختلف في مقدار ما أخذ منهم وان كان أكثر ما قيل عنه هو : ٥٠٠٠٠٠٠ ر٦٨٠٠ دينار (٩٥) ، وأثناء تفقده لخراسان في عام ١٩٣ هـ قبض على

(٩١) ابن طباطبا : المصدر السابق .

(٩٢) محمد بن عبدوس الجيهشاري : الوزراء والكتّاب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١٢١ ، ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ١٤١ ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٩٣) النقرة : مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٩٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ (ج ٦ ، بيروت ١٩٨٢) ص ٣٠ ،

ابن طباطبا : مصدر سابق ، ص ١٢٦ .

(٩٥) أحمد بن محمد بن عبد ربه : العقد الفريد (ج ٥ ، ط ١ - تحقيق عبد المجيد الترحيني ، بيروت ١٩٨٣) ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، شمس الدين بن خلکان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق احسان عباس ، ج ١ ، بيروت) ص ٢٣٢ - ٢٣٣ ، الجيهشاري : مصدر سابق ، ص ٢٣٥ ، ابن الأثير : المصدر السابق ، ص ١٧٥ ، ابن طباطبا : مصدر سابق ، ص ١٦٩ - ١٧٠ ، بدر الدين محمود العيني : السبب المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيق فهد محمد شلتوت ومحمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦٧) ص ١٤٢ ، النقرة : مرجع سابق ، ص ٣١ ، الرئيس : مرجع سابق ، ص ٤٣٢ ، سيد أمير علي : مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامي (ترميز رياض رأفت - القاهرة ١٩٣٨) ص ٢٠٩ ، العدوى : تاريخ العالم الاسلامي (ج ١ ، القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٨١ .

ابن ماهان وصادر خزانته ، ويبدو أنها كانت كثيرة حيث نقلت على ١٥٠٠ جبل (٩٦) . وفي عام ٢٠٧ هـ أمر المأمون واليه على الموصل بمحاربة الخارجيين من بنى وديعة وبنى شيبان وبنى مره ومصادرتهم (٩٧) . أما المهتصم فقد قام في عام ٢٢٠ هـ بعزل ومصادرة الوزير الفضل بن مروان بسبب استبداده بأمر الدولة وأخذ منه مبلغ مليوني دينار (٩٨) . كذلك صادر الوثائق بالله في عام ٢٢٩ هـ كتاب دواوين بغداد بسبب استغلالهم لمناصبهم وبلغت الحصيلة ١٧٩٤٠٠٠ دينار (٩٩) . كذلك صادر المتوكل وزيره ابن الزيات وقتله ، وصادر منه عدداً من رجال الدولة مثل شاذي المظالم محمد بن أحمد بن أبي داود وبلغت الحصيلة (عدا الخدياع) من ذلك ٣٦٧٠٠٠ دينار و ٢٦ مليون درهم (١٠٠) . أيضاً صادر المعتضد القاسم بن الوزير عبيد الله بمبلغ مليوني دينار (١٠١) . أما المقتدر بالله فوجدت في عهده العديد من الحالات منها مصادرتة للوزير ابن الفرات (١٠٢) ، والحسين بن عبد الله ابن الجصاص بمبلغ ٦ ملايين دينار (١٠٣) ، ومحمد بن علي بن

(٩٦) الذهبي : مصدر سابق ، ج ١ ص ١٢١ .

(٩٧) النقيبة : مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٩٨) الرئيس : مرجع سابق ، ص ٤٥٦ .

(٩٩) عصفور : مرجع سابق ، ص ٢٣ ، النقيبة : المرجع نفسه ، ص ٣٦ ،

الرئيس : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(١٠٠) الذهبي : المصدر السابق ، ص ١٤٤ ، الرئيس : المرجع السابق

٤٦١ - ٤٦٣ .

(١٠١) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(١٠٢) ابن الأثير : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(١٠٣) محمد بن شاكر الكتبي : فوات الوفيات والدليل عليها (تحقيق

احسان عباس ، ج ١ ، بيروت ، ص ٣٧٢ .

مقلة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار (١٠٤) . وأخيراً قام القاهر بنعذيب ومصادرة أم المقتدر وأخذ منها مبلغ ١٣٠.٠٠٠ دينار (١٠٥) .

يتضح مما سبق أن المصادرة في عهد العباسيين وقعت على كل من انتمى أو ساند الأمويين ، وكل من وجد لديه عجز في عهده أو خرج عن طاعة الدولة ، أو أراد الاستبداد بأمورها . كذلك تشير مبالغ المصادرات الى درجة الثراء التي تمتع بها عمال الدولة وهذا ما يثير الشكوك حولهم . وفي النهاية ، كثيراً ما اقترنت المصادرات في عهدهم بتوقيع عقوبة أو صاحبها تعذيب .

في دولة أحمد بن طولون وجدت العديد من حالات المصادرة نذكر منها على سبيل المثال ، مصادرته للبطيريك ميخائيل من بطاركة كنيسة الاسكندرية بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دينار مما اضطر النصرى الى بيع بعض ممتلكاتهم لليهود كي يستطيعوا سداد ما قرر عليهم (١٠٦) . كذلك صادر أحمد بن طولون كاديه ابن الفضل بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دينار بسبب تأخر مال المطبخ عنده ورفضه السداد ، كذلك صادر ممتلكات أحمد بن اسماعيل بسبب سوء سيرته في الأملاك ، وظل في الحبس حتى مات ، والزم متولى الخراج باعداد دفتر للمصادرين (١٠٧) .

وبعد انقضاء الدولة الطولونية أرسل المكنفى واليا لمصر — محمد بن سليمان الوائلى — فصادر واستصفى أموال

(١٠٤) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، بيبس الدوادار : زيدة ج ٥ ، ص ٢١٩ .

(١٠٥) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(١٠٦) المعريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥٢ — ١٥٣ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٨٩ .

(١٠٧) عصفور : مرجع سابق ، ص ٢٥ — ٢٧ .

آل طولون (١٠٨) . بالطبع كان هذا الاجراء من قبل العباسيين عقوبة لآل طولون بسبب انفصالهم عن الدولة رغم التبعية . مما سبق يوضح أن المصادرات في عهد الطولونيين كانت استمرارا لنهج العباسيين من قبل بل أن هؤلاء نظّموا الظاهرة ببعض الشيء على طريق انبات أسماء المصادرين في دفتر يوضع لدى والى الخراج ، والواضح أن هذا الاجراء كان القصد منه ضبط جملة المال المحصل وحسابه في موازنة — أو ارتفاع — الدولة .

عقب انتهاء الدولة الطولونية ٢٩٢ هـ / ٩٠٥ م حكم مصر فيما بعد محمد بن طغج الاخشيدي وأسرته ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م وفي عهده أيضا وجدت عدة مصادرات ، يغلب على كثير منها صفة العقوبة نتيجة الاختلاس أو الاستبداد بأمر الدولة ، أو التراء المفاجيء ، وأحيانا ردت المصادرات لأصحابها ، كما وجد أنه في بعض الحالات صودر الفرد وحاشيته ، وكان المنفذ للمصادرة في الغالب هو الوزير سواء بأمر من والى أو من تلقاء نفسه إذا ما كان والى طفلا ليس له من السلطة سوى الاسم . وأخيرا شملت المصادرات في عهدهم — الى جانب الأموال — العديد من العقارات وكذا التركات . ولا ندري ما هو مودع هذه المصادرات . وفيما يلي بعض الأمثلة التي تؤيد ما توصلنا اليه : في عهد محمد بن طغج الاخشيدي صدر كثيرا من رجال دولته بحجة سد متطلبات الجيش ومعاقبة المرتشين ، ومن أشهر المصادرات التي وقعها ما أجراه على الماذرائيين الذين تولوا الوزارة والدخل ، ومنهم الوزير أبو بكر محمد بن على الماذرائي وحاشيته ، والسبب في ذلك مقاومته للاخشيديين في بداية عهدهم ، وبعد ذلك تكبره على والى فتسلّمه الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات وصادره وحده بمبلغ

(١٠٨) السبوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (جزآن - طبع المطبعة الشرفية) ، ج ٢ ، ص ١٠ .

مليون دينار (١٠٩) . وكثيراً ما صادر الاخشيديون اموالاً الأسرى
المدرائنية تم عفوا عنهم (١١٠) . كذلك صودر جزء من نروه احد
التجار عقب وفاته ويدعى عثمان بن سليمان البزاز وبلغت الجملة
١٠٠٠٠ دينار (١١١) . كذلك صودر بارشكور احد خدام الوالى
ببلغ ٢٠٠٠٠ دينار ، واحد الحجاب ويدعى عمران بن هرس
واخذ غلمانه وسلاحهم ونيابهم (١١٢) . وعقب وفاء كافور
الاششيدى تولى الملك طفل صغير وتولى تدبير الامور الوزير ابن
الفرات فصادر الرعايا واساء معاملتهم (١١٣) . وعقب ذلك صودر
هذا الوزير على يد ابو محمد الحسين بن ملنج صاحب الرملة
حينما حضر لمصر (١١٤) .

اذا ما وصلنا الى عصر الفاطميين سنجد من اكثر العصور
التي تعرضت فيها الرعايا للعسف والمصادرات . والسبب في ذلك
كثرة مصادرة الخلفاء للوزراء فقام الاخرون بجمع ما دفعوه من
اموال ممن يليهم من العامة ، ونلاحظ ان كثيراً من الوزراء كانوا من
اهل الذمة ، وغالبها ما صاحب المصادرات كثير من العنف وكان
محبر البعض القتل . وفيما يلى امثلة لذلك .

- (١٠٩) ابراهيم بن محمد بن دقماق : الانتصار بواسطة عقد الامصار (ج ٤ ،
ط ١ ، تقديم فولر - مصر ١٨٩٣) ص ١٢٢ المقيزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥٦ ،
مصطفى طه بدر : مصر الاسلامية (جزآن - القاهرة ١٩٥٩) ج ١ ص ٢١٦ ،
عصفور : مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣٢ .
(١١٠) على حسن الخربوطلى : مصر العربية الاسلامية (مكتبة الانجلو
المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٣ .
(١١١) مصطفى طه : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣٩ ، والخربوطلى :
المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
(١١٢) عصفور : مرجع سابق ، ص ٣٤ .
(١١٣) اولج فولكف : القاهرة مدينة الف ليلة ليلة (ترجمة احمد صليحة -
كتا رقم ١٢ من سلسلة الالف كتاب الثانى - القاهرة ١٩٨٦) ص ٤٥ .
(١١٤) مصطفى طه : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

صادر غالبية الوزراء الفاطميين ممتلكات العمامة خاصة وزارات : ابن السيرافى . وابن الميسر . والجرجاسى ، وبشر الجمالى ، الذى اتصف بسوء السمعة بسبب كثرة المصادرات فى عهده ، حيث يقال انه بنى مسجدا فى الاسكندرية من حصيلة الاموال والممتلكات التى صادرها (١١٥) . ومن ذلك حينما دخل بدر الجمالى القاهرة ٤٦٦ هـ كان معه تسعمائة من أعوانه امر كلا منهم بقتل أمير من امراء المستنصر على ان يؤول نروه ودور المقتول الى خلفه (١١٦) . بداية فى عصر المعز قام بمصادره وسجن أحد امراء الاخشيديين ويدعى تبر لانه قاوم جوهر الصقلى وحاربه عند دخوله مصر ، وعقب وفاته فى السجن سلخ جلده وصلب (١١٧) . كذلك امر المعز الفاطمى ، الخبير اليهودى الاصل يعقوب بن كلس بان يستخرج من العمامة المال الذى أنفقه على حملته فى طريقها لمصر فاستخرج يعقوب خلال أيام — من الفسطاط وتيسر ودمياط والأشمونين — مبلغ ٣٩٠.٠٠٠ دينار معزى (١١٨) . أما العزيز بالله فقام فى عام ٣٧٣ هـ / ٩٨٤ م بعزل وسجن ومصادره الوزير يعقوب ، وأخذ منه نصف مليون دينار ثم أعلاه للخدمة بعد ذلك (١١٩) . وعندما توفى هذا الوزير صودرت تركته (١٢٠) . ثم دبر الدولة بعد ابن كلس وزيران من أهل الذمة هما : منشأ القزاز اليهودى وعيسى بن نسطورس المسيحى فأساء هذان

Rabie : The Financial System of Egypt 564-741 (London (١١٥) 1972), p. 122.

(١١٦) عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : فى تاريخ مصر الاسلامية (د . ت) ،

ص ١٤٩ .

(١١٧) المرزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤١٣ .

(١١٨) عصفور : المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

Rabie : Op. Cit. ; Fischel ; Jews in the Economic and (١١٩) Political Life of Mediaval Islam (New York, 1969),

(١٢٠) العيسى : السيف المهند ، ص ١٥٤ .

معاملة المسلمين فشتكتها إحدى النساء للعزیز فقام بمصادرها
وأخذ من عیسی ٣٠٠٠٠ دينار ومن منشا مبلغا كبيرا (١٢١) .
أما الحاكم بامر الله فقام فی عام ٣٨٩ هـ بمصادره المحتسب ابن ابی
نجده بسبب سوء معاملته للعامة لم يقتله ، كذلك فی عام ١٦٠ هـ
وبعد قتل برجوان صادر الحاكم ممتلكاته (١٢٢) . وفي عام ٤٥٩ هـ
قبض المستنصر على الأسعد المرتضى أحمد بن عبد الواحد وصار
موجوده وكان یحوى عدداً كبيراً من آلات الغناء والطرب
والملهى (١٢٣) . كذلك قام الخليفة المستعلى بعد قتل الوزير
الأفضل ابن أمير الجیوش بدر الجمالی بمصادره تركته كلها ونقلها
الى خزائنه (١٢٤) . أما فی عهد الامر فقد ازدادت المصادرات
للعامة سواء أكانوا مسلمین ام أهل ذمه فقام شخص يدعى ابو
Ivazab الرهيب — وساعده القضاة والمباشرون — بمصادره
القبط بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار ، كذلك جلس فی مسجد الآمر بالفسطاط
وحاكم العامة ومصادره (١٢٥) . وأخيراً فی عهد الفائز صدر
الوزير عباس الصنهاجی وممتلكاته بسبب اتهامه فی قتل الخليفة
السابق الظافر أبو الفائز (١٢٦) . وبسبب تعرض الكتاب المسلمين
لكثير من المصادرات خلال العصر الفاطمی اضطر بعضهم على حد
قول المقریزی (١٢٧) الى بيع اولاده وبناته لكي یفی ما قرر علیه .
ويبدو أن فی الامر مبالغة الا أن ذلك یعكس حالة العصر آنذاك .

(١٢١) السيوطی : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣ ، العینی : المصدر
السابق ، ص ١٥٦ ، قاسم عبده : اليهود ، ص ٩١ ، أهل الذمة فی مصر العصور
الوسطی (ط ٢ — القاهرة ١٩٧٩) ص ٥٢ .

(١٢٢) عصفور : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٢٣) النزولی : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

(١٢٤) العینی : المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(١٢٥).

Rable ; Op. Cit.,

(١٢٦) عصفور : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(١٢٧) الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

وأخيراً تأمل الخلافة الفاطمية بمذهبها الشيعي ويسطع في الأفق نجم الدولة الأيوبية بمذهبها السني لتحمل لواء الدفاع عن ديار الإسلام ضد الهجوم الصليبي ، وقد انعكست تلك المتغيرات الجديدة على سياسة المصادرات في هذه الدولة . وبداية يمكن حصر السمات العامة لهذه الظاهرة في عهدهم في عدة نقاط : اتجهت سياسة المصادرات في بداية الدولة الى الفلول الباقية من الخلفاء والأمراء الفاطميين ، ثم اتجهت بعد ذلك الى الوزراء من قبط ومسلمين ، وازدادت هذه الظاهرة اتساعاً كلما احتاجت الدولة الى الأموال لمواجهة الحروب الصليبية ، وزادت الشكوك في التجار الأوربيين فنالهم قسطن من المصادرات . أما عن مودع هذه المبالغ فقد استولى السلاطين على جزء منها وجزء ثان وزع على الأمراء وجزء ثالث بيع وأهدى . وإلى جانب الأموال شملت المصادرات العبيد والرقيق والكتب والأرض الزراعية وغير ذلك . وهذه بعض الأمثلة :

— في عهد صلاح الدين الأيوبي صادر محتويات القصور الفاطمية والأمراء الفاطميين ، والتساعر عماره اليمنى ورفقه بسبب تدبيرهم مؤامرة لزوال ملكه وإعادة الفاطميين ، وانتهى الأمر بشنق عمارة ومصادرة أمواله (١٢٨) . ثم صادر ٣٠ فدانا بمديرية ناهيا التابعة للجيزة كانت قد منحت الى الرهبان في عهد الأمر ، وعقب وفاة العاضد ٥٦٧ هـ / ١١٧١ م صادر ورثته وبعض الموظفين الفاطميين واختص نفسه بجزء من الحصيلة ، ووزع جزءاً على الأمراء وجزءاً أهدى ، وباع الباقي خاصة محتويات مكتبة القصر الفاطمي ، ثم صادر محتويات المنسوخ السعيد والحقه

يقصره (١٢٩) . وفي عام ٥٧٧ هـ احتياط على أملاك عربان الشرقية وأمرهم بالنزوح الى البحيرة ، وهذا بسبب ارسالهم للعادل الى بلاد الفرنج في الوقت الذي منيت فيه غلال مصر باضرار كبيرة بسبب الفئران (١٣٠) . أما العزيز عثمان فقد صادر اموال وممتلكات بعض الأثرياء من العامة مثل ابن خالد حيث اخذ منه ألف دينار (١٣١) . وفي عام ٦٠١ هـ / ١٢٠٤ م اثناء حكم العادل الأول صادر الوزير ابن شكر أثرياء القبط من الموظفين ورؤساء الدواوين وهددهم مما اضطر بعضهم الى الفرار خارج البلاد مثل الأسعد بن مماتي (١٣٢) . وفي عام ٦٠٢ هـ صادر العادل ممتلكات الأمير عبد الكريم أخو القاضي الفاضل وقدر ذلك بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار ، ثم صادر عبد الرحمن بن قريش كاتب الانشاء بمبلغ ٢٠٠٠ دينار ، بسبب ظهور الثراء عليه (١٣٣) . وفي عام ٦١٢ هـ / ١٢١٥ م صادر العادل قرابة من ثلاثة آلاف تاجر افرنجى بالاسكندرية لأنه ارتاب فيهم واذن أنهم سيقومون بهجوم على المدينة (١٣٤) . وفي عام ٦١٣ هـ / ١٢١٦ م صودرت أملاك الوزير ابن شكر بأمر من العادل (١٣٥) . وعندما توفي ابن شكر هذا صادف الكامل كل ممتلكاته ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م (١٣٦) . كذلك عندما

Rabie : Op. Cit., p. 122-123.

(١٢٩)

(١٢٠) المقيزي : السلوك ، ج ١ ق ١ ، ص ٩٤ .

Rabie : Op. Cit., p. 123.

(١٣١)

Rabie : Op. Cit.

(١٣٢)

(١٣٣) عصفور : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٣٤) هايد ، ف : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى

(جزآن - ترجمة أحمد رضا ، مراجعة عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ١٩٨٥ ، ١٩٩١) ج ٢ ، ص ٥٥ .

Rabie : Op. Cit., pp. 122-124.

(١٣٥)

Rabie : Op. Cit.

(١٣٦)

وجد الكامل مجزاً في حاصـل الغلال قدره ١١٠٠٠ أردب من القمح قبض على صاحب ديوان المعاملة الظهير الطنبداوى ووالى الجيتى ومستخدميه وصادرهـم وعوقب الطنبداوى حنى الموت (١٣٧) .
أيضاً صادر الكامل عدة تجار من أنكونا كانوا سجناء بالاسكندرية (١٣٨) . ولم يكن الصالح أيوب أقل ميلاً الى المصادرات من والده فبمجرد توليه احتاط على أموال ومجوهرات زوجات أبيه ، ثم استدار الى أملاك الأمراء الذين ساعدوه — فى قهر العادل الثانى — وصادرهـم (١٣٩) . كذلك صادر علاء الدين البندقدارى الصالحى وأخذ من جملة المصادرة الظاهر بيبرس الذى حكم مصر غيباً بعد (١٤٠) . وفى عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م توفيت الخاتون أرغوان الحافظية وكانت تربيـه ، حقد عليها الصالح اسماعيل بسبب ارسالها للطعام والثياب الى المغيـث عمر بن الصالح نجم الدين أيوب أثناء حبسه ، فصادرها وأخذ منها ٤٠٠ صندوق مال (١٤١) .

من العرض السابق يتضح أن المصادرات كانت سمة المعصور الوسطى ، واحد مظاهر السوء سواء فى الشرق أو الغرب ، فنجد فى الشرق — خاصة بغداد — عانى التجار من المصادرات

-
- (١٣٧) على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهرة (ط ١ ، ج ١٣ ، بولاق ١٣٠٥) ص ٤٤ .
(١٣٨) هايد : المرجع السابق نفس الجزء . ص ٥٧ .
(١٣٩) Rabie : Op. cit., p. 124.
(١٤٠) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ٩٥ .
(١٤١) بدر الدين العيني : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (ج ١ تحقيق محمد محمد أمين ، القاهرة ١٩٨٧) ص ٥٠ ، ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ١٨٠ ، الصغدى : الوافى بالوفيات ، (ج ٨ ، تحقيق محمد يوسف نجم ، ط ٢ ، قيسبادن ١٩٨٣) ص ٣٥١ .

والقهر (١٤٢) ، وفي الغرب وجدت المصادر اواقاع الحوطة
على الموجود ، وكان يقابلها في الاقطاع الغربى كلمة For ficture
(١٤٣) .

وقبل ان نختم هذه المقدمة يتعين علينا بيان انواع العقوبات
التي سرت في دولة المالك والتي كانت المصادرة احداها ، كما ان
غالب هذه العقوبات كان يصاحب توقيع المصادرة وسيوضح ذلك
بجلاء من خلال فصول الرسالة :

١ — تعليق الرجل من راسه ثم بنفخ من دبره بالكير حتى تجحنا
عيناه (١٤٤) .

٢ — التفریق في الماء . ومثال ذلك عندما صادر الخوري زوجة
نانى بيك الحازندار هدها بالتفریق لو لم تدفع ما قرر
عليها (١٤٥) .

٣ — التفریق : يعلق المذنب في حبل ببكرة أعلى مبارى تم يشد
الحبل فيرفع المذنب ، ثم يرخى الحبل فيقع المذنب على أحد
الخوازيق التي دقت له في الأرض فيخرج ذلك الخازوق من
جسده أينما أصابه ، وهذا ما توضحه حكاية والى الفسفاط
مع الناصر محمد بن قلاوون (١٤٦) .

(١٤٢) جمال الدين أبو الفضل بن الفوطى : الحوادث الجامع والتجارب
النافعة في المائة السابعة (تحقيق مصطفى جواد - بغداد ١٣٥١ هـ) ص ٤٣٠ .

(١٤٣) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٠ ، ٥١١ .
(١٤٤) على بن داود الصيرامى . نزهة النفوس والأبدان في نواريح الزمان
(٣ أجزاء - تحقيق حسن حبشى - القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣) : ج ٣ ، ص ٢٣٦ .
(١٤٥) محمد أحمد بن إياس . بدائع الزهور في ورائع الديمور (٥ أجزاء ،
ط ٥ ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ - ١٩٨٤)
ج ٥ ، ص ٣٢ .

(١٤٦) العيسى : عقد الجوار ، ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، ألف ليلة وليلة (٥ أجزاء -
بيروت . د ت) ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

٤ — **المقترح** : وهى عقوبة عبارة عن ضرب الناس على الواح
أكتافهم وهم وقوف فإذا مال المذنب إلى الأمام ضرب على
صدره ، والذي استحدث ذلك هو القاضي كريم الدين الصغير
ناظر الدولة فى عهد الناصر محمد (١٤٧) .

٥ — **الضرب بالمقارع** : وكان يتم بعد تعرية المذنب من ملابسه
وكانت تترك آثارا ظاهرة فى الجسم (١٤٨) . مثال ذلك عندما
جرد صاحب تاج الدين محمد بن حناجر ده الشجاعى من
ثيابه وضربه (١٤٩) . وأبطلها السلاطين أحيانا (١٥٠) .

٦ — **التجريس والتشهير بالعيب (وتنطقها السامة : التجريس)** :
وهى عبارة عن شهر المذنب فى الطرقات على حمار أو ثور
أو جمل ويضرب الجرس على رأسه كي يجتمع الناس حوله ،
وأحيانا تزفه المغانى ، ويعلق فى عنقه ماشة وهون أو جرد
خمر ، وعقب ذلك الطواف يضرب وسط الناس بالسياط عقوبة
له على ذنبه ، ويتولى ذلك المشاعلى (١٥١) . والمشاعلى

(١٤٧) الصغدى : الواسى ، ج ٩ ، ص ٣٤٦ .

(١٤٨) المبنى . المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٩ ، ٢٢٩ ، ألف ليلة وليلة ،

ج ١ ، ص ٤٩ .

(١٤٩) الكنى : فوات الوفيات ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(١٥٠) بهاء الدين عبد الله الخالدى . المقصد الرفيع المشأ الهادى لدبوان

الانضمام . (مخطوط مصور بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥) ، ص ٧٣ .

(١٥١) المقرئى : السلوك . ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ ح (٤) ، المبنى . عهد

الجمان فى تاريخ أهل الزمان (حوادث ٨٢٤ - ٨٥٨ ، تحقيق عبد الراراق القرموط ،

ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٩) . ص ٢٢٣ ح (٣) ، باسم عبيد . دراسات ص ٢٥ ح (٢) ،

عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، العصر المالئكى ، ص ٤٢١ ، ٤٢٣ ، المجتمع المصرى

فى عصر سلاطين المالئكى (القاهرة ١٩٨٧) ص ٩٩ ، عل إبراهيم حسن : مصر فى

العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٩)

ص ٣٦٧ ، سهام مصطفى أبو زيد : الحجة فى مصر الاسلامىة (القاهرة ١٩٨٦)

ص ١٣٥ ، عبد المنعم ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٢٩ ،

Quatremere : Op. Cit., T 2, p. 50 N. 126.

ينسب إلى المشعل الذي يحمله في سيره ليلاً ومنوط به تشهير المذنب حياً كان أو ميتاً (١٥٢) . وقد وصف شمس الدين ابن دانيال (١٥٣) في بابته « عجيب وغريب » المشاعلية فقال :

صنعتنا محمودة	هي كبطن عقل
فإن تجد مجرسا	على حمار أرحل
تدمع عينيه كأن	قد كحلت بفلفل
فنحن بالدرة عن	قذاله لم نعدل
نقول قولاً يزعج	أسماع ذات الثقل
هذا جزاء كل من	يقول مالا يفعل

٧ — **أحماء الخوذة الحديد على جبر النيران ثم تلبس للمذنب في رأسه مما يسبب له ألماً عقلياً** . وقد فعل هذا منكرتمر نائب السلطنة ٦٩٧ هـ مع القاضي بهاء الدين بن الحلبي ناظر الجيوش (١٥٤) . وفعل ذلك أيضاً مع ابن الطبلاوي . . . ٨٠٠ هـ (١٥٥) .

٨ — **التسقيط** : وهو عبارة عن إسقاء المذنب ماء بالجبر والملح والخل من أنفه (١٥٦) .

- (١٥٢) العيني : المصدر السابق ، ص ٧٢٣ ، ح (٤) .
 (١٥٣) طيف الخيال (دراسة وتحقيق إبراهيم حمادة : خيال الظل وتمثيلات ابن دانيال ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٢٢٧ .
 (١٥٤) العيني : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٤١١ ، الصفيدي : الوافي ، ج ٩ ، ص ٣٤٨ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي (ج ٣ تحقيق نبيل محمد عيد العزيز ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٣٥ - ٣٦ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك وتناجيه العلمي والأدبي (ج ٢ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٢٩٤ ، ماجد : ملوكان بائى آخر سلاطين المماليك (القاهرة ١٩٧٨) ص ٦١ .
 (١٥٥) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٩ .
 (١٥٦) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ٢٧١ ، ح (٣) ، ابن إياس : المصدر نفسه ، ص ٤٩٨ .

٩ — التوسيط : ضرب المذنب بالسيف تحت سره ضربة قوية تقسمه الى نصفين وتنهار أمعاؤه الى الأرض (١٥٧) .

١- السجن : في اللغة هو الحبس ، والحبس شرعا هو منع الشخص من التصرف بنفسه وتعويقه ، وليس حجزه في مكان ضيق (١٥٨) . وفي عصر المماليك كانت هناك عدة سجون مثل خزانة البنود الخاصة بالأمراء والجند المماليك ، وخزانة شمائل ، وحبس المعونة وخصصا للجرمين والناموس وقطاع الطرق ، وسجن الحجره خاص بالنساء المذنبات ، هذا الى جانب الحبس والمقشرة والعرقانة وقلعة دمشق وسجون المدن . وفي السجون لقي المساجين معاملة سيئة ، ولم يطعموا عدة أيام خاصة في عهد الجراكسة . فمثلا في عام ٨٥٠ هـ ثار المحابيس بسجن المقشرة وقتلوا السجناء وخرجوا جميعا والسبب أنهم ظلوا لمدة ثلاثة أيام لم يذوقوا شيئا من الطعام . وفي عام ٨٧٣ هـ حبس يشبك الدواidar عدة نسوة من أهل الصعيد في وكالة الأتابك قائم وتركهن دون اطعام فمراهن بعض العامة واشترى لهن أرطب فول ورماء لهم فأكلوه.

(١٥٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٠٤ ح (١) ، ابن اياس ، المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٤٠٠ ، عاشور العصر المماليكى ، ص ٤٢٤ ، سهام : الحسبة ، ص ١٣٦ ، ماجد : المرجع السابق ، نظم ، ج ١ ص ١٣٤ ، محمود رزق سليم : المرجع السابق ، محمد زغلول سلام : الادب في العصر المملوكى (ج ١ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٦٢ .

Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 72 N 108.

(١٥٨) عاشور : الحياة الاجتماعية في المدينة الاسلامية (مجلة عالم الفكر ، مجلد ١١ ، عدد ١ ، الكويت ١٩٨٠) ص ١٢٤ ، مصر ، ص ١٥٦ ، أبو غدة . أحكام ، ص ٣٩ - ٤٠ .

من شدة الجوع (١٥٩) . كذلك أسوء استغلال المساجين في عمليات الحفر ، وخرجوا مع سجنائهم ليشحذوا أظلمهم (١٦٠) .

١١- **العصر** : وهو عقاب المذنب بآلة العصر المسماة المعصرة وهي عبارة عن خشبتين مربوطتين ببعضهما ويوضع بينهما الجزء المراد عصره في المذنب ثم تشد الخشبتان بشدة فيؤدي ذلك الى اضرار بالغة بالجلد والعظام المعصورة بينهما (١٦١) .

١٢- **التبشير** : نوع من العقاب عبارة عن نزع ثياب المذنب ثم ربطه على خشبتين على هيئة صليب ، ثم تدق في أعضائه مسامير غليظة تربطه بالخشب ، ويضاف به في الشوارع وينادي خلفه هذا جزاء من فعل كذا ، وإذا لم يعف عنه يوسط (١٦٢) .
وفعل هذا مع أحد الدهاشقة عندما ادعى انه السلطان أبو بكر بن الناصر ، فسمر وضرب بالمقارع وقطع لسانه وأرسل لمصر مقيدا في الخشب (١٦٣) .

(١٥٩) ابن الصيرفي . أنباء المسر بأنباء العصر (تحقيق حسن حبشي - دار الفكر - القاهرة ١٩٧٠) ص ٦٥ .
(١٦٠) عاشور : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(١٦١) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٠ ح (٣) ، ابن ايباس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٦ ، المجتمع المصري ، ص ٩٩ ، ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٣٤ ، اسلام : الادب ، ج ١ ، ص ٦٢ ، عل إبراهيم حسن : مصر ، ص ٣٦٧ .

Quatremere, Op. Cit., T. 1, p. 94 N 116.

(١٦٢) عاشور : المرجع السابق ، العصر المالكي : ص ٤٢٣ ، مهام : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ماجد : المرجع السابق ، سلام : المرجع السابق ، اليهودي اسماعيل الترنينى : ديوان النظر في عصر الماليك (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنصورة ١٩٩٠) ص ١٠٥ .

(١٦٣) فخر الدين محمد الكتبي : عبون التواريخ (ج ١٤ مخطوط - بدار الكتب المصرية رقم ٤٩٧ تاريخ) ص ٨ .

ولما كان شاد الدواوين هو المسئول عن عقاب المصادرين
نجدده هو الذى استجد العديد من وسائل العقاب التى لم تكن
موجودة من قبل . وهذا ما فعله الشاد الاكوز بن عبد الله
الناصرى (١٦٨) .

مغزى المصادرة والهدف من وراء توقيمها :

ويمكن حصر ذلك فى نقطتين :

(١) **مغزى مالى** : ويتمثل فى أن المصادرات كانت أحد الموارد
المالية سريعة المائد ، التى لجأت اليها الدولة للملء الخزائنة أو
للتعمير أو لمواجهة النفقات العادية أو الطارئة كالحروب والمجاعات
والحفلات وغيرها .

(ب) **مغزى عقابى** : ويتمثل فى أن المصادرة كانت سلاحا

باترا للناسى الحكام والخارجين عليهم — لأنه لو لم يكن مع
الخارجين اموال للصرف على من معهم لانفصوا من حولهم —
والمثيرين للفتن والمتهمين بالخيانة ، والفارين من أعمالهم ، والمتصرين
فى واجباتهم ، والمتباطئين فى سداد ما عليهم من متأخرات
والمختلسين ، والمتلفين لمال الدولة أو لمملكتها ، ومرتكبى الجرائم
الأخلاقية أو الاجتماعية أو جرائم الآداب العامة .

= ابن خليل الاسدى . التيسير والاعتبار (تحقيق عبد القادر احمد طليمان ، دار
الفكر العربى ١٩٦٧) ص ١٣٦ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (ط ٦ ، بيروت
١٩٨٦) ص ٢٢٢ ، المقرئى : الخطط ج ٢ ، ص ٢١٣ ، على ابراهيم حسن ،
دراسات فى تاريخ الممالك البحرية وفى عصر الناصر محمد يوجه خاص (ط ٢ ،
القاهرة ١٩٤٨) ص ٣٠٩ ، ماجد : طومان باى ص ٦١ ، سلام : المرجع السابق ،
عاشور . المجتمع المصرى ، ص ١٠٠ ، مصر ، ص ١٥٦ ، البيومى اسماعيل :
المرجع السابق ،

Peole : A History of Egypt, p. 294.

(١٦٨) ابن تفرى بردى : المنهل السافى ، ج ٣ ، ص ٣٥ - ٣٦ ، الصفدى :
الوافى ، ج ٩ ، ص ٣٤٨ .

وفي ختام هذه المقدمة يتضح أن المصادرات كانت سياسة عامة
بمصر خلال العصور السابقة على عصر المماليك وخلافة ، وأيضا
في المشرق والمغرب . وكانت لها أسبابها التي دفعت الحكام الى
اللجوء اليها ، خاصة الحاجة الى مال أو عقاب سياسي للحد من
خطر رجال الدولة . وفيما يختص بالعقوبات في عصر المماليك نجد
انه كانت هناك عقوبات لجرائم الحدود والقصاص والتعازير ،
الا انه فيما يختص بتطبيق الحد أشار المقرئى (١٦٩) الى ان ذلك
ارتبط بشيئين : قوة جاه المجنى عليه ومركزه ، ومقدار المال المقدم
من الجاني الى الولاية . ونضيف كذلك فداحة الجرم المرتكب .
كذلك نجد أن العقوبات تدرجت من السب والشتم بالفاظ بذيئة
الى الضرب الى الحبس الاحتياطي أو الترسيم طويل الأجل ، الى
السجن ، الى القتل بأنواعه سواء بالتجويع أو ضرب بالنعال أو
رجم أو عصر أو تغريق أو سم أو تخزيق أو تسمير أو تسعيط أو
توسيط أو صلب أو السيف والنفجاة أو كى أو خنق الخ .
والحقيقة أن هناك العديد من العقوبات أو وسائل التعذيب استجذرت
في عصر سلاطين المماليك ، وتحتاج الى معالجة متأنية تبحث عن
اسباب انتشارها ، وهل كانت السلطة على صواب في استحداثها
أو لا ؟ ، وهل كان الغرض منها الاصلاح أو التنكيل ؟ الى غير ذلك
من عشرات الأسئلة التي سنحاول الاجابة عنها من خلال الفصل
الأول الذي يتناول طبيعة المصادرة وأسبابها في عصر سلاطين
المماليك .

الفصل الأول

طبيعة الصادرات وأسبابها

في عصر المماليك

تكتنف دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعى للبلدان الاسلامية خلال العصور الوسطى العديد من الصعوبات أبرزها :

● قلة الدراسات المقارنة بين المجتمع الاسلامى عامة عهد الامبراطورية العثمانية الا بعض فصول عن الوقف .

● قلة الدراسات المقارنة بين المجتمع الاسلامى عامة والمجتمعات التى تحيط به والتى نسبته والتى تلتها ، وذلك لرسم صورة واضحة المعالم لموضوع الدراسة .

● عدم اشتغال كثير من الدراسات لكل طوائف المجتمع اذ عكف كثير منها على الاهتمام بدراسة طبقات الحكام والعلماء ، دون التعرض بنفس القدر للطبقات الأخرى من أرباب الحرف والصناعات ، ومناقشة احوال الفلاحين والتجار وغيرهم (١) .

وبقدر الامكان ، وفى ضوء ماتوصلنا اليه من معلومات سوف نناقش فى هذا الفصل احدى السياسات والظواهر العامة التى مرت فى مصر الاسلامية ابان حكم سلاطين المماليك ، والتى شملت جميع طوائف المجتمع الا وهى سياسة المصادرات . وقد عمدنا فى التقديم السابق الى التعريف بهذه السياسة وتطورها خلال العصور

Cahen C : L'Histoire Economique et sociale de l'orient (١)
Musulman Me'dieval (Revue des Etudes Islamiques, Tome XXVIII, Cahier 1, Paris 1960), pp. 96-103.

السابقة حتى يتسنى لنا رسم صورة حقيقية ومحيدة لما كان عليه الوضع في مصر الملكية ، ولينبين لنا أن الممالك ليسوا هم أول من ابتدع وخلق هذه السياسة في مصر .

ويأدى ذى بدء نعتبر المصادرات من أهم الظواهر ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعى وذلك لأنها تبين لنا بشكل واضح مدى ما أصاب المجتمع في عصر الممالك وأجهزته الادارية من تدهور وانحلال بسبب رسوخ هذه الظاهرة في ذهن الحكام الممالك بعد أن لمسوا عائداتها الضخمة ، التى غدت أحد مواردهم المهمة لذلك يتعين علينا في البداية البحث في طبيعة المصادرات ، ثم نطبقها ، ثم تطبيقاتها أو أسبابها :

(١) طبيعة المصادرة :

كانت المصادرات تتوقف على نوعية العلاقة بين السلطان ومماليكه من ناحية ، وعلى الأحوال الداخلية في الدولة من ناحية أخرى . ومن الوجهة السياسية كانت المصادرة أحيانا تعتبر عقوبة أصلية ، وغالبا ما تعتبر عقوبة تكميلية أو جوازية يقررها السلطان نيعا لعقوبة أصلية أخرى يستهدف منها ردع الجانى . ويتضح هذا بجلاء اذا ما نظرنا الى نهايات المصادرين ، فنسجد أن أغلبهم قد وقعت عليهم عقوبات عدة كالقتل والسجن والنفى ، وإلى جانبها وقعت عليهم المصادرة تحقيقا للأغراض المستهدفة من العقاب . فمثلا في عام ٧٩٥ هـ خرج سيف الدين تمريغا (منطاش) على السلطان برقوق وحينما قبض عليه قتل وصودرت أمواله (٢) .. وهناك أمثلة عديدة على ذلك .

أما من وجهة النظر الاقتصادية فلا يمكن القول بأن مصادرة السلطان العامة والمباشرين لجمع مال منهم لمواجهة احدى الحروب

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٠ .

كان عقوبة لهم ، بل ان ذلك يمكن اعتباره نوعاً من انواع التدابير التي تتخذها الدولة لتوفير السيولة المالية اللازمة لمواجهة الطارئ المستجد . مثال ذلك ما فعله قطن ٦٥٨ هـ ، والناصر بمحمد ٧٠٠ هـ ، وبرقوق ٧٩٥ هـ وقنصوه الغوري ٩٠٨ هـ ، ٩٢٠ هـ . كما ان مصادر السلطة للمختلسين والمسيئين الى المال العام تعتبر نوعاً من انواع التعويضات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما اختلس او ما اضرير . مثال ذلك ما فعله الناصر محمد ٧٣٥ هـ مع الولاة والمباشرين (٣) ، والناصر حسن مع منجك اليوسفي ٧٤٨ هـ (٤) . ومن الناحية الاجتماعية فان معظم المصادرات التي تمت لهذا الغرض تميزت طبيعتها بأنها عقوبة أصلية في غالبها قصد منها المحافظة على النظام العام ، واحترام حقوق الآخرين . مثال ذلك ما فعله الكامل شعبان مع العربان في عام ٧٤٦ هـ (٥) .

نخلص من ذلك الى ان طبيعة المصادرات عامة في عصر المماليك كانت في معظمها عقوبات تكميلية ، وبعضها أصلية ، وتركبت للدولة او للسلاطين حرية تطبيقها من عدمه .

(ب) نطاق المصادرات :

بسبب اتساع نطاق المصادرات في مصر المملوكية فإنه يمكن تصنيفها الى ثلاثة نطاقات :

١ - مصادرات خاصة : وهي التي وقعت على الافراد والجماعات ممن يقتربون اى جرم فيه اساءة للأفراد أو الدولة

(٣) المقرئى : سلوك ، ج ٢ و ٢ ، ص: ٣٨٢ ، الدوادارى : كنز البرد ج ٩ ، ص ٣٧٦ .

(٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ف ١ ، ص: ٢٣٣ ، فاسح عيونه فياسم النيل والمنجاء مصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ١ - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٨) ص ٣٣ .

(٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ و ٣ ، ص ٦٨٧ - ٦٨٨ .

وغالبيتها ترجع الى اسباب سياسية ، وبعضها لاسباب اجتماعية واقتصادية سيأتى بيانها فيما بعد .

٢ — **مصادر عامة كلية :** ويميز هذا النطاق من المصادر عن باقى النطاقات انه يشمل جميع مالى المصادر من مال او عقار او خلافه ، ولا يتبرك له شيئاً البته . ويتمثل ذلك فى مصادرة ارض المسلم المرتد . مثل ذلك : مصادره واشى ودواليب واموال فخر الدين بن سبع الخولى شيخ عرب زفتى عام ٧٩٢ هـ بسبب كفره وانتهى امره بالقتل (٦) . كذلك يمكن القول بانه شمل مصادره من يعثرون على اى كنز ولم يبلغوا الدولة عنه . مثال ذلك مصادرة الحبيس النصرانى ٦٦٦ هـ ، واحد التجار ٧٣٦ هـ ، وبعض العامة ٨١٥ هـ (٧) .

٣ — **مصادر عامة جزئية :** وهذه كثيرة جداً فى عصر المماليك ، ووقعت خاصة على المباشرين وعلى كل من تحوم الشبهة حول مصدر ثروته ، او ظهور الثراء المفاجئ عليه دون أن يكون له من مصادر الدخل ما يبرر هذه الثروة الطائلة . مثال ذلك الوزير فخر الدين ماجد بن خصيب فى عام ٧٦٢ هـ (٨) . والبرددارية والرسل والمستوفون فى عام ٨١٦ هـ (٩) . أى أن هذا النطاق كان عبارة عن مصادرة الأرباح غير المشروعة .

(٦) ابن حجر : انباء ، ج ٣ ، ص ٣٤ - ٣٥ ، المقرئى : المصدر السابق . ج ٣ و ٢ ، ص ٧١٢ .

(٧) أبو محمد بن على الياضى : مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان (ج ٢ ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٠) ص ١٦٥ ، النويرى ، لى لى الأرب (ج ٣٠ تحقيق محمد عبد الهادى شعيره ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٩٠) ص ١٥٢ ، المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩١ . ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٧٤ .

(٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٥٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٩ ق ١ ، ص ٥٧٤ .

(٩) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ١٤٩ .

(ج) أسباب وتطبيقات المصادرات :

بعد دراسة ٣٣.٦ حالات مصادرة تمت في عصر المماليك بشقيه البحري والجركسي يمكن تقسيم أسبابها الى أربعة أقسام :

سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ومجهولة .

● الأسباب السياسية :

وتتلخص في رؤية الدولة لعلاقتها بالناس من منظور استغلالي، ويتضح ذلك من خلال مناقشة البنية السياسية للدولة . حيث يعتبر هؤلاء المماليك أجنبى حكموا الكثير من الناس ، وأبعدوهم عن المراتب العليا في الهرم الاقطاعى ، ولم يكن للمماليك مصلحة في تطور القوى الاقتصادية لبلادهم ، وبالتالي عمد حكمهم الى الاستغلال الشرس ، مما ترتب عليه تخريب الأقطار المزدهره سابقا (١٠) . وأصبحت المصادرات أداة من أدوات السلطة للتعامل مع الناس ، ومظهرا من مظاهر تدهور الحكم — خاصة في العصر المملوكى المتأخر — وليست سببا لسقوط وتدهور دولة المماليك ، ولعل هذا راجع الى عجز السلطة العسكرية عن ادارة الشؤون المدنية بعد أن هدأت المعارك الصليبية والمغولية ، ولم يعد هناك نشاط عسكرى ، فنتج عن هذا العجز تدهور في الدولة ، ولجأ الساسة وقت الأزمات الى مصادرة الأثرياء ، لعلمهم يقينا أن هذه الأموال تمت جبايتها من خلال وظائف الدولة أو تأدية خدمات لها حيث لا مورد رزق لهؤلاء المقطعين الأثرياء الا من خلال ما يتلقونه نتيجة استغلالهم للاقطاعات ومن أرزاقهم في مقابل أدائهم بعض الالتزامات الاقطاعية تجاه الدولة كتقديم الجند وغير ذلك .

(١٠) أشتور : التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى (ترجمة عبد الهادى عبلة ، مراجعة أحمد هسان سببانو - دمشق ١٩٨٥) ص ٣٦٩ .

كذلك ترجع الاسباب السياسية الى نشأة الممالك انفسهم ،
وتربيتهم في بيئات فقيرة وتعطلشهم الى المال، مما جعل احدى دعائم
نظام حكمهم ترتكز على عدم الرغبة في ظهور منافسين أثرياء لهم ،
كما أن طبيعة عيشهم اتجهت الى البذخ والاسراف ناهيك عن كثرة
تجاريدهم التي احتاجت الى مصاريف باهظة . وانعكس حبههم
للمال وعيشة البذخ التي ركنوا اليها الى نظام توليهم للوظائف ،
حيث تولى الواحد منهم أكثر من وظيفة مما أتاح لهم جمع أموال
شتى أغرت السلاطين بسليها . ويمكن حصر المصادرات لأسباب
سياسية تحت عدة أسباب :

١ — عدم رغبة السلاطين في ظهور منافسين أقوياء أو أثرياء
— أو توابع لهم — ينازعونهم الحكم والنفوذ : (١١) .

سواء كان هذا المنازع عدوا أو صديقا ، فكان يجنى عليهما ،
ولم يكن أحد بعيداً عن الطعن (١٢) . وقد أدى عدم احترام
الممالك لمبدأ وراثة العرش — باستثناء بعض فترات الممالك
البحرية — الى قيام العديد من الصراعات والفتن للتوصل الى
منصب السلطان ، وهذا التطلع كان سبباً في كثرة المصادرات التي
ابتلى — وليس امتاز على حد قول البعض (١٣) — بها عصر
الممالك وساد في هذا العصر عبارة « الملك عقيم » أى لا يورث (١٤) .

(١١) Ayalon : Studies on the Structure of the Mamluk

(١٢) Irwin : the Middle east in the Middle Ages, the early

Army (Bulletin of the School of Oriental and African Studies
XV/2 & 3, XVI, 1, London. 1953-1954) Vol. 1, p. 207.

Mamluk Sultan (London, 1986), p. 114.

(١٣) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (ط ١ ،

دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٧٢ .

(١٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ (نشر محمد مصطفى زيادة ،

القاهرة ١٩٧١ م) ص ٦٥ .

وهذا يبين نظرة الأمراء الى منصب السلطنة ، وعدم احتيتها . الا ان يوليها قدرها بما له من قوة ونفوذ .

وفي سبيل نخلص السلاطين من أرباب المال والجاه ممن يخشى بأسهم ، اتبع غالب الحكام مع هؤلاء سياسة الاستنزاف طويلا المدى بمعنى تولية الشخص لأحد المناصب ثم عزله لسبب ما بعد فترة قصيرة ومصادرته ، ثم اعادته لعمله ثم عزله ومصادرته . الخ .

ويظل هذا الوضع حتى تستنزف أمواله ويصبح لا محل له من الجاه أو السلطان . مثال ذلك : ابن هلال الدولة وحاشيته في عهد الناصر محمد بن قلاوون عامي ٨٣٤ هـ و ٧٣٥ هـ (١٥) ، وسعد الدين بن البقرى في أعوام ٧٨٥ هـ و ٧٨٦ هـ و ٧٩٠ هـ ، و ٧٩٢ هـ و ٧٩٣ هـ و ٧٩٦ هـ و ٧٩٩ هـ ، وبلغ مجموع ما أخذ منه ٣٠٥٠٠٠ دينار و ٢٩٧٠٠٠ درهم ، بالإضافة الى دوره ، وانتهى الأمر بتسعيطه وقتله خنقاً (١٦) .

وفي بعض الأحيان كانت العامة تقف ضد ما يصبو اليه السلطان من تحقيق غرضه — دون أن يدروا — ويطلبوا السلطان بعزل هذا الموظف لأي من الأسباب ، حينئذ كان السلطان يلجأ الى

(١٥) الدواداري : المصدر السابق ، ص ٣٧٥ - ٣٧٦ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٨٢ .

(١٦) شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني : انباء الفهر بالبناء العمر (ج ٢ ، بيروت ١٩٨٦) ص ١٣٣ ، ج ٣ ، ص ٦٥ ، ٢١١ ، ٣٢٠ ، ابن الصيرفي : نزهة ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٠١ ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٧٨ ، ٤٤٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ٦٦ ، المقرئى ، خطط ، ج ٢ ، ص ٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٥٠٠ ، ٥٢٠ ، ٥٨٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٢ ، ٨٧٩ ، ابن اياس ، مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٣٦ ، ٣٥٠ ، ٣٩٢ ، ٤٦٦ .

حيلة برصدها مؤرخ معاصر (١٧) مفادها أن السلطان يقوم بعزل المشكوك فيه وتولية من هو أسوأ منه ، فتجد العامة نفسها كالمستجير من الرمضاء بالنار ، فتستغيث بالسلطان مرة ثانية بعزل الحالي فيعزله ويولى السابق . وكثيراً ما تكررت هذه الأعمال طول عصر سلاطين المماليك . كما حدث في عهد السلطان المعز أيك ٦٥٢ هـ حيث قتل أقطاي ، وصادر ما أخذه من أموال بيت المال (١٨) . وفي عام ٦٩٦ هـ بعد أن تولى لاجين الحكم استدار إلى من ساندوه في الولاية : كالفائب شمس الدين قراسنتر ، والوزير سنقر الأعسر وغيرهما فصادر أموالهم وحواصلهم بمصر والشام (١٩) . وذلك لكي يحد من نفوذهم ، ولكيلا يخونوه مع غيره مثلما فعلوا معه من قبل . أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي أقصى عن الحكم مرتين ، فقد حنكته التجربة واستطاع التمييز بين مؤيديه ومن يحرقون بخور الثناء بين يديه . ابتداء حملة تصفياته ببيرس الجاشنكير المفتصب الثالث لحكمه ، فخنقه وصادر أمواله ، وفرق ممالكه على الأمراء ٧٠٩ هـ (٢٠) . أعقب ذلك مجموعة أخرى في السنوات التالية مثل نائب السلطنة سلالر ، وأسند مركجي نائب حلب ٧١٠ هـ ، ثم ناظر الخاص كريم الدين الكبير ٧٢٤ هـ ، ثم ابن فضل الله ناظر الجيش ٧٣٢ هـ ، ثم الأمير الماس ٧٣٣ هـ ، ثم النشو ناظر الخاص ٧٣٩ هـ ، وأخيراً

(١٧) غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس راويس ، باريس ١٨٩٤) ص ٦٦ .

(١٨) ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (ج ٥ ، بيروت ١٩٧٩) ص ٣٧٦ .

(١٩) ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٣٥٠ .

Muir : the Mamluk or slave Dynasty of Egypt (Ams-terdam 1968), p. 66.

تفكر نائب دمشق ٧٤٠ هـ (٢١١) . ومن طريف ما ذكره المقرئى (٢٢) .
عن مصادرة السلطان الناصر محمد لكرجى نائب حلب — فيما يختص
بها نحن بصده — أن كرجى لما حضر للقلعة سأل السلطان عن
ذنبه غرد عليه السلطان قائلا « لقد أوصيتنى عند الحضور لمصر
بأن اهتم بمماليكى والا أترك فى دولتى كبشا كبيرا ، ولم يبق عندى
كبش كبير غيرك » .

سار خلفاء الناصر محمد على دربه ولكن بصورة محدودة .
فصادر المنصور أبو بكر فى عام ٧٤٢ هـ الاستادار علاء الدين أئيفاً
وولديه للحد من تحكمه فى الأمور ، ثم اعتبه بالأمير بشتاك لنفس
السبب (٢٣) . كذلك صادر السلطان أحمد بن الناصر محمد نائبه
بمصر طشتمر حمص أخضر بسبب تحكمه فى الأمور وأتبعه بصاحبه
طشتمر نائب دمشق (٢٤) . وفى عهد الناصر حسن تخلص من

(٢١) ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب فى اخبار من ذهب (ج ٦ -
بروت - د ت) ص ١٩ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٧ ،
ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٥٨ - ٥٩ ، ابن آياس : المصدر السابق ،
ج ١ فى ١ ص ٤٣٦ ، ابن حبيب : تذكرة النبى ، ج ٢ ص ٣٢١ ، المقرئى :
ج ٢ ، ص ٥٤ ،

Rabie : the Financial, pp. 125-126.

(٢٢) السلوك ، ج ٢ فى ١ ، ص ٩٣

(٢٣) الصلدى : الوافى بالوفيات ، ج ٩ (تحقيق يوسف فان أس ، ط ٢
فسبادن ١٩٨٢) ص ٣٠٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ج ٢
(تحقيق محمد سيد جاد الحق ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٦) ص ١٢ ، ابن تغرى
بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٨ - ١٠ ، المقرئى : المصدر السابق ج ٢
ق ٣ ، ص ٥٦٣ ، الخطط ، ج ٢ ص ٣٨٤ .

(٢٤) المقرئى : السلوك ج ٢ فى ٣ ، ص ٦٠٧ ، ليلى عبد الجواد : نائب
السلطنة فى القاهرة فى عصر دولة المماليك البحرية (مجلة المؤرخ المصرى - آداب
القاهرة عدد ١ يناير ١٩٨٨) ص ٢١٣ .

الأمير الكبير صرغتمش رأس النوبة وصادره ٧٥٩ هـ (٢٥) . وفي عام ٨١٢ هـ قبض السلطان فرج على الستادار جمال الدين وابنه وابن أخته وكل من ينسب إليه ، وذلك خوفاً من نفوذه ، واحتاط على موجودهم (٢٦) . كذلك غضب قايتباي في عام ٨٨٢ هـ على برهان الدين النابلسي وكيل بيت المال بسبب تدخله في شئون السلطة ، وأذاقه صنوف العذاب ، وصادره ، وظل في العتساب حتى مات (٢٧) .

٢ - الخروج على السلطان أو عصيائه (٢٨) :

عاقب سلاطين المماليك الخارجين عليهم بالعزل عن الاقطاع - بطل - ثم توقيع الحوطة على موجودهم ، ثم البحث في مصيرهم كالتنفي أو السجن أو القتل أو غير ذلك . وهناك العديد من الأمثلة التي تبين ذلك :

في عام ٦٤٨ هـ صودر الملك السعيد حسن بن العزيز عثمان الأيوبي بسبب رفضه مبايعة شجرة الدر وهروبه من مصر (٢٩) . وفي عهد السلطان كتبغا وأثناء وجوده بدمشق ٦٩٤ هـ علم أن

(٢٥) ابن حبيب : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٣ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٢٦٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٧١ ، المقرئ : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٤٢ ، خط ، ج ٢ ص ٤٠٥ .
(٢٦) ابن حجر : البناء ، ج ٦ ، ص ١٦٥ - ١٦٧ .
(٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٩ ، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباي المحمودي (سلسلة الاعلام - رقم ٢٠ - القاهرة ١٩٧٨) ص ٣٤ .

(٢٨) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٧٥ ، حمود بن محمد النجدي : الموارد المالية لمصر في عهد الدولة المملوكية الاولى (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - السعودية ١٩٨٤) ص ٢٣٣ .

(٢٩) العيني : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٣٢ ، المقرئ : السلوك ، ج ١ ص ٣٦٦ .

نائبه لاجين نصب نفسه سلطانا بمصر فغضب كتيفيا وأوقع
الجوطة على نواب لاجين وحواسله وأمواله التى بدمشق (٣٠) .
وفى عام ٧١٥ هـ احتاط السلطان الناصر محمد على أموال وحواصل
بكتهم الحاجب وأيدغدى شقير وغيرهما بسبب اتفاقهم على
السلطان (٣١) . كذلك فى عام ٧٤٢ هـ صودرت وبيعت أملاك
سيف الدين قوصون أتابك (٣٢) كجك المخلوع بسبب رفضه
مبايعة السلطان الجديد أحمد بن الناصر (٣٣) . وبعد ذلك بخمس
سنوات صودرت أملاك وأوقاف نائب الشام يلغا الناصرى بسبب
رفضه مبايعة السلطان حاجى (٣٤) . وفى عام ٧٥٢ هـ أحضر الملك
المجاهد وألزم بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار ، والسبب فى ذلك رغبته فى
الاستقلال باليمن (٣٥) . أما الظاهر برقوق فقد ظفر فى عام
٧٩٥ هـ بمنائوه منطاش حاكم ملطية (٣٦) فأحضره من حلب وصادر

(٣٠) ابن تفرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٦٤ ، المعريزى : المصدر
السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٢٤ .

(٣١) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٧٣ .

(٣٢) أتابك : من كلمتين تركيتين : أطا بمعنى أب ، بك بمعنى أمير . ومهمته
الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم ، وقصد به فى عهد المماليك أتابك العسكر
وهو أشبه بالقائد العام للجيش . حسن الباشا : الفنون الاسلامية والوظائف على
الآثار العربية (ج ١ ، القاهرة ١٩٦٥) ص ٣ ، ١٤ .

(٣٣) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٣٤) ابن كثير : المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .

(٣٥) المعريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٣٧ .

(٣٦) كانت ملطية هديما من أهم مدن الشرق الاسلامى أمام الروم ، وتقع قرب
انقاء نهر القباقيب - أحد روافد الفرات - بنهر الفرات ، جدها الخليفة المنصور
عام ١٣٩ م / ٧٥٦ م ، وبنى بها مساكن للجند ، ونظرا لاحاطة الجبال بها غدت
حصنا منيعا ، كى لسترانج : بلدان الخلافة الشرقية (تعريب وتحقيق بشير
لرئيس ، كوركيس عواد ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٥) ص ١٥٢ - ١٥٣ . أى أن
ملطية فى عصر المماليك كانت نقطة دفاع متقدمة تقع على الحدود المملوكية المغولية .

أمواله ثم قتله (٣٧) . وفي عام ٨٠٢ هـ قضى السلطان فرج على مناوئيه تنم نائب الشام ، ويونس بلطا نائب طرابلس وغيرها واستصنى أموالهم (٣٨) . وعقب ذلك بأربع سنوات استدار السلطان فرج إلى عرب آل فضل (٣٩) ، وهزم زعيمهم على بن فضل وصادر ما في بيوتهم ، وسبب ذلك رغبتهم في تقسيم الشام (٤٠) ، ورغم ذلك لم يصف الجوا للسلطان فرج وخرج عليه عدة أمراء آخرين في عام ٨٠٧ هـ وحاربهم فهزموهم ، وفروا إلى الشام ، فصادر السلطان مباشريهم ، واحتاط على موجودهم (٤١) . أما السلطان شيخ أيضا فقد قام بقتل ومصادرة أقبای نائب الشام بسبب عصيانه عام ٨٢٠ هـ (٤٢) . وفي عام ٨٤٢ هـ ثار اينال الجكى نائب دمشق ، وتغرى برمش نائب حلب عندها سمعا بسلطنة جقمق وناديا باسم السلطان العزيز يوسف بن برسباى ، فحاربهم جقمق وصادر أموالهم ثم قتلهم (٤٣) . وأخيراً في عهد السلطان العادل طومان باى ٩٠٦ هـ سجن سابقه جانبلاط حتى يسدد ما قرر عليه ، ثم قام بمصادرة قاضى قضاة الشافعية

-
- (٣٧) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٠ .
 (٣٨) ابن تغرى بردى : مصدر سابق ، ج ١٢ ، ص ٢١٠ ، ج ١٣ ، ص ١٦ ،
 المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٣ ، ص ١٠١٢ .
 (٣٩) انظر الفصل الثالث ص ٢٦٣ من هذا البحث .
 (٤٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .
 (٤١) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٢١٠ ، المقرئى : المصدر السابق ،
 ص ١١٤١ .
 (٤٢) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٤ (تحقيق جمال محمد محرز ،
 فهيم محمد شلتوت ، القاهرة ١٩٧١) ص ٥٧ - ٥٨ ، ج ٦٣ .
 (٤٣) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٥٨ ، ابن تغرى بردى : المصدر
 السابق ج ١٥ (تحقيق ابراهيم طرخان ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧١)
 ص ٣٢١ ، ٣٢٧ .

محيى الدين عبد القادر بن النقيب لأنه كان يساعد جانبلاط ، وحلف
الأمراء بالآلا يخونوه ، والآلا ينضموا الى طومان باى (٤٤) .

٣ — التصفية السياسية عقب ولاية كل سلطان جديد لرجال
سابقه :

عقب ولاية كل سلطان كان يقوم بثلاثة اجراءات :

(ا) تثبتت اعدائه من الأمراء أو من غيرهم ، سواء بالقتل
أو النفى أو غير ذلك .

(ب) تقريب الانتصار والانعام عليهم بالمناصب .

(ج) اقرار بعض الانتصار فى المناصب التى يلونها (٤٥) .

وبالطبع صاحب عمليات التثبتت هذه توقيع عقوبات كثيرة
منها استصفاء أموالهم ومصادرتها . مثال ذلك :

قبض السلطان المنصور على بن أيبك على بهاء الدين بن حنا وزير
شجرة الدر وأخذ خطه بببلغ ٦٠٠٠٠ دينار (٤٦) . وعندما عاد
السلطان الناصر محمد الى الحكم للمرة الثالثة سجن واحدا
وعشرين أميرا . واحتاط على موجودهم (٤٧) . كذلك بعد ما تولى
السلطان الناصر حسن بن محمد سلم الى شاد الدواوين الخدام
الذين افسدوا حياة السلطان حاجى ، فصادر أموالهم (٤٨) .
أيضا فى عهد السلطان على بن شعبان قام هو ونائبه أقتمر الحفلى

(٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٤ .

(٤٥) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ضوابط : المرجع السابق ،

ص ٢٠ - ٢١ ، محمد أمين : الاوقاف ، ص ٧٢ ، النجيدى : المرجع السابق ،
ص ٢٣٣ .

(٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٧٦ - ٧٨ ، ٨٢ .

(٤٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٧٤٥ - ٧٤٦ .

بالبقبض على الأمراء المتهمين بقتل والده ومصادرة موجودهم لصالح خلفائهم حتى نساءهم وبناتهم (٤٩) . وفي عهد الجراكسة الذي ملئ بالفتن والصراعات نجد أمثلة كثيرة منها : بعد عودة حاجي ٧٩١ هـ وهروب برقوق ، قام حاجي ويلبغا الناصري بمدير الدولة بتصفية أعوان برقوق ومصادرتهم (٥٠) . لذلك عندما استعاد برقوق ملكه في العام التالي عاقب كل من أساء لآله أثناء فترة هروبه مثل . الوالي حسين بن الكوراني ، وتاج الدين بن مشكور ناظر جيش دمشق وصارهم (٥١) . وعندما آلت السلطة إلى المستعين بالله العباسي ٨١٥ هـ أحدث تعديلات في المناصب وعزل وصار كلا من : الاخنائي ، وابن المزوق ، والاستادار الفرس ، وناظر الجيش عبد الرزاق (٥٢) . وعقب تولى السلطان جتق ٨٤٢ هـ عمل على تصفية الأشرفية — اتباع الأشرف برسبای — مثل الدوادار ووالي المحلة ومقدم المماليك وغيرهم (٥٣) . وهناك أمثلة أخرى كثيرة قام بها كل من السلطان خشقدم ٨٦٥ هـ ، والسلطان قايتباي ٨٧٢ هـ .

٤ — المحرض على إثارة الفتن أو خلع السلطان :

فكثرة الثورات والفتن الداخلية التي قام بها المماليك طبعت ذلك العصر بطابع معين ، وهو عدم الاستقرار في كثير من مجالاته (٥٤) . ونتج عن كثرة الفتن بالدولة أن كثرت

- (٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ١٩٠ — ١٩١ .
 (٥٠) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، السلوك ج ٣ ق ٢ ، ص ٦٢٧ — ٦٢٨ .
 (٥١) ابن حجر انباء ، ج ٣ ، ص ٦٨ ، المقرئى : المصدر السابق ، ص ٧٣٢ ، ٧٠٣ .
 (٥٢) ابن حجر . المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٥٩ .
 (٥٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٩٩ .
 (٥٤) عاشور . العصر المماليكى ، ص ٢٢٧ .

المصادر (٥٥) . وأولى المصادر من هذا النوع تلك التي وقعت في عام ٦٥٥ هـ عندما قامت أم السلطان المنصور نور الدين على القبض على الوزير هبة الله بن صاعد الفسائزي وحبسته ثم صادرت بمبلغ مائة ألف دينار . ثم قتلته خنقا ، والسبب في ذلك أنه شكك في قدرة هذا السلطان الصبي على الحكم ، ورأى احضار الناصر صاحب الشام وتوليته ، بل شرع في الاعسداد لذلك (٥٦) . وفي عام ٧١٠ هـ أمر السلطان الناصر محمد نائب حلب بالقبض على فخر الدين أياز نائب قلعة الروم ومصادرتة ، وذلك بسبب خوف السلطان منه من اثاره الفتن (٥٧) . وعقب ذلك بسبعة عشر عاما ثارت فتنة بين الفرنج واهل الاسكندرية ، فأسرع السلطان الناصر بارسال من هذا الاوضاع ، وأمره بمصادرة اهل الثغر ، فجمع منهم مائة ألف دينار (٥٨) . وفي عام ٧٤٣ هـ احتيط على خمسة أمراء طبلخانة بسبب اتهمهم بمكاتبة السلطان المعزول الناصر أحمد في الكرك وتحريضه ضد السلطان القسائم الصالح اسماعيل (٥٩) . أيضا في عهد السلطان الصالح صالح ٧٥٣ هـ ثار بكمش نائب طرابلس وأحمد الساقى نائب حماة وأرادا خلع السلطان ، فلما ظفر بهما الجيش ، وقعت الحوطة على موجودهما (٦٠) . وفي عهد الجراكسة وجد أيضا العديد من الحالات المشابهة فمثلا : في عام ٧٨٢ هـ قامت فتنة بين الأتراك والجراكسة ممثلة في الأتابك برقوق والأمير بركة الجوباني ، انتهت

(٥٥) ابن نغرى بردى : النجوم ج ١٣ (تحقيق فهد شلتوت - القاهرة ١٩٧٠) ص ٦٩ ، ٧٧ .

- (٥٦) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٠
- (٥٧) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ١ ، ص ٨٧
- (٥٨) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٣
- (٥٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢٠٧
- (٦٠) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٤

بحبس بركة وأتباعه ومصادرته (٦١) . الى غير ذلك من الأمثلة
في سنوات ٨٠٢ هـ و ٨١٠ هـ و ٨٤٢ هـ .

٥ — قتل السلطان أو الاتهام بالناظر على قتله :

وكانت عقوبة ذلك غالباً القتل كمقوبة أساسية ، ثم المصادرة
ايضا كمقوبة تكميلية أو تعزيرية . كما حدث في عام ٦٨٠ هـ عندما
تأخر ٢٤٧ أميراً وفارساً على قتل السلطان قلاوون ، فلما علم
بأمرهم قتل بعضهم وهرب الباقون ، ثم صادر موجود الجميع (٦٢) .
وحدث بعد قتل السلطان الأشرف خليل ٦٩٣ هـ أن وقعت الحوطة
على قتلته بيدرا ولاجين (٦٣) . وفي عام ٧١٥ هـ اتهم بكتمر
الحسامي الحاجب بتدبير مؤامرة لقتل السلطان هو وآخرون ،
فقبض عليه وأودع السجن وصودر بمبلغ مائة ألف دينار (٦٤) .
وتكررت نفس المحاولة مع السلطان في عام ٧٣٣ هـ ولكن على يد
الأتاك بكتمر الساقى وآخرين أثناء حجه ، وقد كشفها السلطان
فقتل بكتمر سماً وصادر أمواله وغلالة وممتلكاته هو وشركائه (٦٥) .
وفي عهد الجراكسة وجدت محاولات عدة ، منها محاولة في عام
٨٠١ هـ اتفق فيها أقبغا اللكاش المعين لنيابة الكرك مع نوروز أمير
أخور كبير لقتل السلطان ، إلا أنها كشفت ، وقام السلطان برفوق
بسجن أقبغا ومصادرته (٦٦) .

(٦١) المقرئى : المصدر السابق ج ٣ و ١ ، ص ٣٨٦ ، ابن اياس : المصدر
السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٢٦٣ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية
(القاهرة ١٩٦٧) ص ٥٩ — ٥٢ .

(٦٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٦٨٦ ، ٧٩٥ .

(٦٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٦٨٦ ، ٧٩٥ .

(٦٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٤١ ، المقرئى :

المصدر السابق ج ٢ ق ١ ، ص ١٤٤ .

(٦٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، المقرئى : المصدر السابق

ج ٢ ق ١ ، ص ٣٥٧ .

٦ - الخيانة ، سواء بالتعامل مع العدو أو الهروب اليه أو التجسس لصالحه ، أو افشاء أسرار الدولة :

الخيانة ، عادة مقبلة تدل على عدم الانتماء للمكان الذي نعيش فيه ، وكانت لها تأثيرات كبيرة في تاريخنا الاسلامي والحديث (٦٧) . وفي عهد المماليك شددت العقوبة على الخائنين ، وإلى جانب العقوبة الأصلية كانت توقع مصادرات كعقوبة تكميلية تهدف ردع الخائنين . كما حدث في عهد قلاوون ٦٨٧ هـ اذ كان من بين الأسباب التي جعلته يصادر ويعاقب الأمير الشجاعى ببيع أسلحة قديمة للفرنج (٦٨) . ولقلاوون كل الحق فيما فعل ، لأن فعلة الشجاعى ربما تعطى انطبعا سيئا للعدو مما عليه الحالة الاقتصادية بمصر ، كما أن الفرنج يمكنهم الوقوف على مدى تسليح الجيش المملوكى ، وتصنيع الأسلحة المضادة لذلك . وفى عامى ٧١١ هـ / ٧١٢ هـ احتاط السلطان على أموال وموجود الأقرم نائب صرخد وثلاثة عشر أميرا آخرين بسبب هروبهم الى بلاد التتار (٦٩) . وهذا نوع من العقوبة لعلم السلطان الناصر محمد بأن هؤلاء ربما يؤلبون التتار ويشجعونهم على مهاجمة الأراضى المملوكية ، وكلتا القوتين في هذا الوقت لم يكن بينهما سلام بل كانتا في حالة حرب .

وفى عام ٧١٣ هـ عوقب وصودس الأسعد فبريال كاتب نائب السلطنة لأنه أفشى الى سيده بأسرار تضر الدولة (٧٠) . وفى عهد

-
- (٦٧) بها دخل هولاء بغداد وقتل الخليفة ، وبها دخل العثمانيون مصر - خايربك - واحتلوا ، وبها سلم طومان باى لهم ليشنقوه ، وبها دخل الانجليز مصر عن طريق القناة ، وبها هزمنا فى احدى معارك تاريخنا المعاصر .
- (٦٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٠ .
- (٦٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٦٥ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١١١ ، ١١٩ .
- (٧٠) المقرئى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

الغوري ٩١٧ هـ قام بسجن تفرى بردى الترجمان ومصادرة موجوده
لأنه كان يرسل الفرنج ويمدهم بمعلومات عن أحوال الممالك
ضعفهم ، ويفريهم بالبلاد (٧١) . وفي عامي ٩٢٠ / ٩٢٢ هـ
قبض على جاسوس عثماني بمصر ، وعلى عائلتى إبراهيم
السمرقندى ويونس العادلى — من أخصاء السلطان — بسبب
تجسسهم لصالح العثمانيين وصودرت أموالهم (٧٢) .

٧ — المساعدة على إخفاء الهاربين من ذوى النفوذ :

ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما قام به السلطان حاجى ٧٩١ هـ
حيث قبض على الطوائى بهادر الشهابى مقدم المالك ونفيه الى
قلعة المرقب ، وصادر حواصله بسبب اتهامه بأنه أخفى السلطان
برقوق الهارب عنده (٧٣) .

٨ — رفض تنفيذ أوامر السلطان ، أو القيام بأى عمل دون أذن منه :

وفي هذا حفاظ على تماسك الدولة وحقق لدماء المسلمين .
ومن الأمثلة على ذلك : قبض السلطان الناصر محمد على الأمير
علاء الدين الجاولى نائب غزة ٧٢٠ هـ وحبس به بالاسكندرية لاتهامه
بأنه يريد الاغارة على اليمن بدون إذن من السلطان (٧٤) . وفي
عام ٧٢٥ هـ رفض أحد الأمراء — بيبرس — تنفيذ أمر السلطان
بالخروج الى تيانة غزة مما أغضب السلطان فقبض عليه وصادره .
هو وحاشيته (٧٥) . كما صادر الناصر محمد حواصل الأمير الماس

(٧١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .

(٧٢) ابن اياس : المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ ، ج ٥ ص ٨٤ .

(٧٣) ابن الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٢٢١ ، ابن تفرى : مصدر سابق ،

ج ١١ ص ٣٢٣ .

(٧٤) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٧٥) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٨٧ .

العاجب وأخيه ٧٣٤ هـ لأنه أثناء غياب السلطان في الحج كان يرأس نائب الكرك جمال الدين أقوش (٧٦) . من هذه الأمثلة يتضح أن السلطان الناصر محمد كان يضرب بيد من حديد على كل من يعصى له أمراً ، ولعل مرجع ذلك ما تعرض له قبل ذلك من عزل على يد بعض هؤلاء الأمراء . وفي عهد نجله الناصر حسن وسط الجيغافا نائب دمشق ، وفخر الدين سلاح دار دمشق ٧٥٠ هـ بسبب قتلها للأمير أرغون شاه نائب الشام السابق بدون مرسوم من السلطان ، وعقب التوسيط صودرت أموالها (٧٧) . وحادث نفس الشيء في عام ٧٥٩ هـ عندما سجن سيف الدين صرغتمش رأس نوبة ، ثم صودر بسبب عزله للقضاة ومصادرته للوزير ابن زنبور بدون أمر من السلطان (٧٨) . وهناك حالات أخرى عامي ٧٨٢ هـ و ٨٤٢ هـ ، أما في عام ٨٥٢ هـ فقام السلطان جقمق بضرب بطريك النصارى اليعاقبة وحبسه بالمقشرة وصادره بمال كبير بسبب مراسلته للملك الحبشة دون إذن من السلطان (٧٩) . وأخيراً في عام ٨٥٤ هـ عمى تنبك حاجب الحجاب أمر السلطان جقمق بضرب أحد العبيد ويدعى سعد الله يعتقد الناس في صلاحه ويزورونه ، فقام السلطان بنفى تنبك إلى دمياط ومصادرته بمبلغ عشرة آلاف دينار (٨٠) .

٩ — مكائد الأمراء لبعضهم البعض في حضرة السلطان : لعبت الوشاية دوراً كبيراً في الإيقاع برجال الدولة تحت

-
- (٧٦) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٦٧ .
 (٧٧) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
 المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٠٣ .
 (٧٨) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .
 (٧٩) محمد بن عبد الرحمن السخاوى : التبر المسبوك في ذيل السلوك (القاهرة - د ت) ص ٢١٠ .
 (٨٠) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

طائلة المصادرات ، وساعد على ذلك أنها وجدت اذنا صاغية لدى السلاطين . وبعض هؤلاء السلاطين لم يترث في ايقاع المصادرة بالوشى به ، وبعضهم هذا لم يجهد نفسه في البحث عن صحة ما وصل الى مسامعه من اخبار ، ونتج عن كل ذلك آثار خطيرة بالنسبة لرجال الدولة (٨١) . فاذ ما نظرنا الى عدد المصادرات التي وقعت في عهد السلطان الناصر محمد في الفترة الواقعة ما بين عامي ٧٣٢ هـ و ٧٣٩ هـ / ١٣٣١ و ١٣٣٨ م نسجد ان عددها ٨٨ حالة مصادرة منها ٤٣ حالة مكيدة وتدبير وتنفيذ من النشو الذي لم يتوان في ايقاع المصادرات بالسائس او المسوس طوان حكم الناصر محمد . وهذا ايضا يبين ان هذا السلطان كان متعطشا الى الايقاع برجال دولته دون فحص او تمحيص . ففي عام ٧٠٤ هـ كان النائب سلال والأمير بيبرس الجاشنكير يخافان من نفوذ الوزير ناصر الدين محمد بن الشيخى فادعيا بأن للسلطان عنده مالا ، وظل شاد الدواوين يعاقبه ويستخلص أمواله حتى مات (٨٢) . وفي عهد برقوق كان للوشاية والمكائد دور كبير في الاطاحة بنفوذ العديد من رجال الدولة ومصادرتهم مثل : علاء الدين بن الطبلوى ٨٠٠ هـ (٨٣) ، وابن صابر ، وابن الدمياطى وابن الطوخى ٨٠١ هـ (٨٤) ، وغيرهم الكثير . وفي عهد برسباى وبسبب المكائد صودر القاضي الشافعى شهاب الدين النعناعى (٨٥) .

(٨١) النظر الفصل الخامس ، الجزئية الأولى ص ٤٠٥ .

(٨٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠ .

(٨٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٤٦٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ،

ص ٤١٩ .

(٨٤) ابن حجر : انباء ، ج ٤ ، ص ١٢ - ١٣ ، المقرئى : السلوك ج ٣ فى ٢ ،

ص ٩٢٥ .

(٨٥) ابن حجر : انباء ، ج ٨ ، ص ١١٩ .

١٠ - بعض حالات العزل من المناصب الكبرى ، أو الفرار منها ، أو طلب الاعفاء من توليها :

كان الحق يترك بعض السلاطين فيسارعون الى معاقبة ومصادرة بعض المعزولين أو الفارين من أعمالهم أو المطالبين باعفائهم من الخدمة . مثال ذلك : مصادرة السلطان الناصر محمد لفتصب حكمه المعزول ببيرس الجاشنكير (٨٦) ٧٠٩ هـ . وفي عام ٧٣٩ هـ وبسبب مطالبة كاتب السر شهاب الدين بن يحيى بن فضل الله للسلطان باعفائه من الخدمة ، غضب السلطان وأمر بضربه ومصادرته بمبلغ ١٤٠٠٠ درهم (٨٧) . وعندما فر الكامل شعبان ٧٤٧ هـ قام السلطان الجديد حاجي بمصادرة موجوده (٨٨) . وفي عام ٧٦٠ هـ اختفى نائب حلب منجك اليوسفى وترك عمله فاحتاط السلطان على موجوده ورسم على حاشيته (٨٩) . وعقب القبض على السلطان الهارب الأشرف شعبان ٧٧٨ هـ قرر وه على خزائنه وأمواله ثم خنتوه (٩٠) . وبعدما هرب الأمير تغرى بردى نائب دمشق خوفاً من القبض عليه قام السلطان بمصادرته ٨٠٤ هـ (٩١) . كذلك صودر العزيز يوسف بن برسباى على يد جقمق بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار عقب عزله (٩٢) . وفعل نفس الشيء السلطان خشقدم مع سلفه أحمد بن اينال ومصادره بمبلغ

Poole : A History, pp. 306-307. (٨٦)

(٨٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٦ .

(٨٨) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢١٩ .

(٨٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٦٨ .

(٩٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ١٨١ ، ٦٤٣ ، الصيرفى :

تاريخ ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٩١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ١٨١ ، ٦٤٣ ، الصيرفى :

تاريخ ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٩٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ١١٢٦ .

مصادرة ج ١ - ٨١

١٢ - القرصنة البحرية والساق الممسانر بالشفور :

تسابقت المدن الإيطالية وغيرها على احتكار التجارة مع سلاطين الممالك ، ونج عن ذلك نوع من المنافسة بين هذه المدن للاستئثار بالنصيب الأوفر من هذه التجارة . إلا أن فضيل الممالك لمدينة على أخرى أحيانا ، ومضاعفة المكوس أحيانا أخرى ، قابله نوع من ردود الفعل غير المعلنة رسميا ، لكنها تمثلت في بعض الأحداث الفردية من قبل بعض جماعات البحر الأوربيين على شكل قرصنة أحيانا ، وأحيانا أخرى على شكل هجوم فجائي على أحد التمر لنهبه ثم العودة بسرعة إلى موطنهم قانعين بما غنوه في غفلة عن أمين سلطة الممالك المركزية بالقاهرة .

وقد حدث هذا سبع مرات في سنوات ٧٦٧ هـ و ٧٨٥ هـ و ٧٩١ هـ و ٨١٤ هـ ، ٨٢٧ هـ و ٨٣٦ هـ و ٩١٦ هـ . وكان رد الممالك على ذلك متشابها إلى حد كبير ففى :

عام ٧٦٧ هـ أغار الفرنج على طرابلس وحرقوا مركبا للمسلمين ، كما أغاروا على الاسكندرية وأسروا بعض أهلها ، فغضب الممالك على الفرنج بدمشق ، واعتقلوا وصادروا ثلاث سفن تجارية بما عليها من تجار بلغ عددهم ٥٨ تاجرا ، كذلك صادرت حواصل الفرنجة بالشام وبيع أموال نصارى مصر ، وجملة أموال من نصارى الشام (٩٧) . وفي عام ٧٨٥ هـ هجم الفرنج على الاسكندرية ، وقابل نائب الاسكندرية ذلك بمصادرة التجار الأجانب

(٩٧) ابن كثير : مصدر سابق ، ج ١٤ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، عبد الرحمن زكى : غزوة الاسكندرية ٦٦٧ هـ / ١٣٦٦ م (المجلة المصرية التاريخية ، ج ٤ ، عدد ٢ مايو ١٩٥٢ ، ص ١٤٨ ، ماجد : التاريخ السياسى ، ص ٢٢٨ ، عادل زيتون : العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى (ط ١ - دمشق ١٩٨٠) ص ٢٠٧ ،

Aliya : The Crusade in the later Middle Ages (London 19388). p. 377.

بالمدينة وحبس بعضهم (٩٨) . كذلك في عام ٧٩١ هـ حنق أهل جنوة على تجار البندقية بسبب تفوقهم ، وقاموا بمهاجمة موانئ مصر والشام وما بها من سفن ، فأمر برقوق نوابه بالثغور : بالقبض على من عندهم من تجار الفرنجة ، والختم على حواصلهم وأماكنهم (٩٩) . وعقب ذلك بفترة كرر أهل جنوة هجومهم على الاسكندرية ٨١٤ فتعرض الموجود منهم للمصادرة (١٠٠) . وبعد ثلاثة عشر عاما من الواقعة السابقة استولى الفرنجة على مركبين ببضائعهما من ميناء دمياط ، فصادر السلطان تجار الفرنج الموجودين (١٠١) . وفي عام ٨٣٦ هـ صودر التجار من أهل جنوة والقطان الموجودون بالشام والاسكندرية بسبب استيلائهم على مراكب من ميناء طرابلس الشام (١٠٢) . وأخيراً في عام ٩١٦ هـ هاجم الفرنج مركبا يقوده الأمير محمد بك قريب السلطان الفوري أثناء ذهابه لاحضار أخشاب من الجون (١٠٣) ، وانتهت المعركة بقتل الأمير محمد ومن معه واستيلاء الفرنج على المراكب ، فلما علم السلطان غضب وأرسل نوابه للقبض على رهبان كنيسة القيامة بالقدس ، والفرنج الموجودين بدمياط والاسكندرية (١٠٤) .

-
- (٩٨) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٢٨ .
 (٩٩) عادل زيتون : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ - ٣٣٤ .
 (١٠٠) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٢٤ - ٢٥ .
 (١٠١) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦٦٥ ، ابن نفري بردى : مصدر سابق ، ج ١٤ ، ص ٣٣٦ .
 (١٠٢) مجهول : حوليات دمشق (نشر وتحقيق حسن حبشى - القاهرة ١٩٦٨) ص ٤٢ ، ابن الصيرفى : المصدر ، ج ٣ ، ص ٢٤٩ .
 (١٠٣) الجون : يقصد به مدينة بير التركية الواقعة على ساحل المتوسط في الاناضول . العبادى : البحرية ، ص ٥٤٦ .
 (١٠٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ - ١٩٢ ، ١٩٦ .

مما سبق ينضح أن قرصنة الفرنجة وهجومهم على الموانئ، المملوكية ، قابله مصادرات لتجارهم الموجودين بالسفور . وان ثابت هذه المصادرات تحمل معنى العقوبة ضاها تمثل نوعا من التعويض عما سلبه القراصنة ، وعما تسببوا فيه من خسائر ، وللسلطين الحق فيما فعلوه ، ولا يمكن اتهامهم بالتحامل على الفرنجة بالسفور وربما هدفوا من ذلك حث الأجانب بالتغفور المصرية على مراسلة بنى جلدنهم لوقف نشاطاتهم المعادية ، لكيلا تضار مصالحهم التجارية بمصر . وهذا الرد يعتبر من منطلق القوة في تلك الحقبة التي لم تكن تعترف ببيانات التهديد والشجب والادانة والاستنكار .

١٣ - التقصير في العمل ، وعدم اظهار شعائر السلطنة :

كان التقصير في العمل يعرض صاحبه للعقاب المنبوع بمصادرة، كذلك تعرض للعقاب والمصادرة المسئول الذي لا يظهر شعائر السلطنة من استقبالات ومراسيم وغير ذلك . وللبرهان على ذلك أنه في عام ٦٨٦ هـ رسم الأمير حسام الدين طرنتاي على أكابر الدماشقة وصادرههم بمبلغ من المال لأنهم لم يخرجوا الى استقباله (١٠٥) . وفعل نفس الشيء العادل كتبغا عام ٦٩٥ هـ مع الدماشقة أيضا لأنهم لم يخرجوا لمقابلة السلطان والاحتفال بقدومه ، فتغير عليهم وقام بمصادرة العديد من المباشرين وأخذ أموالهم وحواصلهم (١٠٦) . وفي عام ٧٢٧ هـ صادر السلطان الناصر محمد معظم الحرفيين بالاسكندرية والمسؤولين ، بسبب

(١٠٥) الدوادارى : كنز الدرر ، ج ٨ (المرة الذكية في أخبار الدولة التركية ، نهجتي أورخ هارمان - القاهرة ١٩٧١) ص ٢٨٠ - ٢٨١ .
(١٠٦) العيني : عقد الجانة ، ج ٣ ، ص ٣٠٩ .

عجزهم عن اخماد فتنة نشبت بين أهل الثغر من مسامين واهل ذمة ، وحصل منهم ٣٦٠.٠٠٠ دينار (١٠٧) .

وفي عهد الجراكسة روى ابن طولون (١٠٨) . انه في عام ٨٩٢ هـ ورد مرسوم لدمشق بمصادرة المسئولين عن حفظ التسمية بمبلغ ١٠.٠٠٠ دينار بسبب تفريطهم في التحفظ على بذاق أخو سوار حتى تمكن من الهروب . وفي عامى ٩١٥ هـ و ٩١٨ هـ عاقب السلطان الشورى ثقيب الجيش والوالى بسبب اهمالهما وتهاونهما في هروب أحد المرسمين لديهم (١٠٩) .

من العرض السابق وما تخلله من بعض الأمثلة ، يتضح ان الأسباب السياسية كان لها نصيب كبير في ايقاع المصادرات ، ربما يزيد عليها في ذلك الأسباب الاقتصادية ، وليس هذا مجرد افتراض واه ، بل بناء على الحصر الذى أجرى للمصادرات فى عصر المماليك والذى اتضح منه ان عسدد المصادرات لأسباب سياسية بلغ ١٣٤٢ حالة من مجموع ٣٣٠٦ حالات بعضها فردى، والبعض الآخر جماعى . وفيما يخص بالسلطين نجد ان عسدد المصادرات لأسباب سياسية تبين فيما بينهم ما بين الارتفاع والهبوط ، فبلغت فى عهد أيك ٧٠١ حالة ، وفى عهد قلاوون ٢٥٢ حالة ، وفى عهد الناصر محمد خلال حكمه ٨٧ حالة ، وفى عهد فرج

(١٠٧) ابن بطوطة . تحفة النظار ، ص ٤٤ ، الياقنى : مرآة الجنان ، ص ٢٧٦ ، الذمبى : دول الاسلام ، ج ٢ ص ٣٣٦ ، زين الدين عمر بن الوردى : تنمة المختصر فى أخبار البشر (ج ٢ - القاهرة ١٢٨٥ هـ) ص ٢٨١ ، المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٧٥ ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ ، محمد مختار : السوفيات الالهامية فى مقارنة النواريح الهجرية بالسنة الافرنكية والقبطية (ط ١ ، بولاق ١٣١١ هـ) ص ٣٦٤ .

(١٠٨) مفاكهة الحان ، ق ١ ، ص ٨٣ ، ٩٠ ، ١٠٤ .
(١٠٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٣ ، ٢٨٩ .

ابن برقوق خلال حكمه ٤٣ حالة ، وفى عهد جقيق ١٨ حالة ، أما الفورى فقد بلغت فى عهده ٢٧ حالة مصادره فقط .

الأسباب الاقتصادية :

لن نجافى الحقيقة اذا ما قلنا أن الأسباب الاقتصادية كانت الباعث الأول والأساسى وراء سياسته المصادرات فى عصر المماليك . فكلما كان اقتصاد الدولة قويا وثابتا كان الرخاء يعم الجميع ، وتلغى عنهم المكوس ، اما اذا كان العكس فيسود الظلم وتضار مصالح العامة (١١٠) . وقد أرجع ابن خلدون (١١١) سبب تعدى الدولة على أموال الرعية الى حاجتها للمال من أجل الصرف على نواحيها . واذا ما زادت النفقات وقل الدخل لجأ السلاطين الى أربع طرق لتعويض الفاقد :

(أ) وضع المكوس على المبيعات والأسواق .

(ب) استحداث مكوس ومظالم جديدة .

(ج) مقاسمة العمال والجبابة فى أموالهم فلنا من الدولة أن

هذه الأموال اكتسبت بطرق غير مشروعة .

(د) اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، مما أضر التجار

والفلاحين فى معاشهم (١١٢) .

وقد رأى ارون (١١٣) . أن المصادرات تصبح عونا مالياً

وهوردا اضافيا مهما للدخل العام ، واعتبرها السلاطين جزءاً من

(١١٠) ابن اياس : نزهة الأمل فى العجائب والحكم (مخطوط بجامعة القاهرة

رقم ٢٢٩٦٣) ورقة ١٢٠ .

(١١١) المقدمة ، ص ٢٩٠ .

(١١٢) ابن خلدون : المسند السابى ، ص ٢٨١ .

Op. cit., p. 114.

(١١٣)

ثروتهم ، أو حقاً للدولة مقابل ما أسدته للأمراء والعامّة من خدمات . وفى دراسة جادة قام بها باحثان من المحدثين (١١٤) . للمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية فى عصرى الممالك البحرية والبرجية ، توصلنا الى أن القرن الأول من حكم الممالك البحرية كان ناجحاً اقتصادياً وذلك لعدة أسباب :

(أ) فاعلية حكومة الممالك فى عصر البحرية ، حيث نعموا بالسلام والطمأنينة فى الوقت الذى كان يسود فيه الاضطراب مناطق أخرى كثيرة ، وقد أدى ذلك الى استقرار اقتصادهم واقامة علاقات مع الغرب ، والسيطره على الطرق البحرية خاصة طريق البحر الأحمر .

(ب) تحسن الصحة العامة حيث بدت جيدة ولم يقع فى هذا القرن سوى القليل من الأوبئة والطواعين .

(ج) هجرة الشعوب المنتجة اقتصادياً من الأراضى الشرقية الى مصر خاصة من العراق نتيجة لغزو المنول فكان منهم علماء وتجار وفنانون وجند وكل هؤلاء — مجازاً — أثروا الاقتصاد المملوكى بما يمتلكونه من خبرة وتجارب اكتسبوها فى بلادهم .

(د) استقرار وثبات النظام النقدى ، حيث احتفظ كل من الدينار والدرهم بثبات كبير بسبب توافر الذهب من غرب أفريقيا والفضة من أوروبا ووسط آسيا وقد كانا كافيين للاحتياجات .

(هـ) استثمار التجارة مع أوروبا والشرق الأقصى وقد ضمن ذلك لمصر تدفق العملات عليها والبضائع .

أما التدهور والانحيار الاقتصادى الذى حدث فى عصر الممالك البرجية فأرجعاه الى عدة أسباب :

Bernard G. Weiss & Arnold H. Green : A survey of (١١٤)
Arab History (Cairo, 1982), pp. 350-351, 361-363.

(أ) سوء الصحة العامة من جراء كثرة الأوبئة والطلوعين
وننتج عن ذلك إخلاء البلاد من سكانها ومن ثم قلة الإنتاج .

(ب) القحط والمجاعات التى نتجت عن ارتفاع أو انخفاض
منسوب النيل .

(ج) قلة المسادن النفيسة او ذات القيمة فى العملة ، فاختفت
الدراهم الفضية وحل محلها الفلوس النحاسية وذهبت الدراهم
الفضية الى أوروبا عن طريق التجارة ، هذا فى الوقت الذى قل فيه
الذهب بعد ما عرف الأوروبيون مكانه فى غرب أفريقيا ، وبعد فترة
تلت الفلوس النحاسية مما اضطر الناس الى اللجوء الى
المقايضات والاستبدالات .

(د) تدهور الصناعة فيما بعد عام ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م فى
مجال النسيج والسكر والصابون والتكفيت والورق . وفى بداية
ق ١٥ م ظهرت المنسوجات الأوروبية فى الأسواق ولقيت رواجاً
بسبب جودة خاماتها ودقة صنعها .

والى جانب ما سبق فقد أرجع بعض الباحثين (١١٥) .
أسباب الضائقة الاقتصادية الى فساد من تولى الوظائف بالرشوة ،
وغلأء ايجار الأحياء الزراعية .

والواقع انه اذا دققنا النظر فى الأحوال الاقتصادية لهذا
العصر فسنجد أن الدواة لجأت للإسدادات بسبب عاملين :

١ — كثرة المحن والكوارث التى حلت بالبلاد وانهدكت
اقتصادها .

٢ — ضعف عائدات التجارة بعد ظهور التتار ثم البرتغاليين

(١١٥) أحمد السيد دراج : النسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر
الملوكية (المجلة التاريخية المصرية مع ١٤ ، القاهرة ١٩٦٨) ص ١٠٩ .

ونحويلهم التجاره الى رأس الرجاء الصالح . فالمحن والحوار
هذه تتمثل في الأوبئة والغلاء والمجاعات التي كثرت في عهد الماليك
الجراكسة بخاصة ، بما أدى الى افقار البلاد من سكانها . وقد
حصر بعض الباحثين (١١٦) . عدد المجاعات في عهد الماليك في
تسع عشرة مجاعة : ثمان منها في عهد البحريه ، واحدى عشره
في عهد الجراكسة . وفي حصر اخر اعم لجملة الاوبئة والمجاعات
والمحن تراوحت ما بين ١٣ و ٦٤ حالة ، منها في عهد الماليك
البحرية ما بين ١٩ و ٢١ حالة ، وفي عهد الجراكسة ما بين ٤٢
و ٤٥ حالة (١١٧) . ومن هذه المحن أيضا السيول التي أهلكت
المحاصيل ودمرت السدود وأزهقت الأرواح (١١٨) . وارتبطت
الأسعار . - غلاء ورخصا - بالنيل في زيادته ونقصه (١١٩) .
فنجذ مثلا في عام ٦٩٤ هـ ذكر المشرقي (١٢٠) . أنه قد تل ماء
النيل ، غارتفعت الأسعار ، وقل المال وكثرت النفقات ، فادى كل
ذلك الى مصادرة الولاة والأثرياء والمباشرين ، وطرحت البضائع
على التجار بأنهم غالوية ، وصادر الوزير معظم التركات رغم
وجود الورثة .

ومن هذا يتضح أنه كلما زاد النيل ورويت الأرض عم الرخاء،
وكلما قل وشرقت الأرض دم الدوار والمجاعات الدولة الى اقتباع طرق
غير مرضية . وعبر عن ذلك ابن حجر (١٢١) . في تعليقه على

- (١١٦) انظر عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ١٥٩ - ١٦٩ .
(١١٧) فاسم عبده : دراسات . ص ١٥٢ - ١٥٩ ، النيل ، ص ١٢٩ - ١٣٨ .
(١١٨) محمد بن علي بن بلون : اللمعات البرقية في النكت التاريخية
(دمشق ١٣١٨ هـ) ص ٢٥ - ٢٨ .
(١١٩) علي بن سردون البشيناوي : نزهة النفوس ومضحك العيوس (مصر
١٢٨٠) ص ٦٠ - ٦١ .
(١٢٠) اعانة الأمة بكشف الغمة (نشر محمد مصطفى رياده ، جهال الدين
السيال - القاهرة ١٩٤٠) ص ٣٣ .
(١٢١) المصدر السابق : ج ٧ ، ص ٦٧ .

زيادة النيل عام ٨١٥ هـ قائلا : « واستبشر الناس بذلك وخف الظلم جداً ، ونعطلت الرمايات والمصادرات » . وإذا كانت الأوبئة والعلوعين لا يد للممالك فيها ، فإنه لا يمكن أعفائهم من بعض المسئولية عن حدوث المجاعات وبعض الأزمات الاقتصادية الأخرى التي مرت بدولتهم . حيث لم يبحث السلاطين عن حلول جذرية لمشاكلهم ، بل ركنوا إلى طرق غير مشروعة لتعويض الفاقد لديهم من الدخل ، ومن هذه الطرق مصادرة أموال الناس (١٢٢) .

وعلى صعيد آخر كان لتحول التجارة الأثر الأكبر في تدهور الاقتصاد المملوكي ، إذ قلت العملات الأجنبية بها ، وصاحب ذلك تدهور في العملات المحلية ، وساعت الأحوال الداخلية للأفراد ، وانتشرت بينهم بعض الأمراض الاجتماعية كالرشوة ، وأصبحت خزائن الدولة في كثير من الأحيان خاوية . وفي الوقت نفسه لم يركن الجند الممالك إلى الهدوء ومراعاة الأوضاع ، بل تاروا من أجل جوامعهم ورواتبهم . فنجد السلطان الفوري لكي يحد من هذه الأزمة سلك عدة طرق منها : الغش في العملة وأخذ الرشوة ، وبعض ربيع الأوقاف ، ومصادرة بعض الأملاك والتركات ، وفرض المكوس على التجارة ، وقطع أرزاق الفقهاء والمتعلمين أو انقاصها (١٢٣) . وإذا ما القينا نظرة على المصادرات التي تمت

(١٢٢) عاشور : التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين الممالك في ضوء كتابات ابن اياس (بحث مقدم في الدولة التي نظمها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : ابن اياس - القاهرة ١٩٧٧) ص ٩٧ ، فاروق عثمان أباطة : أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح في مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر (دار المعارف ، ١٩٨٨) ص ٩٨ - ٥٩ .

(١٢٣) نعيم زكي نعيم : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٣ (ص ٨٨ ، محمود رزق سليم : الأشراف قهصده الفوري (سلسلة أعلام العرب - كتاب رقم ٥٢ ، القاهرة ١٩٦٩) ص ١٩٤ ، فاروق أباطة : المرجع السابق ، عصفور : مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ .

فى عهد الخورى احدثنا الوفوف على مجيم الميسور الاقتصادي
الدى الم بالبلاد وانعكس على كل شىء فى الدولة .

وبعد هذه البده عن الاوصاع الاقتصادية فى دولة المماليا
ناقى الى ذكر تطبيقات المصادر للواقع اقتصاديه :

(١) حاجة الدولة الى مال للملء الخزانه الحاربه او لمواجهة
حرب ، او سداد مناحرات عليها ، او قروض ، او تمويل سفر
السلطان او الحجاج : كثيرا ما عانت الخزانه المموخيه من شرب
السر المالى ، ولم يجهد الممالك انفسهم فى معالجة هذا الوضع
ولجأوا الى المصادرات لسد العوز ومواجهة الطارئ المستجد
وقد حدث هذا فى سنوات : ٦٥٨ هـ ، ٦٩٩ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧١٢ هـ ،
٧٤٤ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٧٤٧ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٧٧٨ هـ ، ٧٩١ هـ ، ٨٠١ هـ ،
٨٠٣ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨٧٢ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٨٩٣ هـ ، ٩٠٦ هـ ، ٩٠٧ هـ ، ٩٠٨ هـ ،
٩٢٢ هـ . كذلك لجأت الدولة الى المصادرات لسداد نفقة الجند
وحدث هذا فى سنوات : ٦٦٠ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٧٨ هـ ،
٧٩٢ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٢٤ هـ ، ٨٦٥ هـ ، ٨٩٤ هـ ، ٨٩٦ هـ ، ٩٠٢ هـ ،
٩٠٥ هـ ، ٩٠٧ هـ ، ٩١٧ هـ ، ٩٢٠ هـ ، ٩٢١ هـ . وبسبب تجهيزات
الجيش هذه شدد جامعو الضرائب على المصريين الفقراء ، واستخدموا
وسائل التعذيب لاستخلاص الأموال منهم (١٢٤) . وكان من
الامور العادية بسبب عجز بيت المال — عند قيام أى تجريدة — أن
تصادر أموال العامة فى المناطق المدنية ، وايضا السوق والمباشرين
وأهل الزمة والايتم والأرامل والأوقاف ، وفى المناطق الريفية كان
يقرر عليهم ايراد خيل أو دفع ما يعادل ثمنها مالا (١٢٥) . وبسبب
ارتباط المصادرات بمواقف معينة فى أغلب الأحوال اعتبرها بعض
الباحثين (١٢٦) أحد موارد الدخل المالية الطارئة والشاذة وغير

Glubb J.B. : A Short History of Arab Peoples (London, (١٢٤)

1978), p. 219.

Ayalon : the System of Payment in Mamluk Military (١٢٥)

Orient 1/1.3, Leiden, 1955) pp. 289-290.

Rabie : the Financial, p. 121.

(١٢٦)

الثابتة . وعلى الجانب الآخر اعتبر بعض الباحثين (١٢٧) ،
المصادر من أقصى صور الظلم والتسيف الذى لحق بالعامية
لسد متطلبات البلاط السلطانى وارضاء نهم الحكام فى جمع المال
واقتناء النفائس . وان كان هذا على جانب كبير من الصحة —
وهذا ما تؤكدده سجلات عصر المماليك — فانه يجب الا ننسى
انه فى غالب الأحيان لم توقع المصادر الا لمواجهة ظروف صعبة
تحدق بالدولة ، أو لاصلاح بعض العيوب الداخلية فى الجهاز
الادارى : كالرشوة والاختلاس والتفريط فى حق الدولة ، والمجز
عن تدبير الدولة ماليا ، أو اتلاف أهوالها ، أو لمواجهة عيوب
أخلاقية .

وهذه بعض أمثلة للمصادر التى نفذها المماليك للمء
الخرانة :

فى عام ٦٥٨ هـ صادر قنطر الترك الأهلية والكتاب لمواجهة
مريب التتار (١٢٨) ، وفى عام ٧٠٠ هـ صودرت العامة والمباشرون
للصرف على الحروب ضد التتار (١٢٩) . أما السلطان الكامل

-
- (١٢٧) حياة ناصر الحبحى : أحوال العامة فى حكم المماليك (ط ١ - الكويت
١٩٨٥) ص ٣٧٤ - ٣٧٦ .
(١٢٨) ابن اياس : نزهة الأئم ، ورقة ١٢٠ ، المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ،
ص ٤٢٦ ، ابن دقماق : الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين . (وتحقيق
محمد كمال ، ج ٢ ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٨٥) ، ص ٦٧ ، جاد محمد ومضان : كيف
نجا المسلمون من عاصمة المغول والتتار المدمرة (مجلة الجامعة الاسلامية عدد ٤٦ ،
سنة ١٢ ، المدينة المنورة ١٤٠٠ هـ) ص ٢٨٩ - ٢٩٧ ،
Laoust : Le Hanbalisme Sous Les Mamlouks Bahrides (Revue
des Etades Islamiques, Tome XXVTTT, Cahier 1, Paris,
1960), pp. 4-9 ; Rabie : Op. Cit., p. 129.
(١٢٩) عماد الدين اسماعيل أبو الفدا : المختصر فى أخبار البشر (ج ٤ ،
ط ١ ، مصر ١٣٢٥ هـ) ص ٤٦ ، ابن كثير : البداية ج ١٤ ص ١٤ ، ابن اياس :
بدائه ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٩ .

تسعين فقد قام بعدة مصادرات في عام ٦٤٦ هـ لئلا الخزائن
الخواوية (١٣٠) ، وفي عام ٧٩١ هـ قام مدير الدولة منطاش بتوقيع
١٠٢٩ مصادرة بالمباشرين والعامة والأوقاف ورجال الدولة
لاستخدام هذا المال في محاربة برقوق الهارب (١٣١) . كذلك قام
السلطان فرج بن برقوق ٨٠٣ هـ بمصادرة الملاك وأمناء الحكم
والمقطعين والعامة وذلك لتجميع المال اللازم لحرب نيمورلنك (١٣٢)
ويكفى أن نذكر أنه في عهد الناصر فرج خرجت ثمان تجاريد تكلفت
كل منها ما يزيد على مليون دينار جمعت من الشعب عن طريق
المصادرات (١٣٣) . وفي عام ٨٧٢ هـ أوقع قايتباي عدة مصادرات
لتجميع الأموال لخروج حملة إلى شاه بسوار (١٣٤) ، وقد قدر
بعض الباحثين (١٣٥) مصاريف الحملات الحربية لقايتباي في الشرق
ما بين ٨٧٢ و ٨٨٤ هـ بمبلغ ٧١٦٥٠٠٠ دينار وهذا يوضح
مدى العبء الذي وقع على الأهالي من جراء تجميع هذه المبالغ .

-
- (١٣٠) المقريزي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ف ٣ ، ص ٦٨٩ .
(١٣١) ابن الصيرفي : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٤٢ - ٢٧٢ ، المقريزي .
المصدر السابق ، ج ٣ ، ف ٢ ، ص ٦٧٥ ، ابن نوري بردي : مصدر سابق ،
ج ١١ ، ص ٣٦٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ف ٢ ، ص ٤٢١ ،
ابن حجر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ ، ضومط : الدولة المملوكية ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .
(١٣٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١١ ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .
ابن الصيرفي : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٩٨ - ٩٩ ، ابن تغري بردي : المصدر
السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٠٥
Holt, Lambton, Lewis : the Cambridge History of Islam (Vol.
1 A, the Central Islamic Lands from Pre-Islamic Times to
the First World War. Cam, un, Priss), p. 221.
(١٣٣) أحمد دراج : الحسبة ، ص ١١٥ .
(١٣٤) ابن اياس : بدائع ، ج ٣ ، ص ٨ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٥٦ ، عبد الرحمن .
فابضباي ، ص ٣٥ ، أحمد عبد الرازق : البذل والبرطنة زمن سلاطين المماليك
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩) ص ٩٠ .
(١٣٥) محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك في مصر (المجلد
التاريخية المصرية ، ج ٤ ، عدد ١ مايو ١٩٥١ م) ص ٢٠٧ .

ومن طريف ما ذكره ابن الصيرفي (١٣٦) عن أنباء حيلة شاه سوار السابقة أن غالبية أثرياء الدولة ساهموا مالياً في تمويل الحملة ودياً ، وذلك لكي يتجنبوا المصادرة ، ومنهم من لم يدفع فصولر مثلما حدث مع العلاء بن الصابوني ناظر جيش دمشق . وإذا ما وصلنا الى عهد السلطان الغوري أطل علينا شبح الأزمة الاقتصادية بوجهه القبيح . وقد عالج الغوري هذا الوضع المتردى عن طريق اختيار رجال أكفاء وخبراء في المصادرات نفذوها على كل شيء في الدولة ، بل زيف العملة بغية الحصول على ربح ومنفعة للخزانة . وقد أدت كل إجراءات الغوري لمعالجة الأوضاع الى كساد الأسواق واشاعة الفقر والاستياء لدى العامة (١٣٧) .

في ٩٠٦ هـ شهور نائب دمشق النداء بخروج أنحاج ، وأنه سينفق على خروجهم لذلك قام بتجميع مال النفقة عن طريق مصادرة ناظر الجيش ابن النيربي وزوجة قصره وشخص يدعى ابن شنتمر (١٣٨) ،

وحينما جاء موعد رجوع أنحاج خرج لملاقاتهم عدة مشاة جمعت جامكياتهم عن طريق مصادرة العامة بحارات دمشق (١٣٩) ،

وفي ٩٠٨ هـ أراد الغوري ارسال حملة لردع الصفويين الذين يغيرون على حدود الدولة ، فقام بمصادرة العملة والمباشرين وقرر عليهم مبلغا كبيرا (١٤٠) ، ورغم أن الحملة لم تخرج فان السلطان لم يتراجع عن تجميع المبلغ كله . وأخيراً في عام ٩٢٠ هـ ولكي يخرج الغوري حملة مشاة الى الشام قام بمصادرة أهالي نابلس بمبلغ ١٢٤٠٠٠ دينار ، أما أهالي دمشق وغزة وصفد وطرابلس وحلب وحماة فقرر على كل فرد مبلغ ٢٠ ديناراً (١٤١) .

(١٣٦) أنباء العصر ، ص ٢٦ .

People : Op. Cit., p. 349.

(١٣٧)

(١٣٨) ابن طولون : مفاكهة ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٥ .

(١٣٩) ابن طولون : مفاكهة ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٥ .

(١٤٠) ابن أبياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤١ ، ٤٠٨ .

(١٤١) ابن أبياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٩ - ٤١ ، ٤٠٨ .

وفيما يختص بالمصادرات التي وقعت من أجل نفقة الجند
فكتفى بذكر بعض أمثلتها :

في عام ٧٠٠ هـ أراد السلطان الناصر محمد تمويل حملته
لمواجهة غازان ، فشاور الأمراء في ذلك ، فاقترحوا عليه جمع
النفقة من المباشرين وأعيان التجار والعامّة ، وتولى ذلك الأمر
الوزير سنقر الأعسر فجمع في خلال ٤٠ يوما ما يزيد عن ٢٠٠.٠٠٠
دينار بالشدة (١٤٢) ، وفي عام ٧٣٧ هـ ثار الجند بسبب تأخر
صرف كسوتهم ، فألزم السلطان النشو ناظر الخاص بتدبير ذلك ،
فقام بمصادرة ناظر المواريث بمبلغ ٥٠٠٠ دينار ، وناظر قليوب
بمبلغ ٨٠٠٠ درهم ، ثم أخذ بضائع التجار ، وبعض الترك
وودائع الأيتام (١٤٣) . وعقب تولى المنصور على بن شمسار
٧٧٨ هـ ثار الجند وطالبوا بنفقتهم وهي ٥٠٠ دينار لكل مهلوك ،
فلما خشي الأمراء على أنفسهم صادروا أمين الحكم بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠
دينار ، ثم صادروا ناظر الخاص والمباشرين ومعلم المعلمين وناظر
الدولة والتجار وعدة طواشسية والمحتسب ونايب الاسكندرية
ورسم على الجميع حتى سددوا ما قرر عليهم (١٤٤) . وفي عام
٨٢٤ هـ عندما تولى محمد بن ططر ولم يجد سيولة مالية تكفي
لنفقة المماليك كلف الاستادار أرذون شاه بتدبير الأمر فصادر ثلاثة
أفراد من مباشرى الدولة بمبلغ ٤٦.٠٠٠ دينار (١٤٥) . وعقب
ذلك حدثت مصادرات عدة في عهود السلاطين التالية من أجل

-
- (١٤٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٩ .
(١٤٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٤ ، على محمد عمر .
ديوان الخاص السلطانى فى مصر زمن الناصر محمد بن قلاوون (دورية التاريخ
والاستقبل ، مجلد ٢ ، قسم التاريخ ، بدا : المجلد ١٦٨٨) ص ١٢٧ .
(١٤٤) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٩٧ ، ابن اياس : المصدر
السابق ، ج ١ ، ص ١٩٣ .
(١٤٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٩٥ .

نفقة الجند ، الا ان اكبرها ما حدث في عهد الفورى في أعوام ٩٠٧ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩١٧ هـ حيث شملت المصادرات جميع مصر والشام حتى غلقت الأسواق واضرت مصالح الجميع (١٤٦) .

(ب) التباطؤ في سداد المال المتأخر : سواء اكان من مصادرة ، أم باقى حساب أم خراجا أم رشوة أم دينا . كان بعض رجال الدولة يتلكأون في سداد المتأخرات لديهم بعد محاسبتهم عن فترة ولايتهم ، واذا ما شعرت الدولة بذلك كانت تلجأ الى مصادرتهم للحصول على مستحققاتها منهم ، وقد حدث مثل ذلك في أعوام : ٦٨٧ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧٢٩ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٧٨٠ هـ ، ٧٨٢ هـ ، ٧٨٥ هـ ، ٨٠٢ هـ ، ٨٢٥ هـ ، ٨٢٨ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٨٥ هـ ، ٨٨٩ هـ ، ٩١٥ هـ ، ٩١٧ هـ ، ٩٢١ هـ .

ارتبطت المصادرات الخاصة بهذا السبب ، بحالة الدولة الاقتصادية من ناحية ، وبشخصية السلطان من ناحية أخرى فنجد السلطان الناصر محمد مثلاً سامح الضمان والمتقبلين الشاميين عما لديهم من متأخرات عام ٧١٤ هـ (١٤٧) . أما اذا كانت الدولة تعاني من عسر مالى فكان من الصعب اصدار مثل هذه المسامحات . وهذه بعض الأمثلة :

في ٦٨٧ هـ طلب السلطان من شاد الدواوين بالشام تجيير ومصادرة المباشرين الذين لديهم بواق الموجودين منهم والمفصولين ، نقداً كانت أو غلة (١٤٨) . أى أن المصادرة هنا كانت تتم باثر رجعى . أما في عام ٧٠٦ هـ فصدر الوزير سعد الدين بن عطايا بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ درهم بعد محاسبته عن ولايته للبيوت فسدّد منها

(١٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ .

(١٤٧) ابن حبيب : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(١٤٨) ناصر الدين بن الغرات : تاريخ ابن الغرات المسمى تاريخ الدول والملوك

(ج ٨ تحقيق قسطنطين زريق ، نجلا عن الدين - بيروت ١٩٤٩ (ص ١٦٤) .

٨٠٠٠٠ درهم وسومح بالياقي (١٤٩) . وفعل الشيء نفسه مع آخرين عام ٧٢٩ هـ (١٥٠) . كذلك التزم الوزير كريم الدين بن الغنم في عام ٧٧٦ هـ للسلطان بمبلغ من الرشوة تم احصى . فقام الوزير الجديد بتوقيع الحوطة على موجوده (١٥١) . وفي عام ٨٢٨ هـ سجن كاتب السر عمر بن حجي ، واحتاط الدوادار على داره وصادره بمبلغ ٦٥٠٠ دينار مباحرات عليه (١٥١) ، أما السلطان الغوري فقد قام في عام ٩١٥ هـ بمصادرة المباشرين بسبب وجود متأخرات عليهم من حسابات ومصادرات سابقة ، وبلغ مجموع ذلك ٦٠٠٠٠ دينار (١٥٢) وتكرر ذلك أيضا في عام ٩٢١ هـ مع المباشرين ، ومع الصيرفي عبد العظيم ناظر الشؤون والعليق بسبب ما انكسر عنده من شعير بمبلغ ٢٠٠٠ دينار (١٥٤) .

(ج) الحاجة الى مال للتعمير : سواء اكان لانشاء مبان مدنية ام لاقامة منشآت دينية او جسور أو مدارس أم كان لعمل آلات حربية . ومن أمثلة ذلك : مصادرة الشجاعى شاد الدواوين لعامة مصر والشام في عام ٦٨٨ هـ من أجل تدبير مال لبناء طرابلس الجديدة (١٥٥) . وفي العام التالي ذهب البريد من مصر الى الشام بعمل مجانيق لحصار عكا ، فقام الشاد بالذهاب الى اراضى بعلبك

-
- (١٤٩) العيني : عقد الجمان ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ .
 (١٥٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .
 (١٥١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٤٧ ، المقرئى : ج ٣ ق ١ ، ص ٢٤١ ، أحمد عبد الرازق : البذل ص ٧٤ .
 (١٥٢) ابن تفرى بردى : مصدر سابق ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، المقرئى : المصدر السابق ج ٤ ، ص ٦٨٥ .
 (١٥٣ ، ١٥٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، ٤٤٢ ، ٤٧٩ .
 (١٥٥) النويرى نهاية الارب ج ٣١ تحقيق الباز العرينى ، مراجعة عبد العزيز الأحرانى ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٦٤ : ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .

ومصادر أخشاب العامة هناك وحملها الى دمشق (١٥٦) . أما
الناصر محمد بن قلاوون فقد قام في عام ٧١٥ هـ بمصادرة جزء من
مال الأوقاف بحجة اصلاح المياني الدينية (١٥٧) ، وفي حكم ابنه
حسن قام بفرض دراهم على جميع المنشآت عام ٧٩٤ هـ لعمل
أحد الجسور بالجيزة (١٥٨) . وفي عهد الجراكسة قام السلطان
فرج بن برقوق ٨٠٩ هـ بمصادرة عامة وأوقاف دمشق وحصل منها
بعض الأموال من أجل تعمير قلعة دمشق واصلاح ما لحق بها
من أضرار (١٥٩) . أيضا قام شيخ في عام ٨١٨ هـ بمصادرة رخام
العامة من أجل بناء مسجد بدلا من خزانة شمائل (١٦٠) . وهناك
أمثلة أخرى كثيرة حدثت في أعوام ٨٢٦ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٢ هـ .
وقد أدت كثرة العماثر المملوكية الى أن تساءل بعض
الباحثين (١٦١) متعجبا من أين جاء هؤلاء بالقوة والمال التي
مكتنهم من عمل ذلك ؟

(د) الاختلاس أو وجود عجز في الحصيلة : هذا النوع من
المصادرة يعتبر تعويضا عما اختلسه الجناة . ويلاحظ أن ظاهرة
الاختلاس هذه تدرجت من القلة في بداية الدولة الى السكثرة في
نصفها الثاني ، أي أنها ارتبطت بحالة البلاد الاقتصادية . وهذا
الاستيلاء القهري الذي اصطلح الفقهاء على تسميته بـ (الغصب)
الزمت الشريعة المقتصب بالضمان خاصة اذا استولى على مال
الغير ، أو عالج وهو ليس أهلا للعلاج ، أو أ تلف الأشياء علن

- (١٥٦) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .
(١٥٧) ابن قنرى بردى : مصدر سابق ج ٩ ، ص ٥٠ ، ٥٣ ح (٦) ،
Irwin : Op. Cit., p. 107.
(١٥٨) القرينى : خطب ، ج ٢ ص ١٦٨ .
(١٥٩) ابن حجر : مصدر سابق : ج ٦ ، ص ٨ ، القرينى : السلوك ،
ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩ .
(١٦٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٠ .
(١٦١) Becker : Islamstudien, p. 162.

تقصد ، وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « على اليد ما أخذت حتى ترد » (١٦٢) وحوادث الاختلاس في عهد الماليك كثيرة خاصة في سنوات : ٦٨٩ هـ ، ٧٠٦ هـ ، ٧١٠ هـ ، ٧١٣ هـ ، ٧٦١ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٧٩٧ هـ ، ٧٩٨ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٣٨ هـ ، ٨٤٧ هـ ، ٨٧٤ هـ ، ٩١٢ هـ ، ٩١٤ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٣ هـ .

في عام ٦٨٩ هـ كشف عن وكيل السلطان بالشام ناصر الدين المقدسي فوجدت له اختلاسات من الأوقاف ومال السلطان والرمية غادين ورسم عليه وصور (١٦٣) . وفي عهد السلطان حسن بن محمد ٧٦١ هـ اكتشف العديد من الاختلاسات في الأموال المقررة لأرباب الصدقات السلطانية ، واتهم في ذلك الوزير والمستوفين بدواوين الشام ، فرسم عليهم وصوروا بأموال كثيرة ، مما اضطرهم لبيع جميع ممتلكاتهم . بل ان بعضهم عرض بناته للبيع على حد قول ابن كثير (١٦٤) .

فقام السلطان باعفاء المستضعفين منهم ، وألزم الباقى بالسداد . وعندما حوسب الوزير كريم الدين بن كاتب المناخ ٨٣٨ هـ وجد لديه عجز قدره ٥٠٠٠٠ دينار فسلم الى الوالى لمعاقبته ومصادرته (١٦٥) . ويذكر ابن الصيرفي (١٦٦) أنه في عام ٨٧٤ هـ علم الامير برقوق الكاشف أن موقعه القاضي هانى اختلس من المشايخ والخولية مبلغ ٥٠٠ دينار ، حينئذ وضع هانى في الحديد وصادره بهبلغ ٣٠٠٠ دينار .

(١٦٢) مجسود الشربيلي : تأملات ، ص ٨٨ - ٩١ .

(١٦٣) الكلبى : عيون ، ج ١٢ ، ورقة ٨٠ ، النويرى : نهاية ، ج ٣١ ،

ص ١٦٨ .

(١٦٤) المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢٦٩ .

(١٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .

(١٦٦) انباء ، ص ١٨٩ .

(ه) **اتلاف مال الدولة** : سواء بصرفه فيما لا يفيد ، أو التهاون في تحصيله أو المسامحة به . وهناك عدة أمثلة على ذلك في سنوات : ٧٢٣ هـ ، ٧٢٣ هـ ، ٧٣٤ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٣٨ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٨ هـ ، ٨٤٣ هـ ، ٨٧٥ هـ ، مثلاً في عام ٧٢٣ هـ أبلغ ناظر الدواوين النائب أرغون بأن ناظر الخاص كريم الدين بن السديد يتلف أموال الدولة ويوزعها « حتى يقال عنه أنه كريم » فأمر السلطان بالحوطة على جميع أمواله وحملها للقلعة (١٦٧) . وفي ٧٣٤ هـ دبر النشوء مكيدة لشاد الدواوين ابن هلال الدولة واتهمه باضاعة مال السلطان ، والاسراف فيه وأصدر مساميح للأمرء بما عليهم ، وبناء على ذلك عزل الشاد وصودر هو وآخرون (١٦٨) . كذلك غضب السلطان حسن في عام ٧٤٨ هـ على الوزير منجك اليوسفي لأنه أنفق أموالاً كثيرة في عمل الجسور ، ولم يأت منها فائدة وانهارت ، لذلك عزله السلطان ورسم عليه ثم صدره بمبلغ كبير (١٦٨) . أما السلطان جقمق فقد صدر الاستادار جاني بك عام ٨٤٣ هـ بمبلغ ١٣٠٠٠٠ درهم بسبب تهاونه في تحصيل أموال الدولة (١٦٩) .

(و) **غش العملة** : تعرض الزغلية في عصر المماليك لكثير من أنواع العقاب ولعل هذا يرجع الى خوف السلطة من تدهور العملة وما يسببه ذلك من ثورة المماليك ، وضرر العامة في معيشتهم . إلا أن من الملاحظ أن عدد المصادرات بالنسبة للمزيفين قليلة ولا تعليل على ذلك سوى أن بعض السلاطين أنفسهم في كثير من الأحيان يمارسون تزيف العملة خاصة بعد تحويل التجارة وتدهور وسائل الانتاج . وقد صادفنا بعض الحالات لهؤلاء الزغلية منها :

(١٦٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(١٦٨) المقرئى : المصدر نفسه ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٧٠ .

(١٦٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٢٣ .

في عام ٧٣٠ هـ صادر الأمير تنكز نائب الشام العاملين بدار
ضرب دمشق بسبب نقصهم في عيار الذهب بالعملة ، واستصغى
مبلغهم ٥٠٠.٠٠٠ درهم (١٧١) . وعقب ذلك بعامين توفي وزير
دمشق غبريال بن سعد فصور من تركته مليونان من الدراهم
لصالح بيت المال وذلك بسبب ايدائه للمسلمين بالزحف (١٧٢) .
وفي عام ٩١٣ هـ قام عبه العظيم الصيرفي بغش العملة وزاد كمية
النحاس بها ، فشكاه أصحاب الجوامك من الجند الى السلطان
فتغير عليه ، وضربه ، وصادره بمبلغ ١٠.٠٠٠ دينار (١٧٣) .

(ز) عجز المسئول عن تدبير الدولة ماليا ، وتأخير صرف الجوامك أو قطعها :

كان معيار تولي الوظائف المالية في عهد سلاطين المالك هو
القدرة على السداد بغض النظر عن كون هذا المتولى عالما أم
جاهلا ، مصرياً أم تركسياً ، مسلماً أم ذمياً . وما دام أهل الدولة
لم يشكوا من تأخير مستحقاتهم ، ظل هذا المتولى في مواقع
المسئولية ، أما اذا كانت الأخرى فمسيره : أن يختفى أو
يستغفى أو ينكب أو يرحم . وعلى المسئول أن يسد متطلبات
وظيفته بشئ الطرق سواء من مال الدولة ، أو من ماله شخصيا ،
أو من مال العامة بعد مصادرتهم .

ولما كان الوزراء يتعون على رأس هرم الوظائف المالية ، فكثيرا
ما تعرضوا للاهانات اذا ما تأخرت الرواتب العينية الجارية

-
- (١٧٠) ابن تقي بردي : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٣٢٨ - ٣٣١ ،
المقريزي : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٤٦ ، ابن حجر ، المصدر السابق ،
ج ٤ ق ٤ ، ص ١١٤٦ ، ابن حجر ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٩١ .
(١٧١) المقريزي : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٢٠ .
(١٧٢) لذهبي : دول الاسلام ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ، ابن حبيب : مصدر سابق ،
ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المقريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .
(١٧٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢٣ .

يومياً للماليك (١٧٤) . وقد انعكس العسر المالي في عهد الجراكسة على الدولة والعامه ، ولم يستطع مسؤولو المالية تدبير الدولة ومصرفاتها لذلك صودر غالبهم ، خاصة في سنوات : ٨٠٣ هـ . ٨٠٤ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٠٨ هـ ، ٨١٧ هـ ، ٨١٩ هـ ، ٨٢٦ هـ ، ٨٣٣ هـ ، ٨٣٨ هـ ، ٨٥٧ هـ . ففي عام ٧٥٥ هـ صودر ناظر الخاص والجيش تاج الدين بن أحمد بسبب تقليله من أرزاق ومرتببات الأمراء (١٧٥) . وفي عهد المنصور على بن شعبان قبض على الوزير ومقدم الدولة ٧٨٢ هـ وهو صودر بسبب تأخيرهما صرف جوامك أصحاب الرواتب (١٧٦) . وفي العام التالي صودر كل من الوزير وناظر الدولة بمبلغ خمسمائة ألف درهم بسبب عجزهما عن تدبير الدولة مالياً (١٧٧) . أيضاً في عام ٨٠٤ هـ قبض على سعد الدين بن غراب ناظر الخاص وأخيه الوزير مخر الدين ، وأخذ خطهما بمبلغ ١٣٠٠٠ درهم بسبب عدم أعدادهما النفقة وتأخيرهما (١٧٨) . وحدث الشيء نفسه مع الوزير أرغون ٨٢٦ هـ (١٧٩) ، والاستادار أقبغا الجمالي ٨٣٣ هـ (١٨٠) .

ويتبين الآتي من حصر المصادرات التي حدثت لأسباب اقتصادية في عصر الماليك :

- (١٧٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٦٧ .
- (١٧٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٤ - ٧ .
- (١٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .
- (١٧٧) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٤١٠ ، ٤١٢ .
- (١٧٨) ابن تقي بردى : المنهل ، ج ١ ، ص ١١٠ .
- (١٧٩) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦٤٥ .
- (١٨٠) ابن تقي بردى : النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٤٦ .

— ١٤٨٦ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية من مجموع ٣٣٠٦ اجمالى الحالات ، منها ٥٧ حالة أوقف من مجموع ٩٨ حالة ، و ١٢٨٥ حالة رجال دولة من مجموع ٢٨٦٨ حالة ، و ١٤٤ حالة عامة من مجموع ٣٤٠ حالة . وهذا يبين ويؤكد أن المصادرات لأسباب اقتصادية فاقت نظرتها التي كانت لأسباب سياسية أو اجتماعية . أى أن الاقتصاد كان الباعث الأول وراء سياسة المصادرات .

— تفاوت عدد المصادرات بين السلاطين ، ومرجع ذلك الى اختلاف حالة الدولة المالية فى عهد كل منهم ، ومدى ما واجهه من أزمات ومحن وحروب وغير ذلك . فنجد فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧٤ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية ، أما فى عهد الجراكسة ، وما صاحبه من تدهور اقتصادى ونقص فى موارد التجارة فقد زاد المعدل على ذلك فنجد مثلا ١١٢ حالة مصادرة لأسباب اقتصادية فى عهد السلطان الغورى .

الأسباب الاجتماعية :

نظراً لطبيعة المالك وكونهم رقيقاً ، مالوا بطبعهم الى الاستبداد نتيجة لعقدة الرق لديهم (١٨١) ، فإذا غضبوا على أحد كان جزاؤه إما الضرب ، وإما المصادرة (١٨٢) . وساد هذا الطبع لدى الغالبية من السلاطين ، ويصف ماير (١٨٣) الظاهر بيبرس بالغدر والخيانة والاستهانة بالأرواح — وتلك طبيعة خاصة بجنسه — وكان سريع التصديق لما يوشى به اليه . والشق الأول من هذا الرأى يبدو فيه التحامل واضحا على المالك خاصة

(١٨١) ماجد : التاريخ السياسى ، ص ١٣١ .

(١٨٢) العيني : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٦ .

(١٨٣) تاريخ دولة المماليك فى مصر (ترجمة محمود عابدين ، وسليم

حسن ، ط ١ ، مصر ، ١٩٢٤) ص ٤٣ .

يبيرس ولا يعدو كونه سوى وجهة نظر لأحد المستشرقين .
أما الشق الثاني فهو على جانب كبير من الصحة ، إذ يذكر محمد
ابن أبى الفتح الاسحاقى (١٨٤) أن الغورى أخذ أموال الناس قهراً
وصادرهم ، وفى عهده كثرت العوانية بسبب كثرة ما يصفى اليهم ،
فاذا رأى هؤلاء العوانية شخصاً ظهرت عليه علامات الثراء ،
وشوا به للسلطان ، فبرسلهم ليأخذوا ماله ، ويسلمه الى من
يعاقبه « حتى يأخذ ما أخفاه من دنياه الى أن يصير فقيراً بعد
غناه » وجمع الغورى بهذه الطريقة أموالاً عظيمة ، بعد أن رأى
خزائنه تثرى من ذلك ، وصارت المصادرات طابعا مميزا لعهده .
وعندما عرف الناس عنه ذلك قويّت فى بعضهم شهوة المرافعة
والادعاء والكيد واتهموا بعضهم البعض بالسرقة والارتاء
الفاحش (١٨٥) . من ذلك نتبين أن المصادرات لأسباب
اجتماعية ، كانت لها دوافع تتعلق بطبيعة السلاطين أنفسهم ،
ورغبتهم فى سد عقدة النقص لديهم ، والفقر الذى عانوه فى بدء
نشأتهم ببلادهم ، فما قبضوا على مقاليد الأمور حتى اتجهوا الى
حياة البذخ والترف ، واكثروا من اقتناء الممالك ، وبالطبع احتاج
كل ذلك الى مزيد من الأموال لمواجهة هذه الحاجات وتلك
المتطلبات . وكثيرا ما أفلست خزائن السلاطين بسبب التبذير
والاسراف مما أدى لتسلطهم على الأموال العامة (١٨٦) فمثلا
جهاز زواج آنوك بن محمد بن قلاوون حمل على رؤوس ثمانمائة
حمال ، وستة وثلاثين قطارا (١٨٧) ، بينما كان الذهب وحده

(١٨٤) لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من ارباب الدول (مصر

١٣٠٠ هـ) ص ١٩٩ .

(١٨٥) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٧٨ .

(١٨٦) على سالم البهاين : نظام التربية الاسلامية فى عصر دولة المماليك فى

مصر ، دار الفكر العربى ١٩٨١) ص ١٣٣ .

(١٨٧) القطار من الأبل : عدد منها بعضه خلف بعض على نسق واحد .

القاموس الوجيز ، ص ٥٠٧ مادة قطر .

ثمانين قنطاراً مصرياً (١٨٨) . وقبل ذلك أنفق الأشرف خليل على حفل ختان أخيه الناصر محمد ما قدره : ٣٠٠٠ رأس غنم و ٦٠٠ رأس بقر ، و ٥٠٠ اكليل ، ٢٩٦٠ قنطار سكر ، و ٣٠٠٠٠٠ دينار هذا غير القماش وغيره (١٨٩) ، ورغم ما تنوح به هاتان الروايتان من مبالغة : فإنهما توضحان مدى اسراف السلاطين . ومن جراء هذا وغيره تولدت لدى السلاطين سياسة الطمع في أموال الرعية ، فعمدوا الى مصادرتها لأى سبب من الأسباب كالوشاية مثلاً . وهناك العديد من الأمثلة على ذلك فى سنوات : ٧٣٩ هـ ، ٧٤٢ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٧٥٣ هـ ، ٧٦٢ هـ ، ٧٨٥ هـ ، ٧٨٦ هـ ، ٧٩٨ هـ ، ٨١٦ هـ ، ٨٣١ هـ ، ٩١٨ هـ ، فوالى المحلة صودر فى عام ٧٣٩ هـ بمبلغ ٣٠٠٠ درهم والذهب الذى اقتترفه هو كونه ثرياً جداً (١٩٠) . كذلك صودر الوزير علم الدين عبد الله بن زنبور ٧٥٣ هـ بمبلغ مليونى دينار بسبب ثرائه الفاحش (١٩١) . وعلى مثل ذلك مع الوزير فخر الدين ماجد بن خصيب ٧٦٢ هـ (١٩٢) ، والاستادار محمود بن على ٧٩٨ هـ وصودر بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ رداً دينار ومليونى درهم (١٩٣) . الى غير ذلك من الأمثلة التى صودر أصحابها بسبب غناهم الفاحش .

-
- (١٨٨) الصلدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٤٣٢ ، ج ١٠ ، ص ١٩٧ .
 (١٨٩) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٢ .
 (١٩٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٩ .
 (١٩١) السلامى : مختصر ، ورقة ٧٧ ، السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، القلشندى : مآثر ، ص ١٥٧ ، الكتبى : هيون ، ج ١٤ ، ورقة ١٦ ، ابن نغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٧٨ - ٢٨٢ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٧ - ٨٨٤ ، خطط ، ج ٢ ، ص ٦١ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ .
 (١٩٢) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ق ١ ، ص ٥٨ .
 (١٩٣) أبو الحسن على بن أحمد السخاوى : تحفة الأحباب وبغية الطلاب فى الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات (ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٨٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ ، السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ .

وبعد دراسة هذه الحالات وغيرها يمكن الخروج بعدة ملاحظات
من أهمها :

- كان الهدف الأول لآى منول هو تكوين ثروة ضخمة لنفسه
وقت عياله أو نصادوره .
- عمل المعين على انتقاء بعض الموظفين للعمل معه ممن
يوافقونه فى الطباع والأعمال ولا يجعلون سمعته فى الوهم
أمام السلطان .
- من حق الدولة أن تشكو من العسر المالى إذا كان موظف
لديه ما لدى ابن زنبور ومحمود بن على وغيرهم .
- من حق الدولة مصادرة أمثال هؤلاء لأنه لا يمكن أن يجمعوا
هذه المبالغ بطرق شرعية وفى وقت يسير .
- كلما طالت مدة الممين تضخمت ثروته ، وازداد ظلمه .
- لو كانت الأجهزة الرقابية فى الدولة تجرى مراجعات ومحاسبات
دورية ما سمعنا عن هذه الثروات .
- هؤلاء الموسرون وغيرهم تعبى صديق عن روح عصرهم ،
حيث اغتدوا القدوة التى يجب أن تتبع بعد أن راوا السلاطين
تلطث وراء المال ، حالاً كان أم حراماً ، كما أن هؤلاء فى
الغالب أساءوا استغلال مناصبهم فى تحقيق مآربهم
الشخصية . كما انه يمكن القول بأن العصر كان عصر رجال
الدولة أولاً وأخيراً أى كل من يعملون فى الحكومة . وبلاشك
بعض من هذه العيوب تناقلتها الأجيال ومازلنا نعانى من
بعض آثارها السيئة حتى الآن .

والى جانب الدافع الاجتماعى السابق للمبادرة — متطلبات
حياة البذخ المملوكية — وجد دافع آخر كان له دوره فى المصادر

الاجتماعية وهو : العداءات الشخصية القديمة بين السلاطين والآخرين من رجال الدولة . ومن أشهر هذه العداءات الشخصية ما كان بين السلطان الأشرف خليل ونائب السلطنة حسام الدين طرنتاي منذ أيام السلطان قلاوون ، لذلك بعد توليه صداره وقتله (١٩٤) . ولنفس السبب صادر السلطان أبو بكر ٧٤٢ هـ الاستادار أقبغا عبد الواحد وأولاده (١٩٥) أيضا صبادر السلطان برسبای شهاب الدين أحمد كاتب سر دمشق ونقيب الأشراف ٨٢٥ هـ (١٩٦) وأخيراً صادر السلطان جقمق ناظر الاصطبل تاج الدين الخطير ٨٤٢ هـ (١٩٧) .

أما عن الجرائم الاجتماعية ، التي كانت المصادرة إحدى عقوباتها فتتلخص في ثلاث :

- ١ — جرائم الأخلاق (الفسق — سوء السيرة — النفاق — السب والذم والهجاء — ثراسة الخلق والنهور — النهمية — الكذب — القتل — الربا — خيانة الأمانة — التكبر — الكفر والتشيع) .
- ٢ — جرائم الآداب (الزنا واللواط — البغاء — الغواية — محبة المردان — السكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى) .
- ٣ — جرائم اجتماعية (إشعال الحرائق — قطع الطريق —

(١٩٤) العيني : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ — ٣٢ ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٨٥ ، المقریزی : المصدر السابق ، ص ٣٨٦ ، السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٥٨ ، ابن ایاس : المصدر السابق ، ص ٣٦٥ : النجیدی : المرجع السابق ، ٢٣٥ .

(١٩٥) ابن تفرى : المصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، المقریزی : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٥٦٤ .

(١٩٦) ابن حجر : المصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٤٦٨ ، المقریزی : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦١٢ .

(١٩٧) المقریزی : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١٠٩١ .

ضرر الغير - التكاسل عن الجهاد - الفتن الداخلية - كثرة الشكوى والظلم) .

١ - جرائم الأخلاق :

هناك بعض جرائم الأخلاق التي عوقب مرتكبوها بالعديد من العقوبات ، وكانت المصادرة إحدى الجوانب التكميلية لمعاقبتهم . وقبل البدء في عرض هذه الجرائم يجب أن نشير إلى أنه في بعض الحالات كان الجرم سبباً في المصادرة ، وفي حالات عديدة كان سبباً ضمن أسباب أخرى من أجلها وقعت المصادرة . وفيما يلي بعض أمثلة على هذه الجرائم : في عام ٦٥٩ هـ عزل وصودر القاضي النجم بن الصدر بن سنا الدولة قاضي دمشق بسبب فسقه (١٩٨) . وبسبب سوء السيرة وجدت عدة مصادرات في سنوات ٦٦٣ هـ ، ٦٨٧ هـ ، ٧٣٤ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٥ هـ ، ٧٥١ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨٢١ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٥١ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٦٣ هـ . في عام ٦٦٣ هـ عزل قاضي قضاة مصر بذر الدين السنجاري وصودر بسبب سوء سيرته في أخذ الرشاوى (١٩٩) ، كذلك عزل الوزير علم الدين سنجر الشجاعي ٦٨٧ هـ وصودر بسبب سوء سيرته وملكه للسجون بالمصادرين (٢٠٠) . وفي عام ٧٣٤ هـ عزل عدة ولاة وصودروا ونفوا بسبب سوء سيرتهم في البرعية (٢٠١) . ومن أكثر الولاة الذين اشتهروا بسوء السيرة النشو ناظر الخاص في عام ٧٣٩ هـ حيث ذمه الجميع ، وقتل الواردات في عصره ، وامتنع التجار لذلك صودر في هذا العام

(١٩٨) المعنى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣١١ - ٣١٢ .

(١٩٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٤٦ ، المعنى : المصدر

السابق ، ص ٤١١ .

(٢٠٠) المقصود : التخلية ، ص ١١٩ .

(٢٠١) الدواداري : كثر العدد ، ج ٩ ، ص ٣٧٨ .

بهبالغ خيالية وقتل تعذيباً (٢٠٢) وعقب ذلك بست سنوات صودر خالد مقدم الدولة بسبب سوء سيرته (٢٠٣) . وفي عهد الجراكسة قاتم برقوق بمصادرة الأمير قرط بن عمر نائب الوجه البحرى بسبب قبح سيوته وأعماله السيئة (٢٠٤) . هذا الى جانب العديد من الأمثلة في السنوات آتفة الذكر .

أما التفاق فلم نجد أفراداً أو جماعات صودروا بسبب نفاقهم للسلطة ، بل وجد العديد من أرباب الدولة الذين نافقوا السلاطين ، وأطروهم بالأموال على حساب مصادرة الرعية ورغبة منهم في نيل الرضا . وأمثلة ذلك عديدة في سنوات : ٦٨٦ هـ ، ٦٨٨ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧٣٥ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٥٥ هـ ، ٨١٤ هـ ، ٨٢٠ هـ . ويتضح منها أنه يوجد حالتان في عهد السلطان قلاوون ، وثلاث في عهد نجله الناصر محمد ، وحالة واحدة في عهد حفيده الصالح ابن محمد ، وحالتان في عهد شيخ .

وفيما يختص بالسبب والذم والهزاء عوقب مرتكبه بالمصادرة في أعوام ٧٣٣ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٤٠ هـ ، ٧٦١ هـ ، ٧٨٦ هـ ، ٧٩٧ هـ ، ٨٤٢ هـ ، ٩١١ هـ ، ٩١٨ هـ ومصادرة الساب تعتبر تعويضا أدبيا للمسبوب ، وقد أقرت الشريعة ذلك (٢٠٥) . مثلاً في عام ٧٣٣ هـ حنق شهاب الدين بن فضل الله من السلطان حينما أراد تعيين أحد المسألة في كتابة السر بدمشق وقال له « ما يفلح من يخدمك

(٢٠٢) الصفي : المرجع السابق ، ج ١٠ ، ص ١٤٤ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ٩ ، ص ١٣١ - ١٤٢ ، أبو الفدا : المختصر ، ج ٤ ، ص ١٣١ ، أساطير الذهبى : العبر فى خبر من غير (تحقيق أبو هاجر محمد السعيد ، ج ٤ ، بيروت . دت) ص ١١٨ .

Irwin : op. cit., p. 114 ; Rabie : op. cit., p. 126.

(٢٠٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٧٠ .
(٢٠٤) ابن الصيرفى : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٤٨٢ .

ويعتدملك على حرام» فأمر السلطان ذلك في نفسه ، وتحين الفرصة لمعاقبته ، ونفذ ذلك في عام ٧٣٩ هـ وصادره بمبلغ ٧٠٠٠ دينار (٢٠٦) . وفي عام ٧٦١ هـ صودر المعلم سنجر الهلالي بمبلغ ثلاثة ملايين درهم بسبب أنه يتكلم بفحش عن الأمراء (٢٠٧) . كذلك صودر أحد أعيان تجار اليمن ويدعى شهاب الدين الفارقي ٧٨٦ هـ لأنه اتهم مصر بالفساد وأن سلطاتها أقل الماليك وأرذلهم (٢٠٨) . وفي عام ٨٤٢ هـ أراد السلطان جقيق قتل يخشباى الأمير أخور بسبب سبه لأحد الأشراف في عهد برسباى ، فلم يوافق القاضي الشافعى فقام السلطان بمصادرة يخشباى (٢٠٩) . أما السلطان الغورى فقام بمصادرة الخواجا شمس الدين الحلبي عام ٩١٨ هـ لأنه ادعى بأن السلطان « ما هو مسلم ولا في قلبه رحمة قليل الدين » (٢١٠) .

كانت شراسة الخلق والتهور سببا أيضا في مصادرة اصحابها . فوالى قوص قراقوش الظاهري أمر السلطان في عام ٦٩٠ هـ بمصادرته ، وضربه بالمقارع ، ثم سجنه بسبب قوة نفسه ، وشراسة خلقه ، وعدم احسانه الرد في الخطاب (٢١١) ، وفعل مثل ذلك عام ٧٢٠ هـ مع نائب غزة سنجر الجاولى (٢١٢) ، ومع الوزير ابن مكناس بسبب تهوره عام ٨٠٣ هـ (٢١٣) ، وهنالك حالات أخرى في أعوام : ٨٢٢ هـ ، ٨٢٨ هـ ، ٩١٨ هـ .

-
- (٢٠٥) محمود السرينى : مرجع سابق ، ص ٩٧ .
 (٢٠٦) المقرئى : المخطط ، ج ٢ ، ص ٥٧ .
 (٢٠٧) عبد القادر بن محمد النعمى : الدار فى تاريخ المدارس (ج ١) ، ص ٤٨٩ . تحقيق جعفر الحسنى - دمشق ١٩٤٨)
 (٢٠٨) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .
 (٢٠٩) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٣٢٢ .
 (٢١٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٨٢ .
 (٢١١) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٦ - ٧٩ .
 (٢١٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .
 (٢١٣) الحنبلى : شدراة ، ج ٧ ، ص ٣٠ .

وثمة مرض اجتماعى آخر انتشر فى عهد المماليك وهو النهمية وعوقب النمام آنذاك بمصادرة ماله أو موجوده . نذكر من ذلك ثلاث حالات : الأولى فى عام ٦٩٣ هـ حينما قبض على الوزير شمس الدين محمد بن السلعوس وكان من بين الأسباب التى صودر من أجلها النهمية والإيقاع بين السلطان والأمراء (٢١٤) والثانية فى عام ٧١٠ هـ وصودر فيها شهاب الدين أحمد النويرى بتهمة رغبته فى الوقعة بين السلطان ووكيله أحمد بن عبادة (٢١٥) ، والثالثة فى عام ٧٤٨ هـ حينما قبض السلطان حاجى على غرلو أمير سلاح وقتله ، كان من بين أسباب ذلك كره الأمراء له ، وتاليه للسلطان عليهم (٢١٦) .

يأتى بعد ذلك جريمة أخرى وهى السرقة عوقب مقترعها ، واحتيط بأمواله ، وتأتى أول اشارة عن ذلك فيما رواه الدينارى (٢١٧) انه فى عهد الظاهر بيبرس قبض على شخص أجنبى يدعى بتوت ومساعدته أحد تجار مصر ، وصلبا وصودرت أموالهما ووزعت على الفقراء والأهالى والسبب فى ذلك أن هذين الشخصين قاما بخطف أطفال الاسكندرية وحبسهم ، وسرقا أموال الناس . ومن بين السرقات التى حدثت بعد ذلك وتشبه السابقة ، ما حدث فى عام ٧٧٥ هـ حينما قبض على امرأة تدعى الخناقة هى وزوجها وصودر ما لديهما ، وذلك بسبب خطفهما لآولاد الناس الصغار وخنقهم والاستيلاء على ما معهم من ملابس غائرة ومصوغ (٢١٨) . سرقة ثالثة حدثت فى عام ٨٧٢ هـ وكان الفاعل فيها خوند سوريانى وسرارى الظاهر خشقدم ، حيث سرقن

(٢١٤) المنصورى : النحلة ، ص ١٣٩ .

(١١٥) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٢١٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٦٥ - ١٦٧ .

(٢١٧) سيرة الملك الظاهر بيبرس (المكتبة الثقافية - بيروت - دت) ص ٢٠٥ .

(٢١٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٢٨ .

من خزانة السلطان مبلغ ٢٠.٠٠٠ دينار ، فرسم عليهن وظلن
خوند حتى « أرضت السلطان » (٢١٩) . سرقة أخيرة حدثت في
عام ٩١٥ هـ كان الجاني فيها أهل حارة زقاق الكحل ، والمجنى
عليه الأمير قرقماس الذي اتهمهم بسرقة ألف دينار ، فمعاقبهم
الوالى وصادرهم بأضعاف هذا المبلغ (٢٢٠) .

يأتى بعد ذلك الكذب ومن أمثلته مصادرة الكامل شعبان
٧٤٦ هـ لوجود شهود محضر وفاة السلطان أبو بكر لكذبهم وقولهم
بأن السلطان مات قضاء وقدرًا ، واعتراهم بأن المحضر
مزور (٢٢١) ، كذلك صودر الاستادار ناصر الدين محمد بن أقبما
٧٧٨ هـ لكذبه وإشاعته أن السلطان ينوى إعادة مكس المغانى
والثرايط (٢٢٢) ، أيضا صودر قاضي قضاة مصر ولى الدين
السفلى ٨٥٣ هـ لحلفه إيمانًا كاذبة بأنه لا يملك مالا ، واتضح
عكس ذلك فأخذ منه ١٦.٠٠٠ دينار (٢٢٣) .

الجريمة التالية هى القتل أو الاتهام بالتدبير لها ، وهناك أمثلة
على ذلك فى سنوات : ٧٣٧ هـ ، ٧٤٦ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩٠٠ هـ ، ٩١٢ هـ
٩٢١ هـ . وفى عام ٧٣٧ هـ أمر السلطان الناصر محمد بمصادرة ثلاثة
مباشرين بتهمة تدبيرهم مؤامرة قتل للنشوء (٢٢٤) . وعقب ذلك
بتسع سنوات صودر جماعة أعراب بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ درهم لقتلهم
أحد الأشخاص يدعى ابن الردينى (٢٢٥) . وفى عهد قايتباى وجد طفل

-
- (٢١٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١
 - (٢٢٠) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ١٤١
 - (٢٢١) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ و ٣ ، ص ٦٨٧
 - (٢٢٢) ابن اياس : المصدر السابق : ج ١ ق ٢ ، ص ١٦٨
 - (٢٢٣) السخاوى : التبر ، ص ٢٥٧ ، ابن تغرى بردى . المصدر السابق ،
ج ١٥ ، ص ٣٩٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٤
 - (٢٢٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١٧
 - (٢٢٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٨

مصادرة ج ١ - ١١٣

مذبوح باحدى خرايات محلة قصر حجاج بالشام فصور اهل المحلة بسببه (٢٢٦) ، وأخيراً فى عام ٩١٢ هـ قتل تاجر من رشيد زوجته وأحرقها فصادره الغورى وحبسه لمدة أربع سنوات (٢٢٧) .

جريمة أخرى من جرائم الأخلاق وهى الربا ، والمعروف أن الشريعة الإسلامية حرمتها ، إلا أن بعض ضعاف النفوس والإيمان تعاملوا به مستغلين حاجة الناس الى من يقرضهم أوقات الشدة ، وما أكثرها فى عصر المماليك ، ومع ذلك نجد لفظة طيبة من قبل السلاطين لمحاربة هذه الآفة استكتفى للتدليل على ذلك بحالة واحدة حكاه ابن كثير (٢٢٨) فى أحداث عام ٧٦١ هـ مع المعلم سنجر مملوك ابن هلال — صور فى نفس العام لسبب أخلاقى آخر سبق ذكره — حيث عرف عنه عدم أخراجه للزكاة واشتهر بالمعاملات الربوية ، فأمر السلطان حسن بالترسيم عليه وسلمه الى شهاد الدواوين ليستخلص منه ٦٠٠٠٠٠ درهم ، وبعد أخذ المال ونزع مجوهرات زوجاته سلمت له الدور والحواصل أما الحجج فقد عقد لها مجلس « ليرجع رأس ماله منها » عملاً بقوله تعالى : « وإن تبتم فلكم رعوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .

يأتى بعد الربا خيانة الأمانة حيث عوقب الخائن أحياناً بمصادرة ماله . ومن أمثلة ذلك : اتهم قاضى القضاة شمس الدين الحنبلى ٦٧٠ هـ بأن لديه ودائع لتجار الشام ، بعضهم مات والبعض الآخر حى فانكر القاضى ، ولما فتش بيته عثر عليها ، فأخذ السلطان زكاتها لمدة سنتين ، وسلم للحى وديعته واعتقل القاضى ووقعت الحوطة على بيته (٢٢٩) . وفى عام ٧٩٤ هـ عزل شيخ الشيوخ أصلم ابن نظام الدين الأصبهانى عن مشيخة سرياقوس وهودر بمبلغ

(٢٢٦) ابن طولون : مفاهية ، ق ١ ، ص ١٦٦ .

(٢٢٧) ابن إياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٢٢٨) المصدر السابق ، ص ١٤ ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٢٢٩) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

٢٠٠٠٠ درهم لتهرية من سداد وديعة للسلطان بقرقرق ،
وانكاره لعدة احوال قماش كان أحد التجار أودعه اياها (٢٣٠) .
وفي عهد الغوري ادعى أحد الميرانية بأن امرأة اينال باى استولت
على احدى ودائع الأمراء لديها ، ثم رافعها هذا العوانى ، فقبض
عليها السلطان وصارها بمبلغ عشرة آلاف دينار سددت جزءاً
منها ولم تقدر على الباقي فانتحرت شنقا (٢٣١) .

يلى خيانة الأمانة آفة التكبر ويوجد بعض الحالات التى كان
من بين أسباب مصادرتها انصاف أصحابها بالتكبر مثل : الوزير
ابن السلعوس ٦٩٣ هـ ، الوزير ابن خصيب ٧٦٢ هـ ، نائب الشام
أقبای ٨٢٠ هـ (٢٣٢) .

وفي نهاية الجرائم الأخلاقية يجيء الاتهام بالتشيع أو الكفر .
اهتم سلاطين المماليك بالنشاط الدينى خاصة المذهب السنى ، لذلك
حاربوا المذهب الشيعى . فاذا أرادت العامة الانتقام من أحد
الأشخاص اتهموه بالتشيع حينئذ كانت الدولة تعاقب هذا الشخص
وتصادر جميع ممتلكاته حتى يتوب (٢٣٣) ، ومع ذلك لم أقابل
حالة واحدة صودر صاحبها بتهمة التشيع .

أما فيما يختص بالكفر أو الاتهام به نجد أنه فى عام ٦٩٠ هـ
اتهم الوزير ابن السلعوس القاضى ابن بنت الأعز بالكفر لكى يشوه
صورته أمام السلطان خليل ، فالى جانب هذا السبب وأسباب

- (٢٣٠) ابن الصيرفى : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٤٧ ، ابن تغرى بردى :
المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٣٨ .
(٢٣١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .
(٢٣٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٩٧ ، ج ٣ ق ١ ،
ص ٥٨ ، ج ٤ ق ١ ، ص ٤٢١ .
(٢٣٣) عاشور : العصر الممالكى ، ص ٢٤٩ ، مصر ، ص ١٨٥ .

أخرى كثيرة صودر القضاة بما يزيد على ٣٨٠٠٠ دينار وعزل (٢٣٤) . حالة أخيرة وقعت في عهد السلطان برقوق ٧٩٢ هـ اذ شهد القضاة بكفر ابن سبع فقتله الاستادار قرقماس واحتاط على موجوده فوجد له ١٠٦٠٠٠٠ درهم وعدة دواليب و ٨٠٠٠٠ رأس ماشية (٢٣٥) *

٢ - جرائم الآداب :

انتشر في عصر سلاطين الماليك بعض جرائم الآداب العامة ويدافع ديني قام بعض السلاطين بمحاربة هذه الجرائم وعقاب مرتكبيها مستخدمين في ذلك عقوبة الحد أو التعزير خاصة المالى . والمصادرة في هذا النوع تعتبر تدبيراً احترازياً يهدف الى وقف انتشار الرذيلة ، وسلامة العامة ، عن طريق عقاب المشجعين لها ، وفيما يلي توضيح لذلك من خلال بعض الأمثلة :

في عام ٦٧٦ هـ اعترف أصحاب الشيخ خضر عليه بأنه يمارس الزنا واللواط فقبض عليه السلطان واعتقله بالسجن ثم صادره (٢٣٦) . وفي عهد السلطان الناصر محمد ٧٣٤ هـ قبض على يهودى يزنى بمسلمة تركية فصودر بمليون درهم ثم رجم وأحرق (٢٣٧) . وفي عهد الجراكسة ضرب القاضي بهاء الدين بن عبد العزيز البلقينى مائة عصا ٨٤٢ هـ وصودر بمبلغ ألف دينار

-
- (٢٣٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٢١٨ ، ابن الفرات : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٢٦ ، الكنبى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ورقة ٢٤ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٧٣ ، ابن كثير : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٣٢٢ ، على حسن : دراسات ص ٢٩٦ *
- (٢٣٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٧١٢ *
- (٢٣٦) الدوادراى : مصدر سابق ، ج ٨ ص ٢٢٣ *
- (٢٣٧) أبو الفدا : المختصر ، ج ٤ ، ص ١١٢ ، ابن الوردي : نعمة ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ ، فاسم عبده : اليهود ، ص ٧١ ، أهل الذمة ، ص ١٥٢ *

بسبب افساد عبده لجارية (٢٣٨) . وحدث نفس الشيء مع محمد ابن بنت جمال الدين الاستادار ٩١٣ هـ (٢٣٩) . حالة أخيرة وقعت قبل ذلك في عام ٨٩٤ هـ وصودر فيها الخواجا ابن الزريق بمبلغ خمسمائة دينار بسبب مسكه مع ابنة خطا (٢٤٠) .

وفي مجال محاربة البغاء قام الظاهر بيبرس في عام ٦٦٥ هـ بمصادرة مال ومعدات أصحاب الخانات من أجل منع البغاء ومحاربة الفاحشة (٢٤١) . كذلك قبض على ابن أقبيا آص في ٧٧٨ هـ ونفى للشام بعد مصادره وذلك بسبب رغبته في إعادة ضمان المغاني (٢٤٢) . أما السلطان الفوري فقد قام في ٩١٥ هـ بالقبض على مغنية تسمى أنس ساكنة في الأريكية لأنها تجمع بنات الخطا عندها ، وعندما حكم بتفريقها فمدت نفسها بمبلغ ٥٠٠ دينار ثم نفيت (٢٤٣) .

وفي مجال محاربة الغواية وجدت عدة مصادرات لردع من افقتن الناس بهن ، وعملن على اغوائهم أمثلة ذلك : قيام الناصر محمد . ٧٤ هـ بمصادرة نساء مغان وسجنهن حتى يتبن بسبب شغل احدهن لابنه آنوك (٢٤٤) . وعقب ذلك بسبع سنوات صادر حاجي اتفاق المغنية السوداء التي شغف بها الصالح اسماعيل والكمال شعبان ، وأخذ موجودها (٢٤٥) . والطريف أن

-
- (٢٣٨) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٠ .
 - (٢٣٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .
 - (٢٤٠) ابن طولون : مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
 - (٢٤١) محمد مختار : التوفيقات ، ص ٣٣٣ .
 - (٢٤٢) ابن حجر : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٩١ .
 - (٢٤٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٦١ .
 - (٢٤٤) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٩١ .
 - (٢٤٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٧١٥ .

حاجى بعد مصادرتة لها تزوجها . وفى العام التالى قام السلطان
الناصر حسن بطرد كيدا محظية حاجى ومصادرتها ، وكذلك دبيقة
مغنية العرب بالجيزة بسبب افسادهن لحياة السلطان
حاجى (٢٤٦) . وظل بعد ذلك السلاطين فى طريقهم لمحاربة
الفواية فنجد السلطان قايتباى المحمودى يأمر يشبك والى القاهرة
٨٨٦ هـ بالقبض على المغنية خديجة الرحابية لأن أعيان الناس
افتتنوا بها ، وأفسدهم تم قام بضربها ومصادرتها وكتب عليها
ايصالا بالا تغنى بعد ذلك (٢٤٧) .

ومن الرذائل الاجتماعية الأخرى التى انتشرت فى عهد المماليك
محبة ومعاشرة المردان وكفى على ذلك دليلا الرسالة التى ألفها
الصفدى (٢٤٨) فى التغزل بأحد المردان ووصف خصره وأردافه
وغيره وغير ذلك . وللأسف عرف عن بعض السلاطين هذه
الخلصة القبيحة . ومع ذلك وجدنا فى حالات المصادرة حالتين من
بين أسباب مصادرة أصحابها محبة المردان ومعاشرة الشباب :
الأولى فى عام ٦٩٧ هـ حيث كان من أسباب مصادرة ناظر الجيش
بهاء الدين بن الحلّى اتهامه بمحبة المردان (٢٤٩) . الثانية فى عام
٧٦٤ هـ واتهم فيها الحاجب سيف الدين الماس بمعاشرته للشباب
وهوايته لبعضهم ، والميل الى الأحداث (٢٥٠) . أما آخر جرائم
الآداب نهى السكر وشرب الخمر واللهو وسماع المغنى . يروى

(٢٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٨٨ ، المقرئى .

المصدر السابق ، ص ٧٤٥ - ٧٤٦ .

(٢٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢٤٨) لوعة الشاكى ودعة الباكي (مطبعة الفتوح الادبية - ١٣٣١ هـ) .

(٢٤٩) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤١١ .

(٢٥٠) المقرئى : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ ، السلوك ، ج ٢ ، ق ٢ .

ص ٣٦٧ .

المقریزی (٢٥١) فی إطار أحداث ٧٣٤ هـ أن والی القاهرة أیدکین الأزکشی سار فی الأثرة وصادر أصحاب البیوت التی یسمع فیها غناء أو یرى بها شرب خمر ، کل حسب حالته المادیة . وفی أعوام ٧٨٨ هـ ، ٧٨٩ هـ ، ٧٩٠ هـ صودر ناظر الدولة کریم الدین عبد الکریم بن مکناس وصهره شمس الدین أبو البرکات ، بسبب اقناتهم خیمة علی النیل لاحتساء الخمر بها فی حضور المفقین (٢٥٢) . وآخر هذه المصادرات حدثت فی وزارة الشمسی محمد الببای ٨٦٨ هـ أثناء حکم خشقدم الناصر ، حیث قام الوزیر بحملات علی الأهالی عند بركة الرطلی فمن وجده سکران من العامة أدبه ، أما اذا کان من رجال الدولة فکان یصادره (٢٥٣) .

٣ - جرائم اجتماعية :

الی جانب جرائم الأخلاق والآداب العامة وجدت عدم جرائم أخذت الصفة الاجتماعية وعوقب مرتکبوها بالمصادرة . وفی هذه الجزئية سوف نفعل ذکر الرشاوی والبذل لأنها قد أخذت شبهة اعتراف رسمى من قبل الدولة ومارسها کثیر من السلاطین لأسباب اقتصادية الملت بعصورهم . وفيما یلی نبذة عن الجرائم الاجتماعية .

(٢٥١) المصدر السابق ، ص ٣٧٢ .

(٢٥٢) ابن الصیرفی : المصدر السابق ، ج ١ ص ١٥١ ، ابن حجر : المصدر

السابق ، ج ٢ ص ٢٨٩ ، المقریزی : المصدر السابق ج ٣ ق ٢ ص ٥٦١ ،

ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٣٨٤ .

(٢٥٣) ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٦ .

بالنسبة لاشعال الحرائق : وجد بعض الحالات ، وكان الجانى فيها هم أهل الذمة وبالأخص النصارى وقابل السلاطين فعلهم هذا بالعقوبة والضمان والمصادرة . مثلاً فى عام ٦٦٣ هـ كثرت حرائق القاهرة واتضح أن النصارى هم مشعلوها حنقا منهم على السلطان بيبرس بسبب استيلائه على أرسوف وقيسارية ويافسا وأنطاكية من الفرنج ، لذلك صادرهم بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دينار (٢٥٤) . أيضا أشعلت الحرائق بدمشق ٧٤٠ هـ فى محلات التجار والمساكن والمدارس واعترف بعض النصارى بأنهم مشعلوها لمقبض تنكز نائب الشام على ستين رجلا منهم وصادرهم وعاقبهم (٢٥٥) .

أما قطع الطريق والعيث فى الأرض فسادا ومنع الحقوق وغير ذلك فقد انفراد به العربان لذلك شن السلاطين مرارا تجاريد لقمعهم فنتج عنها نهب بلادهم ومصادرة ما فى بيوتهم من مال ومواش وغيرها . مثال ذلك الحملة التى شنها كبار رجال الدولة ٧٠٠ هـ (٢٥٦) . يأتى بعد ذلك عقاب السلاطين للأفراد والجماعات ممن يرتكبون أفعالا تسيء للغير أو تسبب أضرارا لهم والمصادرة

(٢٥٠) المفضل بن أبى الفضل : النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ

ابن الحميد ، منشور فى :

Blochet : Patrologia Orientalis, 12, 14, 22, Paris), p. 135.

النوبرى : المصدر السابق ، ج ٣٠ ، ص ١١٤ ، السلامى : مختصر ، ورقة

٦٧ ، ابن دغماق : الجوهر ، ص ٧٣ ، المقرئى : الذمط ، ج ٢ ، ص ١٨ ترنون :

أهل الذمة فى الاسلام (ترجمة وتعليق حسن حبشى ، ط ٢ ، دار المعارف ١٩٦٧ م)

ص ١٥٠ ، محمد جمال الدين سرور : الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عصره

(القاهرة ١٩٣٨ م) ص ١١٦ .

(٢٥٥) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٨٦ ، المقرئى : السلوك ،

ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٢٥٦) المنصورى : مختار ، ص ١١٦ ، ١١٩ ، الدرادرأى : مصدر سابق ،

ج ٩ ، ص ٦٣ - ٦٤ ، العينى ، المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٣٩ ، ١٧٣ ،

ابن خلدون العبر ، ج ٥ ، ص ٤١٥ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٨ ،

ص ١٤٩ - ١٥٣ .

لأمثال هؤلاء يمكن اعتبارها نوعاً من التعويض عما لحق بغيرهم من أضرار . مثلاً صودر الاستادار محمد بن أقبغا أص ٧٧٧ هـ لأن استاداره أحمد بن قايماز كان سبباً في اغراق منازل الحسينية بالمياه عندما فتحها لتملأ بركة له (٢٥٧) . كذلك صودر الأمير كزل العجمي أمير الحج ٨٠٩ هـ بسبب سوء معاملته للحجاج وأخذ أموالاً منهم على المياه والجمال مما أضرهم (٢٥٨) . وتكرر نفس الفعل مع حجاج عام ٩٠٠ هـ حيث تعرضوا للنهب لذلك صودر أميرهم أركماس (٢٥٩) . وفي عام ٩١٦ هـ صادر الفوري عرب اليسار الساكنين تحت القلعة بحجة أنهم عملوا أكواماً من القمامة تحتاج إلى ١٠٠٠٠ دينار لكي تنزع (٢٦٠) . وآخر هذه الأمثلة ما وقع في عام ٩٢٠ هـ عندما أمر السلطان بمصادرة خضير اليهودي بسبب حقنه لأحد الرجسالات ، وادعى أنه مات بسبب الخمر (٢٦١) .

يلى ذلك جريمة التكاسل عن مجاهدة الأعداء أو الفرار يوم الزحف : من الثابت أن الشريعة الإسلامية الغراء حضت على الجهاد ودفع الكفار ووعدت المجاهدين بجزيل الثواب ، وفي عصر المماليك — الملىء بالجهاد — نادى العلماء بذلك وهددوا بقتل ومصادرة مال من يتكاسل عن الجهاد . حدث هذا في موقعة عين جالوت حينما أفتى شيخ الإسلام بقتل ومصادرة مال كل من يتوانى أو يتكاسل عن الجهاد في سبيل الله ودفع التتار عن البلاد (٢٦٢) .

-
- (٢٥٧) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٦٩ .
 (٢٥٨) ابن أياس : المصدر السابق ج ١ في ٢ ، ص ٧٦٠ ، ابن تغرى :
 المصدر السابق ج ١٣ ، ص ٥٣ ، المقرئى ، السلوك ج ١ في ١ ص ٣٠ .
 (٢٥٩) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
 (٢٦٠) ابن أياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩٠ .
 (٢٦١) ابن أياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٨٦ .
 (٢٦٢) الدينارى : سيرة الظاهر بيبرس ، ص ١٥٥ .

أما الفتنة الداخلية فهي بلا شك من أكبر العوامل المؤثرة على
 ببناء المجتمع وزعزعة استقراره ، وفتح شهية الأعداء لالتهايم ،
 لذلك عنى سلاطين الممالك باخماد هذه الفتنة ، مثلا فى فتنة عام
 ٧٢٧ هـ بالاسكندرية بين العامة والفرنجة ، سارع السلطان
 باخمادها ومصادرة أعيان الثغر والختم على الأسلحة (٢٦٣) .
 كذلك قبض برقوق على شاد الدواوين ابن أئبغا آص ٧٩٣ هـ /
 ١٣٩١ م وضربه بسبب اضطهاده لنصارى الشوبك (٢٦٤) . وفى
 عام ٨١٩ هـ قاتل عرب البحيرة بعضهم البعض فذهب اليهم
 الاستادار وأخذ فتنتهم ثم صادر غنمهم وأبقارهم (٢٦٥) . وأمام
 ثورة المالك واشغالهم للحرائق اضطر السلطان جقمق الى عزل
 مقدم المالك ونفى النحاس نزولا على رغبتهم لانهاء الفتنة
 ٨٥٤ هـ (٢٦٦) . وتكرر الشئ نفسه عام ٩٢١ هـ حينما ثار
 المالك بسبب مقتل زميلهم من شدة الضرب الذى أوقعه به لالا ابن
 السلطان ، وأمام هذه الفتنة اضطر السلطان الغورى الى الترسيم
 على سنبل الطواشى للالا واحتاط على موجوده ثم وسطه حتى
 أهدمت الفتنة (٢٦٧) .

يجىء بعد ذلك جرمة الظلم وكثرة الشكوى منه : كثيرا ما وقعت
 المظالم فى عصر الممالك ، وفى بعض الأحيان انبرى السلاطين لرفع
 وطأتها عن العامة ، أو رجال الدولة ، طمعا فى ارضاء الجميع .
 وقعت على الظلمة كثير من العقوبات المتبوعة بمصادرة : سواء
 لجزء من ماله أو كل موجودهم . وقد وجدت العديد من المصادرات

-
- (٢٦٣) ابن بطوطة . تحفة ، ص ٤٤ ، الميريزى : المصدر السابق ج ٢ ق ١ ،
 ص ٢٨٤ ، خطط ، ج ١ ص ١٧٥ .
 (٢٦٤) فاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٨١ .
 (٢٦٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٢٣ .
 (٢٦٦) ابن نغرى يردى : المصدر نفسه ، ج ١٥ ، ص ٤١٤ ، ٤٢٣ ،
 المسخاوى . التبر ، ص ٣١٤ - ٣١٧ .
 (٢٦٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٥٢ .

التي وقعت نتيجة شكوى العامة من بعض الأفراد في سنوات :
 ٧١٠ هـ ، ٧١٣ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٥٢ هـ ، ٨٠١ هـ ، ٨٣٦ هـ ،
 ٨٦١ هـ ، ٨٩٣ هـ ، أما مصادرة الظالمين فهناك عدة حالات في
 سنوات : ٦٥٦ هـ ، ٦٦٠ هـ ، ٦٧٨ هـ ، ٦٨٤ هـ ، ٦٩٣ هـ ،
 ٧٣٣ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٨١ هـ ، ٧٨٣ هـ ، ٧٨٤ هـ ، ٧٩٥ هـ ،
 ٨٠١ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨٥٤ هـ ، ٨٥٧ هـ ، ٨٧٠ هـ ، ٨٨٢ هـ ،
 ٩٠٦ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٠ هـ . وفيما يلي بعض الأمثلة لهاتين
 الحالتين :

في عام ٧١٠ هـ وصلت عدة شكاوى للسلطان الناصر محمد من
 أهل حلب بسبب نائبهم أسندير الكرجي ، فاعتقله السلطان واحتاط
 على ماله (٢٦٨) . كذلك وصلت الى السلطان الصالح صالح
 ٧٥٢ هـ مائة شكوى من العامة ضد الضامن فأر السقوف ، فضربه
 السلطان وصادره (٢٦٩) . وبسبب كره العامة للوالى أحمد بن
 الزين ٨٠١ هـ قبض عليه وصودر بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ درهم (٢٧٠) .

أما مصادرة الظلمة فأولى حالاتها وقعت في عام ٦٥٦ هـ حيث
 كان من أسباب مصادرة الوزير ابن صاعد الفائزى ظلمه
 للأهالى (٢٧١) . لذلك بعد مصادرته وقتله هجاه أحد الثمراء
 قائلا :

لعن الله صاعدا وأباه فصاعدا
 وبنييه ففانزلا واحدا ثم واحدا (٢٧٢)

وفي دمشق صودر الوزير توبة التكريتى سبع مرات ٦٧٨ هـ

(٢٦٨) المنصوري : التحفة ، ص ٢٢٣ .

(٢٦٩) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٦٢ .

(٢٧٠) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٣ ، ص ٩٦٥ .

(٢٧١) ابن آياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ٣٠١ .

(٢٧٢) العبنى : مصدر سابق ، ج ١ ص ١٤٤ ، ١٦٣ .

بسبب ظلمه وتعسفه واحتياطه على الأموال (٢٧٣) . وعندما كشف عن والى البهنسا أزدھر ٧٣٩ اتضح أنه أخذ أموال الناس ظلماً فوقعت الحوطة على أمواله (٢٧٤) . وحدث مثل ذلك في عام ٧٩٥ هـ مع كاشف الجيزة بسبب ظلمه للفلاحين (٢٧٥) . ومع كاتب السر ٩٠٦ هـ بسبب عسفه بالعامّة (٢٧٦) .

هذا عرض مبسط للجرائم الاجتماعية الثلاث التي عوقب مرتكبوها بالمصادرة . وبعد حصر هذه الحالات اتضح أن عددها ٢٥٨ حالة من مجموع ٣٣٠٦ حالات ، أي أنها تأتي في الترتيب الثالث بعد المصادرات الاقتصادية والسياسية . كذلك لوحظ تفاوت عدد هذه الحالات بين السلاطين ، مثلاً بلغ مجموعها في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٨٩ حالة ، أما في عهد السلطان الأشرف قنصوه الغوري فقد بلغ عددها ٢٢ حالة فقط .

٤ - الأسباب المجهولة :

هناك العديد من المصادرات التي وردت في بطون المصادر والمراجع ولم يذكر السبب الحقيقي لها ، بل جاء سبب توقيعها تحت حجج : « لأمر نقيه عليه » ، « لأمر اقتضى ذلك » ، « تغير خاطر السلطان عليه » . ونجد أمثلة ذلك في سنوات : ٦٩٠ هـ ، ٧٥١ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩١٤ هـ وغيرها الكثير . وإلى جانب ذلك وجد العديد من المصادرات التي لم يرد أي شيء عن سببها نهائياً . ومن خلال الحصر العام تبين أن مجموع عدد المصادرات غير المسببة ٢٢٠ حالة من مجموع ٣٣٠٦ الإجمالي ، بواقع ١٨١

(٢٧٣) ابن حبيب : تذكرة ، ج ١ ، ص ٢١٧ .

(٢٧٤) المفريزي : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٣ .

(٢٧٥) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ٣٥٩ .

(٢٧٦) ابن اباس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ .

حالة خاصة برجال الدولة ، و ٣٢ حالة خاصة بالعامية ، و ٧ حالات خاصة بالأوقاف . وعلى هذا تكون الأسباب المجهولة أقل في عددها من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وشأنها شأن غيرها من الأسباب تراوحت بين الكثرة والقلّة خلال عهود السلاطين . فنجد أنه في عصر الناصر محمد بن قلاوون قد بلغ عددها ٣٢ حالة ، أما الفوري فكان عددها ٢٩ حالة ، وبين هذا وذاك تدرجت صعوداً وهبوطاً .

سلطة اصدار الأمر بالمصادرة :

ثمة اتفاق بين حالات المصادرة على أن السلطان كان هو صاحب القرار والسلطة في اصدار أمر المصادرة ، وعلى الموظف المختص أو غيره أن ينفذ ما يأمر به السلطان . وعلى الرغم من أنه كان في عصر المماليك مجلس استشاري يناقشه السلطان في بعض الأمور الخاصة بكيان الدولة قبل الاقدام على عمل ما ، فإن السلطان في نهاية الأمر كان من حقه الأخذ برأى المجلس أو معارضته بما يملكه من سلطات مطلقة (٢٧٧) . ويبدو أن السلطان لم يكن يتشاور مع هذا المجلس إذا ما أراد مصادرة أحد كبار أو صغار الأمراء ، بل كان ينفرد باتخاذ القرار دون ابداء الأسباب . أي أن القرار كان من شئون السيادة ولا سلطة للقضاء عليه . وإذا كان السلطان خارج البلاد وأراد مصادرة شخص ما كان يرسل كتاباً مختوماً الى الشخص المكلف بالتنفيذ لايقاع العقوبة بالشخص المراد . ومن طريف ما ذكره المقريزى (٢٧٨) . عن ذلك ما حدث في عام ٧٩٣ هـ حينما كان السلطان برقوق بالشام اذ أرسل كتاباً مختوماً مع شهاد الدواوين محمد بن رجب الى الاستادار محمود بمصر يأمره فيه بأن يقبض على حامله ويصادره بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ درهم .

(٢٧٧) عاشور : مصر ، ص ١٢٨ .

(٢٧٨) الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٥ .

وفي النيابات كان النائب لا يستطيع اصدار حكم بالمصادرة على شخص الا بناء على مرسوم سلطاني يأمره بذلك . ففى عام ٨٨٦ هـ أرسل مرسوم من مصر الى نائب الشام مضمونه القبض على الأمير شادبك الجلباني استادار دمشق ومصادرته لأنه عقب احدى المعارك الداخلية دخل دمشق بالطبل والزمر كما يفعل المنتصرون ، لذلك صادره النائب وحبسـه نحو شهرين (٢٧٩) ورغم كل ما سبق كانت هناك حالات قليلة جداً يصدر أمر المصادرة فيها أشخاص غير السلطان كنائب السلطنة أو الوزير أو الوالى أو الاستادار أو غيرهم . وذلك فى نطاق محدود كأن :

(١) يسمح السلطان للأمير بتنفيذ ما يراه وترك حرية التصرف له اذا كان لهذا الأمير ثقل بالدولة .

(ب) اذا كان السلطان صغيراً لا يدرك من الأمر شيئاً ويقع تحت تأثير غيره من الأمراء .

(ج) اذا انشق الأمير بنيابته مثلاً وأصبح سيد التصرف فيها بعيداً عن عين السلطان ورجاله .

ويرى بعض الباحثين (٢٨٠) أن الوالى كان من حقه اصدار أمر المصادرة بماله من حكم فى العامة وعلى المجرمين والمصادرين . الا أن الواقع يشير الى أن الوالى والشاد وغيرهما ما هم الا جهات تنفيذية للحكم فقط وعليهم ايقاع الحوطة أو العقوبة بناء على أمر من السلطان أو غيره . وفيما يلى نعرض امثلة قليلة كان أصحاب اصدار أمر المصادرة فيها أشخاصاً من غير السلاطين :

فى عام ٦٥٥ هـ صودر الوزير ابن حنا والوزير ابن صاعد

(٢٧٩) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٢٨٠) حياة : احوال ، ص ٣٨٧ .

الفائزى بأمر من الأتابك قطز وأم السلطان على وأصحاب السلطان أبيك المقتول (٢٨١) . ومرجع هذا الأمر هنا الى كون السلطان صغيراً لا دراية له بالأمور . وفى عام ٨٠١ هـ أمر الوزير بدر الدين الطوخى الوالى بمصادرة ناظر قطيا وابنه بمبلغ مليون درهم ، وعقب ذلك تولى هذا الناظر وزيراً فأمر شاد الدواوين بمصادرة بدر الدين الطوخى (٢٨٢) . وفى عام ٨٦٨ هـ صادر الوزير عدة مباشرين وتجار (٢٨٣) . كذلك فى عام ٨٩٢ هـ أمر قنصوه الألفى — الموفد من قبل السلطان لدمشق مقام النائب — بمصادرة القاضى شهاب الدين بن الغرقور بسبب تحريض فلاحيه لفلاح الأمير خاير بك (أمير عشرين) على قتله وقفل ، وعندهئذ خربت كنس حونة قرية هؤلاء الفلاحين ورسم على القاضى بسبب ذلك (٢٨٤) .

مما سبق يتبين أن السلطان كان صاحب سلطة اصدار قرار المصادرة ، وفى حالات قليلة أصدر غيره هذا الأمر .

(ه) أنواع المصادرات :

- قسم بعض الباحثين (٢٨٥) . أنواع للمصادرة الى نوعين :
- ١ — وجوبية : للأشياء ذات الخطورة الاجتماعية ، وازاء المستفيد من الجريمة .
 - ٢ — جوازية : فيها عدا المصادرة الوجوبية .

- (٢٨١) ابن بهادر المؤمى : فتوح الهند من تاريخ ملوك مصر (مخطوط
بجامعه القاهرة تحت رقم ٢٦٦٦) ورقة ٨٤ . ابن تيمى بردى : المصدر السابق
ج ٧ ، ص ٤٢ ، المتريزى : السلوك ، ج ١ ف ٢ ، ص ٤٠٤ — ٤٠٥ .
(٢٨٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢ — ١٣ .
(٢٨٣) عصفور : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
(٢٨٤) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٨٢ .
(٢٨٥) على فاضل : المرجع السابق ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

بيد أن الدراسات المعاصرة استقر رأيها على تقسيم أنواع المصادر الى ثلاثة أنواع :

١ — عقوبة : للفعل ، ويقصد بها ايلام الجاني عن طريق شقص ماله الذى جناه عن طريق الجريمة .

٢ — تدبير احترازى : لمنع وقوع الجرائم أو التماذى فيها .

٣ — تعويض : عما لحق بالدولة أو بالأشخاص من ضرر (٢٨٦) .

والعقوبة فى الشريعة : أذى شرع لدفع المفسد ، وفى القانون الوضعى : جزاء يثبته القانون ويوقعه القاضى على من تثبت مسئوليته عن الجريمة ، والمقصود الأسمى من العقوبة هو الايلام : وهو عبارة عن مساس بحق الانسان ، سواء كان بالحرمان منه كلياً أو جزئياً أو بفرض قيود على استعماله (٢٨٧) .

أما التدبير الاحترازى : فقد شرع لمواجهة الحالات الخطرة ، وهو عبارة عن : اجراءات وقائية أو علاجية أو اصلاحية تستهدف منها القضاء على الحالة الخطرة ، أو تجنب مفعولها ، ومن التدابير الوقائية : التدابير المالية كاغلاق المحال والمصادرة (٢٨٨) .

والواقع أن هذه الأنواع التى استقر عليها المحدثون جاءت بعد دراسات عديدة للمصادرة وتطورها منذ القدم حتى الآن . وإذا أردنا تطبيق ذلك على دراستنا للمصادرة فى عصر سلاطين الماليك ، فنسجد أن جميع حالات المصادرة لا تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة . فهناك العقوبات كما سبق أن أشرنا عند

(٢٨٦) على فاضل : المرجع السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢٨٧) أبو سريع : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٢٨٨) أبو سريع ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

تناول مغزى المصادرات ، كما توجد التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة لوقف الجريمة ، أو التدابير المالية التي لجأ إليها السلاطين لتوفير السيولة المالية لمواجهة متطلباتهم ، وهناك تدابير اصلاحية اتخذتها الدولة مثل الذي فعله الظاهر بيبرس في عام ٦٦٥ هـ لابطال الفاحشة ومنع انتشارها فقام بإبطال ضمان المزر ومنع النساء الخواطيء ممن ممارسة البغاء ، وحبسهن حتى يتزوجن ، ونهب الخانات ، وسلب جميع مالدى أصحابها ، وكتب توقيعا بذلك قرىء على المنابر (٢٨٩) ، كذلك من التدابير قيام المحتسب بمصادرة واعدام الأطعمة الفاسدة ومعاقبة أصحابها ، وذلك حفاظاً على الصحة العامة (٢٩٠) . أيضا اذا تفشى شرب الخمر بالبلاد كان السلطان يأمر السوالى بتعقب معاصر الخمر والكبس عليها ومصادرة ما بها من خمر ومعاقبة أصحابها (٢٩١) .

كذلك وجدت المصادرات التعويضية فى مصادرة الدولة للمختلسين وأخذ مالهم عوضا عما اغتصبوه من أموال . وقد تعرضنا لهذا النوع وغيره من الأنواع بكثير من الأمثلة والتفصيل عند عرض أسباب المصادرات كما سبق .

ومن خلال الحصر الذى أجرى للمصادرات المملوكية (٣٣٠٦) تبين أن هناك :

١٤٢٣ حالة عقوبة (١٢٧٣ رجال دولة — ١٣٩ عامة — ١١ أوقاف) .

١٣٧٨ حالة تدبير احترازى (١١٩٠ رجال دولة — ١١٨ عامة — ٧٠ أوقاف) .

(٢٨٩) محمد مختار : المرجع السابق ص ٣٣٣ .

(٢٩٠) قاسم عبده : دراسات ، ص ٤٠ .

(٢٩١) عاشور : مصر ، ص ١٤٢ ، العصر المملوكى ، ص ٣٦٨ .

٢٨٥ حالة حالة تعويض (٢٢٤ رجال دولة — ٥١ عامة —
١٠ أوقاف) .

٢٢٠ حالة مجهولة (١٨١ رجال دولة — ٣٢ عامة — ٧
أوقاف) .

ومن خلال هذه الأرقام يمكن الخروج ببعض النتائج :

١ — تفوق رجال الدولة العددي وضعف دور العامة في الحياة السياسية ، كما أن كثرة عقوبات رجال الدولة تدل على طبيعة الحكم المملوكي العسكري غير المستقر ، وأنه دائم التغيير والتبديل . وربما كثرة هذه العقوبات المالية هو ما حدا ببعض الباحثين (٢٩٢) الى وصف دولة المماليك بأنها أكثر الدول « اسرافا في العدوان على أموال الناس » .

٢ — تفوق رجال الدولة عدديا بالنسبة للمصادر ذات النوع التدبيري ومرجع هذا الى ما كانت عليه هذه الطبقة من ثراء .

٣ — غلبت العقوبة على أنواع المصادر ويليها بفارق ضئيل المصادر من النوع التدبيري .

٤ — كان للأوقاف نصيب كبير في المصادر كتدبير مالي .

وثمة تساؤل يبدو الى الذهن هنا : هل المصادرة في شقها العقابي كان المقصود منها الإصلاح أو التنكيل ؟ وهل كانت المصادرة غير قابلة للمناقشة ولا رجعة فيها أو كانت هناك تراجمات وانراجات ؟ بالنسبة للشق الأول من السؤال يمكن القول بأن بعض المصادر كانت تهدف الى الإصلاح ودرء المفسد وذلك عن طريق ردع الجاس بأخذ جزء — أو كل — من

(٢٩٢) حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون (دار المعارف ١٩٨٤) ص ١٤ - ١٥ .

ماله ثم الافراج عنه . والى جانب ذلك وجد العديد من المصادرات التي نكل بأصحابها ، فاحيانا كان يقف الوزراء ضد رغبات السلاطين في جيع المال ، فكان مصيرهم العزل والمصادرة بل اضعاف سلطات الوزارة وتقسيمها (٢٩٣) . ولعبت الوشاية والأحقاد والعداءات دوراً كبيراً في التنكيل بالمصادرين ، بل أن المصادرين أنفسهم لعبوا دوراً كبيراً فيما الحق بهم من تعذيب بما خبأوه من أموالهم وادعائهم الفقر . ويكفى دليلاً على ما الحق بالمصادرين من عقوبات وتنكيلات أن ننظر الى نهاياتهم ، سنجدها تراوحت ما بين القتل بأنواعه : خنقاً وجوعاً وغرقاً وذبحاً ، والنفى والجنون والموت شهراً . . كما سيتضح فيما بعد .

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فالواقع يشير الى أنه كان هناك العديد من الافراجات عن المصادرين ، ولكن كان ذلك يتوقف على عدة أشياء :

- ١ — اذا دفع المرسم عليه رشوة للرسمين لكي يحسنوا له السؤال ، ويدافعوا عنه أمام السلطان .
- ٢ — اذا دفع المرسم عليه رشوة للسلطان نفسه .
- ٣ — اذا شفع في المرسم عليه أحد من رجال الدولة ممن لهم ثقل سياسى أو اجتماعى ، أو زوجة السلطان .
- ٤ — اذا لجأ المرسم عليه الى اظهار حجج كأن ينسب الى آل البيت ممن يجب اكرامهم ، وابعاد السوء عنهم .
- ٥ — اذا اصدر الفقهاء فتاوى تثبت عدم صحة المصادرة وأن هذه الأملاك من حق أصحابها .

(٢٩٣) ضوابط : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

٦ — اذا كان الرسم عليه خبيراً في عمله ، والدولة في حاجة الى خبرته هذه .

٧ — اذا عقدت جلسة تصالح بين المرسم عليه والدولة ، يمكن آنذاك تخفيض المبلغ المصادر .

٨ — في بعض الحالات كان يعفى عن المرسم عليه اذا تغير السلطان .

٩ — اذا استولى منفذ المصادرة على املاك المرسم عليه ثم كتب وصية بعودة هذه الاملاك لأصحابها بعد موته .

١٠ — اذا افترق المرسم عليه بعد مصادرة جميع ماله ولم يبق له ما يعوله .

١١ — هناك مصادرات ردت لأصحابها ، ولكن السبب في ذلك غير معروف .

ونفيها يلى بعض الامثلة للبرهنة على ذلك :

*** الحالة الأولى :** في عام ٦٩٣ هـ بذل أهل الاسكندرية الاموال للوزير ابن السلعوس حتى يتخلصوا من مصادراته لهم (٢٩٤) . وفي عام ٨٤٢ هـ شكت احدى النساء القاضى بهاء الدين عز الدين البلقينى في مسألة أخلاقية فقام القاضى بدفع رشوة للنقيب المرسمين عليه فدانعوا عنه أمام السلطان ، وأخرج عنه (٢٩٥) .

*** الحالة الثانية :** أمر السلطان فرج في عام ٨٠٨ هـ بمصادرة فخر الدين بن غراب ، الا أنه سارع وقدم رشوة

(٢٩٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٢٧١ .

(٢٩٥) العيني : المصدر السابق - حوادث ، ص ٥٣٠ .

للسلطان قدرها ٢٠٠٠٠ دينار ، فعفا عنه وردت له وظائفه (٢٩٦) .

❖ الحالة الثالثة : وهى أكثر الحالات التى لعبت دوراً فى الاعفاء عن المصادرين ، سواء كان الشفيع رجل دولة أو زوجة السلطان ، وحدث هذا عدة مرات طوال عصر المماليك . فالظاهر ببيرس أوقع الحوطة على أملاك وقرى الشقيف وعندما بين له أحد القضاة بأن هذا لا يحل غضب الظاهر وقرر أن يكون المبلغ مليون درهم نقداً بلا تقسيط ، وكانت حجة ببيرس فى ذلك أن دمشق فتحت عنوة فى عهد عمر بن الخطاب ، ف يقال أحد الشعراء :

لهفى على حل الفصوص تبدلت من بعض خضرة لونها بسواد
واظنها حزنت افرقة أهلها فلذلك قد لبست ثياب حداد

ودفع الدماشقة ٤٠٠٠٠٠ درهم وأسقط عنهم الباقي بوساطة فخر الدين الأتابك (٢٩٧) . أيضا فى عهد ببيرس صودر النصارى بمبلغ نصف مليون دينار بسبب اشغالهم للحرائق ، دفعوا منها ٥٠٠٠٠٠ دينار ونوسط لهم الأمراء فاعفوا من سداد الباقي (٢٩٨) . وفى عهد قلاوون ٦٨٢ هـ قدمت ثلاثة محاضر ضد القاضى عز الدين ابن الصائغ بسبب وجود ودائع عنده ، ولكن بعد شفاعة لاجين نائبي السلطنة وعدة أمراء عفا عنه ، ورفعت الحوطة عن املاكه (٢٩٩) . ومما يؤكد أن الشفاعة كان لها دور كبير فى العفو عن المصادرين ما رواه ابن الفرات (٣٠٠) فى أحداث عام

(٢٩٦) أحمد عبد الرازى : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢٩٧) الصفدى : الوافى ، ج ١٠ ، ص ٣٤٥ - ٤٣٦ .

(٢٩٨) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٢٩٩) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٣٠١ .

(٣٠٠) المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٦٢ .

٦٨٧ هـ حينما طلب الوزير سنجر الشجاعى سبعة من أعيان دمشق : وحضروا لمصر ، طالبهم بهال ، فاعتذروا بأن مالهم بدمشق ، فخاف الشجاعى عند رجوعهم أن يشفع فيهم أحد . لذلك طلب جماعة من التجار وأمرهم باقراض الدماشقة ، وكتب عليهم حججا حتى إذا ما عادوا الى دمشق سدّدوا ما عليهم للتجار « لأن ذلك فى ذمتهم لغير بيت المال » . وهذه الحالة تبين أن الشفاعة كانت تقبل فى المصادرين ، كما تبين أيضا أنه إذا كان هناك دائن ومدين كتبت بينهما حجج ، أما إذا كان الدائن بيت المال فاعتقد أن المدين كان يوضع تحت الترسيم حتى يسدّد ما عليه هناك شفاعات أخرى وقعت فى أعوام ٦٩٠ هـ (٣٠١) ، ٧١٩ هـ (٣٠٢) ، ٧٢٨ هـ (٣٠٣) ، ٧٣٧ هـ (٣٠٤) ، ٧٨٠ هـ (٣٠٥) ، ٨٤٣ هـ (٣٠٦) ، ٨٦٥ هـ (٣٠٧) ، ٨٧٠ هـ (٣٠٨) .

✽ **الحالة الرابعة :** حدثت فى عام ٦٩٦ هـ عندما عزل الوزير فخر الدين بن الخليلى وصودر هو وأبنائه وقرر عليه مائة ألف دينار ، فظهر ورقة مكتوبا فيها أنه من نسل تميم الدارى الذى أوصى الرسول بعدم إيذائهم ، فآكرم الوزير من أجل ذلك ، وجعله السلطان حراً فيما يريد أن يؤديه (٣٠٩) .

-
- (٣٠١) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٦٨ .
 - (٣٠٢) صلاح الدين خليل : أعيان العصر وأعوان النصر (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٩١ تاريخ - غير مرقم الصفحات ورقة ٦٢ .
 - (٣٠٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
 - (٣٠٤) عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ١٠٥ .
 - (٣٠٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .
 - (٣٠٦) العيني : المصدر نفسه ، ص ٥٣٧ .
 - (٣٠٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .
 - (٣٠٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .
 - (٣٠٩) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٥٩ .

❖ **الحالة الخامسة :** عندما صودر الوزير منجك ٧٥١ هـ وسجنه الناصر حسن ، استصدر بعد ذلك بوقت طويل فنوى من الفقهاء بأن أملاكه المبيعة غير صحيحة لأنه باعها تحت تهديد القتل فأعيد اليه بعضها وأفرج عنه (٣١٠) .

❖ **الحالة السادسة :** مثالها ما وقع في عام ٧١١ هـ حينما تغير السلطان على القاضي فخر الدين ناظر الجيش فصادره هو وابنه ، ولكن بعد ذلك بوقت قصير أفرج عنه السلطان بسبب حاجته الى خبرته في شئون الجيش (٣١١) . ويلقى ابن طباطبا (٣١٢) . مزيداً من الايضاح حول هذه النقطة ويبين أن الرجل المشهور أو المعروف كان الحكام لا يسرعون الى قتله خوفاً من احتياجهم اليه بعد ذلك ، لذلك كانوا يجلسونه ويوفرون له كل متطلباته ، ويتحفظون على أخباره لكيلا يعرفها الناس ، ثم تستصفى أمواله وأموال حاشيته ويصبح في عداد الموتى ، ويظل كذلك حتى اذا دعت الحاجة اليه يخرجونه مكرماً بعد تأديبه وتهذيبه .

من لم يؤدبه والداه أدبه الليل والنهار

❖ **الحالة السابعة :** جلسات التصالح . في عام ٨٤٣ هـ سجن الخواجا شمس الدين محمد بن المزلق كبير تجار الشام وطولب بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار للخزانة السلطانية ، و ١٠٠٠٠ دينار لديوان الخاص فتصالح مع المسئولين ودفع ٢٠٠٠٠ ره للخزانة و ١٠٠٠٠ لديوان الخاص (٣١٣) ، وأفرج عنه . أيضا في عام ٨٣٨ هـ تصالح الاستادار ابن كاتب المناخ مع الدولة وخفض له

(٣١٠) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٣١١) الدوادارى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٢٨ .

(٣١٢) الفخرى ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣١٣) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٥٧ .

المبلغ من ٥٥٠.٠٠٠ دينار الى ٢٠.٠٠٠ دينار (٣١٤) . وفي العام التالي أيضا حدث تصالح بين تجار الشام وناظر الخاص ، وبعد دفع مبلغ بسيط أفرج عن حواصلهم (٣١٥) .

*** الحالة الثامنة :** عهد كل سلطان عقب توليه الى اجراء حركة تصفيات سياسية للسلطان من خصومه وتقريب مؤيديه ، وبين هذا وذاك حدث عدة افراجات عن أموال البعض المصادرة . مثال ذلك في ٦٩٤ هـ أعاد السلطان الناصر محمد الوزير الدمشقي تقى الدين توبة التكريتي الى منصبه ، وكتب له توقيعا برد ما أخذ منه في دولة الأشرف خليل (٣١٦) . في ٦٩٦ هـ عين السلطان لاجين عز الدين حمزة ابن القلانسي وزيراً بدمشق ، واستعاد له من ورثة السلطان قلاوون ما كان قد صدر به في عهد قلاوون ، وعوضه عنها أملاكاً من الأملاك المنصورية بلغت قيمتها أضعاف ما أخذ له (٣١٧) . وفي عهد السلطان أحمد بن محمد ٧٤٢ هـ صدر فأر السقوف بمبلغ ٤.٠٠٠ درهم ، وفي عهد السلطان اسماعيل ٧٤٤ هـ أفرج عنه وأعاد اليه المبلغ (٣١٨/٣١٩) .

*** الحالة التاسعة :** في عام ٧٧٩ هـ احتاط أتابك العسكر طشتير اللفاف على أملاك أرغون شاه ، ثم أوصى في مرض وفاته بأن تؤول هذه الأملاك الى ورثة شاه لأنها ملك لهم (٣٢٠) .

*** الحالة العاشرة :** فقر المرسوم عليه . مثلاً في عام ٩١٦ هـ رسم على الاستادار شرف الدين النابلسي حتى يسدد مبلغ

(٣١٤) مجهول : حوليات دمشق ، ص ١٢٢ .

(٣١٥) مجهول : حوليات دمشق ، ص ١٥٦ .

(٣١٦) النويري : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٢٨٥ .

(٣١٧) النويري : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ٣٢٤ .

(٣١٨ ، ٣١٩) المقريري : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٠٧ .

(٣٢٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

المصادرة وظل على هذا عامين وفي العام الثالث سمّحه السلطان عما بقي عنده ، بعد أن رأى افتقاره بل أعطى له راتباً وبلدة بنابلس (٣٢١) .

✽ **الحالة الأخيرة :** هناك عدة مصادرات ردت لأصحابها ، ولم يرد ذكر شيء عن سبب ذلك ، فربما كان سبباً من الأسباب السابقة ، وربما يرجع ذلك الى نزعة دينية لدى السلطان أو غير ذلك . وهذه الحالات منها واحدة في عصر السلطان بيبرس (٣٢٢) ، واثنان في عهد الناصر محمد ٧١١ هـ ، ٧١٦ هـ (٣٢٣) ، وواحدة في عهد الناصر حسن ٧٦٠ هـ (٣٢٤) ، وأربعة في عهد قايتباي ٨٧٥ هـ وقد اعتبرها ابن اياس (٣٢٥) « نادرة غريبة » ، وفي عهد الفوري ٩١٩ هـ سمّح الفلاحين والمندركين الذين رسم عليهم بسبب متأخرات قدرها ٧٠٠٠٠ أردب قمح (٣٢٦) . وهذا الاعفاء أيضاً يعتبر غريباً من الفوري الذي حفل عصره بالمصادرات فربما كانت محاصيل هذا العام وفيرة أغنته عن تحصيل هذه المتأخرات.

(و) أشكال المصادرات :

الى جانب المصادرة في شكلها المتعارف عليه ، وجدت عدة أشكال للمصادرات ، ولكنها مستترة ويمكن ايجازها في عدة أشكال :

-
- (٣٢١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٠٢ ، ٢٨٢ ، ٣٢١ .
 - (٣٢٢) محمى الدين بن عبد الطاهر . الروض الزاهر فى سيره الملك الطاهر (ط ١ ، نشره السيدة فاطمة صديق - باكستان ١٩٥٦) ، ص ٢٠ .
 - (٣٢٣) ابن كنبر . المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٧٦ ، المغريزى : المصدر السابق ، ج ٢ و ١ ، ص ١٠٠ .
 - (٣٢٤) ابن كنبر : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .
 - (٣٢٥) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٦ .
 - (٣٢٦) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ١٤ ، ص ٣٢٧ .

١ - قطع الأرزاق والأضحية : بدأ الاقلال فى أرزاق المترقة

منذ عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث عوضهم بنواح ضعيفة الانتاج مما أنزل بهؤلاء القوم شدة ٧١٦ هـ (٣٢٧) . وزادت هذه الظاهرة فى عهد الجراكسة فنجد المقرئى (٣٢٨) وغيره يشيرون فى حوادث عام ٨٠٩ هـ الى قطع الوزير لراتب لحم المالك وأهل الدولة وتعويضهم عن كل رطل درهما . وتظل هذه الظاهرة فى ازدياد حتى عهد الأشرف قايتباى ٨٧٣ هـ فنجده يقلل من أرزاق ومرتبات الفقهاء والمتعلمين وأولاد الناس وقطع أضحيتهم (٣٢٩) ، وكانت حجة فى ذلك أن الدولة فى حالة حرب مع شاه سوار . وظل هذا الوضع متبعا حتى عهد الغورى حيث ذكر ايلون (٣٣٠) ، أن الغورى ألغى الأضحية نهائيا ٩١٤ هـ . الا أن ماحكاه ابن اياس (٣٣١) ، يعد ذلك فى حوادث عام ٩١٥ هـ يشير الى أن الأضحية كانت توزع ، ولكن فى هذا العام قطع الغورى أضحيات كثير من الفقهاء والمبشرين وايضا قطع السكاكين التى كانت توزع على الناس فى عيد الأضحى من الزردخاناه منذ القدم . وفى عام ٩١٤ هـ صادر الغورى ٣٠٠ اقطاع ورزقة من أولاد الناس والنساء ووزعها على المالك ، ويعلق ابن اياس (٣٣٢) على ذلك بأن هذه سابقة لم يفعلها السلاطين من قبله ، هذا لأن اقطاع ابن اياس نفسه قد أخذ منه ضمن ما أخذه السلطان . والواضح أن قطع الأرزاق والأضحيات بسببه

(٣٢٧) حياه : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٣٢٨) السلوك : ج ٤ ق ١ ، ص ١٨ ، ابن الصبرى : المصدر السابق ،

ج ٢ ، ص ٢١٩ ، عصفور : المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣٢٩) ابن الصبرى : انباء الصبر ، ص ١٦ ، ابن اياس ، المصدر السابق ،

ج ٣ ، ص ١٧ ، ٣٣ ، عاشور . التدهور ، ص ٨٠ .

(٣٣٠) The System of Payment, p. 261.

(٣٣١) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٧٠ .

(٣٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ ، ج ٥ ، ص ١٠١ .

نقتر: الخزائنة من الأموال ، وكثرة الحروب ، وما تطلبه الجند من نفقات ، وأيضا يرجع الى قلة عدد المواشى بعد الحملات التخريبية التي شنها الأمراء على العربان .

٢ — زيارة المقطعين وشيوخ المقاطعات : وهي شكل من أشكال المصادرات حيث كان لازماً على هؤلاء تقديم الهدايا (٣٣٣) . وكثرة هذه الزيارات ، مع كثرة ما كان يقدم للسلطان من هدايا شينة أنهك بعض المقطعين وسلب مالهم .

٣ — طرح البضائع على التجار : وعملية الطرح هذه كثيراً ما وقعت في عصر المماليك ، خاصة في سنوات : ٦٨٨ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٧٣٨ هـ ، ٧٧٨ هـ ، ٧٨٨ هـ ، ٨٠٢ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨١٦ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٩١٧ هـ . أي أن عددها زاد في عهد الجراكسة عنه في عهد البحرية . وعمليات الطرح هذه كان السلطان يهدف من ورائها الى الكسب والحصول على الأموال حيث كان يفرض على الجميع بضاعة راكدة وبأسعار عالية . والمصادرة هنا تنقسم الى قسمين :

١ — بسيطة : وهي ما يؤخذ من الأفراد مقابل سلعة ما . مثلاً عندما ذهب قلاوون الى دمشق ٦٨٨ هـ اصطحب معه النشو ، وعندما صودر وزير دمشق تقى الدين توبة أخذت له أخشاب بمبلغ ٥٠٠٠ درهم ، طرحها النشو على الناس (٣٣٤) .

٢ — مركبة : وهي ما يؤخذ من فرد ما لجبر فرد آخر على دفع مبلغ معين فيه . مثال ذلك ما حدث في عام ٨١٦ هـ عندما صادر الاستادار فخر الدين أهل الصعيد أحضر معه غلالاً وسلاحاً وعبيداً وأماء وغيره ، وعندما حضر الى القاهرة فرض كثيراً من هذه

(٣٣٣) راسم رشدي : مصر والشراكة (القاهرة ١٩٤٨) ص ٨٤ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ .
(٣٣٤) النبی : عيون ، ج ١٢ ، ورقة ٤ .

الأشياء على أهالي الريف بالوجه البحرى (٣٣٥) . أى أن المصادر هنا متقنة .

٤ — **أعمال السخرة** : هناك بعض الحالات التى سخر فيها العامة من قبل الدولة سواء فى مصر . أو الشام (٣٣٦) . كذلك يوجد حالات تسخير من قبل بعض الأمراء للصناع والعامة (٣٣٧) .

٥ — **اجبار الأفراد على الاقرار كتابة بأن جميع املاكهم ملكا للسلطان** : ويوجد حالات قليلة جداً من هذا النوع منها ما حدث فى عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٣ هـ حيث أرغم ناظر الخاس والأوقاف كريم الدين الكبير بالتوقيع على قائمة اعترف فيها بأن كل ثروته ملك للسلطان (٣٣٨) .

٦ — **كثرة الأفراح والحفلات السلطانية** : فى هذه الحفلات كان على الأمراء أن يقدموا التحف والهدايا مثلما هاداهم السلطان من قبل فى أفراحهم ، لذلك كانت الهدايا بمثابة دين أو فريضة واجبة الدفع . وبسبب كثرة الأفراح السلطانية تضيق بعض الأمراء مما يقدم فيها من هدايا واعتبر ذلك مصادرة (٣٣٩) . ويبدو أن السلاطين كانوا على دراية بما يقوله الأمراء وهذا ما بينه صاحب النجوم (٣٤٠) حيث ذكر أن السلطان الناصر محمد عندما زوج ابنته بالأمير سيف الدين قوصون وأقام حفلا لذلك ، قدمت

-
- (٣٣٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٦ .
 (٣٣٦) طه تلجى الطراونة : مملكة صفد فى عهد المماليك (ط ١ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ١٨٥ .
 (٣٣٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٩١ ، خطط . ج ٢ ، ص ٣٠٩ .
 Irwin : Op. cit., p. 114.
 (٣٣٨) الدوادارى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣١٠ .
 (٣٣٩) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٢١ .
 (٣٤٠) أبو المحاسن بن نغرى بردى ، ج ٩ ، ص ٢١٢ .

إليه الكثير من الهدايا لذلك عندما تزوج الأمير سيف الدين طغاي بابنة السلطان المنانية لم يقيم الناصر حفلا للعرس « خوفا من أن يقول الأمراء هذه مصادرة » .

٧ — تعيين الثرى الجاهل في وظيفة لن يقدر على السداد

فيها : ومصير هذا المتولى أما أن يدفع من حر ماله لكى يفى بمطالبات وظيفته ، وأما أن يظهر العجز فتتد إليه يد المصادرة . والمثال على ذلك أن السلطان خشقدم ٨٦٧ هـ علم أن هناك ثريا يدعى شمس الدين محمد البباوى لا يعرف حروف الهجاء فتتقن السلطان للاستيلاء على ماله وطلبه وولاه نظارة الدولة ثم الوزارة (٣٤١) . وفى عام ٩١٧ هـ عين السلطان الغورى جنانى بيك ناظراً للمفرد ومشاركاً للأمير طومان باى الدوادار الكبير فى الاستدارية ، وقد علق ابن اياس (٣٤٢) على ذلك بقوله : « وهذه مصادرة لجانى بيك فى أخذ ماله بحسن عبارة وأقرب طريقة » .

٨ — حجة تعمير الدروب : اتخذت هذه الوسيلة أيضا لمصادرة مال العامة ، وأتبع القائمون عليها العسف والجور . ففى ٩٢٣ هـ اتفق الناس والى القاهرة مع الخفراء على جباية أموال من سكان الحارات بحجة تعمير الدروب ، وتراوح المبلغ ما بين ١ و ١٠ أشرفى للفرد ، وجمعت من ذلك أموال كثيرة لم ينفق منها سوى القليل وأيضا علق ابن اياس (٣٤٣) على هذه الحجة بأنها « حيلة على أخذ أموال المسلمين » .

٩ — تولى الوظائف بالرشوة : كان يعرض السلطان وظيفة ما ، على شخص ما ، مقابل مبلغ ما . ويعتبر ذلك مصادرة

(٣٤١) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٣٤٢) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٣٤٣) المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٥٥ .

بطريقة ذكية لأن الراشئ لا يلبث بعمله سوى مدة بسيطة ويعزل بعد أن يكون قد خسر ماله . مثلاً عبد الرحمن بن الكويز في عهد قايتهى باع كل موجوده ليفى بمبلغ البذل وسرعان ما عزل (٣٤٤) .

١٠ — الفئس فى المكاييل والموازين : ترتب على غش بعض المسئولين فى الموازين والمكاييل ، سلب أموال الناس . وقد نقد الأسدى (٣٤٥) هذا الوضع فى رسالته الإصلاحية وبين أن الفلاحين حين يأتون من بلدهم لسداد مبلغ الخراج المقرر عليهم للأمير كانوا يحضرون المبالغ كاملة الوزن ويعطونها للصراف فيزنها بصنجه الناقصة فينقص المبلغ كمية كبيرة فيرسم على الفلاح عند البرددار حتى يسدد ما بقى عليه عن طريق الاستدانة ، أما إذا أراد هذا الصراف توزيع الجوامك فإنه يزنها لأصحابها بالصنـج الزائدة مما يسبب لهم الضرر من جراء نقص مبالغهم . وقد تطرق هذا الفئس الى الكيل أيضاً ، فقد ذكر ابن اياس (٣٤٦) فى حوادث ٩١٢ هـ أن الوزير وناظر الدولة كانا يتسلطان الغلال بالكيل الكبير ويصرفانه للناس بالكيل الصغير .

١١ — الحماية : شكل جديد من أشكال المصادرة ، وقد انتشر فى عصر سلاطين المماليك ، وكثيراً ما سببت الظلم للأمراء والعاملة من قبل كبار الأمراء الحاميين (٣٤٧) ووصفها الأسدى (٣٤٨) بقوله : « فلا معنى لها الا أخذ فريق من أموال الناس بغير حق » لأن ما يدفعه المحمى الى الحامى كان يحصله ممن يليه بالقوة . وإذا كان المحمى تاجراً أضاف مبلغ الحماية على سلعته مما أضر فى نهاية الأمر بالعاملة وضيق عليهم فى معاشهم .

(٣٤٤) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣٤٥) التيسير ، ص ١٢٢ .

(٣٤٦) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٩ .

(٣٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٢٩ .

(٣٤٨) المصدر السابق ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

١٢ — **التحجير والاحتكار** : شكل من المصادرة لايه يعنى خزن القوت إنتظاراً للفلاء ، فإذا ما حدثت أزمة اقتصادية أو مجاعة عرض هذا المخزون بأسعار عالية ، مما يترتب عليه سحب العملة من الناس ، وامتقارهم ، واضطرارهم الى بيع النفس والنفيس من أجل لقمة عيش . كما أن ذلك ينتج عنه نوع من التضخم في اطار غلاء الأسعار ووفرة العملة ، ورغم تلك الوفرة فإن العملة لم تكن قادرة على مسايرة هذا الغلاء . كما أنه في بعض الأحيان أجبر الفلاحون على بيع محاصيلهم للسلطان بثمن بخس ، وعمل هذا على نشر الحقد والكراهية ضد السلطة (٣٤٩) .

١٣ — **نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة** : هناك حالات كثيرة صادر فيها السلاطين أشياء خاصة كأرض أو خشب أو رخام أو غيره لاستخدامها في مصالح عامة كبناء مسجد أو أسطول أو غير ذلك . ونزع هذه الأملاك الخاصة تجيزه الشريعة بشروط معينة حيث أن من قواعد أصول التشريع الاسلامى أنه اذا تعارضت مصلحتان احدهما عامة والأخرى خاصة ، تقدم المصلحة العامة ، فيؤخذ ملك الفرد لمنفعة الجماعة كسعة مسجد أو مقبرة أو طريق أو مجرى ماء بشرط دفع تعويض من بيت المال عن الملك المنزوع (٣٥٠) وأحيانا عوض سلاطين المماليك أصحاب الممتلكات المنزوعة التى أخذت للمصالح العام (٣٥١) ، وأحيانا أخرى نزعتم هذه الأملاك — لمصالح عامة أو خاصة — بدون مقابل . مثلا

(٣٤٩) حياه : المرجع السابق ، ٣٨٧

(٣٥٠) محمود الشربيني : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

Ashtor : Miscellanea : Debat sur l'évolution economico (٣٥١)
Sociale de l'Egypte a la fin du Moyen Age, A Propos d'un
livre recent (semenova L. A : Salah ad-din et les Mamluks
en Egypt, Moscou 1966) (J. E. S. H. O., vol XII part 1,
Leiden, 1969), p. 106.

السلطان الظاهر قنصوه الأشرفى فى عام ٩٠٥ هـ ولكى يقيم بيتا
لأخيه قائم على بركة الفيل صاادر أملاك العامة هناك (٣٥٢) .
ولم نجد أى تعويض حصلت عليه العامة مقابل ذلك ، وهذه
حالة من حالات أخرى كثيرة .

١٤ — اغتصاب التركات والموارىث : وهذا آخر شكل من
اشكال المصادرات ، وهذه قضية كبرى انتشرت فى عهد المماليك .
وقد وجدنا ١/٦٧ حالة مصادرة فردية للتركات منهم ١/٥١٠ حالة
خاصة برجال الدولة ، ١٥ حالة خاصة بالعامة هذا باستثناء
بعض الحالات القليلة الخاصة بالأوقاف . أى أن الظاهرة انتشرت
بين رجال الدولة أكثر منها بين العامة ، ولعل مرجع ذلك الى
ضخامة الثروات التى خلفها رجال الدولة مما أغرى السلاطين
بمصادرتها بشتى الطرق ، كما يلاحظ أن الدولة فى أوقات العسرة
المالية كانت تستولى على الموارىث جميعها بعكس أوقات الرخاء .
أى أن مصادرة التركات كان مرتبطاً بالحالة الاقتصادية للبلاد .

وقبل عرض أمثلة من مصادرة التركات هناك بعض النقطات
واسئلة سوف نحاول الإجابة عنها حتى تتضح الصورة من جميع
جوانبها مثل : ما هو موقف السلاطين من التركات ؟ وما الأساليب
التي اتبعوها فى الاستيلاء عليها ؟ ومن هم المسئولون عن ضياع
أموال الموارىث من أصحابها الشرعيين ؟

وبادىء ذى بدء يلاحظ أن موقف السلاطين تجاه مصادرة
التركات اتخذ أحد اتجاهين أو سياستين أو موقفين :

(أ) الأول عاقب فيه السلاطين المسئولين ممن يماطلون فى
تسليم التركات .

(٣٥٢) ابن أياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

(ب) الآخر أصدر تعليماته بمصادرة التركات جميعها ،
وعدم اعطاء أصحابها أى شئ منها الا باذن من السلطان .

من أمثلة أصحاب الاتجاه الأول لاجين وجقمق — وان كانت بعض التركات صودرت في عهدهما فعندما تولى لاجين ٦٩٦ هـ أمر الوزير فخر الدين بن الخليلي بعدم الاستيلاء على المواريث بغير حق (٣٥٣) . أما جقمق فقد قام في عام ٨٠٥ هـ بإيداع كاتب السر سجن أولى الجرائم ومصادرته وعزله بسبب سماحه لأحد الأشخاص بوضع يده على إحدى التركات وحرمان الورثة منها (٣٥٤) ، أما الاتجاه الثانى فهم غالبية السلاطين ممن امتدت أيديهم الى التركات ، وصعب على صاحب الارث أن يحصل على حقه (٣٥٥) ، فنجد في عام ٧٣٨ هـ أمر السلطان قاضى القضاء وناظر ديوان المواريث الحشرية بالألا يعطيا لأى من الورثة ارثهم الا بمرسوم سلطانى . وسبب ذلك أن النشو كان قد أمر ناظر ديوان المواريث بمصادرة جميع أموال التركات ، وأحضرها له ، وعلى الورث احضار الأوراق التى تثبت حقه في الارث ، وأدى ذلك الى ضياع أكثر التركات على أصحابها ، فلما اشتهر هذا الأمر أنكره السلطان وأمر بالألا يأخذ الورثة تركتهم الا بأمر السلطان ، مما صعب الأمر على الورثة (٣٥٦) وفي عام ٨١٣ هـ تجاهلت السلطات المملوكية الأحكام الشرعية واستولت على التركات الأهلية (٣٥٧) ، وقام ناظر الخاص مجد الدين بن الهيصم باستصدار مرسوم من السلطان بإبطال المواريث الأهلية ونفذ هذا المرسوم الاستادار تاج الدين بن الهيصم ، واسترجع الارث

(٣٥٣) المقرئى : السلوك ، ج ١ و ٣ ، ص ٨٢٣ .

(٣٥٤) السخاوى : التبر ، ص ٣٥٩ .

(٣٥٥) أحمد بن على الدلجى : الفلاكة والفلكون (نشر خليل صادق ، مطبعة

الشعر ، مصر ١٣٢٢ هـ) ص ٥٥ .

(٣٥٦) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٣٦ .

(٣٥٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٠٩ .

ممن حصل عليه من أصحابه خلال هذا العام حتى ظن الناس أن المالك قد أبطلوا أحكام المواريث الشرعية (٣٥٨) ، وعلق ابن حجر (٣٥٩) . على قبض تركت الموتى جميعها سواء كان للموتى ورثة أو لا قائلا : « فعظمت المصيبة وكثرت الشناعة . . فثاع بين الناس أن الناصر أمر بتغيير حكم الله » . وإذا كان المظفر قطز أول من أخذ ثلث التركات الأهلية للاستعانة بها في حرب المغول (٣٦٠) ، فثمة اجماع بين نفر (٣٦١) ، من الكتاب على أن الميراث قد ألغى في عهد الغورى ، ولم يعط للورثة أى شىء يخصهم . وقد انعكس كل ذلك على كتابات المؤرخين وأظهروا الاستياء في تراجمهم لمثل هؤلاء السلاطين ، أما العامة فقد تضررت وازدادت فقرا ، وقد عبر عن ذلك أحد الشعراء (٣٦٢) ، بقوله :

أهان وزير الشام قصدى عندهما طلبت من الميراث بعض الدراهم
وقسائل الصرفوا لابن آدم كلها فأيقتنى أنى عنده غير آدهى

ويشهد للممالك أنهم تركوا بصمات واضحة في مواجهة الأوبئة ، واعانة المتضررين منها الا أنه يؤخذ عليهم في ذات الوقت استغلالهم لهذه الأوبئة وكثرة الأهوات وادعوا وراثتهم للموتى وصادروا معظم التركات أو جزءا منها مما جعل البعض (٣٦٣) ينفى عمل المالك على تخفيف ويلات الشعب .

(٣٥٨) المقربرى : المصدر نفسه ، ج ٤ و ١ ، ص ١٦٠ .

(٣٥٩) الصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢١٤ .

(٣٦٠) ابن دقماق : المعجم ، ص ٦٧ ، المقربرى : المصدر السابق ج ١

ق ٢ ص ٤٣٧ ،

(٣٦١) الاسحاقى : لطائف ، ص ١٩٩ ، ابن اياس : المصدر السابق ج ٥

ص ٩٠ ، محمود رزق سليم ، الأشرف قنصوه ، ص ٨١ .

(٣٦٢) جمال الدين بن نباتة المصرى : ديوان ابن نباتة المصرى (نشر محمد

القليلى - دار احياء التراث العربى - بيروت) ص ٤٧٩ .

(٣٦٣) أنور زقلمة : المالك فى مصر (القاهرة ١٩٣٠ م) ص ١٦١ .

ومن الأوبئة التي نهبت فيها التركات وباء ومجاعة
٦٩٤ هـ (٣٦٤) ، وطاعون عام ٩١٩ هـ الذي توفي منه يومياً
حسب رؤية ورواية ابن اياس (٣٦٥) ، ٣٦٥ فرداً بالعاصمة وفي
هذا الوباء أمر السلطان الفوري مغلباى الزردكاش (٣٦٦)
بالترسيم على ورثة الأمراء المتوفين وأخذ منهم أشياء معينة كما
يلى :

- ١ — المالك السلطانية أصحاب الجوامك — سيف وخوذة .
- ٢ — المالك السلطانية أصحاب الجوامك والعليق — فرسين
أو ثمنهما .
- ٣ — أصحاب الوظائف — خمسة رؤوس خيل وبغلة .
- ٤ — مالك السلطان الاجلاب — ٥٠ دينار .
- ٥ — الجمدار — ٣٠ دينار .
- ٦ — الخاصكية — ٣ رؤوس خيل وبغلة .

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك حالة واحدة يمكن من
خلالها حصول الورثة على أرثهم اذا ما وضعت الدولة يدها عليه،
وهذه الحالة تتمثل في اجراء مصالحه مع الدولة ، والمصالحة هنا
تعنى دفع رشوة حتى يمكنهم الافراج عن الارث والتصرف فيه .

(٣٦٤) حياة ناصر الحجي : المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المالك.
في الفترة ما بين عام ٦٩٤ هـ — ٦٩٥ هـ / ١٢٩٤ — ١٢٩٥ م . (حولية كلية
الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، عدد ٧ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)
ص ١٥٤ .

(٣٦٥) المصدر السابق ، ج. ٤ ، ص ٣٠١ .

(٣٦٦) زردكاش : من رزد أي سرع بالإضافة الى كاش ، وتعتبر تحريفا عربيا
لكلمة فارسية . ومعنى الكلمة صانع الزرد ومقامه في السلاح خاناه ، وكان يشغل
هذه الوظيفة أمير طبلخاناه . الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٥٦٤ .

مثلا في عام ٦٧٢ هـ حينما كان الظاهر بيبرس في دمشق وتوفي أبو بكر أحمد بن عمر البعلبكي المشهور بابن الحبال ، وخلف تركة مقدارها ١٠٠.٠٠٠ دينار ، فأخذ السلطان ٤٠٠.٠٠٠ درهم لكي يفرج للورثة من الوثائق والأموال (٣٦٧) ولما توفي الوزير ابن أبي الفرج في عهد المؤيد شيخ صولح عن تركته بمبلغ مائتي ألف مثقال (٣٦٨) . وعندما توفي قاضي القضاة الحنبلي علاء الدين على ابن المغلى ٨٢٨ ترك ثروة آلت الى ابن عمه محمود وخدم الدولة بمال ، حتى سكتوا عنه ومكنوه من التصرف في التركة (٣٦٩) . مما سبق يتضح أن الورثة الضعاف آلت مواريتهم الى الديوان أى صودرت ، ومن رشا الدولة حصل على ارثه . تبقى بعد ذلك حالة واحدة وهى اذا كان الوريث قويا ورفض دفع الرشوة وأراد أخذ حقه ، حينئذ لجأ جهابذة الدواوين الى العديد من الحجج التى تمكنهم من وضع أيديهم على الثروة مثل : اتهام المتوفى بأنه عثر على كنز في بيته وعلى الوارث احضاراه حتى يفرج عن التركة (٣٧٠) . أو بأن على الوارث مالا من جهة المكوس ، وعليه سداذه ، وبعدئذ يتسلم ارثه (٣٧١) . الى غير ذلك من الطرق الملتوية التى تجعل الورثة يصرفون النظر عما آل اليهم من ميراث .

-
- (٣٦٧) قطب الدين موسى بن محمد اليوناني : ذيل مرآة الزمان (ج ٣ ، ط ١ ، حيدر آباد ١٩٦٠) ص ٨٣ .
- (٣٦٨) شمس الدين السخاوي : اللؤلؤة للامع لأهل القرن التاسع (ج ٤ مكتبة القدس القاهرة ١٣٥٤) ص ٢٥٠ .
- (٣٦٩) المعنى : المصدر السابق ، حوادث ، ص ٢٩٠ .
- (٣٧٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٣٦ .
- (٣٧١) ابن الصيرفى : أبناء ، ص ٢١١ .

تبقى اجابة السؤال الأخير وهو : من المسئول عن اضاءة
أموال المواريث ؟ بلا شك هم القضاة ، وذلك لأنه يدخل ضمن
اختصاصاتهم تسلم أموال المواريث التي هي محل نزاع ، وأموال
الموتى من الغرباء وحفظها حتى يحضر الورثة لاستلامها (٣٧٢) .
وهذا بيان بأسماء السلاطين الذين صادروا التركات ، وسوف
نتعرض لدراسة هذه الحالات في الفصلين التاليين (٣٧٣) .

(ز) منفذ المصادرات ومساعدوه واجراءات التنفيذ :

سبق القول بأن السلطان هو صاحب سلطة اصدار الأمر
بالمصادرة ، أما تنفيذ هذا الأمر فكان يقع على عاتق أحد الموظفين
ومساعديه ، ويسمى شاد الدواوين أو المشد ، ولا غرق بينهما
كما تخيل كاترمير (٣٧٤) ، وظن انهما موظفان . والشاد : اسم
فاعل من شد بمعنى قوى أو أوثق ، وأطلق اللفظ في عصر المماليك
على أحد الموظفين ممن له حق السيطرة والمراقبة والاشراف
والتفتيش والتوجيه والاستثمار ، وأطلق أيضا على متولى الناحية
أو الاقليم ، ومن هؤلاء شاد الحوطات الذى يتولى توقيع

(٣٧٢) على ابراهيم حسن : مصر ، ص ٣٦٤ .

(٣٧٣) قطز ٦٥٨ هـ ، بيبرس ٦٧٢ هـ ، قلاوون ٦٧٩ هـ ، ٦٨٠ هـ ، خليل
٦٨٩ هـ ، الناصر محمد ٦٩٤ هـ ، ٧٠٩ هـ ، ٧١١ هـ ، ٧١٤ هـ ، ٧٢٣ هـ ،
٧٣٧ هـ ، ٧٣٩ هـ ، لاجين ٦٩٧ هـ ، الصالح اسماعيل ٧٤٥ هـ ، الناصر حسن
٧٥٠ هـ ، الأشرف شعبان ٧٧٥ هـ ، علي بن شعبان ٧٨١ هـ ، ٧٨٢ هـ ، ٧٨٣ هـ ،
برقوق ٨٠١ هـ ، فرج هـ ، ٨١٢ هـ ، ٨١٣ هـ ، ٨١٤ هـ ، شبح ٨١٥ هـ ، ٨٢١ هـ .
٨٢٣ هـ ، برساي ٨٢٦ هـ ، ٨٢٩ هـ ، ٨٣١ هـ ، ٨٣٢ هـ ، ٨٣٩ هـ ، حقيق
٨٤٣ هـ ، ٨٤٤ هـ ، اينال ٨٦٥ هـ ، فايتباي ٨٧٥ هـ ، ٨٨٥ هـ ، ٨٩٢ هـ ،
٨٩٣ هـ ، قنصوه الأشرقي ٩٠٤ هـ ، قنصوه الغوري ٩١٣ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩١٧ هـ ،
٩١٨ هـ ، ٩١٩ هـ ، ٩٢٠ هـ ، ٩٢٢ هـ .

Op. Cit. t1, pp. 110-112, N. 141.

(٣٧٤)

الحوطة (٣٧٥) ، وشاد الدواوين أو الشد أو المشد : هي احدى وظائف أرباب السيوف وتشغل رقم (١٩) في السلم الوظيفي ، وهذا الموظف هو احد رفقاء الوزير ويأتمر بأمره وتتخلص مهمته في استخلاص الأموال ، ورتبته أمير عشرة (٣٧٦) ، أو أمير طبلخاناه (٣٧٧) . ويبدو أنها في عهد الجراكسة تدهورت : حيث ذكر صاحب النجوم (٣٧٨) ، في أحداث عام ٨٥٨ هـ ، أنه أصبح يليها الأحداث من الناس ، وأصبحت بدون قيمة . ويضيف آخر (٣٧٩) ، أن متوليها بغير أمة .

وقد أجمع نفر من الكتاب (٣٨٠) ، على أن شاد الدواوين هو : موظف مملوكى له حق التفتيش المالى ومراجعة الحسابات ومراقبة اقلام المصالح وسلوك الموظفين غير السويين ، ومعاينة كل من تثبت ادانته ، واستخلاص أموال الديوان ممن يصعب استخلاصها منه . وعلى هذا تقترب مهام عمله من وظيفة وزير الأشغال في تاريخنا الحديث (٣٨١) . ولم تقتصر هذه الوظيفة على مصر بل كانت موجودة في نيابات الشام ، ولكن متوليها كان يقل في الدرجة عن نظيره المصرى ، ويصدر مرسوم تعيينه من نساءب

(٣٧٥) الباشا : المرجع السابق ص ٦٠٤ - ٦٠٨ .
 (٣٧٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، المقرئى : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١٢ ، محمد قنديل البفل : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤) ، ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٣٧٧) ابن نغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٧٥ .
 (٣٧٨) ابن نغرى بردى ، ج ١٦ ، ص ٧٥ .
 (٣٧٩) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ، ص ١١٥ .
 (٣٨٠) السبكى : المصدر السابق ، ص ٢٩ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١١ ، عاشور : العصر المالىكى ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ ، على مبارك : الخطوط ، ج ١٠ ، ص ٧٩ ،
 (٣٨١) عبد الرحمن زكى : عزوة ، ص ١٤٥ .

النيابة (٣٨٢) وتشير الدلائل الى أن الشاد في سبيل انجاز عمله لجأ الى شتى أنواع العقوبات منها هوذا ابن حجر (٣٨٣) يصف أحدهم — الزيدى ٨١٢ هـ — بالظلم والفجور وابادة أصحاب الأموال . وأشار آخرون (٣٨٤) الى وسائل العقاب الذى ابتدعها الشادون . وهذا ما جعل السبكى (٣٨٥) فى رسالته الاصلاحية يؤاخذ متولى هذه الوظيفة وينقدهم بسبب استخدامهم للشدة فى التحصيل ، وينصحهم بالرفق . وفى نسخ التقاليد التى صدرت الى شادى الدواوين وصاهم السلطان فيها بأن ينهضوا بمصالحه ، ويحصلوا الأموال ، ويتبعوا الأمانة فى جمعها ، والا يظلموا أحداً ، ولا يتركوا مالا مستحقاً حتى يحصلوه (٣٨٦) ومن خلال دراسة العديد من حالات المصادرة تبين أن شاد الدواوين كان يتمتع بنفوذ كبير لدرجة أنه كان فى استطاعته اعفاء بعض المصادر دون أخذ شيء منهم . وقد فعل ذلك شاد الدواوين فخر الدين اياز مع الأمير علما لدين سنجر الخازن . ٧١٠ هـ — مجاملة شخصية — قاتلاً : « مالنا عنده شيء » (٣٨٧) من أجل هذا وغيره هابته الأمراء ، وبذلوا له الأموال السخية . ويعتبر غزلو أشهر شاد دواوين نال هذه الدرجة ٧٤٨ هـ .

وثمة قاعدة مهمة للمصادرة أشار اليها المقرئى (٣٨٨)

-
- (٣٨٢) القلشندى : المصدر السابق ، ص ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٦١٢ ، الطراوة : المرجع نفسه ، ص ٢٤٣ .
 (٣٨٣) انباء ، ج ٦ ، ص ١٧٤ .
 (٣٨٤) الصفى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٣٤٨ ، ابن تغرى بردى : المهمل ، ج ٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .
 (٣٨٥) المصدر السابق : ص ٢٩ .
 (٣٨٦) المفضل : مرجع سابق ، ص ٣٦٨ ، ابن الفرات : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٨٠ .
 (٣٨٧) المقرئى . السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ٩٠ .
 (٣٨٨) المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٣٠ .

فحواها أن أمر السلطان بعد صدوره ، كان الوزير يصوغه مرسوماً ويدفع به إلى شاد الدواوين أو مقدم الدولة للتنفيذ ، أما بالنسبة للحكم في الأجناد والكتاب والتجار فكان الأمر يرجع إلى نائب السلطان ، وإن لم يكن فإلى حاجب ، وقليل جداً كان يسلم المصادر إلى الوالى . وإلى هنا ينتهى كلام المقرئى . ولكن إذا ما نظرنا إلى منفذى المصادرات فسنجد أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة أو تحترم على الدوام ، حتى أن المقرئى نفسه علق على تسليم المصادر إلى الوالى بقوله « فانخرق السياج ، وأخذ كل أحد يتعدى طوره » . وهذا ما تبينه الأرقام فى حصر رجال الدولة والعمامة التى تشير إلى :

بالنسبة لرجال الدولة : تصدر الشاد منفذى المصادرات بمجموع ١٢٥٤ حالة من اجمالى ٢٨٦٨ حالة (بعد اضافة مصادرات السلطان اليه لأن من غير المعقول أن يقوم السلطان بالتنفيذ) ، يليه مدبر الدولة بمجموع ١٠٣٣ ثم الوالى ٨٦ ، فالوزير ٦٦ ، فالاستادار ٥٠ ، يلهم بعد ذلك أناس آخرون .

بالنسبة للعمامة : تصدر الشاد جملة المنفذين — بعد اضافة ما للسلطان اليه — بمجموع ٨١ حالة من اجمالى ٣٤٠ حالة يليه نائب دمشق ٧٧ ، ثم يتساوى الاستادار وناظر الخاص ولكل منهما ٢٤ حالة ، ثم الوالى ١٦ حالة .

أما بالنسبة للأوقاف : فأيضاً تصدر الشاد جملة المنفذين — بعد اضافة ما لدى السلطان — بمجموع ٣٤ حالة من اجمالى ٩٨ حالة ، يليه القضاة ١٥ حالة ، ثم الاستادار ١٢ حالة ، فالأتابك ١٠ حالات .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بمنفذ المصادرات ، أن هناك بعض الحالات كان ينفذها فرد واحد ، وبعضها الثانى كان ينفذه أكثر من فرد أى مجموعة ، وبعضها الأخير مجهول كما يلى :

رجال دولة : ٢٥٣٠ فردى — ١٤٧ جماعى — ١٩١ مجهول
= ٢٨٦٨ الاجمالى .

عامه ٢٧٥ فردى — ٣١ جماعى — ٣٤ مجهول = ٣٤٠
الاجمالى .

الأوقاف : ٦٩ فردى — ٢٩ جماعى = ٩٨ الاجمالى .

ويمكن القول بأن الحالات الفردية هي حالات لم يخش من
بأس المصادر فيها ، وغالبا كانت ثروته محدودة نسبيا . أما
الحالات الجماعية فهي بلا شك لأمرأ أو لأفراد لهم نفوذ وسطوة ،
وثروات متنسعة ، احتاجت في حصرها والحوطة عليها الى العديد
من المنفذين .

ومن امثال ذلك مصادرة العربان ٧٠٠ هـ ، تنكر ٧٤٠ هـ ،
محمود بن على ٧٩٨ هـ . ومن خلال حصر شادى الدواوين (٣٨٩)
يمكن الخروج ببعض النتائج :

١ — غالباً كان الوالى يشغل وظيفة شاد الدواوين : سواء
بعد عزله عن الولاية أو أثناء مباشرته لها والراجح أن الداعى الى
ذلك هو تشابه الشد والولاية في كونهما سلطات تنفيذية وعقابية
تعتمدان على سرعة الأداء ، كما أنه قلما نفذ الشاد المصادرة
وحده ، بل لا بد له من الاستعانة بالوالى والشرطة لتسهيل
مهامه بما يملكه الوالى من سلطات ردعية .

٢ — كان يشغل وظيفة شاد الدواوين فرد واحد شأنها شأن
باقى الوظائف ، ولكن أحيانا يعين معه آخرون أى أن الوظيفة
كانت أحيانا تدار بالمشاركة .

(٣٨٩) انظر الملحق رقم (٢) ص ٤٨٠ .

٣ — لما كان للشاد من نفوذ ورهبة وبطش هابته الأمراء وعملوا على تأليب السلطان عليه دائما ، وكثرت شكاوى العامة فيه ، لذلك كانت هذه الوظيفة من أكثر الوظائف ولاية وعزلا خاصة أوقات الاضطرابات : سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية .

٤ — رغم أن الشاد هو المنوط به الإيقاع بثروات المصادرين ، فإنه لم يكن بمنأى عن المصادرة والحوطة بموجده ، أما عقوبة له ، وأما تمويضا يتمثل في استرجاع ما حصل عليه من رشوة أو اختلاسات أثناء تنفيذه للمصادرات . والطريف أنه إذا ما صودر هو وآخرون كان ينفذ عليهم المصادرة وفي نفس الوقت على نفسه وقد ذكر ابن الفرات (٣٩٠) حادثة عن ذلك في عام ٦٩٥ هـ — ١٢٩٦ م .

٥ — تولى الوظيفة أكثر من مرة في بعض الحالات أفراد معينون مثل ناصر الدين محمد بن أتبغا آص .

٦ — توارثت بعض العائلات وظيفة الشد ، مثلما كان عليه الحال في كثير من الوظائف المملوكية كديوان الإنشاء والنظر ومن هذه العائلات عائلة علاء الدين على بن كلفت .

٧ — هناك حالات كثيرة للمصادرة نفذها أشخاص غير الشاد ويمكن تفسير ذلك بأن عمل الشاد كان منصباً في الغالب على الحالات التي يصعب استصفاء أموالها ، أما الحالات العادية فكان يمكن إسنادها إلى أي أمير أو مساعد لتنفيذها ، كما أن ذلك أيضا كان يتوقف على حالة الدولة وظروفها ، ففي أيام الأزمات أو جمع الأموال كان يسند إلى بعض الأمراء جمع المال — إلى جانب الشاد ورجاله — مثلا يتحدث مجد الدين بن الشحنة (٣٩١) عن اقطاع

(٣٩٠) تاريخ ، ج ٨ ، ص ٢١٣ .

(٣٩١) الدر المنخب في تاريخ مملكة حلب (تعليق يوسف بن اليان سركيس ،

بيروت ١٩٠٩ ، ص ٢٦١ .

النيابة بحلب ويذكر أن له استنادار يتحدث فيه ولا يتعداه الى غيره « وفي أيام الظلم ربما تكلم الاستنادار في غير الديوان » . وهذه لحظة سريعة عن مساعدي نساء الدواوين في الشام ومصر :

✽ في الشام : كان السلطان اذا أراد حبس أى نائب أمر حاجب النيابة بتنفيذ ذلك ، وعلى الحاجب أن يتحفظ على النائب ، ويمنع ما يأمره السلطان بفعله (٣٩٢) . كما كان يوجد بالنيابات وظيفة « نظر الحوطات » عبارة عن ديوان له ناظر وعدة مباشرين منهم « شد الحوطات السلطانية » . وقد أشار القلقشندي (٣٩٣) الى أن ناظر الحوطات في الشام يقابل مستوفى المرتجع بمصر في تحصيل الأموال السلطانية ، أما الحكم في المحاكمات الدوائية بالشام فكان يختص بها ناظر الجيش .

✽ أما في مصر : فكان يوجد الحاجب أيضا ينفذ المصادرات ويعاقب أصحابها (٣٩٤) ، وكذلك كان يوجد نقيب الجيش وقد شبهه السيوطي (٣٩٥) ، وغيره بأنه مثل أحد الحجاب الصغار مهمته تنفيذ أوامر السلطان اذا أمره باحضار أحد الأفراد أو الترسيم عليه . ثم كان هناك ناظر الصحة ومشدد الصحة وقد عاقبا الناس ومصادراهم في عام ٦٨٢ هـ حتى وصل أذاهما القضاة (٣٩٦) . ويأتى على رأس هؤلاء مجموعة رسل مهمتهم حمل الرسم عليه

(٣٩٢) القلقشندي : المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٣٩٣) المصدر نفسه ، ص ١٩١ ، ج ١٢ ، ص ٣٠٦ ، الباشا : المرجع السابق

ج ٢ ص ٩٨٣ .

(٣٩٤) حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، المقرئ : الخطط ، ج ٢ ص

٢٢٣ ، العمري : مسالك الأبحار في ممالك الأمصار (تحقيق دوروتهاكر افولسكي ،

ط ١ ، بيروت ١٩٨٦) ص ١١٩ .

(٣٩٦) الصغدئ : نكت الهميان ، ص ٢٢٤ .

الى الشاد (٣٩٧) ، فيشهد عليه مجموعة بأنه يستحق المصادرة (٣٩٨) ، ويزكى هؤلاء الشهود مجموعة عدول عليهم أداء الشهادة وضبط السجلات والعقود (٣٩٩) ، ثم يسلم المذنب الى أمير جاندار (٤٠٠) وأعوانه ليعتقلوه ويقرروه على كل شيء (٤٠١) ، ثم يثبته ، والواضح أن القيد كان يوضع في الرجلين . بدليل أن أحد الجاندارية قال للشجاعى عند مصادرته ٦٩٣ هـ « اتعد ومد رجليك » (٤٠٢) .

وكان المسئول عن وضع هذا القيد برجلى المذنب هو الحداد (٤٠٣) ، وكان يشارك في كل ذلك خاصكية وطواشية (٤٠٤) ،

(٣٩٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٤٨ .
(٣٩٨) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢٨٣ ، المقرئى : المصدر السابق .

(٣٩٩) ابن طولون : مفاكحة ، و ١ ، ص ٢٥ ، على حسن : مصر ، ص ٣٦٥ .
(٤٠٠) جاندار : كلمة من شقين : جان فارسية وتركية تعنى الروح ، دار فارسية تعنى ممسك ، ومهمة الجاندار الاشراف على معتقل الزردخانه ، أرفع السجون قدرا ولا يسكت بها المعتقل فترة طويلة ، فاما أن يفرج عنه ، وأما أن يقتل ، والجاندار هو منفذ العقوبة أو القتل حسبما يأمره السلطان ، المقرئى : الخطط ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٦ .
(٤٠١) الدوادارى : كنز ، ج ٨ ، ص ٣٥٥ ، وما بالخاصية السابقة من مراجع .

(٤٠٢) الدوادارى : درر السيجان وغرر تواريخ الازمان (مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٤٤٠٩ تاريخ) ورقة ٥٩٩ ، المصدر السابق .
(٤٠٣) الصفدى : الروامى ، ج ١٠ ، ص ٤٢٨ ، الدوادارى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢١٦ .

(٤٠٤) الخاصكى : بمثابة وصيف أو ساع من اتباع السلطان وحراسه المرافقين له ، ويخرجون في المهمات السياسية ، الطواشية هم تشكيل عسكري خاص ارتبط بالماليك ، وهم عبارة عن مجموعة من الخصيان أطلق عليهم هذا الاسم في بداية عصر المالكي عن ذلك وللمزيد ، انظر :
Ayalon : Studies on the structure. XV/2 p. 464. xv1/1, 213.

بالإضافة الى الوالى وأعوانه حيث كان على هؤلاء الأعوان احضار الخصوم وعمل ما يطلب منهم (٤٠٥) ، أما وجود الوالى فهو بمثابة معاون ومنفذ أحكام المصادرة والجنايات ، واقامة الحدود والعزيرات ، وتفقد المحابيس فى السجن والوقوف على احوالهم ، أى أنه كان مسئولاً عن تنفيذ القضاء المدنى أما القضاء الشرعى فكان يتولاه القضاة (٤٠٦) ، ورغم كل ذلك لم تكن سيرة الولاة مشكورة (٤٠٧) . والى جانب هؤلاء كان يوجد «كاتب الحوطات» لتسجيل الأموال والممتلكات التى تقع عليها الحوطة، ويمليها عليه أحد القضاة (٤٠٨) . وضم أيضا مجلس المصادرات ناظر بيت المال لأن معظم المصادرات كانت تؤول الى ديوانه ، وعليه كتابة ايصال بالتسليم (٤٠٩) ، كذلك كان يوجد مشارف ديوان بيت المال لتحقيق الحواصل والختم عليها (٤١٠) ، وأيضا متولى ديوان بيت المال لتقرير الجنايات والتأديبات على

(٤٠٥) على حسن : المرجع السابق .

(٤٠٦) أبو محمد البطلوسى : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ق ١ تحقيق مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد ، القاهرة ١٩٨١) ص ١٥٩ ، المعرى ، التعريف ، ص ١٠٢ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٧٥ ، سعيد عاشور ، سعد زغلول عبد المجيد ، أحمد مختار العبادى . دراسات فى تاريخ الحضارة العربية الاسلامية (الكويت ١٩٨٥) ص ١٦٥ ، البيومى اسماعيل : مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، أحمد عبد السلام ناصف : الشرطة فى مصر الاسلاميه (ط ١ - القاهرة ١٩٨٧) ص ١٩٤ .

(٤٠٧) السخاوى : الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٤٠٨) الميريزى : المصدر السابق ، ص ٦١ ، السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٩٧ ح (٢) ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .

(٤٠٩) المقرزى : المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٤١٠) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠٤ .

المجرمين (٤١١) ، وأيضاً مستوفى بيت المال ليقوم بتقدير الغوائد على المتأخرات (٤١٢) ، وهذا اذا كانت المصادرة مقسطة .

وفيما يلى محاولة لتتبع اجراءات السلطة المملوكية فى تنفيذها للمصادرات ، وقد روعى فيها الترتيب قدر الامكان وحسب الاشارات التى اوردها المصادر فى بطونها :

— اذا كان المصادر من ارباب السيف كان اول اجراء يتخذ معه هو نزع سيفه . وهذا الاجراء يمكن أن نشبهه برفع الحصانة عنه لحين الانتهاء من محاكمته . وقد اتخذ المماليك هذا الاجراء مع العديد من الأمراء مثل : نائب السلطنة حسام الدين طرندلان ٦٨٩ هـ (٤١٣) ، وأرجواش متولى قلعة دمشق ٦٩٠ هـ (٤١٣) ، والوزير ابن السلعموس ٦٩٣ هـ (٤١٤) ، ونائب الشام تنكز ٧٤٠ هـ (٤١٥) ، ونائب غزة صرق ٨٠٤ هـ (٤١٦) .

— الاجراء التالى هو حمل الذنب مقيداً على حمار او بئسل — كنوع من التشهير — الى مكان الترسيم والاعتقال . ويبدأ هذا الاجراء بالقبض على الشخص المطلوب وحجزه (٤١٧) ، ثم أخذه راكباً ، أو سيرا على الأقدام الى مكان ترسيمه ، وتحتاطه الأعوان (٤١٨) ، بالطبع لكبلا يهرب ، وغالباً كان يصحب هذا السير عقوبة الضرب أو أى وسيلة عقابية أخرى . مثلاً برهان الدين الفابلسى وكيل بيت المال عندما صودر ٨٨٢ هـ . ضرب

(٤١١) النورى : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٤١٢) النورى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٤١٣) العبى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٢٦ ، ٦٨ .

(٤١٤) العبى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٤١٥) الكتبى : فوات ، ج ١ ، ص ٣٥٤ .

(٤١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤٧ .

(٤١٧) Quatremere : Op. Cit., T. 1, p. 52.

(٤١٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ و ٣ ، ص ٧٧٢ .

٢٦٠٠ عسا ، وخلعت أضراسه ودقت في رأسه (٤١٩) ، وعندما قبض على السلطان أشرف شعبان ٧٧٨ هـ ضرب على رجليه لكي يقر على فخائره (٤٢٠) . والواضح أن الشخص المعين لاستئصال مال المستهدف مصادرتة كلما تشدد في العقاب شكره السلطان ورفع من قدره. هذا ما فعله السلطان مع المملوك لؤلؤ الذي عاقب العديدين فأنعم عليه السلطان بأمرة طيلخانة (٤٢١) ، وهذا يبين أنه أحيانا كانت تمنح الدرجات عن طريق الطفرة وقد ترتب على تشدد العقاب أنه كثيرا ما تلطخت ثياب المعاقبين بالدماء وكثرت جراحاتهم (٤٢٢) وأطلق على هذا التعذيب لفظ الامتحان (٤٢٣) ، ووصل الحال ببعض المعذبين الى حد الجنون وذهاب العقل من هول ما رأوا ، والمثال على ذلك الجمالي يوسف في عهد قايتباي (٤٢٤) .

ثم يجيء بعد ذلك عملية التقييد ، اجراء أولى المتشبهير بالمصادر ، ولكيلا يهرب (٤٢٥) ، ويقوم بوضع هذا القيد الحداد أمام العامة (٤٢٦) ، وترك العامة هنا لتدري ما يحدث ربما كان القصد منه ارهابهم أو عظمتهم ، أو التنكيل بالمتنذب أمام الجميع . وإذا كان المصادر شرسا تكرهه السلطة كتب على قيده « مخاد الى الملمات لا يفك الا على دكة المفسل » (٤٢٧) ، ويمكن تشبيهه

(٤١٩) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤٢٠) ابن حجر : انباء ، ج ١ ، ص ١٩٤ .

(٤٢١) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٤ .

(٤٢٢) ابن الصيرفى : نزعمة ، ج ١ ، ص ٣٦٥ .

Rabie : Op. Cit., p. 126.

(٤٢٣)

Quatremere . Op. Cit., T 2, pp. 81-82, N. 101.

(٤٢٤) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤٢٥) البوليني : ذيل ، ج ٤ ص ٨٩ ، ألف ليلة وليلة ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٤٢٦) الصفدى : الوافى ، ج ١٠ ، ص ٤٢٨ .

(٤٢٧) المقرئى : المصدر السابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٢٠ ، ألف ليلة ،

ص ٤٧٤ .

ذلك بحكم المؤبد حاليا . ثم يوضع في رقبة المرسم عليه
جنزير (٤٢٨) ، أو جامعة حديد ، كالتى وضعت في رقبة القاضى
عماد الدين الكندى ٧٢٧ هـ (٤٢٩) ، وهذا القيد اما من الحديد
واما من الخشب ، ويوضع في اليد أو الرجل أو الرقبة ، يقول
ابن اياس (٤٣٠) ، « مات وهو في التوكيل به ، وربما قيل كان
في الخشب حتى مات » وفي موضع ثان « مشكوكا في الحديد » (٤٣١) ،
وفي موضع ثالث « فمات وهو في بيت الوالى على حصبر والحديد
في عنقه فما فكوه من عنقه حتى مات » (٤٣٢) ، ومن وضع الحديد
في رجليه أو عنقه من المصادرين الأسماء التالية :

سيف الدين منكوتر ، تفكر ٦٩٨ هـ (٤٣٣) ، النشووتنكر
٧٤٠ هـ (٤٣٤) ، ابن زليور ٧٥٣ هـ (٤٣٥) ، الوزير تاج الدين
بن أبى شاکر ٧٩٥ هـ (٤٣٦) ، قضاة حلب ٨٠٩ هـ (٤٣٧) ،
جمال الدين يوسف البيرى ٨١٢ هـ (٤٣٨) ، مشايخ عربان

-
- (٤٢٨) ألف ليلة ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، ابن حجر . المصدر السابق ، ج ٣
ص ١٩٧ .
(٤٢٩) ابن بطوطة : المصدر السابق ، ص ٤٤ .
(٤٣٠) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .
(٤٣١) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .
(٤٣٢) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، ٤٤٠ ، ج ٤ ، ص ٣٨٧ .
(٤٣٣) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ٨ ص ١٠٣ .
(٤٣٤) المصنفى : المصدر السابق ، المقريزى : المصدر السابق ، ص ٤٤٧ .
(٤٣٥) المقريزى : الخطط ، ج ٤ ، ص ٦١ .
(٤٣٦) ابن حجر : المصدر السابق .
(٤٣٧) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٦ .
(٤٣٨) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ٢ ص ٢٥٤ هـ ، ابن تغرى : المصدر
السابق ج ١٣ ص ٩٠ .

البحيرة ٨١٤ هـ (٤٣٩) ، أسد الدين الكيلوي ٨٥٢ هـ (٤٤٠) ،
 الفحاس ٨٥٤ هـ (٤٤١) ، مجد الدين بن منقورة ٨٦٧ هـ (٤٤٢) ،
 خابريك ٨٧٣ هـ (٤٤٣) ، الأتابك قيت الرجبى ٩١٠ هـ (٤٤٤) ،
 يونس النابلسى وعبد العظيم الصيرفى ومغلباى الزردكاش
 ٩١٤ هـ (٤٤٥) ، الزردكاشية ٩١٦ هـ (٤٤٦) ، أولاد الزنكلونى
 ٩١٩ هـ (٤٤٧) .

وبعد عملية التثييد كان يركب الرسم عليه حمرا أو بغلا
 للفتشهر أمام الناس وهو فى طريقه لمكان الترسيم ومن شهر
 هكذا :

ابن السلعوسى ٦٩٣ هـ (٤٤٨) ، التاج الملكى وابن غنام
 ٧٧٦ هـ (٤٤٩) ، علاء الدين الطبلوى وحاشيته ٨٠٠ هـ (٤٥٠) ،

-
- (٤٣٩) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
 - (٤٤٠) السخاوى : التبر ، ص ٢١٢ .
 - (٤٤١) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣١٧ ابن تغرى بردى : المصدر
 السابق ، ج ١٥ ص ٤١٨ .
 - (٤٤٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .
 - (٤٤٣) عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
 - (٤٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٣ .
 - (٤٤٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
 - (٤٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .
 - (٤٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .
 - (٤٤٨) ابن الفرات : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٧٧ .
 - (٤٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ ، ابن حجر :
 المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٣ .
 - (٤٥٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٦٤ .

أقبلها الجمالي ٨٣٦ هـ (٤٥١) ، كريم الدين بن كاتب المنياح
٨٣٨ هـ (٤٥٢) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٤٥٣) .
وأثناء هذا التشهير لوحظ أن العديد من المرسم عليهم كان
يتوسل بالعامة لكي تساعد في المبلغ الذي سيصدر به ، ومن
هؤلاء الوزير تاج الدين عبد الرحيم بن أبي شاكر ٧٩٥ هـ (٤٥٤) ،
وكانت استجابة العامة لهذه النوسلات تتوقف على المعاملة
السابقة لهذا الشخص معهم ، فإن كانت حسنة ساعدوه فعلا ،
وإن لم تكن رجموه وأهانوه وفرجوا فيه .

والآن بعد أن قبض على المذنب وقيد وشهر به وأودع موضع
الترسيم تثور نقطة فقهية : هل كان المرسم عليه يتلقى نفقة داخل
سجنه ؟ ومن ماله أم من بيت المال ؟ أجاب عن ذلك أبو يوسف (٤٥٥)
موضحا أنه إذا كان للسجين مال ، ينفق عليه من ماله ، وإن لم
يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين ، كذلك يصرف له
كسوتان : أحدهما للصيف ، والأخرى للشتاء ، أيضا يصرف له
عدة دراهم شهرية ، وإذا أفرج عنه وخلي سبيله ، كان ملزما
برد ما أجرى عليه ، كذلك يدفع للأجراء عشرة دراهم شهريا لكل
مرد ، وتشير القرائن الى أن هذا في معظمه كان معولا به في عهد
المماليك ، ويؤكد ذلك رواية ذكرها المقرئزي (٤٥٦) ، مؤداها أن

(٤٥١) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٧ .

(٤٥٢) ابن تغري بردي : المصدر السابق ص ٥٣ .

(٤٥٣) السخاوي : المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، ابن تغري بردي : المصدر
السابق ص ٤١٨ .

(٤٥٤) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٩٧ ، المقرئزي : السلوك
ج ٣ ق ٢ ، ص ٧٨١ .

(٤٥٥) الخراج ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٤٥٦) الخطوط ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

الأمير سيف الدين بهادر المعزى اعتقل في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، فجمع من راتبه المجرى عليه في سجنه مبلغ ١٢٠٠٠ درهم نقرة أخذها معه بعد أن أفرج عنه من الاعتقال ، وعندما استفتى محمد بن شهاب بن البزار (٤٥٧) - توفي في عهد برسبای - عن المعاملة التي يجب أن يلقيها المدين والمرسم عليه ؟ أفتى بأنه لا يضرب ولا يقيد ولا يغل ولا يجرد ولا يؤاجر ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة ، أما إذا خيف فراره ، قيد ولا يخرج الجمعة أو عيد أو جنازة ، ويحبس في موضع سيئ ، ولا يفرش له به فراش ، ولا يدخل عليه أى زائر ممن يجب أن يراه أو تسره رؤيته . ويتفصح من خلال اجراءات الترسيم أن المالك افترضوا في أغلب الرسم عليهم سوء النية وعاملوهم بموجب الشق الثانى من الفتوى .

والترسيم لم يكن له وقت محدد ، بل يمكن أن يكون : قصير الأجل كساعة أو يوم ، أو طويل الأجل كشهر أو سنة أو مضاعفاتها . وكل ذلك مرتبط بمدى قدرة المرسم عليه على السداد ، وكلما سارع في دفع ما عليه قلت مدة ترسيمه ، مثلا نجد في عام ٩١٦ هـ كان المباشر بهاء الدين مرسما عليه منذ ست سنوات ولم يسدد (٤٥٨) .

وقد تعددت مناطق الترسيم والاعتقال ما بين قاعة صاحب واحد المدارس ، أو أحد الأماكن أو لدى بعض الأفراد القائمين بعملية الترسيم . كما يلى :

قاعدة صاحب : أنشأها الملك الكامل وعرفت بهذا الاسم لأن الوزراء كانوا يلقبون بلقب صاحب ، وهى مقرهم ، وكانت

(٤٥٧) فتاوى البزاية المسماة بالجامع الوجيز (ج ٢ ، ط ٢ ، مصر ١٣١٠ هـ)

ص ٢٢٤ .

(٤٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٩٠ .

تقع بجوار باب القلعة ، والذي يمثل حلقة الوصل ما بين قلعة
 الجبل العسكرية والمدينة السلطانية التي أقامها الكامل بجانبها ،
 والنطاق الثالث الذي أنشئ أسفل القلعة الذي يضم
 الاصطبل وغيره (٤٥٩) ، وكانت مظلمة جداً (٤٦٠) . وعلى ذلك
 يمكن القول بأن الممالك اتخذوا من قاعة الصاحب أو البرج
 موقعا للترسيم بسبب توسطها القلعة والمباني الرئيسية بها ،
 حيث تكون تحت نظر جميع المسؤولين ، ولما كانت قاعة الصاحب
 هي مقر الوزير فالواضح أن المصادر أودعوا بها لأن المسئول
 عن تنفيذ المصادرة هو شاد الدواوين ، وهذا الموظف مرجعه في
 كل أموره إلى الوزير كما سبق القول . وهناك العديد ممن رسم
 عليهم داخل قاعة الصاحب منهم : أرجواش ٦٩٠ هـ (٤٦١) ،
 شهاب الدين بن فضل الله النشو ٧٣٩ هـ (٤٦٢) ، الوزير
 علم الدين بن زنبور ٧٥٣ هـ (٤٦٣) ، بيدمر الخوارزمي ٧٦٩ هـ (٤٦٤) ،
 ناظر الجيش النشو الملكي ٧٨٠ هـ (٤٦٥) ، سعد الدين بن البقرى
 ٧٨٥ هـ (٤٦٦) ، فتح الدين فتح الله ٨١٥ هـ (٤٦٧) ، كريم الدين

-
- (٤٥٩) أحمد دراج : الجانب الأثرى في كتاب صبح الأعشى (بحث منشور
 بندوق العلقشندي ، وكتابه صبح الأعشى - القاهرة ١٩٧٣) ص ١١٢ - ١١٥ .
 (٤٦٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ص ٥٨ .
 (٤٦١) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٦٨ .
 (٤٦٢) المقرئ : خطط ج ٢ ، ص ٥٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق
 ج ٩ ص ١٣٦ .
 (٤٦٣) ابن أبياس : المصدر السابق ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ ، المقرئ :
 المصدر السابق ص ٦١ .
 (٤٦٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١١ ص ٥٣ - ٥٤ ، ابن أبياس :
 المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ .
 (٤٦٥) المقرئ : السلوك ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٢٧ ، ٣٩١ .
 (٤٦٦) ابن أبياس : المصدر السابق ، ص ٦٦٣ .
 (٤٦٧) المقرئ : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨ ، ج ٤ ق ٢ ،
 ص ٩٣٣ .

ابن كاسب المناخ ٨٣٨ هـ (٤٦٨) ، زين الدين عبد الباسط بن خليل
٨٤٢ هـ (٤٦٩) ، ناصر الدين محمد بن أبي الفرج ٨٤٤ هـ (٤٧٠) ،
الوالى خاير بك القصاروى ٨٦١ هـ (٤٧١) .

أما المدارس التى رسم فيها على المصادرى فهى : المدرسة
الصاحبية بسويقة الصاحب وممن رسم عليه فيها ابن السلجوس
٦٩٣ هـ (٤٧٢) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٤٧٣) وغيرهما الكثير ، وهناك
أيضا المدرسة الصالحية ، والمدرسة الحجازية ، والمدرسة
الشريفية (٤٧٤) ، وممن رسم عليه بالمدرسة الشرفية قاضى
القضاة ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن بن بنت ميلق قبل عام
٧٩٧ هـ (٤٧٥) ، وبعيدا عن المدارس هناك مناطق أخرى استخدمت
للترسيم والاعتقال وغالبها ما تقع فى اطار القلعة وهى :

● دار الوزارة : واعتقل بها فخر الدين محمد بن فضل الله
٧١٢ هـ (٤٧٦) .

● الاصطبل : وعوق به يلغا الأحمدي المجنون ٨٠١ هـ (٤٧٧) .

● خزانة شمائل : اعتقل بها علاء الدين الطبلوى ٨٠٠ هـ (٤٧٨) .

-
- (٤٦٨ - ٤٦٩) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨ ،
ج ٤ ق ٢ ، ص ٩٢٣ .
(٤٧٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١١ .
(٤٧١) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٩٩ .
(٤٧٢) ابن الفرات : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٧٧ .
(٤٧٣) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣١٤ - ٣١٧ .
(٤٧٤) عبد الغنى محمود عبد الماطى : التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك
(دار المعارف - القاهرة - د ت) ص ١٨٩ - ١٩٠ .
(٤٧٥) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ١٤٨ .
(٤٧٦) المقرئى : سلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١١٦ .
(٤٧٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ص ٤٦٦ ، ج ٢ ، ص ١٣ .
(٤٧٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ص ٤٦٦ ، ج ٢ ، ص ١٣ .

- **الزردخانه :** دخلها سعد الدين بن غراب وأخوه ٨٠٥ هـ (٤٧٩).
- **طبقة الزمامية :** ورسم فيها على المحتسب على العجمي ٨٥٧ هـ ، على بن العيني ٨٧٢ هـ (٤٨٠) .
- **قاعة البحرة :** ورسم فيها على شرف الدين الأنصاري ٨٦٧ هـ ، والأتابك قيت الرجبى ٩١٠ هـ (٤٨١) .
- **سجن الرجة :** ورسم فيه على القاضي صلاح الدين بن بكروت ٨٦٥ هـ (٤٨٢) .
- **قاعة الدهيشة :** ورسم فيها على قاضي قضاة دمشق العلاء ابن الصابوني ٨٧٣ هـ (٤٨٣) .
- **جامع القلعة :** ورسم فيه على عبد العظيم الصيرفي ، وعبد الباسط بن تقي الدين ٩١٤ هـ (٤٨٤) .
- **الخزندارية :** ورسم فيها على بن ابنى الجلود ٩٠٨ هـ (٤٨٥) .
- **العرفانة :** ومن اسمها يبدو أنه مكان ضيق ، وغير جيد التهوية ، وانتشر الترسيم بها في عهد السلطان الغوري .

-
- (٤٧٩) المقرئى : المصدر السابق ج ٣ ق ٣ ، ص ١١٠٦ .
- (٤٨٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
- (٤٨١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٠٠ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .
- (٤٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .
- (٤٨٣) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٤٨٤) ابن اياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ .
- ٢٠٢ ، ٣١٧ .
- (٤٨٥) ابن اياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ .

وممن دخلها : الاستادار شرف الدين بونس النابلسي ٩١٤ هـ ،
عبد العظيم الصيرفي ، وشرف الدين الصغير ٩١٦ هـ ، بدر
الدين بن ثعلب قاضي أسيوط ٩١٩ هـ (٤٨٦) .

أما في الشام فكان هناك قاعة الخزندار بدار السعادة (٤٨٧) ،
والعذراوية (٤٨٨) ، النجيبية الجوانية (٨٤٩) وأماكن الترسيم
السابقة لم تكن جميعها تسير على نمط واحد في المعاملة ، فلا يعقل
أن تكون خزانة شمائل مثل جامع القلعة : ويمكن تفسير ذلك بأن
المذنب في أول ترسيمه كان يودع بمكان مؤذ حتى يقر بما لديه ، ثم
ينقل الى مكان آخر أخف في وطأته من المكان الأول . مثال ذلك
العلاء بن الصابوني في عام ٨٧٣ هـ ضرب بقاعة الدهيشة ، وعندما
أقر بالسداد نقل الى طبقة الخزندارية وظل بها حتى يكمل
السداد (٤٩٠) . وبعبارة عن هذا الأماكن يذكر العيني (٤٩١) ،
أن لكل قاض حبساً أو معتقلاً خاصاً به ليرسم فيه على من يريد
حتى يفصل في أمره .

كذلك كان يرسم على المذنبين أو المصادر عند كبار موظفي
الدولة . فما هو سعد الدين بن غراب وأخوه فخر الدين بعد أن
أقرا بمبلغ المصادرة ٨٠٥ هـ ، نقلوا الى بيت شاد الشرابخانة حتى
ينسددوا ما عليهما (٤٩٢) ، وفي عام ٨٤٦ هـ بعد القبض على
الخازندار جوهر التمرأزي رسم عليه السداد عند نائب قلعة

(٤٨٦) ابن إياس : المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٤ ،
٣٠٢ ، ٣١٧ .

- (٤٨٧) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٥٠ .
(٤٨٨) جمال الدين بن قاضي شهاب الدمشقي : الاعلام بتاريخ أهل الاسلام
(مخطوط بدار الكتب رقم ٣٩٢ تاريخ) ص ٣ .
(٤٨٩) أسن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٥٨ ، ١٦١ .
(٤٩٠) ابن الصيرفي : المصدر السابق .
(٤٩١) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٦١ .
(٤٩٢) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٧ ، ٦٧٢ .

الجبل تغرى برمش (٤٩٣) ، وهناك أمثلة كثيرة جداً غير ذلك ، وفيها يتصل بهذه الجزئية يلاحظ أن السلطان لم يحل المستهدف مصادرتة الى أى شخص عادل لكيلا يعفوا عنه بدون مصادرة بل كان يحيله الى أحد الظلمة لكي يدينه ولا يخرج منه أو يفك الترسيم عنه الا باذن من السلطان ، وكان الجميع يدرك ذلك ويعرفه ، حيث ذكر صاحب النجوم (٤٩٤) ، أن المتهم كان ينقل الى بيت المكلف بالترسيم عليه ، فان حاققه وجد عليه مالا حبسه حتى يسدد ، وان لم يكن يفرج عنه ، ولكن هذا الافراج كان يغضب السلطان ، وهذا ما حدث مع أحد الأشخاص في عهد جقمق بعد أن رسم عليه ببيت القاضي الحنبلي لم يثبت في جهته شيء للديوان ، فأمر القاضي بالافراج عنه ، وعندما علم رسل ينقل الرجل الى أحد القضاة الظالمين فصادره بمبلغ ١٠٠٠٠٠ السلطان الذين كانوا يترددون على المرسمين بأمر الافراج ، قاموا درهم بالاضافة الى ٣٠ ألف دينار نهبت من الرجل لحاشية هذا القاضي .

كذلك ألزم المالك الرسم عليهم بدفع أجرة المرسمين . مثال ذلك : عندما صودر المحتسب الزيني بركات بن موسى ٩١٨ هـ رسم عليه ثمانية أيام كان يدفع فيها للمرسمين عليه مائة دينار (٤٩٥) . وعندما صودر ناظر الجيش زين الدين عبد الباسط ٨٤٣ هـ دفع للمرسمين عليه — وكانوا ثمانية خاصكية — مبلغاً من المال قدره المقریزی (٤٩٦) ، ب ١٢٠٠ دينار ، وابن تغرى بردى (٤٩٧) ب ٢٢٠٠ دينار ، أما العيني (٤٩٨) فقدره ب ٣٠٠٠

• (٤٩٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٣٥٥

• (٤٩٤) ابن تغرى بردى ، ج ١٥ ، ص ٥٣٨

• (٤٩٥) ابن اياس : المصدر السابق : ج ٤ ، ص ٣٧٤ — ٣٧٥

• (٤٩٦) المصدر السابق : ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٤٦

• (٤٩٧) المصدر السابق ، ص ٣٢٧

• (٤٩٨) المصدر السابق — حوادث ، ص ٥٣٢

دينار في الفترة ما بين ٢٨ ذى الحجة و ١١ صفر ٨٤٣ هـ . ويمكن القول بأنه لا اختلاف بين التقديرات الثلاثة السابقة اذا علمنا بأنه كلما طالت مدة الترسيم ، زاد أجر المرسمين . وعلى هذا يمكن القول بأن المرسم عليه كان يقع بين نارين : المصادرة من جهة ، وأجرة المرسمين من جهة أخرى . وكان لهذا الأثر السيئ عليهم ، إذ باع غالبهم أملاكه ، وصرفها في أجرة المرسمين عليهم (٤٩٩) بل أن بعضهم استدان من الناس وكتبت عليه عدة صكوك (٥٠٠) . وأول بادرة أمل من قبل السلطة — وآخرها أيضا — لرفع المعاناة عن هؤلاء قام السلطان قلاوون في عام ٦٨٧ هـ بالافراج عن المصادرين الذين حبسهم الشجاعى عندما علم بحالهم (٥٠١) . وأصيب المجتمع المملوكى عقب ذلك بالعقم ، ولم يتمخض عنه أى محاولة كالتى فعلها قلاوون ، مما جعل العصر يبدو كبحر ظلم لا تدركه الدلاء .

وبعد الترسيم على الشخص كان يوقع عليه إجراء آخر وهو الختم على موجوده سواء بمصر أو الشام ، انتظاراً لما تسفر عنه المحاسبة والمناظرة في موضع الترسيم . وهذا الختم كان عبارة عن وضع الرصاص أو الشمع على الشيء المراد غلقه كالأبواب ، ثم طبع هذا الرصاص أو الشمع بما يريدون ، وبظل هذا الختم موضوعاً على البيت حتى يفرج عن صاحبه فيفك (٥٠٢) . وهذا الإجراء ما زال متبعاً حتى وقتنا ويسمى التثمين أو التحريز .

ثم يلى عملية الختم توقيع الحوطة ، وهى عبارة عن دق الأخشاب أمام الأبواب ، واحاطتها كالسياج ، ثم تعيين حراس على الأبواب والأسطح ليلاً ونهاراً ، لكيلا يتسرب أى شيء ثم يحجز

(٤٩٩) ابن الفرات : المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٥٠٠) النويرى : المصدر السابق ، ج ٣١ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٥٠١) ابن الفرات : المصدر نفسه .

(٥٠٢) ألف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ٢١ ، ج ٢ ، ص ٤٨٦ .

على زوجة وأولاد الشخص المرسم عليه بما يملكوه من مصوغ
حتى ينتهي الحصر أو الجرد (٥٠٣) . ثم ينتدب أحد الأشخاص
ليتحفظ على هذا الموجود ويكون بمثابة هارس قضائي . مثال
ذلك :

انتداب فتح الله كاتب السر لحفظ موجود جمال الدين
الاستادار ٨١٢ هـ (٥٠٤) . وهذا الختم كان يوضع على كل شيء
سواء كانت : حواصل (٥٠٥) ، أو أسلحة (٥٠٦) ، أو أى شيء
آخر .

وعقب توقيع الختم والحوطة على ممتلكات المصادر في محل
اقامته ، كان السلاطين يرسلون كتبا أو مندوبين لحصر ممتلكاته
في المناطق الأخرى خاصة بلاد الشام أو صعيد مصر هذا اذا كان
المصادر من ذوى الجاه في الدولة ، وتُشغل عدة مناصب ، وتنقل
في أنحاء الدولة .

مثال ذلك : عندهما وقعت الحوطة على حسام الدين طرنتاي
٦٨٩ هـ أرسلت الكتب للجهات من أجل الحوطة على موجوده (٥٠٧) .
وعندهما قبض على الوزير علم الدين بن زنبور ٧٥٢ هـ أرسل الى
ولاة الوجهين بالحوطة على ماله ، وزراعته ، ودواليه ، وأرسل
الحسام العلاني إلى الشام للحوطة على موجوده هناك (٥٠٨) .

-
- (٥٠٣) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٢٠٥ ، ٢٧٠ .
(٥٠٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ و ١ ص ١٠٩ ، ابن حجر :
المصدر السابق ج ٦ ص ١٦٥ .
(٥٠٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ص ٨٤ .
(٥٠٦) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٧٥ .
(٥٠٧) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ - ٣٢ .
(٥٠٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٧٨ - ٢٨٢ ،
المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٨ .

أما الاجراء النالى فكان يتمثل فى القبض على عائلة المستادر ومباشريه وعبيده وعصبته ممن ينسفلون مناصب فى الدولة ، وتتبع كل من لديه أموال له وذلك لكى يقرؤا على الأماكن التى يخبىء فيها سيدهم .نقوده ، ولكيلا يتصرفوا فيما بأيديهم من مال أستاذهم ، ولكيلا يتلاعبوا فى دفاتر املاكه ، ولكى يلزمهم السلطان بكتابة أوراق بجميع ممتلكات أستاذهم . وقد عبر الصفدى (٥٠٩) عن ذلك بقوله « ومن كان له به أدنى علاقة » . وهذا يبين أن جميع حواشى الأمير كانت تعاقب ويحتاط بها ، لكى يقرؤا ، أما اذا انكروا . كان مصيرهم المصادرة (٥١٠) . والواقع أن كل أمير مملوكى كان له ديوان ، وعنده كثير من المستخدمين ، فهناك من يتولى الحسابات ، وثان يرعى الخيل وثالث يخدم .. وهكذا وعبر عن جميع هؤلاء باسم حاشيته ، وكثيراً ما أخذت هذه الحاشية بذنب أستاذتهم . وكانت ترجع المعاملة التى تلقاها هذه الحاشية إلى نوع العلاقة بين أستاذهم والسلطان ، فان كانت هذه العلاقة حسنة ، أمر السلطان بالآ يشوش أحد على هؤلاء ، مثلما فعل السلطان مع حاشية قجماس نائب الشمام ٨٩٢ هـ (٥١١) هـ . والعكس صحيح . ومن عوقبت حاشيته للقرار بماله نذكر :

الفائزى ٦٥٥ هـ (٥١٢) ، وطرنتاى ٦٨٩ هـ (٥١٣) ، وأرغون ٧٢٧ هـ (٥١٤) ، والفخر محمد بن فضل الله ٧٣٢ هـ (٥١٥) ،

-
- (٥٠٩) الوافى ، ج ١٠ ، ص ٣٠٠
 (٥١٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٦ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠
 (٥١١) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٨١
 (٥١٢) الكتبى : فوات ، ج ٣ ، ص ٧٧
 (٥١٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٧ ق ١ ، ص ٣٦٥
 (٥١٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠
 (٥١٥) المقرئى : المصدر نفسه ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٤٧ ، ٣٥٧

بكتبر الساقى ٧٢٣ هـ (٥١٥) ، نائب طرابلس ٧٣٤ هـ (٥١٦) ،
النشور ٧٣٩ هـ (٥١٦) ، ببيغاروس ٧٥١ هـ (٥١٧) ، علم الدين
ابن زنبور ٧٥٣ هـ (٥١٨) ، المهر الجمالى محمود ٧٩٨ هـ (٥١٩) ،
علاء الدين بن الطيللاوى ٨٠٠ هـ (٥٢٠) ، بدر الدين حسن
٨١٩ هـ (٥٢١) ، على بن أبى الجود ٩٠٨ هـ (٥٢٢) ، ابن عوض
٩٢٠ هـ (٥٢٣) ، وغيرهم الكثير . ويلاحظ أن جميع العقوبات
والمصادرات التى وقعت للحاشية كانت خاصة برجال الدولة ،
ولم يكن للعامّة فيها نصيب .

ولنرجع الآن الى الرسم عليه — بعد توقيع الحوطة على
داره وحاشيته — لنعرف ماذا يجرى معه فى موضع الترسيم .
كانت تجرى محاسبته ومراقبته ، والمحاسبة عبارة عن أن المشد
يعد أوراقاً للشخص المصادر يراجعها فيها (٥٢٤) . وهذا يعنى
أن كل ديوان كانت له مجموعة دفترية خاصة به ، وكل مباشر
كانت له دفاتره ، سواء : اليومية ، أو الشهرية ، أو السنوية
التى يكتب فيها . وكانت تلك الدفاتر مخلدة أو مثبتة فى الديوان ،
فاذا ما صودر هذا المباشر كان المشد يراجع هذه الدفاتر بدقة ،
ويستخلص منها الملاحظات ، والمخالفات ، والاختلاسات ،

-
- (٥١٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٢٢ ، ١٣١ - ١٣٤ .
(٥١٧ ، ٥١٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٨٢٢ .
(٥١٩) السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ،
ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣١٥ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٣٩ - ٨٥٧ ،
خطوط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .
(٥٢٠) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٦٤ ، ابن حجر : المصدر
السابق ، ص ٣٨٠ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٧ .
(٥٢١) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٥٤ .
(٥٢٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٩ - ٥٥ .
(٥٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .
(٥٢٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٢٠ ، ح (١) .

والمناخرات ، ويكتبها في أوراق ، يحقق بها مع المباشر المستهدف مصادره ، حتى يعرف ما هو العجز لديه فيحصله منه . على سبيل المثال لا الحصر :

في ٨٢٨ هـ حاسب متسد الدواوين الاستادار كريم الدين بن كاتب المناخ فوجد عليه ٥٥٠٠٠ دينار ، صالحه عنها بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار (٥٢٥) . وعقب ذلك بأربع سنوات قام تقصري بردى — المنعوت بالمؤدى — الدوادار الكبير بمحاسبة زين الدين عبد الباسط فقرر عليه مبلغ ١٠٠٠٠ دينار و ٣٠٠٠٠ درهم للحيوان (٥٢٦) . وفي عام ٩١٨ هـ عندما غضب السلطان على المحتسب الزينى بركات سلمه الى الأمير الماس دوادار سكين فحاسبه عن أربع سنين بالجهات التى يشرف عليها، وبعد المحاسبة قرر عليه ٣٠ الى ٤٠ ألف دينار (٥٢٧) . وثمة حقيقة يجب أن يشار إليها وهى أن المحاسب كان يجرى محاسباته ويكتب بها تقريرا يرفعه للسلطان ، وعلى الأخير أن يقرر المبلغ الذى يراه .

وكان يجرى مع المحاسبات اجراء آخر يسمى « المرافعة أو المناظرة » . والمرافعة من : رفع ، رفع أمره الى الحاكم رفعا : أى شكاه اليه ، ترافع الخصمان الى الحاكم : احتكما اليه (٥٢٨) . والمرافعة : مجرد شكوى عادية (٥٢٩) . والمناظرة : النظر بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين الشئيين اظهاراً

(٥٢٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٥٣ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ص ٩٣٣ .

(٥٢٦) ابن تغرى : المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ٩١٥٦ .

(٥٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٧٤ .

(٥٢٨) المعجم الوجيز ، ص ٢٧١ .

(٥٢٩) حمدى عبد النعم : مرجع سابق ، ص ١٨١ .

للصواب (٥٣٠) . . وغالباً كانت المرافعات عبارة عن إشكوى يقدمها بعض الأفراد — رجلاً كان أم امرأة — للسلطان ، فمسند أحد المسئولين ، وبدعى عليه بدعوى فيها ، ويطلب من السلطان محاققة هذا المسئول ، مقابل كشف الحقيقة ، أو مقابل أن يضمن للسلطان مبلغاً معيناً من المال إذا ما ظهر الحق على هذا المسئول . فإذا ما عقدت المرافعة وصحت دعوى الشاكى ، قام السلطان بمصادرة هذا المسئول ، أما إذا فشل المرافع في اثبات دعاواه ، فعاقبه السلطان .

وإذا ترفع متخاصمان أمام السلطان ، كان كلاهما يخسر جزءاً من ماله للسلطان (٥٣١) . وهذا الجزء يمكن تسميته ضريبة تقاض ، أو رسوم رفع دعوى محاكمة كما فى وقتنا الحالى .

وبناء على ما سبق يمكن أن نستنتج أن الدولة كانت تشجع المرافعات ، لما كانت تدره من أموال من جهة ، ولما كان يترتب عليها من مصادرة أحد المترافعين من جهة أخرى . وقد شاعت هذه الظاهرة بكثرة فى عصر السلطان قنصوه الغورى ، وهذا أيضاً يلقى بظلاله على أن المرافعات كانت مرتبطة بالحالة الاقتصادية للبلاد من جهة ، ومن جهة أخرى يرجع انتشارها الى شخص الحاكم ومعاونيه أنفسهم ، وعلاقاتهم ببعضهم البعض . فإذا ما اتفق بعض الأمراء أو العامة على إيذاء فرد ما ، أحضروا له أحد الأشخاص ليرافعه ويدينه أمام السلطان ، فعاقبه ويصادره . وهذا ما حدث مع سنجر الشجاعى فى عام ٦٨٧ هـ حينما رافعه الكاتب ابن الجوجرى — بمباطنة ناظر الدواوين — وأدائه فعاقبه السلطان وصادره (٥٣٢) . ويشير المقرئى (٥٣٣) .

(٥٣٠) الحرجاني : مصدر سابق ، ص ١٢١ .

(٥٣١) ألف ليلة وليلة ، ج ٣ ، ص ٦٠٨ .

الى أن المترافع فيه كان يصادر ايما كانت النتيجة ، وغالبا ما كان المرافعون من القبط يسبب براءتهم في بشون الحسابات .

وإذا أراد السلطان — أو المتحكم في السلطان — مصادرة فرد ما ، وانعدمت معه الحيل ، قام بدس عجائز في بيت هذا الفرد للتجسس عليه ، ونقل أخباره ، ومن ثم معرفة أماكن ونقاط ضعفه . واتبع النشو هذه الطريقة في مصادرة أولاد الجيعان في عهد الناصر محمد بن قلاوون (٥٣٤) . ويبدو أن النشو استخدم سلاح العجائز في التجسس بمهارة فائقة للإيقاع بالاثرياء ، ومن هؤلاء ابن هلال الدولة ٧٣٤ هـ / ٧٣٥ هـ ، فعندما استشعر ابن هلال الخطر وأيقن أنه سيصادر لا محالة قام بخدعة للنشو رصدها الدواداري (٥٣٥) ومؤداهما أنه اتفق مع شخص يدعى عبد الله البريدي بأن يذهب الى النشو ناظر الخاص ، ويدعى أنه يريد مراعاة ابن هلال ، وان يثبت في جهته كذا وكذا — بالطبع مبالغ ضئيلة — وحينئذ يقوم النشو بمصادرة ما أخبر به ، ولا يتوصل الى الخبايا ، ونجحت الحيلة . ومن هذه نخرج بأن بعض المرافعات كانت مدسوسة ، ومخطط لها ، ويمكن اكتشاف ذلك بسهولة إذا نظرنا الى ضالة المبلغ الذي صودر به الرسم عليه عقب المرافعة . ولما كان اللبائشرون من أكثر الناس ثراء لذلك كانوا من أول فئات المجتمع تعرضوا للمرافعات . وقد عبر عن ذلك العيني (٥٣٦) في عام ٦٨٧ هـ عند ذكره ولاية الوزير بدر الدين بيدرا قائلا : « وأنكفت في أيامه المرافعات ، وقلت

(٥٣٢) الدواداري : كنز ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ ، التويري : المصدر السابق ،

ج ٣١ ، ص ١٥٣ .

(٥٣٣) المصدر السابق ، ج ٢ و ١ ، ص ٩ .

(٥٣٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٨٥ .

(٥٣٥) المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٧٦ — ٣٧٧ .

(٥٣٦) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ .

المصادرات .. وذاقت الدواوين حلوة الأمن من بعد مرارة
الخوف » . وفيما يلي أمثلة لبعض الحالات التي صودرت عقب
المراقبة ، ونجاح المرافع في ادانتهم :

قاضي القضاة شمس الدين الحنبلي ٦٧٠ هـ (٥٣٧) . وفي عام
٧٣٧ هـ ترفع يعقوب الأسلمي مستوفي الجهات وابن المجاهدي
والي دمياط فصول الانثان (٥٣٨) ، محمد بن القطب كاتب سر
دمشق ٣٧٨ هـ (٥٣٩) ، ابن زعازي البهنساوي وكاتب سر حلب
ونائب قلعته واستادارها ٧٤٧ (٥٤٠) السلطان الأشرف شعبان
٧٧٨ هـ (٥٤١) . شمس الدين أبي الفرج ناظر الخاص
٧٨٠ هـ (٥٤٢) . الاستادار جمال الدين محمود ٧٩٨ هـ (٥٤٣) .
سعد الدين بن الهيصم ٧٩٩ هـ (٥٤٤) . الوزير بدر الدين بن
الطوخي وحاقيقه سنة رجال ، والطنبغا نائب السلطنة بالوجه
القبلي ٨٠١ هـ (٥٤٥) . الفحاس ٨٥٤ هـ (٥٤٦) . القاضي بدر

(٥٣٧) النويري : المصدر السابق ، ج ٣٠ ، ص ١٩٠ - ١٩١ ، البيهقي :
المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٠ ، المقرئ : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ،
ص ٦٠٣ .

(٥٣٨) المقرئ : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٣ ، ٤٣٦ .

(٥٣٩ ، ٥٤٠) المقرئ : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٣ ، ٤٣٦ .

(٥٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٨١ .

(٥٤٢) المقرئ : المصدر السابق ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٣٦ ، ابن اياس :
المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٥٤٣) ابن حجر : انباء ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ٢٤٣ ، ابن نغري بردي :
المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٦٣ ، المقرئ : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٢ ،
ص ٨٣٩ ، خط ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٥٤٤) المقرئ : السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٧١ .

(٥٤٥) ابن الصيرفي : نزهة ، ج ١ ، ص ٤٨٨ ، المقرئ : المصدر نفسه ،
ص ٩٣٣ .

الدين بن القرافى ورافعته امرأة ٨٩٥ هـ (٥٤٧) . عبد الباسط بن
تقى الدين ٩١٤ هـ (٥٤٨) . هيفة اللخيدة ٩١٨ هـ (٥٤٩) .

وتعليقا على هذه الجزئية ينبغى القول بأنه لم تكن هناك قيود
على المرافعين ، سواء فى النوع أو الطبقة . وكلها وجد هؤلا
المرافعون آذانا صاغية من قبل السلاطين كثر عددهم ،
وازدادت مراعاتهم . كما أن السلاطين حرصوا على أن يكون
المراسع من الد أعداء المرسم عليه ، وعلى علم يقينى بخباياه ، لكيلا
يتهاون فى محاسبته واستخراج ذخائره .

بعد المحاسبة والمرافعة يبدأ إجراء تال وهو التنفيذ العملى
لتحصيل المبلغ الذى أسفرت عنه المرافعة وهو مبلغ المصادرة —
وكانت أول خطوة فى سبيل تحقيق ذلك هى البحث عن الأموال
المخبأة أو المدفونة فى أزيار بباطن الأرض . وعادة ملء الأزيار
بالمال ودفنها بباطن الأرض ترجع الى طبيعة نظام الحكم المملوكى ،
الذى هو عبارة عن سلطان ورعية ، السلطان يحكم ويستبد عن
طريق فئة قليلة من مماليكه وأمرائه والرعية تمثل فئات الشعب
المغلوبة على أمرها ، وبسبب كثرة تغير السلاطين وما يترتب عن
ذلك من اشغال الفتن والحروب بين الأحزاب ، ومصادرة أملاك
المغلوبين ، قام كل أمير بادخار جزء من ماله الزائد ودفنه فى الأرض
لوقت الحاجة (٥٥٠) . أو وضعه فى حواصل ، أو فى مناطق
مهجورة ، أو كأمانة لدى غير المشكوك فيهم ، وفى عقود السلالمة .
بل أن بعضهم حرصا منه على المال قام بدفنه فى « كراسى

(٥٤٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٤١٥ .

(٥٤٧) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٤٧ .

(٥٤٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٧ .

(٥٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ .

(٥٥٠) ألف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ١٥ ، سعداوى : صور ، ص ١٠٤ ،

المستراح » (٥٥١) . وذلك كنوع من التعتيم على القائمين بالبحث ولكيلا تصل أيديهم إليها ، ويأخذوا الظاهر فقط ، وربما هذا ما دعا ابن ظهيرة (٢٥٢) . الى القول بأن أكثر أموال مصر « مودعة بطون الأرض » . ولكن لم يخف على سلاطين المالكين هذه الحيل . وفي سبيل استخراج هذه الكنوز قاموا بهدم الدور بعد أخذ ما فيها من أموال ورخام ، ثم حرثها بالمحاريث ، حتى يظهروا المدفون بها من أموال (٥٥٣) . ومن حرثت بيوتهم هؤلاء :

ناظر البيوت أبو شاعر بن سعيد الدولة ٧٣٦ هـ عندما صدره النشو حرث بيوته لاستخراج الدفائن (٥٥٤) . النشو ٧٣٩ هـ (٥٥٥) . تاج الدين أحمد ناظر الجيش والخاص ٧٥٥ هـ (٥٥٦) . الوزير تاج الدين النشو الملكي ٧٧٦ هـ (٥٥٧) . المعز الجمالي محمود الاستادار ٧٩٨ هـ حيث أخذ الطواشيعة والوالى من داره عدة أزيار بها دراهم ودنانير كثيرة ، كذلك عثروا على أموال مخبأة في مدرسته ، ثم في بيت قديم له عثروا على عدة زلع بها أموال كثيرة (٥٥٨) .

- (٥٥١) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٤ .
 (٥٥٢) الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس - دار الكتب ١٩٦٩) ص ١٣٠ .
 (٥٥٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٢٢ .
 (٥٥٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١٥ .
 (٥٥٥) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٤٨٣ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٤٢ ، Irwin : Op. Cit., p. 114.
 (٥٥٦) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٧ .
 (٥٥٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٣ ، المقرئى : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
 (٥٥٨) السيوطى : الكنز ، ص ٨٠ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ ، المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٥٧ .

وإذا ما استولى سلاطين الممالك على هذه الخبايا ، وحسبوها ،
ثم وجدوا أنها لم تكف مبلغ المصادرة قاموا بأجراء تال وهو : بيع
أمتعة وموجود المصادر عن طريق الحلقة (٥٥٩) . والبيع بالمزاد
في القانون الوضعي نوع من أنواع البيوع عبارة عن طرح سلعة
للبيع ، فيتقدم المشترون كل بالثمن المراد الشراء به ، ولآخر أن
يزيد عليه ويترتب على ذلك سقوط العطاء السابق الأقل ثمنا ،
وهكذا حتى يقفل باب المزايدة ويرسو على صاحب أعلى سعر ،
وهذا البيع له أصل في الشريعة الإسلامية ويسمى (بيع من
يزيد) ومن الأحاديث التي رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم
في ذلك أن أنصاريا أتاه فقال له : أما في بيتك شيء ؟ قال : بلى
جلس نلبس بعضه ، ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء .
قال انتنى بهما . فاتاه بهما ، فأخذهما الرسول ، وقال من يشتري
هذين ؟ فقال رجل : أنا أخذهما بدرهم . فقال : من يزيد على
درهم ؟ فقال رجل : أنا بدرهمين . فأعطاهما إياه (٥٦٠) . وكانت
تقام في القلعة حلقات بيع لموجود المصادر الذي يصدر الأمر ببيع
موجوده من أمتشة وماشية وجوار وأسلحة وأوان وغيرها ،
وتتراجع فيها التجار ، لشراء هذه البضائع ، وعلى المصادر دفع
أجرة الموكلتين بالبيع (٥٦١) . ويلاحظ أن زمن البيع كان يرتبط
بحجم الثروة ، فكلما كبرت وتشعبت الثروة ، استغرقت وقتا
طويلا في بيعها . أو عملت لها عدة مزادات بعكس ما إذا كانت
قليلة بيعت في وقت قصير .

(٥٥٩) ويقابله حاليا نظام البيع بالمزاد العلني .

(٥٦٠) محمود النربيني : المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٥٦١) الصفدي : الوافي ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ ، ابن تغري بردي : المصدر

السابق ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، المقریزی : الخطط ، ج ٢ ص ٣٨٤ ، السلوك ج ٣
ق ٣ ص ٦٥٤ .

مثلا ثروة النشو بيعت في ٢٩ حلقة (٥٦٢) . أما ثروة تنكر
 ٧٤١ هـ فاستغرق بيعها ٤ شهور (٥٦٣) . وثروة ابن الفنام
 والأسعد غبريال ٧١٣ هـ وبكتمر الساقى ٧٣٣ هـ استغرق بيع
 كل منها شهرا (٥٦٤) . كذلك ينوقف زمن البيع على عدد أيام
 الأسبوع التى يعقد فيها المزاد فإذا ما عقد يوميا قل الوقت بعكس
 ما اذا عقد أياما معدودات فى الأسبوع . مثلا عندما صودرت ابنة
 خاير بك كاشف الغريبة ٩٢٢ هـ حدد لبيع موجودها يوما فى
 الأسبوع ، هما : السبت والثلاثاء (٥٦٥) . أما بالنسبة للقائم
 بعملية البيع ، فلم يكن شخصا معينا لذلك ، ولكن اشترط فيه أن
 يكون من أعدى أعداء المصادر (٥٦٦) . وغالبا كان البائع هو
 الشخص المرسم على المصادر أو الشاد أو الوالى أو المحتسب
 أو الدوادر ، أو شخصا آخر يندب لذلك . وهناك بعض الحالات
 التى كان يشترط فيها على البائع أن يبيع بأبخص الأسعار . مثلما
 حدث مع تركة بكتمر الساقى (٥٦٧) . بينما يوجد حالات أخرى
 بيع موجودها بأسعار عالية . مثلما باع الشجاعى حواصل تقى
 الدين توبة ناظر دواوين دمشق ٦٨٨ هـ بثمن مرتفع بلغ ٥٠٠.٠٠٠
 درهم (٥٦٨) . أما فى عام ٨٠٢ هـ عندما احتاط الدوادر على
 موجود ايتمش البجاسى الاتابك ، وجد له ٦٠٠٠ أردب (٥٦٩)

-
- ٥٦٢) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ص ١٤٢ .
 - ٥٦٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٥٠٨ .
 - ٥٦٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٢٤ ، ج ٢ ، ص ٣٥٧ .
 - ٥٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٢ .
 - ٥٦٦) المقرئى : المصدر نفسه ، ص ٥٠٧ .
 - ٥٦٧) الصفدى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٩٤ .
 - ٥٦٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٨ .

قمح ٦٠٠٠ را أردب حمص ٦٠٠٠ أردب فول ، وكان سعر أردب القمح آنذاك ٣٥ درهما ، فأمر الدوادار بأن يبيع الأردب هنا بمبلغ ٦٠ درهما فرفض المحتسب بدر الدين العيني واستقال (٥٧٠) . ويمكن القول بأن البيع بأبخص الأسعار ربما قصد به النكاية في المصادر ، أو ربما الرافعة بالعامية ، وهذا مستبعد ، أما البيع بأسعار عالية فربما مرجعه الى نوع البضاعة المبيعة ، أو رغبة أولى الأمر في الكسب من وراء بيعها .

وممن بيعت حواصلهم أو موجودهم :

أرجواش المنصوري ٦٩٠ هـ (٥٧١) ، نجم الدين بن الزبيق. ٧٣٥ هـ (٥٧٢) ، شهاب الدين بن فضل الله ٧٣٩ هـ (٥٧٣) ، النشو ٧٣٩ هـ (٥٧٤) ، تنكز ٧٤٠ هـ (٥٧٥) ، علاء الدين أقبغا ٧٤٢ هـ (٥٧٦) ، عدة أمراء ٧٤٨ هـ (٥٧٧) ، منجك ٧٥١ هـ (٥٧٨) ،

(٥٦٩) الأردب في مصر الملكية كان ٦ ويات - ٢٤ ربما - ٩٦ قدحا صغيرا .
أى يساوى ٦٩٦ كجم من القمح أو ٥٦ كجم من الشعير فالتر منتس : الكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري (ترجمة كامل العسيلي - الأردن ١٩٧٠ ص ٥٨ .

(٥٧٠) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٥٧١) العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ .

(٥٧٢) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٧٠ .

(٥٧٣) المقرئ : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٥٧ .

(٥٧٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٤٢ .

(٥٧٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٥٤ .

(٥٧٦) الصفدى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ ، ابن تغرى : المصدر

السابق ، ج ١٠ ، ص ١٠ ، المقرئ : المصدر السابق ، ص ٣٨٤ ، السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٥٦٤ .

(٥٧٧) المقرئ : المصدر السابق ، ص ٧٣٠ .

(٥٧٨) المقرئ : المصدر السابق ، ص ٨٢٣ .

تاج الدين أحمد ٧٥٥ هـ (٥٧٩) ، سعد الدين بن البقرى
 ٧٨٥ هـ (٥٨٠) ، يلغيا السالى ٨٠٦ هـ (٥٨١) ، فتح الدين
 فتح الله ٨١٥ هـ (٥٨٢) ، كريم الدين بن كاتب المناخ ٨٣٨ هـ (٥٨٣) ،
 زين الدين عبد التاسط ٨٤٢ هـ (٥٨٤) ، النحاس ٨٥٤ هـ (٥٨٥) .
 وفي سداد مبلغ المصادرة كان السلاطين يقبلونه نقداً ، اذا
 ما توافرت جملة ، أما اذا قلت فكانوا يقبلون بعضه على هيئة
 خيول أو غلال أو ممالك أو بضائع وخصوصاً التوابل ويخصمون
 ثمن هذه البضائع من اجمالى المبلغ . مثلاً : فى ٧٣٥ هـ صودر
 يكتوت الصايغ بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ درهم ، دفع منها نقداً ٢٠٠.٠٠٠
 درهم والباقى توابل وأمتعة (٥٨٦) ، وفى ٨٤٢ هـ عندما صودر
 عبد الباسط بن خليل سدد جزءاً من مصادرته نقداً ، ثم باع ما لديه
 من فلل للسلطان بمبلغ ٤٠.٠٠٠ دينار جزءاً من المصادرة (٥٨٧) .
 وفى بعض الأحيان كان يشترط حين سداد المبلغ النقدي أن
 يكون دنانير — أو ذهباً — وبسعر معين كأن يكون صرف الدينار
 مائة درهم ، مثلما حدث فى عامى ٨٠٧ هـ و ٨٢٠ هـ مع يشبك
 وتمراز والحمزاوى وقطلو بغا وأهالى الوجه البحرى (٥٨٨) .
 كما أشار المقرئى (٥٨٩) فى أحداث ٨٢٠ هـ أن الاستادار كان

-
- (٥٧٩) المقرئى : المصدر نفسه ، ج ٣ ق ١ ، ص ٧
 - (٥٨٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٣٣
 - (٥٨١) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٣٠
 - (٥٨٢) المقرئى المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٤٨
 - (٥٨٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٥٣
 - (٥٨٤) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٥٦
 - (٥٨٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ٤١٧
 - (٥٨٦) الدوادارى : مصدر سابق ، ج ٩ ، ص ٣٧٦
 - (٥٨٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧٧
 - (٥٨٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٠٢ ، المقرئى :
 - المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ص ٣٨٥
 - (٥٨٩) المصدر نفسه ، ص ٨٢٠

يحاسب المصادرين عما لديهم من أموال بسعر أقل من السعر السارى ، فالفلوس آنذاك كان سعر القنطار (٥٩٠) منها ٦٠٠ درهم ، أما إذا أخذه الاستادار من المصادر حاسبه بسعر ٥٥٠ درهما ، وإذا أراد المصادر شراء قنطار منه حاسبه بسعر ٦٠٠ درهم . أى أن كثيراً من المصادرات فى عهد الجراكسة كانت مركبة ومقنعة وفيها ابتزاز ونهب لأموال الناس .

أيضا فى سداد مبلغ المصادرة كان يقبل كاملا أو تقسيطا يسدد على دفعات سواء يومية أو شهرية ، سواء أكان المرسم عليه ما زال تحت الترسيم أم أفرج عنه . وفى حالة الإفراج إذا هرب المصادر كان يهدد من أخفاه بالشنق ، ورصدت الدولة مبلغا ماليا لمن يدلى عنه بأية أخبار . مثلما حدث فى عام ٧٧٧ هـ مع كريم الدين بن شاكرك بن الفخام (٥٩١) . وولى الدين السفطى ٨٥٣ هـ (٥٩٢) . ومن أمثلة هذه التقسيطات : فى عام ٧٣٥ هـ صودر مقدم الدولة خالد بن الزراد بمبلغ ٣٣٠.٠٠٠ درهم قسطت له بمعدل أن يدفع يوميا ١٠.٠٠٠ درهم (٥٩٣) ، وفى ٨٧٢ هـ عندما صودر ابن العينى طلب منه مليون دينار قسطت له بواقع ٢٠.٠٠٠ دينار شهريا (٥٩٤) . وفى عام ٩١٥ هـ شدد الفورى

(٥٩٠) فى مصر العصور الوسطى كانت هناك خمسة أنواع من القناطير : قنطار فلغل للتوابل وهو مائة رطل أى كان ٤٥ كجم ، قنطار ليثى وزن ٦٢ كجم ، قنطار جروى وزن ٩٦.٧ كجم ، قنطار المن وزن ٨١.٢٥ كجم ، وكان هناك قنطار آخر تسيل وزن ٦٢٠ كجم . فالتتر : المرجع السابق ، ص ٤٠ -

(٥٩١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ .

(٥٩٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

(٥٩٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١٠ ، ص ٣٨٢ .

(٥٩٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٠ .

على عدة مباشرين كانت لديهم أموال متأخرة من سداد صادرات (٥٩٥) . وفي ٩١٦ هـ صودر الاستادار شرف الدين النابلسي بمبلغ من المال ، وفي ٩١٨ هـ أفرج عنه وقسط له الباقي بواقع ٥٠٠ دينار شهريا (٥٩٦) . كذلك صودرت هيفة اللذيذة في ٩١٨ بمبلغ ٥٠٠ دينار قسطت لها بمعدل ١٠٠ دينار شهريا (٥٩٧) . وأيضا في نفس العام صودر المحتسب الزيني بركات بمبلغ تراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف دينار قسطت له شهريا (٥٩٨) .

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة توقيع ومصادرة المرسوم عليه ، كانت تقع العديد من الاختلاسات ، سواء : من القائمين بالتنفيذ أو من المتفرجين . مثلا عندما صادر سلار عرب الوجه القبلي ٧٠١ هـ استولى على مواشيهم « غير ما اختلسه الأجناد وتبعهم من الفلمان والسود » (٥٩٩) . وعندما صودر التجار ٧٣٧ هـ نهبت الأعوان ما وجدوه في محلاتهم (٦٠٠) . وعندما صودر الجمالي محمود الاستادار ٧٩٨ هـ تغاضى المنفذون عن العديد من الذخائر ، وعلق السيوطي (٦٠١) على ذلك بقوله :

(٥٩٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(٥٩٩) بيبرس المنصوري : مختار ، ص ١١٩ .

(٦٠٠) المقرئ : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٤ .

(٦٠١) الكنز ، ص ٨٠ .

« فاغتنت بها الناس » . وكان على المصادر أن يدفع مبلغا مماثلا للذى صودر به لكل من الصيارفة والمقدمين والشهاد والمباشرين والولة مما جعل هؤلاء الموظفين دائما عرضة للمصادرة (٦٠٢) .

ومن اجراءات المصادرة أيضا كان يسمح للمرسم عليه بالخروج تحت الحراسة الى الأماكن التى بها أمواله ليجمع المبلغ المقرر عليه : سواء اكان هذا المكان بيته أم فى نيابات الشام . وممن سمح لهم بذلك : بيدمر نائب الشام ٧٧ (٦٠٣) ، الاستادار بدر الدين حسن وابنه ٨٢٧ هـ (٦٠٤) ، وكاتب السر عمر بن حجبى ٨٢٨ هـ (٦٠٥) ، جوهر الزمام ٨٤٢ هـ (٦٠٦) . السفاح كاتب سر حلب وآخرون ٨٤٧ هـ (٦٠٧) . القاضي العلاء بن الصابونى ٨٧٣ هـ (٦٠٨) عبد العظيم الصيرفى ٩١٤ هـ (٦٠٩) .

كذلك أخذ فى تنفيذ المصادرة بنظامى الكفالة أو الضمان ، والاقرار . أى اذا صودر شخص ما ، ثم كفله أو ضمنه أحد رجال الدولة المشهورون ، كان يفرج عنه لسداد ما قرر عليه ، واذا ما تأخر فى السداد أو هرب ، ألزم الضامن والكفيل بالسداد . وهذه الكفالة كانت تسمى « كفالة وجه » (٦١٠) . مثلا فى ٨٠١ هـ حينما

-
- (٦٠٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٣ .
 (٦٠٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ١٧٢ ، ابن اياس :
 المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ .
 (٦٠٤) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٦٧ .
 (٦٠٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦٨٥ ، ابن تفرى
 بردى : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢٧٤ .
 (٦٠٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١ ، ٢١٤ .
 (٦٠٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١ ، ٢١٤ .
 (٦٠٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ص ٣٣ ، ابن اياس : المصدر
 السابق ، ج ٣ ص ٢٤ .
 (٦٠٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٧ .
 (٦١٠) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٣٨ .

صودر الوزير بدر الدين بن الطوخي ، تسلمه ناظر الخاص سعد الدين بن غراب ، وأقامه عنده ، والتزم بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ درهم من مجموع مليوني درهم (٦١١) . وفي العام التالي صودر هذا الوزير بمبلغ ، دفع بعضه ، وضمنه في الباقي المهتار عبد الرحمن ، ثم هرب الوزير فأجبر المهتار على السداد (٦١٢) . وفي عام ٨٣٨ هـ ضمن أعيان الدولة الاستادار كريم الدين فيما بقي عليه من المصادرة (٦١٣) . وايضا ممن ضمن فيما تأخر عليه : محمد بن إخص بك ٩٠٨ هـ (٦١٤) . وشرف الدين النابلسي ٩١٤ هـ (٦١٥) . وأبى البقا ٩١٧ هـ (٦١٦) .

أما الاقرار فهو عبارة عن ورقة ضمان يأخذها المصادر على نفسه بأن في ذمته مبلغا معينا للدولة ، وهذا الاقرار عبر عنه كثيرا في عهد المماليك بعبارة « أخذ خطه بمبلغ كذا » ومن أمثلة ذلك في ٧٣٧ هـ شهاب الدين بن فضل الله أخذ خطه بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ دينار (٦١٧) . وفي ٨٠١ هـ عوق يلبغا المجنون وأخذ خطه بمبلغ مليوني درهم (٦١٨) . وفعل مثل ذلك مسع يلبغا السالبي ٨٠٦ هـ (٦١٩) وعدة مباشرين ٩١٧ هـ (٦٢٠) . وفي بعض الأحيان اذا خيف فرار هذا المقر أو تأخر في السداد كان يؤخذ ابنه رهينة

-
- (٦١١) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٩١ .
 (٦١٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٠١ .
 (٦١٣) ابن تغري بردي : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٥٣ ، المقریزی :
 المصدر السابق ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٣٤ .
 (٦١٤) ابن أياس : المصدر السابق ، ص ٣٩ .
 (٦١٥) ابن أياس : المصدر السابق ، ص ١٤٦ .
 (٦١٦) ابن أياس : المصدر السابق ، ص ٣٩ ، ١٤٦ ، ٢٣٣ .
 (٦١٧) المقریزی : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٥٧ .
 (٦١٨) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ١٣ .
 (٦١٩) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ .
 (٦٢٠) ابن أياس : المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

حتى يسدد . وفعل ذلك مع الاستاذار بدر الدين حسين بن نصر
الله وابنه محمد ٨٢٨ هـ (٦٢١) .

واقرار الضمان الذي يأخذه الشخص على نفسه — من خلال
ما رواه النویری (٦٢٢) — يمكن تصوره على هذا الشكل :

أقر ————— عند شهوده طوعا اقراراً صحيحاً
شرعياً بأن في ذمته بحق صحيح شرعى لـ ————— :
من الذهب المسبوك / الدراهم النقرة
من الغلال الطيبة النقية السائلة من العيوب والقلث
ما جملته بالكيل
وذلك بناحية والنصف من ذلك تحقيقاً لأصله
وتصحيحاً لجملته
يقوم له بذلك على ما يأتى ذكره وبيانه :
ما يقوم به على حكم الحلول
وما يقوم به فى التاريخ الفلانى
واقر المقر المذكور بأنه ملئ بالدين المعين ، قادر عليه ، وأنه
قبض العوض عنه
المقر المقر له الشهود

(٦٢١) القرىزى : السلوك ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٦٢٢) المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٠ - ١١ .

وهناك رواية واحدة انفرد بذكرها ابن اياس (٦٢٣) تشير الى أن المصادر كان يحصل على ايصال يفيد السداد اذا ما دفع ما قرر عليه ، حتى اذا ما طوّل ثانية أظهر هذا الايصال فيكف البحث عنه . فالسلطان قايتباي عندما صادر الجميع — بسبعة أشهر — أعطاهم ايصالات ، أما الفوري وبسبب حاجته الشديدة للمال في بداية حكمه فلم يعترف بالايصالات ، وصادر الجميع مرة ثانية .

وما سبق ذكره عن اجراءات تنفيذ المصادرة كان هو السارى في مصر ، وكذا في الشام مع بعض الفروق التى لا تذكر . اذ في البداية يصدر مرسوم شريف من السلطان بحمل الشخص الى الأبواب السلطانية نصه : « وتبدى لعلمه الكريم أنه اتصل بمسامعنا الشريفة أن فلانا تعرض للجهة الفلانية الجارية في ديوان خاصنا الشريف ، واخذ منها مبلغ كذا وكذا . ومرسومنا للمقر الكريم أن يتقدم أمره العالى بطلب الغريم المذكور ، وتجهيزه الى الأبواب الشريفة ، والزامه بما استأداه من ذلك ، محترزا عليه ، مع مضاعفة الوصية بمباشرة الجهة المذكورة والاحسان اليهم ، فيحيط علمه بذلك » (٦٢٤) . وهذا المصادر لم يكن في مقدوره المجيء لمصر الا بمرسوم سلطاني يسمح له بذلك ، لكيلا يعوقه النواب بالبلاد المار عليها ، وعلى النائب أو وكيل السلطان أن يدبر النجب أو الخيل اللازمة لاحتضاره لمصر (٦٢٥) . ويمكن اجمال اجراء المصادرة للبعيد من العاصمة المملوكية في عدة نقاط :

بعد وصول المرسوم بالقبض على الشخص المطلوب يؤخذ سيفه ويعتقل ، ويقتد ، ويحمله رسول السلطان الى مصر ، على

(٦٢٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٦٢٤) القلقشندي ، صبح ، ج ٧ ، ص ٢٠٦ .

(٦٢٥) ابن تقي بردي : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٤٤٢ .

خيل البزيد ثم تقوم أملاكه ويحضرها العدول وأرباب الخبرة وشهود القيمة ، ثم يقوم ديوان انشاء النيابة بصياغة محضر الحصر هذا وارساله للسلطان ، ثم تعاقب حواشي المرسوم عليه ، ويقوم مندوب السلطان بشهر النداء بالبلد بعدة أشياء منها وضع مباشرى المصادر بالقلعة . ويقوم الأمير المكلف بحمل هذا الموجود وتجهيزه الى السلطان في مصر ، وان لم يكن هناك مندوب سلطاني يحمله المتولى الجديد خلف المصادر ، وأحيانا كان يؤمر المتولى الجديد بالسكن في بيت المصادر ، وأخذ اقطاعه وحواصله ، بل التزوج بزوجه (٦٢٦) . هذا الى جانب باقى الاجراءات المعمول بها في مصر ، ويأتى في نهاية اجراءات تنفيذ المصادرة حمل المبلغ والبضائع المصادرة الى مكان ايداعها ثم ينظر في أمر المصادر : أفرج أو سجن أو نفى أو غير ذلك .

وفي حالة النفى كان ينقل المصادر على ظهر حمار الى موضع تسفيره ، وتحتاطه الحراس ، مثلما فعل مع الوزير تاج الدين الملكى ٧٧٦ هـ (٦٢٧) — وفي حالة السجن كان ينقل من موضع ترسيمه وهو مقيد وخلفه أو جاقى بخنجر محمولا على بغل حتى شاطئ بولاق ، ومنه يستقل المركب ، ومعه الحرس الى سجن

(٦٢٦) عن ذلك انظر : ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، ٨١ ، الصفدى : المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٤٣٢ ، ابن الفرات : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٦٢ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٨٧ ، ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١١٢ ، ١٥٤ ، المقرئى ، الخطط ج ٢ ، ص ٥٤ ، السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٥٧ ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٩٩ — ٧٠٢ ، ٨٠١ ، ٨٤٥ ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٥٣٤ ، ٨٧ ، العيني : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٨ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٧٧ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ ، ٣٦٢ ، ٣٧٥ ، ٥٢٢ ، ٦٤٣ ، وج ٢ ، ص ٣٢٣ ، ٣٦٥ ، ٣٨٥ ، حياة : احوال ، ص ٣٨٣ .

(٦٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٦ .

الاسكندرية . والمثال على ذلك قيت الرجبى الأتابك . ٩١ هـ (٦٢٨) —
 وقى أى الحاليتين سواء : النفى أو السجن ، كان المتسفر على
 المصادر يأخذ أجرته من المصادر وقدرها ألف دينار . مثلاً فى عام
 ٨٤٤ هـ أحضر السلطان محمد بن شاسم من المدينة وأمره بأن يعطى
 لمتسفره ألف دينار (٦٢٩) . وفى عام ٨٥٤ هـ سافر أحد العبيد
 المضادين ويسمى سعد الله الى دمياط ، وكان مسفره والى
 القاهرة ، أخذ منه فى تسفيره ألف دينار (٦٣٠) .

(ج) مكونات المصادر ، وجهة ايداعها ، وكيفية تسجيلها
 وحسابها :

شملت المصادر كل شيء صامت وناطق .
الصامت : هو العين والورق والأمتعة والذخائر والمصوغات
 وأنواع العقار .

الناطق : وهو الرقيق والكراع كالخيل والحمير والبغال .
 والابل والماشية (٦٣١) .

كذلك شملت العقارات والمنقولات ،

العقار : وهو ما لا يمكن نقله من مكان لآخر دون تلف .

المنقول : هو ما يمكن نقله من مكان لآخر دون أن يصيبه
 تلف (٦٣٢) . وقد أجمل كاترمير (٦٣٣) مكونات المصادر فى :

(٦٢٨) ابن تفرى : المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٢٧٩ ، ابن اياس : المصدر
 السابق ج ٤ ص ٧٣ — ٧٤ .

(٦٢٩) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١٢١٧ .

(٦٣٠) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٦٣١) سعداوى : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٦٣٢) الشربى : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٣٣) Op. Cit., T. 1, p. 52, N. 73. (٦٣٢)

الحواصل (٦٣٤) ، والدور ، الاملاك ، الشئون ، التركة ، الأموال ، الخيل ، جميع الموجود ، وقد عبر عما يحمله المصادر من أموال الى الخزانة باسم « الحمل » (٦٣٥) .

ومن خلال الحصر الذى تم تبين أن مكونات المصادرة في عصر سلاطين المماليك عبارة عن عقارات ومنقولات ، منها : الصامت والناطق ، ويدخل تحت هذا وذاك مفردات كثيرة كما يلي :

العقارات : وشملت ممتلكات — أمدنة — اصطبلات — شئون — دور — بساتين .

المنقولات : وشملت : ترك — موجود — حواصل — ممالك جوان — عبيد — أقمشة وخلع وخيم وملابس — جرار خمر — ودائع — أمتعة — رخام — برك — كتب — معاصر — مراكب — سواق — مقاعد — لباس حربى — بدن سنجاب — خشب — تحف — بللور وصينى — نحاس — سروج — نطع — أموال (دنانير ، دراهم ، دنانير أفرنجية ، فلس ، أجر أملاك ، مقررات مالية كالأخبار والجوامك والأضحيان ، والخراج والزكاة) — أسلحة (رماح — سيوف — زردخانة) — حبوب (قمح وشعير) — جواهر (ذهب ، زمرد ، فضة ، لؤلؤ ، بلخش ، ياقوت ، ماس) — حيوانات وطيور (خيل ، غنم ، جمال ، بقر ، جاموس ، كلاب ، بط ، حمير ، بغال) — سلع (سمن ، عسل ، قند ، سكر ، ملح ، جبن ، لحم) .

ولا يمكننا هنا أن نعطي أمثلة على كل ذلك ، بل سنفصح لها

(٦٣٤) الحواصل : جمع حاصل ، وفي العمارة المملوكية يدل على معنى المخزن ، ومعنى الحانوت أيضا ، وفي المباني التجارية كالكوالات والخانات توجد حواصل تؤجر مثل الحوانيت ، وتوجد برحاب الخانات حواصل سفلية وعلوية . محمد أمين ، ليل على إبراهيم : المصطلحات المعمارية فى الوثائق المملوكية (نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٩٠) ص ٣١ .

(٦٣٥) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٣١ .

المجال في الفصول التالية ، ونشير هنا الى ذكر الملامح العامة لمكونات المصادرة :

● غلب على مكونات المصادرات الطابع المالى ، خاصة الدنانير والقراهم ، أما في حالة مصادرة الموجود كله ، فكان يصادر كل شيء من صابت وناطق .

● من أكبر احجام المصادرات التى ذاع صيتها في مصر في عهد المماليك ما أخذ من سلار ٧١٠ هـ واختلف المؤرخون فيه فقال بعضهم (٦٣٦) انه ثلاثة ملايين ، بينما يجمع الآخرون (٦٣٧) على أنه تراوح ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠ مليون دينار وقد تم نقله على ٥٠٠٠٠٠ بغل . مثال ثان ما أخذ من النشو ٧٣٩ هـ وهى ثروة كبيرة ولكنها تقل بكثير عن سلفه سلار ، النقدى منها فقط ٢١٥٤٠٠ دينار ، ٤١٩٥٠٠٠ درهم هذا عدا أشياء أخرى لا تحصر (٦٣٨) . أما المثال الثالث فهو ما أخذ من تنكر ٧٤٠ هـ وقد سجل ذلك الصنفى (٦٣٩) ثم أخذ عنه العديد من أمثال السكتبى (٦٤٠)

(٦٣٦) الذهبى : العبر ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٦٣٧) محمد بن على الشوكاني : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (جزآن ، ط ١ ، القاهرة ١٣٤٨ هـ) ج ١ ، ص ٢٦٩ ، السيوطى : الكنز ، ص ٤٧ - ٤٨ ، محمد أبو حامد القدسى : دول الاسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله ، السيوطى : الكنز ، ص ٤٧ - ٤٨ ، محمد أبو حامد القدسى : دول الاسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله الخفية فى جلب طائفة الأتراك الى الديار المصرية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٠٣٣ تاريخ) ورقة ٤٥ ، هرعى بن يوسف المقدسى : نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلطين (مخطوط بدار الكتب رقم ٢٠٧٦ تاريخ) ورقة ٤٤ ، أبو محمد بامحزمة : قلادة البحر فى وفيات أعيان الدهر (مخطوط بدار الكتب ١٦٧ تاريخ) ورقة ١٠٣١ ، ابن كثير المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٥٨ - ٥٩ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١٧ - ٢٣ .

(٦٣٨) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٧٧ - ٤٨٣ .

(٦٣٩) الوافى ، ج ١٠ ، ص ٤٢٨ - ٤٣٢ .

(٦٤٠) فوات ، ج ١ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

وابن تغرى بردى (٦٤١) وغيرهم ، بداية أخذ من تنكر ٣٧٦.٠٠٠ دينار و ٢٦٠.٠٠٠ درهم و ٨٠٠ حمل قماش وجواهر وأمتعة ، ثم قومت أملاكه ببعض بلاد الشام ، وعند جمع مفرداتها اتضح أن هناك اختلافاً وفروقا بين كل من :

الكتبي	الصفدي	ابن تغرى بردى
٥٠٩٦.٠٠٠ درهم	٥٠٩٦.٠٠٠ درهم	٥٠٩٦.٠٠٠ درهم
٣٢٤.٥٠٠ »	٣٢٤.٥٠٠ »	٣٢٤.٥٠٠ »
٣٤٥.٠٠٠ »	٣٤٥.٠٠٠ »	٣٤٥.٠٠٠ »
٣٣١٣.٥٠٠ »	٣٣١٣.٥٠٠ »	٣٣١٣.٥٠٠ »
٨٨٠.٠٠٠ »	٨٨٠.٠٠٠ »	٨٨٠.٠٠٠ »
٩٨٥٩.٥٠٠ »	٩٨٥٩.٥٠٠ »	٩٨٥٩.٥٠٠ »

هذا عدا أملاكه بديار مصر وصفد وعجلون والقدس والرملة ونابلس ، وجلجولية. المثال الرابع علم الدين بن زنبور ٧٥٣ هـ ، وأخذت له قناطير ذهب وفضة وآلاف المواشى وغير ذلك من الصامت والناطق ، وقد قام بكتابة كل ذلك قناضى القضاة عز الدين ابن جماعة (٦٤٢) ، وتقدر هذه الثروة بعشرة ملايين دينار . المثال (٦٤١) المصدر السابق ، ص ١٠٤ - ١٥٩ .

(٦٤٢) القلقشندي : مآثر الانافة ، ج ٢ ص ١٥٧ ، السيوطي : الكنز ، ص ٨٠ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٤٤ - ٥٤٦ ، المقرئ : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٧ - ٨٨٤ ، خطط ج ٢ ص ٦١ ، ابن تغرى : المصدر السابق ، ج ١٠ ص ٢٧٨ - ٢٨٢ ضومط : مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

الخامس : جمال الدين محمود بن على ٧٩٨ هـ . وقد ذكر بعض ما أخذ منه فكان ٢٠٠٠.٠٠٠ دينار و ٢٠٠٠.٠٠٠ درهم هذا غير ما لم يحصر (٦٤٣) . ووقف ابن خلدون (٦٤٤) أمام هذه الثروات مندهشاً وقال في ثروة تنكز « وكان شيئاً لا يعبر عنه من أصناف الممتلكات » . وهذه الثروات وغيرها لو لم تفصح عن الفساد الذى كان في هذه العصور فأنها تشير على فساد أخلاق وذم موظفى تلك الحقبة وتسلطهم على مقدرات البلاد كما أنها تشير الى سوء تدبير الحكام وانعدام العدل بين الطبقات وتحكم الموظفين فى أجهزة الدولة عن طريق شغلهم للعديد من المناصب (٦٤٥) .

✽ اشتملت المصادرات على جرار خمر . سواء من أهل الذمة أو المسلمين ، وغالباً كانت هذه الخمر تراق أو تباع على الناس بسعر الجرة ١٠٠ درهم ، أو نصف دينار . مثلما حدث مع الاستادار على بن أبى الفرج ٨١٤ هـ (٦٤٦) . وجدير بالذكر أن هذه الخمر لم تباع الا فى أوقات الشدة وحاجة الدولة للمال .

✽ كذلك حوت المصادرات الغلال بأنواعها ، والدافع من

(٦٤٣) السخاوى : تحفة ، ص ٨٤ ، ابن تفرى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٦٣ ، ١٥٩ ، المقرئى : سلوك ، ج ٤ ق ١ ص ١٠٨ - ١١٤ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .

(٦٤٤) العبر ، ج ٥ ص ٤٤٢ .

(٦٤٥) سعداوى : مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٦٤٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٢ ، ٢١٦ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ص ٨١٣ .

وراء ذلك هو حرص الممالك على استخدامها في توفير العليق
للخيول . مثال ذلك مصادرة برسباى لشعين الناس ٨٤٢ هـ (٦٤٧) .

✽ ايضا يلاحظ أن الممالك عند تنفيذهم للمصادرة حرصوا
على ايقاع الحوطة على الخيول لأنها كانت ذات أهمية كبرى في
هذا الزمان سواء في وسائل المواصلات أو الحرب أو التدريبات
العسكرية أو الرياضية .

✽ كذلك حوت المصادرات العبيد والنساء ، فبالعبيد استخدموا
في الخدمة وأحيانا كما حدث في عام ٩٠٤ هـ أن جمع العبيد وكون
منهم فرق أمن بعد تدريبهم وذلك في محاولة من السلطة لتهدئتهم
وابطالهم حرفة الزراعة والسلب والنهب (٦٤٩) . أما النساء
فجاء بغالبهن من أهالى الصعيد عند ذهاب الحملات لخماد
ثوراتهم ، وكانت تلك النسوة تسترق رغم أن الشرع الاسلامى
رمض تماما استرقاق المسلمات ، وقد برر أحد المحدثين (٦٤٩) .
سلوك الممالك هذا في استرقاق المسلمات الى زواج الشغار (٦٥٠) .
السائد بين بعض القبائل آنذاك ، مما جعل نظرة الممالك الى تلك
النسوة الأسيرات لم تتعد كونهن جوارى .

(٦٤٧) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥٤ .

(٦٤٨) ابن طولون : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٠٢ .

(٦٤٩) على السيد محمود : الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية (سلسلة

تاريخ المصريين ، عدد ١٨ القاهرة ١٩٨٨) ص ٢٣ .

(٦٥٠) تكاح الشغار : هو أن يتزوج شخص بنت آخر أو أخته على أن يزوجه
بنته أو أخته بدون صداق لهما وهو زواج محرم ولا يسرى عليه أى حكم من
أحكام الزواج أو الطلاق لأنه لا ينعقد أبدا . وعن أنس قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « لا شغار فى الاسلام ، والشغار أن يبادل الرجل الرجل أخته
بأخته بغير ذكر صداق » . عنبه الحليم محمود : الفقه الاسلامى الميسر فى العقائد
والعبادات والمعاملات على المذاهب الأربعة (نشر دار الفكر العربى - القاهرة - د ت)
ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

✳ كما يلاحظ أيضا أن معظم المصادرات من الوجهه القبلى اشتملت على كثير من المواشى والسكر والعسل ومرجع ذلك الى عمل الغالبية العظمى منهم فى حرف الزراعة والرعى حتى غدت الثروة الحيوانية هى مصدر دخلهم ، وقد ترتب على كثرة التجاريد الى الصعيد أن استنزفت معظم ثرواته وتدهورت أحواله .

✳ كذلك حرص سلاطين المماليك عند مصادرتهم للأفراد على نزع الرخام الموجود فى بيوتهم واستخدامه فى العمائر السلطانية . وممن فعل ذلك : قلاوون فى عام ٦٨٣ هـ حيث صادر رخام كمال الدين الربعى ناظر قوص لاستخدامه فى المدرسة المنصورية (٦٥١) . وفى عام ٧٣٤ هـ نقل السلطان الناصر محمد رخام الماس الحاجب الى القلعة (٦٥٢) . كذلك قام شيخ فى عام ٨١٨ هـ عند بنائه للجامع المؤيدى بجمع رخامه من الدور والمساجد (٦٥٣) . وأيضاً قام خشتقدم بمصادرة رخام دار الوزير ابن الأهناسى ٨٦٨ هـ (٦٥٤) .

كما توجد العديد من حالات المصادرة لأخشاب العامة ومرجع ذلك الى حاجة الدولة لها فى بناء الاساطيل خاصة بعد أن اختفى حراج السنط بمصر وتحولت أراضيه الى الزراعة فى عهد المماليك ، واستخدام المصريين لأشجاره فى عمل السواقى وآلات المعاصر فضلا عن الوقود (٦٥٥) . وهنا ينبغى أن نشير الى أن الاقطاعات لم تتعرض للمصادرة لكن أحيانا فرضت عليها أموال أو على

(٦٥١) ابن تغرى بردى : المنهل ، ج ١ ، ص ٣٤٠ .

(٦٥٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٤ .

(٦٥٣) السخاوى : المصدر السابق ص ٨١ ، ابن اياس : المصدر السابق ،

ج ٢ ص ٢٠ .

(٦٥٤) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٤ .

(٦٥٥) أحمد مختار العبادى : البحرية المصرية زمن الأيوبيين والمماليك (بحث

منسور ضمن بحوث البحرية المصرية - جامعة الاسكندرية ١٩٧٣) ص ٥٤٤ ، ٥٨٩ .

المقطعين ، ومرجع ذلك الى كونها اقتطاعات استغلال لا تملك .
أما اذا عزل المصادر أو توفى أو هرب كانت اقتطاعاته تسمى
المطولات وهى التى خلت من أصحابها ، واذا ما تسلمها شخص
آخر بعد ذلك أطلق على هذه العملية اسم المناقلات الاقطاعية (٦٥٦) ،
حيث كان لللاحق أن يأخذ ما كان للسالف حتى زوجته فيمكنه
تزوجها بعد انقضاء عدتها .

أما عن جهة ايداع المصادرات ، فلم تكن محددة بالضبط ،
فالمفروض أن تؤول المصادرات جميعها الى بيت المال لأنه يعتبر
خزانة الدولة العامة . ويعتبر جهة ذات قوام قانونى مستقل
يمثل مصالح الأمة فى الأموال العامة ، ومن حقه أن يملك ويملك
ويمثله وكيل نائباً عن السلطان ، وليس للسلطان حق شخصى فيه
الا كفايته مقابل عمله (٦٥٧) . وهناك العديد من المصادرات التى
آلت اليه منها : مصادرة أهل الذمة ٦٦٣ هجرية (٦٥٨) . وفى
عام ٦٩٨ هـ قام الوالى والوزير بمصادرات جماعية للصرف على
الجند « وتحصل فى بيت المال من أموال المصادرات مبلغ
عظيم » (٦٥٩) . وفى عام ٧٣٢ هـ آلت اليه مصادرة ناظر دواوين
دمشق عز الدين غبريال (٦٦٠) . ومصادرة ثأر السقوف
٧٥٢ هـ (٦٦١) . وتركة برقوق ٨٠١ هـ (٦٦٢) . وقد ذكر الدكتور

(٦٥٦) طرخان : نظم ، ٢٨١ .

(٦٥٧) الشريينى : المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٦٥٨) الفضل : مصدر سابق ، ص ١٣٥ ، النويرى : المصدر السابق ،

ج ٣٠ ، ص ١١٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٨ ، سرور الظاهر ،

ص ١٦٦ .

(٦٥٩) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٦٦٠) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٥٨ ، ١٦١ .

(٦٦١) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٤٩ .

(٦٦٢) الاسحاقى : المصدر السابق ، ص ١٩٣ ، المقرئى ، المصدر السابق

ج ٣ ق ٢ ، ص ٩٦٩ .

حسن الباشا (٦٦٣) العديد من الدواوين التي أنشئت في عهد الدول الإسلامية ، واختص كل منها بمهام معينة ومن بين تلك الدواوين « ديوان المصادرة » إلا أنه لم يذكر شيئا عن نشأته وهل ظل في عهد المماليك أو لا ؟ وهل كانت المصادرات تؤول إليه أو الى نواح أخرى ؟ .

الى جانب بيت المال كان يوجد الآدر السلطانية الشريفة ، والحواصل السلطانية الشريفة وهي كلها من متعلقات السلطان وتختص به (٦٦٤) . وقد أودعت فيها العديد من المصادرات تحت هذا الاسم أو تحت اسم المقام الشريف ، الأبواب الشريفة ، القصر ، ديوان الخاص ، السلطان وخزائنه ، الخزانة الشريفة ، أى أن كل مصادرة آلت الى هذه النواحي فهي خاصة بالسلطان لا الدولة ، ومن هذه المصادرات : مصادرة الحاج على بن فضيل شيخ ملوى آلت الى الحواصل السلطانية ٧٣٧ هـ (٦٦٥) . كما أن معظم الأوقاف التي استولى عليها الفاضل محمد بن قلاوون أضافها الى ديوان الخاص السلطاني (٦٦٦) . وعندما صودر بلبغا اليحياوى ٧٤٨ هـ استولى المظفر حاجى على موجوده ، وصرفه على الحمام ، قى بناء مقاصير لها أو وضع خلاخيل ذهب بأرجلها (٦٦٧) . وعندما صودر ابن الطبالوى ٧٩٩ هـ حمل جزء من مصادره الى المقام الشريف (٦٦٨) . ومن جملة أموال

(٦٦٣) الفنون ، ج ٢ ، ص ٥٤٤ .

(٦٦٤) الباشا : المرجع السابق ، ص ٥٦٨ - ٥٦٩ ، ماجد : نظم ، ج ٢ ،

ص ٤١ .

(٦٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ في ١ ، ص ٤٧٣ .

(٦٦٦) على محمد عمر : المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٦٦٧) ابن تفرى بردى : النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٦٩ ، المقرئى : سلوك ،

ج ٢ ق ٣ ص ٧٤٩ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥١٥ - ٥١٦ .

(٦٦٨) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٤٢ .

المصادر التي آلت الى السلطان الفوري قام بصرفها في تزيين
الحيطان والسقوف بالذهب وأقسام « عمائر ليس بهذا نفع
للمسلمين » (٦٦٩) . والى جانب بيت المال والسلطان وخزائنه
ذهب جزء من أموال المصادر الى خزانة الدولة مثلما حدث مع
قلاوون وأصحابه السبعمائة ٦٥٢ هـ (٦٧٠) . ومن هذا الجزء
— الى جانب غيره من الأموال — أنفق على الجند وتسليحه (٦٧١) .
كما أن جزءاً من المصادر وزع ، سواء : على الجوارى ، أو
الماليك ، أو الأمراء كنعامات . مثلاً في ٧٢٧ هـ عندما صودر
النائب أرغون ، أنعم السلطان بجزء من ماله (٦٧٢) على الأمراء
وعندما صودر بكتمر الساقى ٧٣٣ هـ أنعم بزردهائنه على الأمير
قوصون (٦٧٣) . وعندما صودر يلبغا اليحياوى ٧٤٨ هـ ، أنعم
السلطان من مصادره هذه بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار على حظيته
كيداً ، ثم فرق جزءاً على الخدم والجوارى ، ووزع على الأوباش
الذين يتصارعون أمامه ، أى أن جملة المنعم به ، الذى وزع بلغ
١١٠٠٠٠ دينار و ٣٠٠٠٠٠ درهم (٦٧٤) . وفى ٧٦٨ هـ حينما
صودر طغاي تمر أنعم السلطان بموجوده على الدوادار بيرم

(٦٦٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩١ .

(٦٧٠) العيني : عقد ، ج ١ ، ص ٨٧ .

Ayalon : le regiment Bahriya dans l'armée mamelouk.
(Revue des Etudes Islamiques XIX, Paris, 1951), p. 136.

(٦٧١) الدوادارى : كنز ، ج ٨ ، ٣٠٢ ، ابن اياس ، المصدر السابق ،

ج ٢ ، ص ٣١٠ ، البيومى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ،

Lapidus : A History of Islamic societies (cambridge, University
Press), p. 355 ; Rabie Op. Cit., p. 189.

(٦٧٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٨٠ .

(٦٧٣) على حسن : دراسات ، ص ٣٢١ .

(٦٧٤) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ضومط : المرجع السابق ،

ص ٢٧٠ .

العزى (٦٧٥) . وعندما صودر الاستادار محمود ملأت بروتية خزائن الإسلطان فوزع باقيها كهبات (٦٧٦) . ومما يؤكد أن بعض المصادرات وزعت أو تركت لمنفذ المصادرة أنه في عام ٩٢٠ هـ وقعت الحوطة على تركة الأمير خايربك ، فوجدت بها أشياء كثيرة أرجع ابن اياس (٦٧٧) . ذلك الى استيلائه على ١٦ تركة من تركات الخواندات والاعيان .

وبنظرة سريعة على حصر المصادرات يتبين أن جهات ايداعها تباينت ما بين عدة نواح مثل :

- السلطان وخزائنه وآل اليها ٩٨٥/٦ (٧٢٦ رجال دولة — ١٢٦ عامة — ١٤ وقف) .
 - خزانة الدولة ٧١٥ (٧٠٥ رجال دولة — ٦ عامة — ٤ وقف) .
 - وزعت ٦١٥/٦ (٣٧٥/٦ رجال دولة — ١٤٦ عامة ٩٦ وقف) .
 - بت المال ٢١٦ (١٦٦ رجال الدولة — ٥ عامة) .
 - مجهول ٢٣٣٣ (٢٠٢٨ رجال دولة — ٣٠٤ عامة — ١ وقف) .
- ومن ذلك يتبين أن العدد الأكبر من المصادرات كان مجهول الايداع ولم يرد أى شيء بالنسبة له ، وأن الخزانة العامة كان لها نصيب كبير في تحصيل المصادرات ، يليها السلطان وخزائنه ، ثم بعد ذلك وزعت المصادرات على نواح أخرى كما هو مبين بحصر كل فئة .

أما عن كيفية تسجيل وحساب أموال المصادرات : فقد تم

(٦٧٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ف ٢ ، ص ٥٨ .

(٦٧٦) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ٤٢٨ .

(٦٧٧) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٠٥ .

ذلك في ديوان النظر والمالية خاصة فرع بيت المال . وهذا الفرع كان عبارة عن ادارة مالية لا نظير لها في الأقطار الاسلامية الأخرى ، وظل يؤدى دوره حتى مصر العثمانية (١٧٨٠) . كما تبين من العرض السابق أن شاد الدواوين كان هو المسئول عن تنفيذ المصادرات ، وكان يعاونه في ذلك كاتب الحوطات ، وكان على هذا الكاتب القيام بعدة عمليات حسابية أجعلها النويرى (١٧٩٠) فيما يلى :

١ — وضع تعليق يومية (١٨٠٠) . يذكر فيه تاريخ اليوم والشهر والسنة الهلالية ، وكل ما استجد عليه في ذلك اليوم ومبلغ ما استخرجه .

٢ — ارسال كشوف بما استخرجه من غلال الى مباشر بيت المال لى يورد ما بها في « التالى » .

٣ — ارسال كشوف بما استخرجه من مال الى مباشر بيت المال لى يورد ما بها في « الختمة » .

٤ — القيام بكتابة كشف حسابى يسمى « عمل الخدم والجنائيات والتأدييات » يذكر به جملة الأموال المحصلة من الجنائيات والتأدييات بمقتضى « العمل » السابق ، ثم يعقب ذلك بذكر أسماء الأشخاص المعاقبين ، وأنواع جرائمهم والمبلغ المحصل منهم ، ويضيف ما تحصل من هؤلاء الى جملة الأموال السابقة ليعرب حاصل حساب ذلك ، ثم يخصم من هذا المجموع مقدار المسامحات التى صدرت للأشخاص بما قرر عليهم ، ويثبت بعد ذلك الباتى .

Humpherys : Islamic History a farmework for (١٧٨٠)
Inquiry (Cairo, 1992), p. 169.

(١٧٩٠) المصدر السابق ، ج ٨ ص ٢٧٣ - ٢٧٦ ، ٢٨٢ .

(١٨٠٠) عن تعليق اليومية والعمل والختمة والتالى والسياقة والارتفاع انظر تفصيلها فهو : البيومى اسماعيل : المرجع السابق ، الفصل الاول .

جملة الأموال المحصلة من الجنايات والتأديبات بمقتضى العمل
السابق :

المعاقبين الجدد :

الاسم	نوع الجريمة	المبلغ المحصل منه
١ -		
٢ -		
٣ -		

الفدكة (جملة الأموال القديمة والجديدة) :

المسامحات الصادرة لهؤلاء المعاقبين :

الاسم	المبلغ الذى سُمح به
١ -	
٢ -	
٣ -	

جملة المسامحات :

الحاصل (الباقي بعد خصم جملة المسامحات) :

٥ - القيام بعمل كشف يسمى « سياقة المعتقلين والأسرى »
ومن خلال ما ذكره النويرى (٦٨١) ، يمكن تصويره على هذا الشكل :

عدد الأسرى والمعتقلين عن المدة السابقة :
تفصيله :

الجنس	المدة	اسم الأسير	اسم المعتقل	نوع الجريمة
		١ -	١ -	
		٢ -	٢ -	
		٣ -	٣ -	

المستجدون من الأسرى والمعتقلين

الفئلكة (مجموع القدمات والمستجدين) :

بيان المفرج عنهم :

(أ) المفرج عنهم من المعتقلين بمرسوم .

(ب) المفرج عنهم من الأسرى بمقتضى اسلامهم .

الاسم	تاريخ المرسوم	اسم حامل المرسوم	اسم متسلم المعتقل
١ -			
٢ -			
٣ -			

(٦٨١) نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٨٣ .

التمهيد	الاسم	جانبته	السابقة	الاسم	الانخراج	التمهيد	الاسم	التمهيد
١								
٢								
٣								

جملة المخرج عنهم .

الحاصل (عدد الباقيين بعد خصومات الانخراج) :

وكان ناظر بيت المال يقيّد الانراجات بخطه ، وكذا المراسيم (٦٨٢) . ويبدو أن الدافع وراء ذلك زيادة الحيطه ومنها للتلاعب . وعند عمل الارتفاع كانت أموال الجنائيات والتأدييات ترد فى باب المضاف (٦٨٣) . أى أن المباشر عند عمله للموازنة السنوية العامة ، كان يذكر بها موارد الدولة الأساسية : كالخراج والجزية والمواريث الحشرية وغيرها ، ثم يفرد بعد ذلك بابا للموارد الاضافية ومن ضمنها أموال العقوبات باعتبارها أموالا طارئة .

(ط) نهايات المصادر :

بعد اصدار أمر المصادرة ثم تنفيذها ، وحمل الشيء المصادر الى مودعه ، كان ينظر فى أمر المصادر : اما يفرج عنه ؛ واما تقرر عليه أية عقوبة ، حسب : درجة جرمه ، وعلاقته بذوى السلطة .

(٦٨٢) التويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٨٧ .

(٦٨٣) التويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٩٩ .

ولكن قبل التعرض لنهايات هؤلاء المصادرين هناك سؤال يفرض نفسه وهو : هل توافرت أركان الجريمة لدى المصادرين ؟ فالعقاب على الجريمة لابد منه لكى يكف الناس عن اقترافها ، ولو لم يكن هناك عقاب لكانت الأوامر والنواهي — فى مجال التحريم أو التجريم — ضربا من العبث . وقد أشار بعض الباحثين (٦٨٤) الى انه لكى يعتبر الفعل جريمة لا بد من أن يتوافر به ثلاثة أركان :

(أ) الركن الشرعى للجريمة ، أى يكون هناك نص يحظر الجريمة ويعاقب عليها .

(ب) الركن المادى للجريمة ، أى وقوع الجرم سواء اكان فعلا أم امتناعا .

(ج) الركن المعنوى للجريمة ، أى يكون الجانى مكلفا ومسئولا عن جريمته فلا يصح معاقبة الصبى أو المجنون .

واذا قسنا هذه الأركان الثلاثة على الجرائم أو الأسباب التى من أجلها وقعت المصادرات فسنجد أن هناك نسبة قليلة جدا تنطبق عليها هذه الأركان وهى بعض جرائم الأسباب السياسية والاجتماعية ، وفيما عدا ذلك لا يوجد أى مصادرة تتوافر فيها هذه الأركان ، وغالبها أخذ الطابع الارتجالى وهذا يؤكد أن معظم المصادرات كانت ذات طابع تعسفى ، وتفتقر الى الأركان الثلاثة، مثلا ما هو النص الذى يحظر الثراء ؟ وما الجرم الذى ارتكبه الثرى لكى يصادر بين الحين والآخر هو وأهل بيته من نساء وأطفال ، وتوقع الحوطة عليهم ؟

فقد كان أمام السلاطين العديد من طرق زيادة أموالهم التى تغنيهم عن مصادرة الناس ولكنهم انشغلوا بأنفسهم وركنوا الى

(٦٨٤) الراكشى : مرجع سابق ، ٨٨ - ٨٩ .

الدعة والراحة ، وظلم العباد . وهكذا كانت الأحوال في معظم بلدان العصور الوسطى شرقا وغربا ، أينما ساد حكم الفرد والسلطة العسكرية . ونرى بعض الباحثات (٦٨٥) أن أساليب الحكم العسكرية التي سرت في بلدان الشرق منذ القرن العاشر الميلادي تناسب ذلك العصر حيث أنها عملت على حفظ النظام بين مختلف الطبقات بدليل أنه في الفترات التي ضعفت فيها هذه الدول انتشر العنف . وهذا الرأي يمكن قبول شقه الأول ورفض باقيه لأن القمع والعنف لا يمكن أن يخلقا أمنا ، أما بالنسبة للحكم العسكري وسيطرته على بلدان المشرق فيمكن قبوله في هذه الفترة بالذات لأن هذه البلدان كانت في حالة حرب ومواجهة عسكرية آنذاك مع الغرب الأوروبي ، وفيها عداا ذلك يعتبر الحكم العسكري بأساليبه القمعية سببا في تأخر البلاد وحافزا على قيام الحركات الإرهابية المناهضة له ، وسببا في تدهور الاقتصاد والأمن الداخلي بسبب عجز هؤلاء العسكريين عن تفهم أساليب الإدارة المدنية . وهؤلاء السلاطين كان أمامهم العديد من الحلول لتجنب المصادرات منها :

(أ) اجراء اصلاحات في الجهاز الادارى واستبعاد المفسدين وتقريب الأمناء .

(ب) الصرف باعتدال على شتى مرافق الدولة مع مراعاة وجود فائض بالخزانة لمواجهة الظروف الطارئة لكيلا يلجأ السلاطين الى الاستيلاء على أموال الناس .

(ج) اعطاء رجال الدولة ما يكفيهم من أموال لمواجهة متطلباتهم لكيلا يتطلعوا الى ما بأيدي العامة ، ولكي يغضوا النظر عن أخذ

Ira Lapidus : Middle Eastern Cities (Los Angeles, 1969), (٦٨٥) p. ٤9.

الرشوة وسلوك الطرق الملتوية ، حتى يجسوا بثروات ضخمة تكون مطعما للسلطين .

(د) اجراء عمليات تفتيش دورية على رجال الدولة ومحاسبتهم من طريق ما يسمى اليوم باقرار الذمة المالية لمعرفة من تضخمت ثروته ومقاسمته في هذه الثروة اذا ما عجز عن اثبات مصادرها وبذلك لا يمكن أن يسمع عن الحيتان أمثال سلار وتنكز وغيرهم .

(هـ) مراعاة الوقف ، وعدم التعدي عله لكيلا يبدد رأس مال الدولة .

(و) حسن معاملة التجار المحليين والأجانب وعدم الطمع في ثرواتهم لكي تنهض الدولة داخليا وخارجيا .

(ز) الاهتمام بالزراعة ووسائل الري لأن عائدات الزراعة في هذه الفترة كانت هي أساس الاقتصاد المملوكي .

(د) الاهتمام بالعملة وسكها ، والمحافظة على وزنها ، لكيلا يضر الناس ، ولكي يستقر الاقتصاد الداخلي .

الى غير ذلك من الاجراءات المختلفة في شتى مرافق الدولة .

والآن اذا ما عدنا الى نهايات المصادر نجد أنها قد تباينت ما بين : افراج وقتل وسجن ونفى و وفاة وانتحار ٠٠٠ الخ .

جاءت عقوبة السجن والحبس والاعتقال على رأس العقوبات التي تعرض لها المصادر ، والحبس : يطلق على الموضع الذي خصص لذلك ، ولم يفرق القرآن بين السجن والحبس ، الا أن القانون الوضعي فرق بينهما . فأشار الى أن :

١ - السجن : يطلق على المدة التي لا تنقص عن ثلاث سنوات .

٢ — الحبس : يطلق على المدة التي لا تنقص عن ٢٤ ساعة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٣ — الاعتقال : لغة هو الحبس ، ويقصد بالاعتقال قانونا الموقوف قبل المحاكمة ، ويعرف رجال القانون المعتقل بأنه حبس المتهم عن ممارسة حقوقه حتى تتم محاكمته أى أنه بعض صور الحبس (٦٨٦) .

وفى القوانين الوضعية الحبس عقوبة أساسية يعاقب بها فى أكثر الجرائم ، أما فى الشرع فإن الحبس عقوبة ثانوية لا يعاقب بها الا فى الجرائم البسيطة ، وعلى هذا فإن البلاد التى تطبق الشريعة يقل بها عدد المحبوسين ، بينما يزداد العدد فى البلاد التى تطبق القوانين الوضعية . وهذا خطر عليها لأن هذه السجون تسمح بالتعارف بين السجناء ، مما يجعلها تفسد الصالحين ولا تردع من هم فى حاجة الى الردع (٦٨٧) .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن عقوبة السجن المملوكية كانت أقرب الى ما يجب أن تكون عليه وضعية السجن فى الاسلام من كونه احدى العقوبات الاحتياطية الاضطرارية ، حيث كان يوجد الى جانبه العديد من العقوبات الأخرى ، ولم يكن السجن هو العقوبة الوحيدة المعمول بها كما نرى فى كثير من أحكام زماننا . وتشعر القرائن الى أن السجن المملوكى كان فى حالة يرثى لها ، وغير مستوف ، فقد أشار المقريزى (٦٨٨) الى أن السجن المملوكى لا يجيزه أى مسلم ، حيث يوصف بالضيق والازدحام وانعدام ما يحميهم من شمس الصيف أو برد الشتاء ، وكان السجناء يستولون على معظم ما يصل المساجين من صدقات .

(٦٨٦) أبو سريح : المرجع السابق ، ص ١٥ - ١٦ ، ٢٦ .

(٦٨٧) أبو سريح : المرجع السابق ، ص ١٥ - ١٦ ، ٢٦ .

(٦٨٨) الخطط ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

وهذا ما حدا بالبعض (٦٨٩) الى اعتبار ان الاعدام كان احسن حالا من السجن . كذلك يبدو أنه لم يصرف لهم سوى الفتات من الطعام ، حيث رأى غالبهم يشحذ بالطرقات (٦٩٠) . كذلك استخدموا في أعمال الحفر والبناء سواء اكان لصالح الدولة أم لصالح أحد الأمراء مساعدة من قبل السلطان . وهذا ما حدث مع الأمير بكتمر الساقى عندما بنى جاريته على بركة الفيل (٦٩١) . وبسبب هذه المعاملة السيئة غمد السجناء الى الانتقام من سجانهم اذا ما أفرج عنهم ، مثلاً في ٩٠٦ هـ قبض الأمراء الذين أطلقوا من حبس قلعة دمشق على يلباى نقيب القلعة وصادروه وأخرجوه منها (٦٩٢) . وكان على المسجونين أن يظلوا في سجنهم حتى الوفاة أو حتى يفرج عنهم ، وهذا الإفراج كان له وقت في كل عام وهو أول شهر رمضان الكريم . حيث كان السلطان في غرة كل شهر رمضان يقدم له كشوف بأسماء المساجين فيفرج عن بعضهم أو من يرى إطلاقهم (٦٩٣) . وانقسمت السجون المملوكية الى ثلاثة أقسام :

(أ) خزانة البنود ، واختصت بالأمراء والمماليك والجند .

(ب) خزانة شمائل وحبس المعونة واختص بالمجرمين واللصوص وقطاع الطرق .

(٦٨٩) عاشور . مصر ، ص ١٦٦ .

(٦٩٠) عاشور وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣٠٩ - ٣١١ .

(٦٩١) الصغدئ : الوافي ، ج ١٠ ، ص ١٩٤ .

(٦٩٢) ابن طولون : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٦٩٣) العيني : عقد ، ج ٣ ، ص ٨٣ .

• (ج) سجن الحجرة واختص بالنساء المذنبات (٦٩٤) •

ومن اعتاد الحبس في خزانة البنود الظاهر ببيرس (٦٩٥) •
 ومن سجن في سجن الحجرة عدة نساء ٧٤ هـ (٦٩٦) • ومن
 أهم السجون التي سجن بها المصادرون سجن الاسكندرية
 والواضح أنه كان كبيراً واحترز عليه السلاطين لئلا يهرب الأمراء
 منه لذلك عندما حدثت فتنة بالاسكندرية ٧٢٧ هـ خاف السلطان
 من فتح هذا السجن، وأمر بإرسال من به من أمراء إلى القاهرة (٦٩٧) •
 وإذا ما زاد عدد المحبوسين به كان السلطان يوزعهم على قلاع
 الشام • وهذا ما فعله السلطان جقمق ٨٤٣ هـ (٦٩٨) • ومن
 سجن بالاسكندرية من المصادرين هؤلاء :

في عام ٧٠٩ هـ واحد وعشرون أميراً (٦٩٩) ، ٧٢٠ هـ نائب
 غزة علاء الدين الجاولي (٧٠٠) ، ٧٣٥ هـ جمال الدين أقوش

(٦٩٤) عاشور : متر ، ١٦٦ ، العصر المالكي ، ص ٣٣١ ، المجنح المصري ،
 ص ٩٧ ، محمود رزق سليم ، عصر الماليك ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ خزنة شمائل ،
 نسبة إلى علم الدين شمائل وإلى القاهرة في عهد الملك الكامل محمد بن العادل
 بن أيوب ، وهذه كان يحبس بها من حكم عليه بالقتل أو القطع من اللصوص ،
 ركل من يرد السلطان أهلاكه من أصحاب الجرائم ، ثم هدمها المؤيد شيخ
 ٨١٨ هـ وحل محلها سجن يدعى المقشرة ، وكان يسجن به الأمراء ، رغم ما به
 من ظلام وروائح كريهة وضييق في المكان ، ومن أودع بخزانة شمائل وإلى
 الاسكندرية ابن عرام ٧٨٢ هـ ثم سمر ، المقرئ : خطط ج ٢ ، ص ١٨٨ ،
 ابن حجر انباء ج ٢ ص ١٠ •

(٦٩٥) المفضل : المصدر السابق ، ص ٢٥٧ •
 (٦٩٦) المقرئ : السلوك ، ج ٢ في ٢ ، ص ٤٩١ •
 (٦٩٧) ابن كثير : المصدر السابق ج ١٤ ، ص ١٢٨ ، المقرئ : المصدر
 السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٦ ، الخطط ، ج ١ ص ١٧٥ •
 (٦٩٨) العيني : المصدر السابق ، حوادث ، ص ٥٤٥ •
 (٦٩٩) المقرئ : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٧٦ - ٧٨ •
 (٧٠٠) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٩٧ •

نائب طرابلس (٧٠١) ، ٧٤٠ هـ تنكز (٧٠٢) ، ٧٦١ هـ الأتابك
صدر غتمش (٧٠٣) ، ٨٠٦ هـ الاستادار يلغا السالى (٧٠٤) ،
٨٠٨ هـ عدة أمراء (٧٠٥) ، ٨٤١ هـ خشم الطواشى مقدم
الدولة (٧٠٦) .

والى جاب السجون السابقة وجدت عدة سجون أخرى
حبس فيها المصادرون مثل :

● الزردخاناه : وهى سجن خاص يشرف عليه أمير جاندار
وتعد أرفع قدرأ فى الاعتقالات من السجن المطلق ، ولا تطول مدة
المعتقل بها فاما أن يطلق منها واما أن يقتل (٧٠٧) .

● قصر الحجازية بعد خرابه : وحبس فيه المصادرون أحيانا .
عرف أيام الفاطميين باسم قصر الزمرد ثم استولى عليه الأيوبيون ،
وفى عهد المهالك اشتراه الأمير قوصون وجعله عشرة أفدنة ولما
توفى أشتريته خوندتن الحجازية ابنة الناصر محمد بن
قلاوون ، وبعد وفاتها أجر الأمراء هذا القصر رغم أنه وقف ، وفى
عهد الناصر فرج بن برقوق حوله لسجن أرباب الدولة المنضوب
عليهم ، وظل من بعده على ذلك (٧٠٨) .

-
- (٧٠١) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ٩ ، ص ١١٢ ، المقريزى :
المصدر السابق ج ٢ ق ٢ ص ٣٧٩ .
(٧٠٢) ابن حبيب : تذكرة ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، ابن كثير : المصدر السابق ،
ص ١٨٧ - ١٨٨ ، المقريزى : المصدر السابق ص ٤٩٧ ، ٥٠٩ .
(٧٠٣) ابن ايباس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٧١ .
(٧٠٤) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢٨ .
(٧٠٥) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ج ١٢ ، ص ٣٢٣ .
(٧٠٦) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ٢٤٦ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ .
(٧٠٧) العمري : مسالك ، ص ١١٧ ، ماجد : نظم ، ج ١ ص ١٣٦ - ١٣٧ .
ج ٢ ، ص ٤٩ .
(٧٠٨) المقريزى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٧١ .

● بعض الدور المهجورة : وسجن بها كاتب السر فتح الله
عندما صودر ٨١٥ هـ ، وظل بها حتى مات ٨١٦ هـ (٧٠٩) .

● الجب بالقلعة : وكان قذراً عميقاً بدليل نزول المساجين
اليه عن طريق وضعهم في قفة ثم تدلى لأسفل ، ومن وضع به :
مباشر الشام ، وشاد الشام ، ومتولى بريد دمشق ، وكاتب سر
دمشق ، ونائب دمشق ، بعد مصادرتهم ٦٩٥ هـ (٧١٠) .

● العرقانة بالقلعة : وقد سبق الحديث عن هذا السجن .
وهذا أنشاء الطواشي سرور شناد الحوش ، وكان يحبس به بعض
المصادرين من أرباب الجرائم ، واستمر من بعده الى نهاية
المالك (٧١١) . وأحياناً كان السلطان رغبة منه في العدل يقوم
بعرض من في العرقانة من المصادرين ويفرج عن بعضهم . مثلما
فعل الغوري ٩١٩ هـ (٧١٢) .

يلى عقوبة السجن عقوبة النفي وهذه وقعت على العديد من
المصادرين ، ولم يكن النفي مقصوراً على بلد ما ، بل كثير من البلاد
منها :

قلعة الصببية : ونفى اليها ج ٨٤٢ هـ (٧١٣) . المدينة
المشرقة : ونفى اليها زين الدين الاستاد ٨٦٠ هـ (٧١٤) . مكة :
ونفى اليها الوزير علاء الدين بن الأهناس ٨٦٨ هـ (٧١٥) . القدس :
ونفى اليها الاستاد عبد الرحمن بن الكويز ٨٤٦ هـ (٧١٦) .

(٧٠٩) المقريزي : السلوك ج ٤ ق ١ ، ص ٢٥٩ .

(٧١٠) العيني : المصدر السابق ج ٣ ، ص ٣٠٩ .

(٧١١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٦ - ٣١٧ .

(٧١٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٦ - ٣١٧ .

(٧١٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٧١٤) ابن اياس المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٧١٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٢٣ .

(٧١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ .

الكرک : ونفى اليها على خان ٧٨٧ هـ (٧١٧) . مصياف : ونفى اليها الشيخ هرماس ٧٦١ هـ (٧١٨) . سواكن : ونفى اليها الطواشي خشدقم ٨٩٤ هـ (٧١٩) . الواح : ونفى اليها اولاد القاضي الزنكلوني ٩١٩ هـ (٧٢٠) . طرسوس : ونفى اليها بيدمر نائب الشام ٧٧٠ هـ (٧٢١) . وبكتمر السيفي والى القاهرة ٧٧٥ هـ (٧٢٢) . الاستادار محمد بن اقبغا اص ٧٧٨ هـ (٧٢٣) . الشوبك : ونفى اليها ناظر الخاص كريم الدين بن السديد ٧٣٢ هـ ، ثم اذن له بالاقامة فى القدس (٧٢٤) . صيد : ونفى اليها ناظر الدولة كريم الدين الصغير ٧٢٣ هـ (٧٢٥) . قلعة الرقب : ونفى اليها مقدم الدولة بهادر الشهابى ٧٩١ هـ (٧٢٦) . وكاشف الغربية خاير بك ٩٠٥ هـ (٧٢٧) . دمشق : ونفى اليها كاتب السمر نجم الدين بن حجي ٨٢٨ هـ (٧٢٨) . قوص : ونفى اليها الوزير علم الدين بن

-
- (٧١٧) ابن الصيرفي : نزعة ، ج ١ ، ص ١١٤ .
 (٧١٨) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢١٧ .
 (٧١٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ .
 (٧٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٣٥٥ .
 (٧٢١) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ق ١ ، ص ١٧٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٨٧ ، ابن تفرى : المصدر السابق ، ج ١١ ص ٥٤ .
 (٧٢٢) المقرئى : المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .
 (٧٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٦٨ .
 (٧٢٤) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١٠٥ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٥٣ .
 (٧٢٥) الدوادارى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣١٢ ، ابن كثير : المصدر السابق ، ص ١١١ .
 (٧٢٦) ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
 (٧٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٢٦ .
 (٧٢٨) ابن تفرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ ، ابن الصيرفي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٧ .

زنبور (٧٢٩) . والقاضى محبى الدين بن النقيب ٩٠٦ هـ (٧٣٠)،
وأشير شكار محمد بن الشهابى ٩١٨ هـ (٧٣١) .

ومما يجب أن يشار اليه أن القاضى محبى الدين بن النقيب
دفع مبلغا للسلطان وأغفى من النفى . ومن هذا يتضح أن النفى كان
معظمه فى بلاد الشام وبعضه داخل مصر ، خاصة فى المناطق النائية
كالواحات أو قوص أو غيرها . كما ينبغى الإشارة الى نقطة
مهمة وهى أن العقوبة يمكن أن تتبع بعقوبة أخرى ، مثلا حكم
على كثير من السجناء بعد ذلك بالقتل .

العقوبة الثالثة : القتل ، وقد اتخذ القتل عدة أشكال منها :
الخنق والتعذيب والتجويع والتوسيط والسّم والكى والفرق والذبح
والصلب . فمثلا شرف الدين هبة الله بن مساعد الفائزى قتل
خنقا ٦٥٥ هـ (٧٣٢) ، وشهاب الدين بن الفقاعى قتل ضربا
٦٦٦ هـ (٧٣٣) . وسار ٧١٠ هـ قتل جوعا (٧٣٤) ، وزعيم
العرب أدى قتل توسيطاً ٧٥٠ هـ (٧٣٥) . ، الى غير ذلك من
الأمثلة التى حوتها الجداول . والى جانب هذه العقوبات كانت
هناك نهايات أخرى كثيرة للمصادرین منها :

الافراج ، الهرب ، العزل ، الانتحار ، الجنون ، الطرد ،
الوفاة ...

-
- (٧٢٩) الكتبى : عيون ، ج ١٤ ، ص ١٦ .
 - (٧٣٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٣ .
 - (٧٣١) ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٦٦ .
 - (٧٣٢) ابن خلدون : العبر : ج ٢ ، ص ٣٧٧ ، المنصوري : مختار ، ص ١٠ ،
ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٤٢ .
 - (٧٣٣) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ .
 - (٧٣٤) الحنبلى : شذرات ، ج ٦ ، ص ١٩ أبو الغدا : المختصر ، ج ٤ ،
ص ٦٠ ، الكتبى : فوات ج ٢ ، ص ٨٦ .
 - (٧٣٥) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٠٧ .

ومن خلال الحصر الذي أجري لرجال الدولة والمعاملة يمكن أن ننتبين أن :

الطبيعة	وفاته طبيعية	قتل بأنواعه	تقي	مهرب	سجن	الاراج	ضرب وعقاب	ترسيم	نفايات اخرى	مجهول	المجموع
رجال	٤٥	٩٠	٢٧	٩٧٠	١٤٩	١٤٢	٢٤	٤١	١٤١	١٣٠٢	٧٨٦٨
دولة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
عامة	١١	٥٢	٢	٩	١٤	٢٠	٢٢	١٢	٢٠	١٧٨	٣٤٠
المجموع	٥٦	١٤٢	٣٩	٩٧٩	١٦٣	١٦٢	٤٦	٥٣	١٦١	١٤٨٠	٧٢٠٨

● ما زالت النهايات المجهولة للمصادرین تفوق نظائرها من عرفت نهاياتهم وان زادت النسبة في رجال الدولة عنها في العامة بمقدار ١٩ : ٢٢ .

● النهايات التي ذكرت يأتي على رأسها الهروب ثم السجن ثم الافراج ، وفي جميعها تتفوق طبقة رجال الدولة ، ومرجع ذلك الى كونهم يمثلون بؤرة الصراع الداخلي ، وتفوقهم عدديا في حالة المصادرات عن العامة .

وفي ختام هذا الفصل نقرر أن المصادرات كانت مظهر ضعف لا مظهر قوة ، ودليل عجز لا دليل قدرة ، ومجلبة إضرار أكبر من كونها مصدر نفع . ويتضح ذلك اذا ما نوقشت أحوال الجهاز الحكومي في ضوء المصادرات . وهذا ما يدور حوله الحديث في الفصل الثاني .

_____ الفصل الثاني

المصادر ورجال الدولة

رجال الدولة :

اصطلاح أطلق على أرباب السيف ، وأرباب القلم ، وأرباب الوظائف الدينية ، وعلى بعض من يدورون في فلك هؤلاء جميعاً . وقبل الخوض في الحديث عن رجال الدولة والمصادرات يتعين علينا أن نعرف طبقة رجال الدولة ومن تضم ، وهذا بدوره يعرضنا لمناقشة طبقات السكان في مصر المملوكية (١) .

وبإدء ذى بدء ، فقد نبأنت وجهات نظر المؤرخين والكتاب في حصرهم لطبقات السكان في مصر إبان حكم سلاطين المماليك . حيث قسم المقرئى الى سبع طبقات : أهل الدولة ، أهل اليسار من التجار . الباعة والسوقة من التجار متوسطى الدخل : الفلاحين ، الفقراء ، الأجراء والمهنيين ، السؤل وذوى الحاجة . وقد سار على هذا النهج نفر من المحدثين (٢) ، وأضافوا الى التسسيم السابق : المتعمرين ، وأهل الذمة ، والأقليات الأجنبية ، والرقيق والجوارى ، والعربان . ثم قسمهم البعض الآخر (٣) الى خمس طبقات ، أيضا قسمهم نفر ثالث (٤) الى أربع طبقات ونفر (٥)

(١) اغانة الأمة ، ص ٢٧ - ٧٣ .

(٢) أحمد عبد الرازى : الحضارة الاسلاميه ، ص ٢٥٢ - ٢٧٠ ، مساجد : تاريخ الحضارة ، ص ٨٤ ، سلام ، الأدب ، ج ١ ، ص ٤٧ - ٦٤ ، النباهين : نظام التربية ، ص ١٣٤ ،

(٣) العمرى : مسالك ، ص ٤٩ - ٥٠ ، سرور : الظاهر ، ص ١٦٤ ، على إبراهيم حسن : مصر ص ٩٥ - ٥٠٠ .

Goitein : A Mediterranean, pp. 75-130.

(٤) ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .

(٥) المدرى : تاريخ العالم الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٢٦ - ٢٧٧ ، أحمد Dopp, P.H., ; Le Caire Vu par les voyageurs Occidentaux du Moyen Age (Bulletin de la Société Royale de Géographie d'Egypte, Tome XXIV, 1951), pp. 139-143.

شلى : موسوعة ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، طرخان : نظم ، ص ٢٩٩ ،

خامس الى ثلاث طبقات . بل ان بعض المحدثين (٦) اختلف
تقسيمه لهم ما بين سبع طبقات وست طبقات ثم خمس طبقات .
اما ابن خلدون (٧) فقد قسم السكان الى طبقتين :

سلطان ورعية ، او طبقة حاكمه وأخرى محكومة . وتبعه في
ذلك آخرون (٨) . وهذا الرأي الأخير لو لم يكن هو لب الحقيقة ،
فهو الأقرب اليها وإلى الواقع الذي عاشته مصر خلال حكم
المماليك . وفي هذا الفصل يدور الحديث عن الشق الأول وهو
الطبقة الحاكمة بجانبها : العسكري والمدني ، أما الرعية أو
العامة فموضوعها الفصل التالي ان شاء الله . وسبب اختيار هذا
التقسيم يرجع الى صعوبة وضع ضوابط محددة للقياس ، أو
فواصل معينة يمكن من خلالها التعرف على كل طبقة مما ذكرها
الآخرون على حدة، لكن من السهل التفريق بين رجال الدولة وغيرهم
من الفئات الأخرى : كالتجار ، والجاليات الأجنبية ، والعربان ،
وبياض العامة وسوادهم ، وذلك من خلال وضعهم في الدولة ،
وطريقة معيشتهم وزيجهم وركوبهم الى غير ذلك . وهذا ما قسم
المجتمع بالطبقة . كما أن تقسيم الميرزي وما تبعه من تقسيمات
أخرى لم يذكر أحد منهم على أي أساس أقام تقسيماته ،
أقامت على الجاه ، أم القوة ، أم الصيت ، أم السلطان ، أم الثروة ،
أم المهنة ، أم نوع الحياة ، أم التربية ، أم الثقافة ؟ وهل يعقل

(٦) عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٠ - ١١ ، المعر الماليكي ، ص ٣٢٣ -
٣٢٦ ، الحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ - ٩٥ ، مصر ، ص ١٥٧ - ١٦١ ، عاشور
وأخريين : دراسات ، ص ٢٧٠ - ٢٧٥ .
(٧) المقدمة ، ص ١٨٨ .

(٨) قاسم عبده قاسم : دراسات ، ص ١٥ - ١٦ ، محمود رزق سليم : الأشرف
قنصوه ، ص ٨ ، علام طه رزق : عامة القاهرة في عصر سلاطين المماليك (رسالة
ماجستير بكلية الآداب جامعة الزقازيق ١٩٨٨) ، ص ١٨ ،
Hitti : History of Syria, (London, 1951) p. 697.

أن مصر آنذاك كان بها — كمال قال دوب (٩) — ثلاث طبقات هي :
 الخليفة والسلطان ، والماليك ، والعرب ؟ انه يبدو من غير المنطقي
 أن نجعل السلطان والخليفة طبقة مستقلة قوامها شخصان .
 فالسلطان كان رأس الماليك ورأس الدولة ، أما الخليفة فكان
 ممثلاً للوجهة الشرعية في الدولة ، وكثيراً ما أهين وحجر عليه
 شأنه شأن باقي أفراد الشعب ، أما العرب فكانوا عبارة عن
 قبائل متناثرة تقطن أطراف البلاد مثرة للقلق . وهنا
 تساؤل : أين جهاز الإدارة المدنية وباقي فئات العامة من هذا
 التقسيم ؟ من أجل هذا وغيره تناول البحث دراسة المصادرات
 في مصر المملوكية على أساس طبقتي رجال الدولة ، والعامة .
 وفيما يلي نبذة عن طبقة رجال الدولة موضوع هذا الفصل ، حيث
 كانت تتكون هذه الطبقة من :

(أ) فئة أرستقراطية عسكرية قوامها السلطان والأمراء
 والجنود وغيرهم من أرباب السيف والذين أسندت إليهم جميع
 الأعمال الرئيسية ، التي كانت بطريقة أو بأخرى تخدم
 أرستقراطيتهم (١٠) .

(ب) أرباب الوظائف الديوانية أو فئة المتعصبين ، ومنحت
 لهؤلاء ميزات لاكتساب الرأى العام في البلاد ، ونالوا احترام
 العامة ، وغالبهم من عامة الموظفين المدفنين سواء في مصر أو
 الشام (١١) .

Op. Cit.

(٩)

(١٠) أمينة محمد جمال الدين ، الدويرى وكتابه نهاية الأرب في فنون الأدب

(ط ١ - القاهرة ١٩٨١) ص ١٦ ،

Ayalon : « The Muslim City and the Mamluk Military Aristocracy »
 (Producing of the Israel Academy of Sciences and Humanities
 2 Jerusalem 1968), p. 312 ; Sayed ; A. History, p. 411.

(١١) العدوى : المرجع السابق ، ولهم سليمان : القاهرة في مصر المملوكية ،

ص ٥٠ - ٥١ ، أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ،

ص ٩٣ - ٩٥ ، العصر المملوكي ، ص ٣٢٣ - ٣٢٦ .

(ج) ارباب الوظائف الدينية ، وهؤلاء قاوموا الانحراف . وكانت لهم مراتب ، وعليهم أوقاف ، وتمتعوا بمكانة خاصة وممتازة ، وتأثير على الطبقة الحاكمة ، رغم أنها لم تكن في كل البلاد وفي كل الأوقات تسير على نفس الدرجة (١٢) .

وقد ذكر القلقشندي (١٣) مراتب هذه الطبقة ووظائفهم كما يلي :

● الأمراء : (أمير مائة مقدم ألف — أمير طبلخاناه — أمير عشرة — أمير خمسة) .

● الأجناد : (مهاليك سلطانية — أجناد حلقة) .

● وظائف أرباب السيف (النيابة — الأتابكية — رأس نوبة — أمير مجلس — أمير سلاح — أمير أخور — الدوادر — الحاجب — أمير جندار — الاستادار — الجاشنكير — الخازندار — شد الشرابخاناه — استادار الصحبة) مقدم المهاليك — زمام الدور السلطانية — نقيب الجيش — المهندار — شد الدواوين — أمير طبر — أمير علم — أمير شكار — حارس الطير — شاد العماير — الولاة بمصر والقاهرة — نواب السلطة — الكشاف بالوجهين — ولاة الوجهين من الطبلخاناه وأمير عشرة) .

● أرباب الوظائف الديوانية : (الوزير — كاتب السر — ناظر الخاض — ناظر الجيش — ناظر الخزانة — ناظر البيوت — ناظر بيت المال — ناظر الاصطبلات — ناظر دار الضيافة — ناظر خزائن السلاح — ناظر الأملاك السلطانية — ناظر البهار والكاريمي — ناظر الأمراء — ناظر المواريث الحشرية — ناظر الطواحين — ناظر الحاصلات — ناظر المرتجعات — ناظر الجيزة — ناظر الوجه القبلي — ناظر الوجه البحري — صحابة ديوان

(١٢) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ،

Ayaloz : Op. Cit.

ص ٩٣ ،
(١٣) انظر

الجيش — صحابة ديوان البيمارستان — صحابة ديوان الأحياس — استيفاء الصحبة) .

● **أرباب الوظائف الدينية :** (شافى القضاة — قضاى العسكر — افتاء دار العدل — وكالة بيت المال — الحسبة — ونقابة الأشراف — مشيخة الشيوخ — نظر الأحياس المبرورة — نظر البيمارستان — الخطابة — التداريس) .

وقد تناول العديد من الكتاب (١٤) بالدراسة والتحليل طبقات الممالك ، وأقسامهم ، وتناول آخرون (١٥) دراسة أبناء الأمراء الممالك الذين لم يجر عليهم الرق ، وانصرفوا الى حياة السلم وابتعدوا عن الحياة العسكرية ، وكان عليهم تأدية الخدمة الحربية فى الجيش المملوكى مقابل اقطاعاتهم الصغيرة ، وحمل معظم هؤلاء أسماء عربية وغير عن هؤلاء باسم « أولاد الناس » .

وفى ختام هذه الجزئية يجدر ذكر بعض السمات الشخصية التى تعتبر عن طبقة الممالك العسكرية خاصة ، ، وبعض صفات أهل الدولة عامة ، لما كان لذلك من تأثير كبير فى سياسة المصادرات فى هذا العصر :

(١٣) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٤ - ٣٩ .

(١٤) ابن اياس : نزهة ، ورقة ١١٢ ، ابن حجر : ابناء ، ج ٧ ، ص ٣١٧ ، بولباك : الاقطاعية فى مصر وسوريا وفلسطين ولبنان (ترجمة عاطف كرم ، ط ١ ، بيروت ١٩٤٨) ص ١٤ - ١٧ .

Ayalon : Studies on the Structure, 1, p. 204 ; The Circassians in the Mauluk Kingdom (Journal of the American Oriental Society 693, New Haven, 1949), pp. 137-138, N. 22 ; Poliak . Some Notes. p. 102.

(١٥) قاسم عبده : الرؤى الحضارية للتاريخ (ط ٢ ، القاهرة . د ت) ص ١٩٩ ، زيادة : نهاية ، ص ٢٠٦ .

King : Historical Dictionary of Egypt (Cairo, 1989), p. 417 ; Ayalon : Studies on the Str, 7. p. 456.

● **المصدر :** جاء معظمهم عن طريق تجارة الرق ، أو الشراء بمعدل ألفى فرد سنوياً عن ميناء دمياط والاسكندرية ، كما أن بعضهم جاء كأسرى حرب أو كرسم مقرر على دول تابعة ، أو كهدايا من دول حليفة أو صديقة ، وفي مصر تلقوا تعليماتهم العسكرية ، وظلوا في خدمة ساداتهم تحت اسم عتقائهم ، لذلك تنوعت جنسياتهم ما بين : الأوربية والآسيوية ، وكان نظام تربيتهم في الطباق وتدرجهم في الامرة بعد الفقر ، سبباً في جعلهم طبقة ذات خصائص تمزجها عن حولها (١٦) . وقد وصفهم بعض الباحثين (١٧) بأنهم مجموعة من المغامرين أتوا لمصر « حبا في المغامرة ، أو هرباً من العدالة أو ليسلوا خزناً لهم بهم » .

● **التحكم :** على الرغم من أن المماليك تعلموا وتربوا على أيدي المسلمين ، فإنهم في أحكامهم وقضائهم لم يحتكموا الى القوانين الاسلامية — الشريعة — بل رجعوا الى قوانين جانيكز خان المعروفة باسم « الياسة » ، في حين أن القانون الاسلامي كان يحكم حياة أبناء البلد والمواطنين من الدرجة الثانية ، وكل ذلك عمل على توسيع الفجوة بين طبقة الحكام المماليك وباقي فئات الشعب (١٨) . وأسند منصب القضاء والحكم بين المماليك الى الحاجب (١٩) .

(١٦) العمرى : مسالك ، ص ٤٦ ، عاشور : المجتمع المصري ، ص ١١ ،
خرومط : المرجع السابق ، ص ٨٦ ،

Zananiri : L'Egypte, p. 60 ; Poliak : Le Caractere Colonial de L'état Mamlouk dans Ses Rapports avec la Horde D'or (Revue des Etudes Islamique, Tomix, Paris, 1935), p. 233.

(١٧) فولك : القاهرة ، ص ٩٤ .

Poliak : Op. Cit., p. 235 ; Ayalon : The Muslim City, (١٨)
p. 324.

(١٩) أحمد صادق : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

● **اللغة :** جهل بعضهم اللغة العربية (٢٠) ، وكانت اللغة الرسمية لقرارات الأمراء هي التركية . واستخدمت التركية كلهجة محلة بينهم ، وذلك لكيلا يفهمهم العوام أو يحذوهم (٢١) . وقد تمصر أغلب الفاتحين لمصر من قبل ، الا ان الممالك ظلوا في عزلة عن الحياة المصرية ، ولم يقبل الجيش المملوكى بين صفوفه مصريين أبداً (٢٢) . وفيما يختص بالأسماء فقد حرص الممالك على أن تكون أسماءهم تركية . ولكن فيما يختص بهذه الجزئية أشار ايلون (٢٣) ، وبولياك (٢٤) الى أنه لكى ينال العربى شرف اعجاب سادته كان يأخذ لقباً تركياً ، وأن جثمق حينما أراد أن يتسمى باسم محمد خاف أن يعتقد أقرانه أنه ليس من الممالك ، ومن ثم يتصوه عن العرش . وفي موضع آخر أشار ايلون (٢٥) الى أن كلا من السلطان ترميغا ويلباى أنفق على الممالك ، ولكنهما رفضا النفقة على أولاد الناس . بحجة أنهم سموه بأسماء الأنبياء أو الصحابة ، وأن السلاطين أعطوا النفقة للذين ولدوا بأسماء مملوكية لكنهم كرهوا كل من تسمى بأسماء النبى أو صحابته ، ويوالى حديثه مبينا أنه لكى يرتبط غير الممالك بالطبقة العليا المملوكية ، كانوا يلجأون الى أساليب خادعة للتسلل الى المجتمع المملوكى منها : تغيير أسمائهم العربية بأخرى تركية . والحقيقة أن ما ذهب اليه كل من ايلون وبولياك يعتبر غريباً في بابهِ ويكذبه

(٢٠) قاسم عبده : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٢١) ضومط : المرجع السابق ،

Ayalon : Op. Cit., p. 322 ; Poliak : Op. Cit., p. 322 ; Poliak : Op. Cit., p. 236.

(٢٢) أحمد صادق : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .

Op. Cit., p. 236.

(٢٣)

Op Cit.,

(٢٤)

Studies in Al Jabarti (J. E. S. H. O, Vol, III, Part 2, 1960), (٢٥١ pp. 152-153.

الواقع ، حيث لم توجد مصادرة لنفقة أولاد الناس في عهدى
يلبأى وتمربغا ٨٧٢ هـ ، كما أن محاولات العامة للارتقاء عن طريق
تغيير أسمائهم ، شئ غريب لم نصادفه . وإن كان الأمر صحيحا
فكما ذهبنا إليه ما سمعنا عن أسماء هؤلاء السلاطين : المنصور
على بن أيك ٦٥٥ هـ ، الناصر محمد بن قلاوون ٦٩٣ هـ ، المنصور
أبو بكر بن محمد ٧٤١ هـ ، الناصر أحمد بن محمد ، الصالح اسماعيل
٧٤٣ هـ ، المظفر أحمد بن شيخ ٨٢٤ هـ ، العزيز يوسف ٨٤١ هـ ،
المنصور عثمان ٨٥٧ هـ ، وكلهم يحملون أسماء أنبياء
أو أصحابه .

● **الزواج :** حرص الماليك على الزواج من بنات جنسهم ،
وتزويج بناتهم للممالك الآخرين ، وذلك حرصا منهم على نقاء
السلالة المملوكية (٢٦) . مثال ذلك تزويجهم من الأويراتيه الذين
حضروا لمصر وأغدقت عليهم الاقطاعات في عهد بيبرس ، والذين
وصفت بناتهم بالجمال (٢٧) .

● **المظهر :** كان من حقهم شراء الماليك واقتنائهم ،
وكذلك العبيد والجواري للخدمة والمتعة ، وكانت ملابسهم تختلف
تماما عن ملابس باقى السكان ، وسمح لهم بركوب الخيل ، باستثناء
القليل جداً ، ولم يسمحوا بأن يتولى المصريون وظائفهم ، وعاشوا
في قصور مزينة منظمة ، وتفننوا في اقامة المواكب والالهاب
الرياضية ، وأسرفوا في البناء والأسمطة (٢٨) .

● **المعاملة :** تعالوا على الرعية واحتقروهم ، وأنفوا من

Ayalon : Op. Cit., p. 323.

(٢٦)

(٢٧) الصلدى : لوعة ، ص ٧ ،

Ayalon : The « Wafidiya in the Mamluk Kingdom ». (Islamic
Culture, Vol. XXV. Part 1, Hyderabad 1953), p. 100.

(٢٨) سلام : الأدب ، ج ١ ، ص ٤٧ - ٦٤ ، ضوط : المرجع السابق ،

ص ٨٨ ،

Ayaon : The Muslim, p. 323.

الاختلاط بهم ، وأحيانا سخرهم ، واستأثروا بمعظم دخل البلاد ، وكانوا أصحاب السلطة والثروة ، ومنجوا الاقطاعات مقابل خدماتهم (٢٩) . كذلك ساد الكره بين أحزابهم الكثيرة ، وبسبب منافساتهم ومنازعاتهم تعرضوا للمصادرات وقد لاحظ طافور (٣٠) في رحلته ببصر أن كلام التركي كان يعتبر حقيقة لا ترقى إليها الشبهة ، وهو واجب التنفيذ . كذلك وصف العيني (٣١) سلوك المالك في مدينة الرها ٨٣٢ هـ بقوله : « عملت الفلمان والطواشية والمالك الذين لا يقتيدون بالدين أشياء لا يعملها الكفار بالمسلمين ، من النهب وسبى البنات ، وأخذ الأموال ، وقتل الأنفس ، وتشبيب النار في مواضع » . وهذا التميز الطبقي الذي عاشته مصر في عصر المالك . عمل على عزلها في نطاق محدود ، وعدم تأثرها بما يدور حولها (٣٢) . واعتبر بعض الباحثين (٣٣) ذلك من أكبر أسباب ضعف المالك . وقد تناول أحد الباحثين (٣٤) العلاقة بين السلطان والمالك والعامّة موضحاً أن أساس العلاقة بين السلطان والمالك كان قوامها الحقوق والواجبات المتبادلة ، أما بين السلطان والعامّة فلم يكن الوضع كذلك ولم تلتزم السلطة تجاه العامّة بأية مسئولية في مختلف المجالات كالعليم والصحة

(٢٩) سلام : المرجع السابق ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٨٨ - ٩٠ ،

التجديدي : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ،

Lapidus : the grain Economy of Mamluk Egypt (J. E. S. H. O, Vol. XII, Part 1, Leiden. 1969), p. 4 ; Stephan & Nandy : Op Cit., p. 342, Ayalon : Studies in Al Jabarti, p. 151.

(٣٠) رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي . (ترجمة وتعليق

حسن حسني : دار المعارف ١٩٦٨) ص ٦٠ - ٦١ .

(٣١) عند الجمان - حوادث ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

Charles Issawi : Egypt : An Economic and Social Analysis (٣٢) (London, 1947), p. 5.

(٣٣) محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية ، والإدارية للعصر المملوكي

(سلسلة وثائق الاسلام - ٦ ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣) ص ١٥ .

(٣٤) علاء طه : المرجع السابق ، ص ١٩ .

والتغذية . الا ان الواقع يشير الى صحة الشق الأول من هذا
الرأى ، أما الشق الثانى ورغم ما قيل عن الممالك ففيه تحامل
عليهم ، ولولا الخدمات الكثيرة التى قدمها هؤلاء للشعب ما خلد
هذا الشعب سيرة الظاهر بيبرس مثلاً . صحيح أن الممالك قدموا
نشاطات عدة فى مختلف النواحي لخدمة طبقتهم وتواجههم الا أن
الشعب استفاد منها بطريقة أو بأخرى . فنجد فى التعليم حبسوا
الأوقات على القائمين بالعملية التعليمية ، وأنشأوا المدارس بدافع
التقوى والتقرب الى الله . وفى الصحة نجد البيمارستان المنصورى
والمؤيدى اللذين استفاد منهما الشعب . وفى التغذية كثيراً ما عطف
الحكام على العامة أوقات المجامع والأوبئة وأخرجوا الغلال من
حواصلهم وأحياناً تدخلوا فى وضع الأسعار للحد من جشع التجار .
كما أن الأساليب القاسية التى اتبعها الممالك فى هذا العصر هى
نفسها التى كانت سائدة فى العالم آنذاك . حيث كانت تعانى
أوروبا من محاكم التفتيش ، وتعانى آسيا من أحكام دويلات
التيار (٣٥) . وعلى الرغم من أن الممالك كانوا يحكمون
مصر والشام بيد من حديد فإنهم كانوا يشعرون بأنهم غرباء ،
وليسوا أصحاب البلاد . ويمكن أن نستشف ذلك من خلال اجابة
جمال الدين أقبوش نائب الكرك على أحد الممالك عندما طالبه بكف
أذى صبيان الكرك عنهم ، فرد عليه قائلاً : « ان لم تصبر على
أذى أولادهم فأخرج من بلادهم » (٣٦) .

أحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادر :

ذكر ابن عبد الحكم (٣٧) أن أرض مصر تروى جميعها اذا
بلغ ارتفاع النيل ست عشرة ذراعاً ، وأن أرض مصر كانت مقسمة
الى أربعة وعشرين قيراطاً على قراريط الدينار ، وأن قرى مصر

(٣٥) زقلمة : الممالك ، ص ١٦١ .

(٣٦) الصغدى : الوافى ، ص ٩ ، ص ٣٣٨ .

(٣٧) فتوح مصر ، ص ٦ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦١ .

بلغ عددها في عهد ابن ربيعة ١٠.٠٠٠ قرية ، وأنه لى تعمير مصر — كما ذكر المقوقس لعمري — لا بد من حفر خلجانها سنويا والا ييغى على أهلها . وعلى هذا يعتبر ابن عبد الحكم أول من بين أن ثنائية الأرض والمياه هى التى مرضت نوعا من النظام المالى والادارى فى مصر .

وفى عهد المماليك ظلت الأرض موزعة على ٢٤ قيراطا ، تقاسمها السلطان والأجناد والأمراء فيما عرف بالنظام الاقطاعى . وهذا النظام لم يستنبطه المماليك ، بل فرضه النظام العسكرى ، وجاء ذلك بسبب توسع الجند وعدم ايجاد مواصلات سريعة بينهم ، لذلك كان لا بد من ايجاد نظام بديل لسهولة التمويل وفعالية الجيش ، والاستعداد الدائم لمواجهة العدو . وبدأ الاقطاع منذ نظام الملك وانتهى فى عصر المماليك بأخذ الأرض مرتبا للجيش . أى أن نظام الاقطاع أساسه الأرض مصدر السلطة ، فإذا ما قلت انتاجية هذه الأرض أو تدهورت زراعتها ، اتجهت السلطة الى البحث عن موارد أخرى من بينها المصادرات .

فى عهد المماليك البحرية كانت الدولة فى عنفوان شبابها ، وأدت هذه القوة الفتية الى عدم ظهور مشكلات اقتصادية كبرى . بينما فى عهد الجراكسة ، أطل شبح الشيخوخة على الدولة ، وتفاقت مشكلاتها خاصة فى المجال الزراعى ، الذى بدوره أثر على البناء الاقطاعى ، فلجأت الدولة الى العديد من الحلول لتعوض نسبة الفاقد ومن بين هذه الحلول مصادرة أرباب الدولة والأثرياء . وثمة تساؤل هنا : ما الأسباب التى أدت الى تدهور النظام الاقطاعى ؟ وما النتائج التى ترتبت على ذلك ؟ تدهور النظام الاقطاعى لعدة أسباب :

(١) كونه استغلاليا : حيث كان للمقطع استغلال عائد اقطاعه طوال فترة خدمته ثم عليه تركه بعد ذلك (٣٨) . وارتبط

Polab : Le Caractere, p. 239.

هذا الاقطاع بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطعون للدولة (٣٩) .
ومن ثم أدى ذلك الى عدم اهتمام المقطعين باستصلاح
الأراضي ، وعدم السكن في اقطاعاتهم — ما عدا أيام الصيد وتربيع
الخيول — بل أرسل مندوبين عنهم لتحصيل الإيرادات دون النظر
لمصلحة الفلاحين ، وكان على هؤلاء الفلاحين دفع الضرائب لهذا
السيد مقابل حمايتهم وحماية أملاكهم ان وجدت (٤٠) . وكان لكل
ذلك الأثر الضار على الاقتصاد الزراعي والكيان السياسي للدولة ،
حيث لم يول المقطع أرضه أدنى اهتمام ، وأهم وسائل ربيها ،
فقلت إنتاجية الأرض ، وغدت العلاقة بين المقطع وفلاحيه علاقة
استغلالية ، وعمل هذا العامل على تدهور النظام الاقطاعي
العسكري المملوكي (٤١) . ولعل ما دفع المقطعين الى عملية
النهب هذه والمصادرة ، هي إحدى النظريات الملكية الاقطاعية
التي مؤداها ان أراضي مصر كلها ملك خالص للحكام ، وأن جميع
موارد الدولة من نصيب السلطان وحاشيته (٤٢) .

(ب) انتشار ظاهرة التنازل عن الاقطاع أو مبادلتها : وهذا
يبدو أنه كان سببا في شرح النظام الاقطاعي ، خاصة بعد انشاء
ديوان البدل . ويرجع ذلك الى شاد الدواوين غرلو في عهد السلطان
شعبان بن الناصر محمد بسبب حاجة الدولة الى المال ، وهذا
ما أفسح المجال للعمالة كي يشتروا حق الاستغلال أو تملك
الاقطاع (٤٣) .

(٣٩) طرخان : نظم ، ص ٢٦٥ .

(٤٠) العدوي : مرجع سابق ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٣٤ ،

Ayalon : The Muslim City, p. 311.

(٤١) قاسم عبيد : ماهية ، ص ٢١٥ .

(٤٢) جمال الدين محمد الشال : صفحة من الحياة الاقتصادية في مصر

الاسلامية (مجلة الثقافة عدد ٩٧ ، القاهرة ١٩٤٠) ، ص ٢٢ ، علاء طه : مرجع

سابق ، ص ٥٤ .

(٤٣) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٧٠ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

(ج) توزيع الاقطاع الواحد في عدة اقاليم متفرقة بالدولة :

وقد تم ذلك عقب الروك الناصري ٧١٥هـ / ١٣١٥ م . وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك الى عدم اقامة ارسنقراطية اقطاعية ، والحد من نفوذ الأمراء وانهالكهم عن طريق عدم استقرارهم مدة طويلة في اقطاعاتهم وكل ذلك أدى الى انعساب الجند ، وكثرة نفقاتهم ، مما جعلهم يستنزفون الاقطاع دون النهوض به (٤٤) .

(د) كثرة الولاية والعزل للنواب أو الولاة : غالتعاقب على

المنصب يدل على الاضطراب السياسي ، وبصفة عامة يعتبر عصر المماليك البحرية عصر استقرار سياسي ، أما الجراكسة فكان عصرهم يهوج بالاضطرابات . وقد وصف أحد الثعراء ذلك بقوله :

هذه أمور عظام من بعضها القلب ذائب
ما حال قطر يليه في كل شهرين نائب؟ (٤٥)

وهذا العامل أيضا جعل كل وال يعمل على تكوين ثروة تنفعه في مستقبله قبل ترك منصبه .

(هـ) عدم الاهتمام بشبكات الري وترميم الجسور : وقد أدى

ذلك الى ضياع ماء النيل ، وكثرت شكاوى الناس من نقص المياه ، مما عمل على سعة رقعة الشراشى ، وغلو الأسعار . وقد ذكر المقريزى (٤٦) أنه في عهده فسدت حال الجسور والترع والخلجان . كذلك ذكر ابن اياس (٤٧) أنه في عهده تغيرت أرض مصر تغيرا فاحشا ، وقل خراجها ، واختلت اختلالا فاضحا ويرجع

(٤٤) فاسم عبده : المرجع السابق ، آشور : التاريخ ، ص ٣٧٢ ، الشيال : عدد ٩٩ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، Ashtor : Miscellanea, p. 103.

(٤٥) سلام : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤٦) الخطط : ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤٧) نزلة الأم : ورقة ١١٥ .

ذلك الى سياسة الاعتصار المملوكية للفلاحين واهمالهم شبكات
الرى والجسور البلدية والسلطانية (٤٨) وترتب على ذلك تدهور
وسائل الرى على المدى البعيد ، وارتفاع منسوب الأرض الزراعية
مما جعل مياه الفيضانات - التى كانت تغرق هذه الأراضى فى
بداية عصر المماليك - لم تعد كافية لرى أكثر الأراضى فى نهاية
هذا العصر (٤٩) . وتغاضت الدولة أحيانا عن متابعة عمليات
الاصلاح والترميمات بما تحصل عليه من أموال برسمها - مقرر
الجسور - ووزعت هذه الأموال بعد تحصيلها على السلطان
والأعيان ، وسخر أهالى البلاد فى عمل الجسور ، مما أدى الى
بوار معظم الأراضى (٥٠) . مثلاً فى عام ٧١٧ هـ تقطعت جسور
قليوب فهرب سكانها ، وتلفت أموالهم ، مما اضطر الوالى بالقاهرة
الى أخذ العسكر والناس لترميم ما بقى منها (٥١) . كذلك فى عام
٧٥٠ هـ أهمل الولاة الجسور وباعوا الجرارييف ، وتناولوا على
الفلاحين بفرض المغارم عليهم مما اضطر الناس الى الشكوى
للووزير ، الا أنه لم يلتفت اليهم (٥٢) وفى عهد الجراكسة يذكر
ابن الصيرفى (٥٣) أن الجسور فسدت ، بسبب أخذ الأموال من
الأمراء والمماليك عوضاً عن الرجال والابقار العاملة بها . ومما
يؤكد ذلك ما وقع فى عام ٨٣٥ هـ عندما تقطعت بعض الجسور
وغرقت عدة بلاد وأجرانها المليئة بالغلال ، بينما شرقت بلاد
أخرى . وقد أرجع المقرئى (٥٤) ذلك لسببين هما :

-
- (٤٨) قاسم عبده ، ص ٣ - ٢٤ ، أحمد صادق : مرجع سابق ، ص ٤٢٥
 - (٤٩) قاسم عبده ، أحمد الهوارى : الرواية ، ص ١٠٨
 - (٥٠) المقرئى : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١
 - (٥١) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ص ١٧٣
 - (٥٢) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨١١
 - (٥٣) نزهة : ج ٣ ، ص ٢٤١
 - (٥٤) المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٨٧٤

٥ — فساد الجسور .

٦ — فرض المقطعين الأموال على الفلاحين وأخذها بدلا من عملهم وعمل أبقارهم في الجسور .

(و) اهتمام الممالك بالتجارة والسهمرة : وذلك بسبب عوائدها الكبيرة والسريعة (٥٥) .

(ز) كثرة العوارض الأرضية والسموية مثل : السبخ ، وعدم استكمال الحرث ، والفأر ، وفيضان النيل ، والثلوج ، وقلة المطر ، وغير ذلك من الظروف المناخية . مما جعل البعض يصف (٥٦) الفلاحة في تلك الفترة بأنها غير مجدية . وقد شمت أحد الشعراء فيما تعرض له الممالك قائلا :

تحكموا فاستطالوا في حكومتهم

وعن قليل كأن الحكم لم يكن

لو أنصفوا أنصفوا لكن بغوا فبغى

عليهم الدهر بالآفات والمحن

وأصبحوا ولسان الحال ينشدهم

هذا بذاك ولا عتب على الزمن (٥٧)

(ج) إهمال الزراعة والفلاحين : فقد وصف محمد بن الحاج العبدري (٥٨) حال الزراعة المملوكية بقوله : « آفة الزراعة في هذا الزمان قد عظمت على ما هو معلوم مشهور حتى أن الزارع كأنه عند بعضهم أسير ذليل حقير وكأنه لأبال له عندهم ولا روح » .

(٥٥) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٤٨ ، أحمد صادق : المرجع السابق ،

ص ٤٢٨ .

(٥٦) الدلجى : الفلاحة ، ص ٥٤ .

(٥٧) ألف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ٣٠ .

(٥٨) المدخل (ج ٣ ، مصر ١٣٢٠ هـ) ، ص ٣٩ .

فحالة الفلاح السيئة وما تعرض له من مضارم كانت سبباً من أسباب انحطاط النظام الإقطاعي . حيث لم تقدم إليه أية مساعدات للنهوض بانتاجه ، واستصلاح البائر مما أدى الى هرب الفلاحين وانخفاض الإيرادات (٥٩) .

(ط) **فساد العملة** : سبق القول بأن ذلك شكل من أشكال المصادرة التي تعرض لها سكان مصر ، وبسبب ذلك قام المقطعون في عام ٨٠٩ هـ برفع القيمة الإيجارية للفسدان الى ستة أمثاله لتعويض الفاقد بالنسبة لدخلهم (٦٠) .

(ي) **الخوف من طمع السلاطين** : أحبط بعض المقطعين وأصابهم الخوف من طمع السلاطين في أموالهم اذا كثرت لذلك أهملوا اقطاعاتهم (٦١) . وكان ذلك من عوامل تدهور الإقطاع .

وبعد ايجاز عوامل تدهور الإقطاع ، فإن من المناسب أن نعرض اجابة السؤال الثاني وهو : ما اثر عوامل — أو نتائج — تدهور الإقطاع السابقة على الدولة المملوكية ؟ بلا شك هو تدهور الانتاج الزراعي ، وايضا اعتماد رجال الدولة على ما يقبضونه من رواتب نقدية لكي يحافظوا على حياة الترف والبذخ . الأمر الذي عمل على استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ، وأبضا إاجأ السلاطين الى زيادة مسميات الضرائب كي يوفروا السيولة النقدية اللازمة ، وايضا القيام بالاحتكار ، وبالمصادرات للموظفين والأوتاف ، وهذا بدوره عمل على تدهور أحوال الاثرياء ، وأصبحوا معدمين في النصف الثاني من دولة المماليك (٦٢) . ولما كان اعتماد

(٥٩) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، أحمد صادق : مرجع سابق ، ص ٤٢٥ .

(٦٠) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٢٨ .

(٦١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨٧ .

(٦٢) فاسم عبده : دراسات ، ص ١٩ ، ١٥٢ ، ١٩١ .

رجال الدولة على الرواتب النقدية كثيراً ، فان هؤلاء سلكوا طرقاً أخرى ، اذا ما قُلت هذه الرواتب أو انعدمت ، ومن هذه الطرق أخذ الرشوة أو السرقة . مثلاً يذكر ابن طولون (٦٣) أنه في عام ٨٤٤ هـ تولى شمس الدين أبو شامة وكالة بيت المال « وهى وظيفة اسم بلا جسم ، وليس له معلوم الا ما يبلصه في بيع الاملاك المنتقلة الى بيت المال » .

وعلى هذا يمكن القول بأن المصادر لرجال الدولة كانت أحد مظاهر تدهور الدولة اقتصادياً وسياسياً بسبب انحطاط الانتاج الزراعى ، وتصدع البناء الاقطاعى . كذلك نتج عن هذا التدهور : معاناة الدولة من العسر المالى ، وبحثها عن طرق جديدة لتعويض المادى ، أيضاً ارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة ، كذلك تسخير الفلاحين لتعويض الفاقد من دخل الاقطاعات . فنتيجة لقلّة الانتاج الزراعى عصب النظام الاقطاعى عانت الدولة من بعض أعراض العسر المالى ، لذلك نجدها اتبعت العديد من الطرق لتعويض نسبة الفاقد ، مثل : مصادرة من لديهم أموال متأخرة للدولة ، وقد سبق ذكر ذلك عند عرض الأسباب الاقتصادية للمصادرات في الفصل الأول . وأحياناً أخرى أخذت الدولة جزءاً من خراج المقطعين مثلما حدث في عام ٨٩٥ هـ عندما أمر السلطان قايتباى بأخذ الخمس من خراج المقطعين بضواحي الشرقية مما أصابهم بالأذى (٦٤) . بالإضافة الى ذلك اتبعت الدولة عدة طرق أخرى هي :

● الاسراف في فرض الضرائب والرسوم والمكوس . وترتب

(٦٣) اللغات البرقية ، ص ٣١

(٦٤) ابن اياس : بدائع ج ٣ ، ص ٣٦٩ .

على ذلك ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعات (٦٥) . ونجسدت هذه المظالم المالية التعسفية في مصطلحاتها التي أطلقت عليها كالمغارم والكف والمظالم (٦٦) . ويشير المقرئ (٦٧) الى أنه بعد عام ٨٠٦ هـ خربت البلاد وارتفع السعر بها ، وفسدت العملة ، وخرب الصعيد ، وكثرت المظالم على أرباب الدولة . حتى غدت هذه المظالم إحدى السمات التي ميزت عصر المماليك ، وأجدي السوءات العامة التي لصقت بهم (٦٨) . مثلاً في عام ٦٤٨ هـ بلغ مجموع المكوس التي جباها الوزير شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى ٦٠٠٠٠ دينار (٦٩) . ثم وصف الدلجى (٧٠) الحال بعد ذلك بأنه تسلط الظلمة على الفلاحين ، واختلسوا أموالهم ، وتوسعوا في شروط مقاسمتهم ، وغرضوا الفرائض عليهم ، مما اضطر الفلاحين الى بيع زراعتهم في حال كسادها وعدم رواجها .

● فرض الاتاوات والبضائع على التجار (٧١) . وهذا سلب ومصادرة لأموالهم كما سبق القول .

-
- (٦٥) ليل عبد اللطيف أحمد : مصر على مفترق الطرق : خاير بك (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٥ ، نعيم : طرق ، ص ٣٧٠ ، أحمد صادق ، المرجع السابق ، قاسم عبده ، الهوارى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .
- (٦٦) قاسم عبده : اليهود ، ص ٩٧ - ٩٨ .
- (٦٧) الخطط : ج ١ ، ص ٣٦٥ .
- (٦٨) أحمد دراج : وثائق دير صهيون بالقدس الشريفة (القاهرة ١٩٦٨) ص ٦٩ .
- (٦٩) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا ، كامل المهندس - دار الكتب ١٩٦٩) ص ١٢٧ .
- (٧٠) المصدر السابق ، ص ٥٤ .
- (٧١) المقرئ : المصدر السابق ، قاسم عبده : المرجع السابق ، النيل ، ص ٧٥ - ٧٦ .

● الاستيلاء على التركات ، وتصعيب إجراءات استخلاصها

لكي يضطر الورثة الى التنازل عنها (٧٢) .

● المصادر . هي أحد الحلول التي لجأ اليها السلاطين في أوقات الشدة ، ولم ينج منها سوى نفر قليل مما حدا بكتاب ذلك العصر الى الاشارة لهؤلاء النذر في تراجمهم بقولهم : «لم ينكب فيها قط (٧٣) » . ومن أكثر الفئات التي تعرضت للمصادرات من رجال الدولة المباشرين بسبب اتساع جاههم ، وزيادة المنافسات والاحقاد بينهم ، لذلك عمتهم النكبات والمصادرات (٧٤) . وهذا يدل على انعدام ثقة السلطة في أمانتهم ، وسلامة جهودهم في خدمة البلاد (٧٥) . وقد أشار البعض (٧٦) الى أن أموال كبار رجال الدولة قد تعرضت للاغتصاب بسبب اعتقاد السلطة بأن هذه الثروات قد جمعت بطرق غير مشروعة . وبعد عام ٨٠٦ هـ تعرض الجمهور وأرباب المال للمصادرات بالقوة ، وكذلك أموال الأوقاف والاحباس (٧٧) . كذلك كان من الأمور العادية عند قيام أى تجريدة أن يقوم السلطان بمصادرة أموال رجال الدولة وجميع طوائف العامة بسبب عجز بيت المال عن تغطية نفقة هذه الحملات الحربية (٧٨) . ومن أشهر تلك المصادرات مصادرة قايتباى للأعيان ٨٩٣ هـ عندما أراد محاربة العثمانيين (٧٩) ، ومصادرة

(٧٢) قاسم عبده : المرجع السابق .

(٧٣) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٧٤) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٩٧ .

(٧٥) حياة : أحوال ، ص ٢٨١

(٧٦) على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ .

(٧٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، قاسم عبده : اليهود ،

ص ٩٧ - ٩٨ .

(٧٨) Ayalon : The System of Payment, pp. 2898-290. (٧٨)

(٧٩) قاسم عبده : المرجع السابق .

الغورى للأوقاف وجميع طوائف سكان مصر ١٩٠٧ هـ (٨٠) .

أما المظهر الثانى الذى نتج عن تدهور الاقطاع : فهو ارتفاع الأسعار وحدوث المجاعات والأوبئة . لقد ترتب على إهمال المقطعين للجسور والترع أن تدهور الانتاج الزراعى ، ومن ثم غلاء أسعار المواد الغذائية ، وبعلاقة طردية ترتب على هذا الغلاء حدوث مجاعات — كان النيل عاملا أساسيا فيها الى جانب عوامل أخرى — نتج عنها موت الكثيرين وانتشار جثثهم فى الطرقات ، فتجيف ، ومن هنا تنتشر الأوبئة (٨١) . ومن أشهر هذه المجاعات تلك التى وقعت فى صام ٦٩٥/٦٩٤ هـ — ١٢٩٥/١٢٩٤ م عقب حدوث الجفاف مما صعب على العامة الحصول على الغذاء واضطر بعضهم الى أكل الجيف ، وواجه السلطان العادل زين الدين كتبغا هذه المجاعة بعدة طرق منها :

- ١ — توزيع التقاوى المحفوظة للموسم الزراعى المقبل .
- ٢ — فرض البضائع على التجار بأثمان غالية .
- ٣ — مصادرة المباشرين والولاة والتجار .
- ٤ . . . اتباع سياسة التقشف فى توزيع الجرايات والرواتب (٨٢) .

ومن هذا المثل يتضح أن المصادرات كانت أحد الحلول التى لجأ اليها السلاطين لمواجهة المجاعات والصرف على المتضررين منها .

(٨٠) ابن اياس : بذائع ، ج ٤ ، ص ١٤ — ٢٩ .
 (٨١) قاسم عبده : دراسات ، ص ١٤٩ . وللمزيد عن هذه المجاعات والأوبئة انظر الفصل الأخير من المرجع آنف الذكر .
 (٨٢) المقرئى : لغاة ، ص ٣٣ ، حياة : المجاعة ، ص ١٥٠ — ١٥٣ .

أما المظهر الأخير من مظاهر ندهور النظام الأقطاعى ، فهو :
 ما تعرض له الفلاحون من سخرة واستغلال لتعويض نسبة الفاقد
 من دخل الاقطاعات . وكما سبق القول فإن السخرة كانت شكلا
 من أشكال المصادرات لما فيها من ضياع لحقوق المسخرين . وقد
 وصف بارتولد (٨٣) فلاحى العصور الوسطى بأنهم أثنان أو عبيد
 مرتبطون بالأرض . وبسبب كثرة المغارم عليهم ، ومصادرة
 محاصيلهم ، انتكس حالهم وهرب كثير منهم وتحولوا الى رحالة
 أو متجولين كونوا ألوف المعدمين فى المدن بدون عمل ، أجروا
 أنفسهم للثوار والأطراف المتحاربة ، وغدوا فريسة سهلة للجائحات
 والأمراض ، وتحولوا الى حرافيش ومتسولين قرب المساجد (٨٤) .
 وهذا ما دعا الأسدى (٨٥) فى رسالته الإصلاحية الى التنديد به
 تعرض له هؤلاء الفلاحون من سخرة واستعباد . ومن ناحية أخرى :
 واجهه المقطعون حالات الهروب هذه بتعيين أناس مهمتهم إعادة
 الهاربين الى أسيادهم (٨٦) . وقد انبرى أحد الشعراء لوصف
 هذه الأحوال عندما شاهد الوالى يضرب العامة لكى يخفوا تراب
 الأرض قائلا :

الى الله نشكو ما بمصر من البلاء
 فحكمها فى حكمهم قد تغلبوا
 تسلم قطاع الطرق من الأذى لديهم
 ومن لا يقطع الطريق يضرب (٨٧) .

(٨٣) تاريخ الحضارة الإسلامية (ترجمة حمزة طاهر ، ط ٥ ، دار المعارف -

د ت) ص ٨٧ .

(٨٤) آشتور : التاريخ الاقتصادى ، ص ٤١١ ، سلام : الأدب ، ج ١ .

ص ٦٩ ،

Goldschmidt : Op. Cit. p. 115.

(٨٥) المصدر السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٨٦) آشتور : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .

(٨٧) أبى عمر البقاعى : عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران (مخطوط

بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٠١ تاريخ) ورقة ٨٠ - ٩٠ .

وقبيل آخر :

وكيف يزوم الرزق في مصر عاقل
ومن دونه الأتراك بالسيف والترس
وقد جمعت القبط من كل وجهه
لأنفسهم بالريع والتمن والخمس
غللترك والسلطان ثلث خراجها
وللقبط نصف والخلائق في السدس (٨٨).

وفي النهاية لكي تتضح الصورة نعود الى ما ذكره ابن عبد الحكم
أنفا من أن قرى مصر بلغت في عهد ابن ربيعة عشرة آلاف قرية ،
أما في عهد المماليك فنجد أنه بعد الزوك الناصري ٧١٥ هـ / ١٣١٠ م
انخفض الرقم الى ٢١٦٣ قرية (٨٩) . أى أن العدد انخفض الى
ما يقرب من الخمس ، وفي هذا خير دليل على ما تعرضت له البلاد
من تدهور وازالة بعد هجرة أهلها عنها هروبا مما يقع على كاهلهم
من مغارم وسخرة ومكوس ، أو مما تعرضت له قراهم من بوار
وشراقي وغير ذلك ، أو مما أصابهم من كثرة الأوبئة والفناء .

ومن الملاحظ أن عدد المصادرات التي تعرض لها رجال الدولة
فالتت باقى فئات العامة . والمرجح أن هذا بسبب كون رجال الدولة
هم كل شيء — خاصة أرباب السيف — في تقلد المناصب ، وفي
الاستلحواذ على الثروات ، وبسبب ما كان بينهم من منافسات نكب
أكثرهم . بعكس العامة ، الذين كاد وجودهم يكون معدوما أو غير
ذى أهمية أو تأثير في الأحداث . كما أن سياسة المصادرات لم تفرق

(٨٨) سلام : المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٨٩) شرف الدين يحيى بن الجيعان : النحلة السنية بأسماء البلاد المصرية

(تحقيق مورتز - القاهرة ١٩٧٤) ص ٣ .

بين العدو والصديق حيث جنى على كليهما ، ولم يكن أجد بعيداً عن الطعن ، ومن أمثلة ذلك الماس الحاجب وبكتمر الساقى (٩٠) . كما أن المرافعة وواسطة السوء لعبت دوراً كبيراً فيما تعرض له رجال الدولة من مصادرات . حيث كان المرافق غالباً شخصاً حسوداً يرافع أهل مهنته — خاصة عدوه — ويشترى بهم بالمال من السلطان ، أى يقول للسلطان : دعنى أرافعه وأنا أثبت لك جهته مبلغ كذا ، فيميل اليه السلطان ، ويسلمه الشخص المستهدف فيتفنن هذا المرافق فى احصاء وجرد ممتلكاته حتى يخسف به الأرض . لذلك كان المرافعون محل كراهية الجميع ، وأحياناً تعرضوا للرجم . أما واسطة السوء فقد وجد معظمهم آذاناً صاغية من الحكام وصدقوهم « على قاعدة الأتراك من كون الحق عندهم لمن سبق » وعلى هذه القاعدة كانت أكثر مصادرات السلطان جقمق (٩١) . ومن القواعد التى أخذت شبه الثبات والرسمية تعرض معظم المعزولين للمصادرة ، كذلك تعرض تركات أكثر المتوفين للمصادرة . وقد كان رجال الدولة يعلمون ذلك لذا فمن الأشياء الطريفة التى فعلوها ارسال بعضهم أمواله عقب عزله للسلطان طوعاً . وكتابة بعضهم وصية بأن تؤول تركته للسلطان عقب وفاته ، وذلك لكيلا يتعرض السلطان لأهله بسوء بعد موته . والمثال الأول على ذلك رواه ابن حجر (٩٢) أنه فى عام ٨٣٧ هـ عندما عزل السلطان الأمير سودون بن عبد الرحمن نائب الشام أمره بالجلوس فى بيته ، حينئذ قام سودون من تلقاء نفسه بارسال ما لديه من خيل ومواش الى السلطان ، وقام السلطان بضم اقطاعه الى الديوان المفرد ، ثم نفاه الى دمياط . المثال الثانى ما فعله الاستادار فخر الدين

Irwin · Op. Cit. p. 114.

(٩٠)

(٩١) ابن تفرى بردى : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٥٨ .

(٩٢) انباء ، ج ٨ ، ص ٣٩٩ .

أبى الفرج فى عام ٨٢١ هـ فحين وافته المنية أوصى بجميع ممتلكاته للسلطان ، لذلك لم يتعرض شيخ المحمودى لورثته بسوء ، سوى أنه صادر بعض حواشيه فقط (٩٣) . وقد وصف أولج فوكلف (٩٤) مزاج السلاطين بالقلب ، حيث انتقلوا من فرض الضرائب المتصاعدة ، الى مصادرة الأموال بصورة مجانية ، وتسخير الموظفين بأبخس الأجور . وسمح هذا النظام للموظف بابتزاز أموال دائمى الضرائب بحجة استعادة تلك الأموال غير المشروعة ، ومن ثم صادرت السلطة أموال هؤلاء الموظفين (٩٥) .

أما بالنسبة للنواب سواء بمصر أو الشام ، فكانت السلطة المركزية بالقاهرة تجسس أخبارهم دائما وذلك عن طريق صاحب البريد . لأنه منذ عهد العباسيين أسندت مهام جديدة لصاحب البريد حتى أصبحت الوظيفة أقرب الى « هيئة الاستخبارات » فى الوقت الراهن (٩٦) . وإذا ما ثبت للسلطة بما يصل إليها من تقارير دورية أن أحد النواب أثرى ثراء فاحشا ، أو اختلس أو ظلم أو غير ذلك كان عقابه العزل والمصادرة . وقد أدرك تلك الحقيقة الأمير جمال الدين أقوش نائب الكرك ، فحذر زملاءه من قبول الهدايا ، موضحا لهم أن النائب لو قبل الهدايا جمع سنويا ٥٠٠٠٠ دينار بينما لو اقتصر على انعامات أستاذه السنوية لجمع ١٠٠٠٠٠ دينار « وببلغ أستاذك خبرك فطول مدتك » (٩٧) .

بعد هذا العرض الموجز لمناقشة طبقة رجال الدولة ، وأحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادرات ننتقل الى دراسة جدول أهل

(٩٣) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .

(٩٤) القاهرة ، ص ٩٤ .

(٩٥) ابن طولون : اللغات ، ص ٣١ .

(٩٦) عبد المجيد أبو الفتح : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٩٧) الصمدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٣٣٩ .

الدولة الذين صودروا خلال عصر سلاطين الماليك . وقد بلغ عدد الحالات التى عثر عليها فى المراجع ٢٨٦٨ حالة مصادرة :
نتناولها حسب تصنيفها فى الجداول :

١ - عدد الحالات المصادرة

سبق القول بأن اجمالى الحالات التى عثر عليها ٢٨٦٨ مصادرة ، منها ٢٧٤٣ مصادرة فردية و ١٢٥ مصادرة جماعية غير محصورة العدد . كأن يقال صودر المباشرون أو المقطعون أو الكتاب أو الأمراء . وبالنسبة للمصادرات الجماعية أكثر عدداً من الفردية ، إلا أنه بسبب الافتقار الى التعداد الحقيقى لكل فئة من هؤلاء فإن من الصعب تقديرها جزافاً . ومن ثم جاءت هذه المصادر بمثابة حالة واحدة فى الجداول .

ولنترك الأرقام نتحدث عن نفسها فى تبين حالات المصادرات بين السلاطين . ففى مجال الحالات الفردية جاء السلطان الصالح حاجى فى الصدارة . خلال فترة حكمه الثانية بعدد ١٠١٩ حالة مصادرة ، يليه السلطان المعز أيبك التركمانى بعدد ٧٠٢ حالة ، يليه السلطان سيف الدين قلاوون بعدد ٢٦٧ حالة ، ثم السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة بعدد ١٢٦ حالة ، ثم السلطان الأشرف قنصوه الغورى بعدد ٩٥ حالة .

وفى مجال المصادرات الجماعية جاء السلطان الغورى على رأس القائمة بنسبة ٣١ حالة ، يليه الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة بنسبة ١٥ حالة ، ثم الناصر فرج بن برقوق فى فترته الثانية بنسبة ١٢ حالة ، وبين هذا وذاك تدرجت الأرقام صعوداً وهبوطاً بالنسبة لباقى السلاطين . ومن الجدير بالذكر أنه فى كثير من المصادرات الفردية تعرضت حواشى المصادرين للمصادرة ،

ويقصد بهؤلاء الحواشي : أهله واتباعه وكل من يلوذ به كما سبق أن ذكر في الفصل السابق . وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر :

صودر اصحاب أقطاي المقتول (٦٥٢ هـ (٩٨) ، وصودر جماعة من حاشية الوزير شرف الدين الفائزى ٦٥٥ هـ ، وصودرت حاشية الأمير طرنطاي نائب السلطنة ٦٨٩ هـ ، وصودر نواب الشجاعى ٦٩٣ هـ ، وفى نفس العام صودرت حاشية الوزير ابن السلعوس ، وبعد ذلك بثلاث سنوات صودرت حاشية الأمير شمس الدين قراسنقر نائب السلطنة ، وفى عام ٦٩٧ هـ صودرت حاشية ناظر الجيش بهاء الدين بن الحلى ، وفى عام ٧١٠ هـ صودر مباشرو سلار الى غير ذلك من الأمثلة ، وفى عهد الجراكسة صودرت حواشى الاستادار محمود ٧٩٨ هـ ، وعقب ذلك بعامين صودرت حواشى والى القاهرة علاء الدين بن الطبلوى ، كذلك صودر مباشرو عدة أمراء فى عام ٨٠٧ هـ عقب هروب أسانذتهم للشام ، وفى عام ٨١٢ هـ صودر حواشى الاستادار جمال الدين ، كذلك صودرت الزام وحواشى الأمير زين الدين عبد الباسط ناظر الجيش ٨٤٢ هـ . . الى غير ذلك من الأمثلة الواردة بالجدول .

وكان من الآداب العامة فى عهد المماليك الا يوظف طباح الأمير . المصادر فى مطبخ السلطان ولو كان خبيراً ، واذا خالف الاستادار هذه القاعدة عزل ونفى . مثلما حدث مع الأمير بكنمر الاستادار لأنه استخدم طباح كريم الدين الكبير فى مطبخ السلطان (٩٩) . وبالتأكيد كان الهدف من وراء ذلك هو خوف السلطان من أن هؤلاء التابعين ينتقمون لسيدهم عن طريق دس السم للسلطان فى طعامه ، وهذا ربما يفسر مصادرة السلطان للأمير وحاشيته وإبعاد الباقين

(٩٨) عن هذا وغيره انظر الجدول المرفق وما ورد فيه من مصادر ومراجع .

(٩٩) تبيل محمد عبد العزيز : المطبخ السلطانى زمن الايوبيين والمماليك

(مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة : ١٩٨٨) ص ٨٥ .

منهم . كما أن في مصادرة الحاشية جمعاً لمال أسانفتهم ، الذين ربما وزعوا جزءاً من مالهم على هؤلاء الأتباع للتجار به أو تنميته للاستفادة به وقت الحاجة .

ما هو موقف الكتاب من السلاطين فيما يختص بسياسة المصادرات لأهل الدولة ؟

سؤال يطرح نفسه مادام الحديث يدور عن عدد المصادرات في عهد كل سلطان ، ومن خلال آراء هؤلاء الكتاب يتبين أنها تباينت من سلطان لآخر .

ربما السبب أن بعض الكتاب كان يطعن في عصر سابقه لكي يرضى سلطان وقته ، أو ربما لموقف ما — حسن أو سيء — حدث بين هذا الكاتب وذاك السلطان .

يصف بعض الباحثين (١٠٠) الظاهر بيبرس بأنه من أحسن الرجال . بينما هناك شبه إجماع على أن الظاهر بيبرس كان متعسفاً وجباراً وكثير المصادرات للدواوين ، وكثير الحيل في جباية المال ، وذلك بسبب كثرة تجاريدته (١٠١) . وقد دافع بعضهم (١٠٢) عن سياسة بيبرس هذه معللاً أن ما دفعه إليها هو أعداد جيشه وكثرة تجاريدته ، كما أن مصادراته تعتبر درساً وطنياً للقاه على النبلاء الذين كان من الواجب عليهم أن يبذلوا عن سعة ، أيضاً اعتبر هذا خيراً من ارهاق الضعفاء والفقراء من أبناء الشعب بضرائب لا قبل لهم بها . وإذا ما نظرنا إلى الجدول فسنجد أنه في عهد بيبرس تمت مصادرة أربع حالات لرجال الدولة فقط ،

Glubb : Op. Cit. p. 213.

(١٠٠)

(١٠١) ابن بهادر : فتوح النصر ، ورقة ١٣٥ ، الدواداري : كنز الدرر ،

(١٠٢) سرور : الظاهر بيبرس ، ص ١٧٣ - ١٧٦ .

ج ٨ ص ٢١٤ ، العيني : عقد الجمان ، ج ٢ ص ١٧٦ ، ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٤١ ، المقرئ : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤١ .

أما تكاليف هذه الحروب فقد وقعت على عاتق فئات العامة ، وأيضا على الأوقاف . وعلى هذا فإن القول بأن الظاهر ببيرس كان كثير المصادرات للدواوين ورجال الدولة فيه إعادة نظر ويخالف الواقع .

أما بالنسبة للسلطان قلاوون فقد اعتبر النويرى (١٠٣) أن وزارة الأمير علم الدين سنجر الشجاعى فى عهده كانت كثيرة العسف والمصادرات ، وحصل المال من وجوهه وغير وجوهه ، واشتد على المباشرين حتى أوقع الرعب فى قلوبهم وكرهه العام والخاص وتمنوا زوال الدولة بسببه . وللنويرى الحق فيما ذهب إليه إذ زادت المصادرات فى عهد السلطان قلاوون ، وجعلته يحل مركزا متقدما بين غيره ممن زادت المصادرات فى عهودهم . والسبب فى ذلك هو وجود الوزير الشجاعى الذى لم يتوان فى الإيقاع بأى فرد ومصادراته . وقد بلغت جملة مصادرات أهل الدولة فى عهد قلاوون ٢٦٨ مصادرة ، منها ٢٦٧ مصادرة فردية ، ومصادرة واحدة جماعية . أما نجله السلطان خليل فعقب توليه أخرج من فى السجون من المصادرين ، وأبطل الرماية على التجار (١٠٤) . ورغم فترة حكمه القصيرة التى لم تتعد ثلاث سنوات ، فإنها كانت مليئة بالعقوبات — كالأعدام والسجن والنهب — لكثير من الأمراء . ومثال ذلك طرنتاى (١٠٥) . وتشير الأرقام إلى أنه فى عهد خليل وقعت تسع مصادرات فقط لرجال الدولة . أما فى عهد أخيه الناصر محمد الذى تولى ثلاث مرات ، فقد ارتفعت النسبة خاصة فى فترته الثالثة التى حكم فيها ما يزيد عن اثنين وثلاثين عاما . وقد ذكر المقرئى (١٠٦) أن الناصر محمد نكب

(١٠٣) نهاية ، ج ٣١ ، ص ١٧٥ — ١٧٦ .

(١٠٤) العينى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١١ .

Poole : A History, p. 285.

(١٠٥)

(١٠٦) الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .

ما يقرب من مائتى أمير . وبعد حصر جميع من نكب في دولته أو صودر من رجال الدولة وجد أنهم ١٦٤ حالة . منهم ١٤٢ حالة فردية و ٢٢ حالة جماعية ، أى أن وجه التقارب كبير جداً بين ما ذكره المقرئى وما حصرتة الجداول . وإذا أخذنا برواية المقرئى يمكن القول بأن الحالات الجماعية الاثنتين والعشرين كانت مفرداتها ثمانى وخمسين حالة مصادرة . وقد وصف الناصر محمد بأنه عامل أمراء دولته ممن يظهرون بمظهر القوة بأن أفسح لهم المجال لجمع الأموال ثم انقض عليهم فى الوقت المناسب - بأية تهمة - وصادر أموالهم ، وإن استمر صابراً عليهم عدة سنوات (١٠٧) . ورغم مصادراته الكثيرة لهؤلاء النبلاء فإن بعض الباحثين (١٠٨) وقف فى جانبه وشاد به وبأعماله العظيمة لصالح مصر والمصريين . بينما أخذ عليه بعضهم الآخر (١٠٩) ما فعله فى فترته الثالثة من ابعاد وتنكيل ونفى دعائمه التى يركز عليها . وقد شرح المقرئى (١١٠) السياسة التى اتبعها الناصر محمد تجاه أمراء دولته موضحاً أنه كان يقبض على كبار الأمراء ويصادرهم ، ويعين بدلاً منهم أمراء صفاراً حتى إذا ما أثبت ساعدتهم فعل بهم ما فعله بأسلافهم وهكذا .

والواضح أن ذلك كان سببه خوف السلطان الناصر من نفوذ الأمراء خاصة أنه عزل على يديهم مرتين من قبل ، لذلك اتبع هذه السياسة الحذرة مع كبار رجال دولته ، ولم يتقاعس فى الايقاع بهم حتى ان كانوا من أشد المقربين اليه .

وبنظرة سريعة على الجدول سيتضح أن هناك بعض رجال الدولة تعرضوا للمصادرة خلال حكم الناصر عدة مرات ، أمثال :

(١٠٧) ماير : تاريخ ، ص ٨٨ .

Poole : The Story, p. 216.

(١٠٨)

Irwin : Op. Cit. p. 108.

(١٠٩)

(١١٠) المصدر السابق .

المباشرين ، اياز ، موسى بن التاج اسحق ، ابن السديد ، سنجر الجاولى ، ابن فضل الله ، قشتمر ، ابن هلال الدولة .

كذلك وصف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون بأنه كان « محبا لجمع المال شحيحا به » (١١١) . ويتبين أن المصادرات في عهده بلغت ٣٦ حالة منها حالتان جماعيتان وذلك خلال فترة حكمه في المرتين التي زادت على عشر سنوات .

والى جانب ذلك أيضا وجد أن مصادرات أهل الدولة بلغت نسبة ليست بالقليلة في عهد السلطان المنصور على بن شعبان ابن حسين ، اذ بلغت في مدة حكمه — التى تزيد على الخمس سنوات يشهور — ٥٤ مصادرة منها سبع مصادرات جماعية . ويلاحظ أنه في عهد المماليك البحرية لم تقع أية مصادرة في عهد كل من :

السلطان السعيد بركة خان بن بيبرس ، والسلطان العادل سلامش بن بيبرس . ولعل تفسير ذلك يرجع الى ضعف شوكتهم وصغر سنهم ، وقصر مدة حكمهم وتحكم كبار الأمراء في شئون دولتهم — أمثال قلاوون — كما أنه في عهدهم فترت أو انعدمت التجاريد الحربية التى كانت تتطلب تمويلا أو مصروفات كبيرة .

وعلى هذا يمكن القول بأن عدد المصادرات تدرج صعوداً وهبوطاً في عهود سلاطين دولة المماليك البحرية ، وأنه جاء على رأس هؤلاء السلاطين — عدداً — السلطان المعز أيبك بسبب الهروب الجماعى في عهده ، يليه السلطان قلاوون ، ثم ابنه السلطان الناصر محمد ، ثم السلطان المنصور على بن شعبان ثم السلطان الناصر حسن ، ويلي هؤلاء بقية السلاطين بنسب متفاوتة .

(١١١) القدسي : دول الاسلام ، ص ٥٥ ، ابن دقماق : الجواهر ، ص ٢١٤ .

في بداية عهد الجراكسة كانت تجارتهم ناجحة شرقا وغربا وتوفرت الموارد اللازمة لتمويل الخزانة (١١٢) . وقد وصفوا في بدايتهم بالسماحة ، الى أن فشا فيهم الظلم وكثرت فيهم المصادرات فغلبت سيئاتهم على حسناتهم (١١٣) . حينئذ اتهموا بأنهم أهلكوا العباد والبلاد ، أو دمروا النسل والحرث (١١٤) وذلك في الوقت الذي اهتموا فيه بالقوة والثراء لأقصى حد ممكن . ورغم ما كان يسودهم من اتحاد شكلى فانهم كانوا يتحاسدون بشدة ، وعن طريق الحيل والمكائد والبرطلة كان في استطاعة كل أمير منهم أن يصبح سلطانا (١١٥) . وقد أدى ذلك (الى جانب عوامل أخرى أهمها : الاضطرابات الداخلية ، وغارات البدو ، وغارات القراصنة في البحرين الأحمر والمتوسط ، وكشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وظهور العثمانيين على مسرح الأحداث (١١٦) وكثرة الجوائح الأرضية والسموية) الى سوء أحوال البلاد الاقتصادية . فقد صاحب مطلع القرن التاسع الهجرى قحط وأزمات تموينية وغلاء ، وجاء في سياقه فساد ومظالم وسوء اقتصاد ، وتراجع أخلاقي (١١٧) . لذلك زادت في أواخر هذا القرن وبداية القرن العاشر الهجرى المغارم المملوكية وأخذت ألوانا متعددة عما كان عليه الحال في بداية العصر المملوكي (١١٨) . ولمواجهة سوء الأحوال هذه ، اتخذ السلاطين العديد من التدابير لتعويض الفاقد

Holt : Op. Ci., p. 219.

(١١٢)

(١١٣) الشيخ عبد الله الشرفاوى تحفة الناظرين فبمن ولى مصر من الولاة والسلاطين (مصر ٥١٣٠٠) ص ١٩٣ ، الاسحقى : لطائف ، ص ١٩٣ .

Ayalon : The Circassians, p. 138.

(١١٤)

Poole : A History, p. 325.

(١١٥)

(١١٦) أحمد شلبى : موسوعة ، ج ٥ ، ص ٢٤١ .

(١١٧) العمري : مسالك ، ص ٥١ .

(١١٨) Neustadt : The Plague and its Effects upon the Mamleuk Army Journal of the Royal Asiatic Society, Part. 1, London, 1946, p. 68.

من دخلهم . ومن بين هذه التدابير المصادرات . وقد وصف بعض الباحثين (١١٩) هذا التدبير الذى اتبعه الغورى وغيره لمواجهة افلاس الخزانة بأنه « أسلوب العاجز » .

ومن خلال جدول المصادرات ، وما ذكره بعض الكتاب من تراجم لبعض السلاطين ، يمكن ايضاح الصورة بعض الشيء ، والوقوف على حالة الدولة الاقتصادية .

بالنسبة للسلطان برقوق ، وصفه ابن حجر (١٢٠) بأن لديه العديد من المحاسن ، الا أنه كان طماعا جدا ، ولا يقدم على جمع المال أى شيء . أما ابن الصيرفى (١٢١) فقد وصف أيضا برقوق بأنه محب لجمع المال ، وأنه جمع منه ما لم يجمعه غيره ، وأنه كان كثير المصادرات للوزراء والدواوين وأرباب الوظائف والولاة والكشاف وغيرهم . وعلى نفس المنوال سار ابن اناس (١٢٢) ووصف برقوق بكثرة المصادرات لأرباب الدولة والعامّة ، وأنه أحب جمع المال سواء كان من حرام أو حلال ، وقد قيل عن محاسنه ومساوئه :

يرجو أو يخشى حالتيك الورى كأنك الجنة والنار
وقد حكم السلطان برقوق مصر فترتين ، بلغت جملة مصادراته ثيفيهما ٥٨ مصادرة ، منها ست مصادرات جماعية . وهى نسبة تعتبر ليست بالقليلة .

وفى إطار الصراع الذى دار بينه وبين السلطان حاجى بن شعبان ، قام حاجى بعدة مصادرات لتوفير السيولة النقدية للنفقة على صراعه مع برقوق ، لذلك بلغت مصادرات السلطان حاجى ١٠٢٠

(١١٩) نسل عبد العزيز : المطبخ ، ص ٥٣ .

(١٢٠) انباء ، ج ٤ ، ص ٥٣ .

(١٢١) نزهة ، ج ١ ص ٥٠٠ .

(١٢٢) بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٣٣ .

مصادرة منها ألف مصادرة للباشيرين وعلى هذا يجيء السلطان حاجي على رأس السلاطين الجراكسة ، بل المالك عامة فى نسبة عدد المصادرات . أما السلطان الناصر فرج بن برقوق فهو فرع فاق أصله ان بلغت جملة المصادرات خلال فترتى حكمه الأولى والثانية ٧٦ حالة مصادرة ، منها خمس عشرة حالة جماعية . ونلاحظ هنا أن حجم المصادرات وعددها بدأ فى التزايد مما يعكس سوء حالة الدولة المالية . أما السلطان شيخ الحمودى فقد وصف بحب جمع المال لذلك أكثر من مصادرة أرباب الدولة ، وقد توفى وفى الخزانة مليون ونصف مليون دينار ذهب (١٢٣) . ولكن بعد حصر المصادرات فى عهده وجد أنها ثلاثون مصادرة منها سبع مصادرات جماعية ، وهذا يبين أنه لم يبلغ سابقه أو زاد عنهم ، أى أن الحكم السابق عليه فيه شيء من القسوة .

ومن بعد السلطان شيخ يقل عدد المصادرات ، لقصر مدة حكم السلاطين ، ولهدوء الحروب فى عهدهم . حتى اذا ما تولى السلطان برسباى الدقماتى وطالت مدته ، نجد أن مؤثر المصادرات بدأ فى الازدياد حتى تساوى السلطان برسباى مع السلطان شيخ فى عدد المصادرات وقد كان للباشيرين دور كبير فى المصادرات التى وقعها السلطان برسباى . فعندما أكثر من مصادراتهم (١٢٤) لجأ هؤلاء الى العديد من الحيل لصرف نظر السلطان عما يملكونه . وقد وصف المعينى (١٢٥) ذلك بقوله : « وكان فى أول أمره عفيفا عن أخذ الأموال ، ثم علمه المباشرون ، فحسنوا له أخذ المال سواء أكان من حل أم من حرام » - بعينه ذلك نجد أنه فى عهد السلطان جقمق الظاهرى قد بلغت مصادراته ٤٢ مصادرة منها اثنتان جماعيتان ورغم زيادة هذه النسبة عما كان عليه الحال فى

(١٢٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

(١٢٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(١٢٥) عقد الجبان - حوادث ، ص ٥٠٣ .

عهد برسباى أو شيخ ، فان كتاب تلك الفترة لم يعلقوا على ذلك مثلما فعلوا فى التراجم الأخرى . مثلاً فى عهد السلطان اينال العلانى بلغت مصادراته ثمانى مصادرات فردية ، ومع ذلك وصفه صاحب بدائع الزهور (١٢٦) بأية قليل المصادرات لأرباب الدولة اذا ما قورن بغيره من الملوك .

أما بالنسبة للسلطان الظاهر خستقدم الناصرى ، فقد وصف بأنه سريع العزل لأرباب الدولة بعد أخذ الرشاوى منهم ، وكان رفيقاً بالناس عند مصادرتهم اذا ما قورن بمن جاء بعده ، وخلف فى بيت المال ٧٠٠.٠٠٠ دينار ، جمعها من الحلال والحرام والمصادرات والرشاوى (١٢٧) . ومع ذلك فقد وجد فى عهده أربع عشرة مصادرة فردية .

وفى عهد قايتباى الذى قرب حكمه من ثلاثة عقود ارتفع عدد المصادرات حتى وصل ٥٣ مصادرة ، منها تسع مصادرات جماعية . ويعزو ابن اياس (١٢٨) ذلك الى كثرة التجاريد التى أرسلها الى شاه سوار ، وحسن الطويل ، وابن عثمان وقد بلغ مجموع هذه التجاريد ست عشرة تجريدة صرف عليها السلطان مبلغ ٧٠٦٥٠٠٠ دينار هذا غير نفقة الممالك بعد العودة . وعلى هذا يمكن التماس العذر للسلطان قايتباى بسبب ما واجه حكمه من تحرش القوى الخارجية بدولته . وان كانت هذه المصادرات بأشكالها قد تضرر منها معاصروه بسبب أجحافها بهم .

وفى عهد جان بلاط — الذى لم يدم سوى عدة أشهر — وقع فيها ثلاث عشرة مصادرة فردية لذلك وصف بالظلم بسبب أضراره بالناس ومصادرتهم وأخذ أموالهم (١٢٩) .

(١٢٦) ابن اياس ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ .

(١٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

(١٢٨) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٩ .

(١٢٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٦٣ .

وفى النهاية يجىء عهد السلطان الأشرف قنصوه الغورى وتحتدم فيه المشكلات الاقتصادية ، وغدت المعول الرئيسى فى دك كيان الدولة الى جانب غيرها من المشكلات الأخرى وعانت الخزائنة من افلاس مزمن ، فتوسع السلطان فى أشكال المصادرات ، من طرح بضائع وقطع جوامك الى غير ذلك من الأشكال . وشملت المصادرات جميع طوائف المجتمع من أهل دولة وعامة ، سواء أكانوا رجالا أم ربات حجال ، وسواء أكانوا من أهل الجمعة أم السبت أو الأحد ، ولم يستطع الغورى القبض على دفعة الأمور ، واتسع الخرق على الراقع فلا يسد ثلثة الا تفتتح ثلمات مما جعله يهدد بترك الحكم عدة مرات . وفى عهده بلغت جملة المصادرات ١٢٦ مصادرة ، منها ٩٥ حالة فردية ، و ٣١ حالة جماعية ، وهو بذلك يتصدر السلاطين المماليك عامة فى ايتاع أكبر عدد من المصادرات الجماعية لأهل الدولة . وقد عرف الناس عنه ذلك فقويت فى بعضهم شهوة المرافعة والادعاء والكيد خاصة عندما وجدوا من السلطان أذانا صاغية ، وسرعة فى التنفيذ (١٣٠) . ورغم ما واجه الغورى من مشكلات خارجية وداخلية فانه لا يمكن اعتناؤه من المسئولية فيما وصل اليه حال البلاد فى عهده وسلوكه طريق المصادرات فى اثراء خزائنه . فقد ذكر بعض الباحثين (١٣١) عنه أنه كان مسرفا فى ملبسه ، ويشرب فى طاسات من الذهب ، ويتحلّى بالخواتم الثمينة ، ويضع فى وسطه حزاما من الذهب ، وحرص على جمع واقتناء التحف الثمينة ، واصطحاب المغانى له فى أسفره ، بالإضافة الى ولعه باقامة العماثر الضخمة التى

(١٣٠) محمود رزق سليم : الأشرف قانصرة ، ص ٧٧ - ٨٨ .

(١٣١) الباشا : قنصوه الغورى (بحث منشور ضمن بحوث : القاهرة تاريخها ،

قنرتها ، آثارها - مطابع الأهرام - القاهرة ١٩٧٠) ص ١٤٦ .

ما زال بعضها يحمل اسمه حتى اليوم . وهذا كله يوضح أن أفعال الغورى — رغم ما كانت تمر به مصر — تدل على عدم احساسه بما يعانیه شعبه ، شأنه شأن معظم ملوك مصر السابقين عليه ممن أُرهِقوا شعوبهم بالمغارم والضرائب والمصادرات والنهب من أجل اشباع حاجات شخصية أو اقلمة صروح تتخلد ذكراهم فهذا وغيره ممن لا يرى أبعد من أرنية أنفه ، وابتاع الطيب بالخبيث لا يجب أن يرحمهم أو يحنو عليهم التاريخ حتى يكونوا عبرة لمن بعدهم . وثمة اجماع بين نفر من المؤرخين (١٣٢) على أن الغورى اتسم بالظلم والعسف وشدة الطمع ومصادرة الناس في أموالهم وتركاتهم ، وبعد هزيمته وقتله رثاه أحد الشعراء قائلا :

اعجب للأشرف الغورء الذى منذ تزايد ظلمه فى القاهرة
زال عنه ملكه فى ساعة خسر الدنيا ثم الآخرة

وبعد هذه النظرة السريعة على سلاطين الجراكسة يمكن القول بأن المصادرات زادت في عهدهم عما كان عليه الحال في عهد أسلافهم البحرين ، أيضا يلاحظ تدرج عدد المصادرات بين سلاطين الجراكسة ، وقد جاء على رأسهم حاجى في فترته الثانية ، يليه السلطان قنصوه الغورى ، ثم الناصر فرج بن برقوق ثم السلطان برقوق ، فالأشرف قايتباى . أيضا يتبين أن هناك خمسة سلاطين لم تقع في عهدهم أية مصادرة ، حيث لم تدم فترات توليهم سوى شهور قليلة ، كما أنهم كانوا دون سن البلوغ ولم يعقلوا الأمور ، وكانت فترات حكمهم بمثابة فترات انتقالية ريثما يستقر رأى الأمراء على تولية أحدهم .

(١٣٢) ابن أبى السرد البكرى : النزعة الذهبية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة الممزية (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦٦ تاريخ) ورقة ٢٠ ، أبو العباس احمد القرمانى : اخبار الدول واثار الاول فى التاريخ (عالم الكتب - بيروت - د ت) ص ٢١٩ ، الشرفاوى : تحفة ، ص ٢٠٩ .

٢- وظائف المصادرين

بالاطلاع على وظائف المصادرين يتبين أن المصادرات شملت من أعلى الوظائف مقاما - وهو السلطان والخليفة - إلى أقل الوظائف شأنًا وهم الكتاب . بداية عنز على إحدى عشرة حالة مصادرة للسلطين . أى أن أكثر من خمس السلطين صودر ، وهذا يبين مدى ما كان بينهم من منافسات وأحقاد وضعف في الروابط الأسرية ، إذا لا يعقل أن تكون الأسرة قوية ومتماسكة ويصادر السلطان الأب في عهد ابنه الذى يليه . ومن الجدير بالذكر أن منصب الخليفة تعرض للمصادرة مرة واحدة في عهد السلطان قنصوه الفورى . كما تشير نتائج الحصر الى تدرج عدد المصادرات حسب نوع الوظائف ، مثلا :

● أرباب القلم ١٣٤٢ مصادرة : مباشرون (١٠٥٦) - مباشرو دمشق (١) - نظار دواوين (١٢٠) - مستوفون (٢٠) - كتاب (٢٧) - صاحب ديوان (٢) - شاهد (٢) - ضامن (٣) - وكيل (٣) - صيرفي (٧) - مهتار (١٠) - برددارية (١) - متدرك (١) - الوزير (٧١) - كاتب السر (١٨) .

● أرباب السيف ١٣٨٦ مصادرة : [السلطان (١١) - نائب السلطان (٨) - الأتابك (١١) - رأس نوبة (١١) - أمراء (٣٣٥) - استادار (٥٣) - خازاندار (٨) - شادين (٢٣) - كشاف (٥) - ولاة (٤٤) - نواب (٧٤) - مدبر الدولة (٥) - دوادار (١٣) - طواشى (١٥) - زمام الآدر (١١) - سلحدار (٩) - حاجب (١٥) - زردكاش (١) - ممالك (٧٠٣) - أجناد وحلقة (٦) - نقيب جيش وقلعة (٤) - مقدم دولة وممالك (٢١)] .

- وظائف دينية ٧٦ مصادرة : (قضاة ونوابهم (٤٧) —
- شيخ الشيوخ (١) — خليفة (١) — مدرس ونائبه (٣) —
- خطيب ونائب حكم (٣) — امام (١) — وكيل بيت المال (٣) —
- محتسب (١٤) — ناظر الأوقاف (٢) — ناظر البيمارستان (١)

● وظائف أهل دولة جماعية (٥١) مصادرة : للأمراء والمباشرين معا .

● وظائف مجهولة (٨) مصادرات *

ومن هذا يتبين أن أكثر فئات رجال الدولة التي تعرضت للمصادرات : المباثرون وغالبا جاءت مصادراتهم بصيغة الجمع ، مما يجعلهم من أكثر من عوقبوا بالمصادرة . وتعليل ذلك هو الاستيلاء في ثرواتهم ، بالإضافة الى ظهور الثراء الفاحش على معظمهم بما كانوا يحصلون عليه من أموال واختلاسات . وكل هذا كان دافعا لمصادرتهم بين الحين والآخر كنوع من التعويض والاسترداد عما يأخذونه ، سواء من الأمراء — مقابل بعض الخدمات لهم ، أو من الزيادات في المكوس (١٣٣) . يلى المباشرين في العدد كل من المماليك والأمراء ، وغلب على مصادراتهم نوع العقوبة ، وهذا يعكس مدى ما كان بالدولة من صراعات داخلية وفتن وتحاسد بين الأمراء والجند مما عرضهم للعقاب والمصادرة . ومن الطريف أن شاد الدواوين المنوط به تنفيذ المصادرات لم يكن بمنأى عن المصادرة ، إذ ورد في الحصر ١٩ مصادرة وقعت على شادى الدواوين أنفسهم أثناء ولايتهم أو بعد عزلهم ، وكان على الشاد تنفيذ الحكم على نفسه كما سبق القول ، وعرض مثال على ذلك .

(١٣٣) البيومى اسماعيل : ديوان النظار ، ص ٢٨ .

٣ - أنواع المصادرة

سبق القول بأن المصادرة تنقسم الى ثلاثة أنواع : عقوبة ، وتدبير وتعويض .

عقوبة : قصد بها ردع الجانى وقطع السبيل عليه ، ومنعه من العود لفعل جرمه .

● **تدبير احترازى** : قصد منه الحد من انتشار الأفعالي المضرة بالمجتمع ، وأيضا تدبير السيولة المالية التى تحتاج اليها الدولة لاستكمال أوجه نشاطاتها .

● **تعويض** : استهدف منه استعادة كل أو جزء الحق الضائع . وفى عصر سلاطين المالك ، وفيما يختص برجال الدولة ، وجدت أنواع هذه المصادرة بنسب متفاوتة فى عددها الاجمالى ، وفى مجموعها بين سلطان وآخر . وارتبطت هذه الأنواع فى معظمها بالاسباب فالسبب السياسى كان يقابله مصادرة من النوع العقابى ، والسبب الاقتصادى كان يقابله مصادرة من النوع التدبيرى والتعويضى ، والسبب الاجتماعى كان يقابله مصادرة غلب على بعضها النوع العقابى ، والبعض الآخر نوع التدبير أو التعويض . أما المصادرة مجهولة السبب فكانت أيضا مجهولة النوع .

ومن خلال اسباب المصادرات ومجموعها ، جاء مجموع انواعها كما يلى :

١٢٧٣ عقوبة ، ١١٩٠ تدبير ، ٢٢٤ تعويض ، ١٨١ مجهول . ويمكن الخروج من ذلك بعدة نقاط :

● كثرة العقوبات بالمجتمع تعكس حالته الداخلية من تناحر فئاته وتضاربهم مما أوقع بهم فى شرك المصادرة .

● أيضا يشير ذلك الى استعمال السلاطين مبدأ القوة والعقاب وسيلة للتعامل مع باقى رجال الدولة .

● تدهور الزراعة مظهر من مظاهر تدهور النظام
الاقتصادي ، اصاب الخزانة دائها بالافلاس والجا السلاطين الى
المصادر كتندير مالى لسد العجز ، ولسرعة عائداتها خاصة
اوقات طلب الجند للنفقة أو حدوث مجاعة أو قصور في ماء النيل
أو نشوب حرب .

● لم يخل العصر من بعض الجرائم التى تطلبت أخذ
تعويض من الجناة ، مما سببته أفعالهم من أضرار سواء : بالمال
العام أو الخاص .

● أيضا كانت هناك مصادر غير مسجلة ، وبالتالي لم
يعرف نوعها ، وهى نسبة ليست بالقليلة مما يوحى بأنه أحيانا
كان السلاطين يوقعون المصادر برجال الدولة دون أية أسباب
سوى أنهم يرغبون فى ذلك . من أكثر خمسة سلاطين كانت
مصادراتهم من النوع العقابى : السلطان المعز أيبك (٧٠١)
مصادرة ، والسلطان قلاوون (٢٤٩) مصادرة ، والسلطان
الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة (٦٣) مصادرة ،
والسلطان قنصوه الغورى (٢٣) مصادرة ، ثم السلطان على بن
شعبان (٢٠) مصادرة . أما أقلهم فى توقيع المصادرة العقابية
نجد كتبغا وبيبرس الجاشنكير ومحمد بن حاجى وقنصوه الأشرفى
وطومان باى . ولكل منهم حالة واحدة . والى جانب ذلك وجد
بعض السلاطين الذين لم تكن مصادراتهم من النوع العقابى ،
أمثال : شجرة الدر وقطر والمستعين بالله العباسى وططر وجان
بلاط . وفيما يختص بالمصادرات التديبيرية نجد أنها تدرجت تبعا
لحالة الدولة الاقتصادية فبدأت فى عهد المماليك البحرية قليلة ،
ثم أخذت خطأ تصاعديا كلما اتجهنا نحو المماليك الجراكسة .
وتصدر السلطان حاجى بكية السلاطين فى مصادراته من هذا النوع
بمجموع ١٠٠٩ مصادرات ، يليه الأشرف قنصوه الغورى بمجموع

٤. مصادرة نم الأشرف قايتباي المحمودى بمجموع ١٩ مصادرة ، وأخيراً الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة بمجموع ١٥ مصادرة .

والمصادرات من نوع السعويضية تحكم فيها مدى قوة السلطان وقدرته على اخذ الحق من مفتصبيه ، وأيضا الحالة المالية للدولة ، فإذا كانت منتعشة نساھل السلاطين مع الآخرين ممن لديهم بواق ، وربما سامحوهم ، أما ان كانت الأخرى فكان ينقّب عن هؤلاء المدنيين وتؤخذ منهم الحقوق بأثر رجعى . كذلك توقف هذا النوع على وجود طبقة المرافعين ومدى نجاحهم فى اثبات دعاواهم ضد أعدائهم أمام السلطان . وجاء السلطان الفورى على رأس الحكام ممن أوقعوا المصادرات التعويضية بمجموع ٤١ مصادرة وربما يعود ذلك الى قوة رجال الدولة آنذاك وتورطهم فى اختلاسات أو متأخرات عرضتهم للمصادرة . يلي السلطان الفورى السلطان الناصر محمد فى فترته الثالثة بمجموع ٣٨ حالة مصادرة ، ثم السلطان على بن شعبان بمجموع ٢٤ مصادرة . كذلك وجدت بعض المصادرات مجهولة النوع والسبب ، وقد جاء أكثرها فى عهد السلطان الناصر محمد خلال فترته الثالثة بمجموع ٢٥ حالة ، يليه فى ذلك السلطان قنصوه الفورى بمجموع ٢٢ حالة ، ثم يتساوى الظاهر برقوق فى فترته الثانية مع المؤيد شيخ ولكل منهما ١٥ حالة .

٤ - أسباب المصادرات

لم تخرج أسباب المصادرات عما ذكر فى الفصل السابق ، من أن هناك أسبابا سياسية ، وأخرى اقتصادية واجتماعية ومتنوعة أو مجهولة ، سواء كان ذلك بالنسبة لرجال الدولة أو العامة ولكننا هنا نعرض لما أسفرت عنه الدراسة وأثبتته الحصر المبين بالجدول المرفق من تطبيق ما سبق ذكره من أسباب على ما حدث بالفعل من مصادرات اذ تبين أن الأسباب المذكورة وزعت بالنسب الآتية :

- أسباب سياسية : جملتها ١٢٧٨ مصادرة .
- أسباب اقتصادية : جملتها ١٢٨٥ مصادرة .
- أسباب اجتماعية : جملتها ١٢٤ مصادرة .

وهذه الأرقام تشير الى أن الباعث الحقيقي وراء سياسة المصادرات في مصر المملوكية كان اقتصاديا على نحو ما ذكر في بداية هذا الفصل ، يليه الأسباب السياسية التي ترجع الى كون الدولة عسكرية اقطاعية . وقد جاء ترتيب السلاطين الذين وقعوا المصادرات السياسية كما يلي :

المعز أيك بواقع ٧٠١ مصادرة أوقعها بالمماليك الفارين للشام بعد مقتل أقطاي . يليه في ذلك السلطان قلاوون بواقع ٢٥٠ مصادرة منها ٢٤٧ مصادرة للأمراء والفرسان المتأمرين على قتله والفرابين الى سنقر المنشق بالشام . يلي قلاوون ابنه السلطان الناصر محمد في فترته الثالثة بواقع ٦٠ مصادرة . وتفسير ذلك هو خوفه من نفوذ الأمراء لكيلا يعزلوه كما حدث له من قبل ، لذلك اتبع معهم سياسة الاستنزاف طويل المدى . يجيء بعد ذلك السلطان الأشرف قنصوه الفوري بواقع ٢٣ مصادرة ، ويتبعه السلطان الناصر فرج في فترته الثانية بواقع ٢٠ مصادرة ومما دفع فرج الى ذلك هو كثرة ما واجهه من ثقتن ومؤامرات من قبل جكم المنشق ٨٠٩ هـ ، ونوروز المنشق ٨١١ هـ ، وشيخ المنشق ٨١٢ هـ وما تبع ذلك من انقسام لرجال الدولة كل مع فريق ، مما عرضهم للعقاب بالمصادرة .

أما المصادرات لسبب اقتصادي ، فقد جاء ترتيب السلاطين الذين أوقعوها كما يلي : الصالح حاجي في سلطنته الثانية ١٠١٠ مصادرات يليه الأشرف قنصوه الفوري بواقع ٧٠ مصادرة ، يليه الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثالثة بواقع ٣٧ مصادرة ، يعقبه في ذلك كل من المنصور على بن شعبان والأشرف قايتباي ولكل منهما ٢٤ مصادرة ، ثم الناصر فرج بن برقوق بواقع ٢٠

مصادرة ، ثم الظاهر جقق بمجموع ١٣ مصادرة . أي أن الجراكسة هم أكثر السلاطين الذين قاموا بتوقيع المصادرات الاقتصادية . فالصالح حاجى بلغ هذا النصاب بسبب حاجته للمال في حربه ضد برقوق ، أما قنصوه الغورى فقد أرجع بعض الباحثين (١٣٤) سبب مصادراته الى :

— النفقة على الجند لآخماذ ثوراتهم ، وآخماذ الثورات القائمة بالمملكة .

— النفقة على بناء الأسطول .

— تعويض الفاقد من التجارة التى تحولت عن مصر بسبب ظلم القباص . كذلك يمكن اضافة :

— تمويل التجاريد المرسلة الى الصفويين فى عام ٩٠٨ هـ ، والنورات الداخلية بمكة ٩٠٩ هـ ، وحاجته الى تعمير الجسور والخلجان فى عامى ٩١٧ / ٩١٨ هـ ، وحاجته لتمويل حملاته ضد العثمانيين فى عام ٩٢٠ هـ . ناهيك عن حاجته للمال لمواجهة ما تعرضت له البلاد من أوبئة وطواعين ، حصرها بعض الباحثين (١٣٥) فى سنوات ٩٠٩ / ٩١٠ هـ — ١٥٠٢ / ١٥٠٣ ، ٩١٢ هـ / ١٥٠٦ م ، ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م ، ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م .

أما الناصر محمد بن قلاوون فى فترته الثالثة فقد أحتاج لأموال المصادرات كعامل مساعد فى الاعداد لحرب التتار ٧١٢ هـ ، وجمع نفقة للمماليك ٧٣٧ هـ ، وتدبير نفقة الدولة ٧٣٩ هـ . كذلك لمواجهة الجوائح الأرضية والسماوية التى ألمت بالبلاد فى بعض الأوقات .

(١٣٤) عبد الرهاب عزام (مجالس السلطان الغورى (القاهرة ١٩٤١) ،

ص ٣٦ .

(١٣٥) قاسم عبده : دراسات (ط ٢ ، دار المعارف ١٩٨٣) ص ١٥٢ —

١٥٣ .

كقصور النيل وغلاء الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة وذلك في سنوات : ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م ، ٧١٦ هـ / ١٣١٦ م ، ٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م ، ٧٣١ هـ / ١٣٣٠ م ، ٧٣٦ هـ / ١٣٣٥ م . أما السلطان المنصور على بن شعبان فقد حدث في عهده - ٧٧٨ هـ - أزمة اقتصادية كبرى ، كانت امتداداً للمجاعة والوباء الواقع في العام السابق . ويتضح هذا في مصادراته لرجال دولته كمقدم الدولة والوزير وناظر الدولة ٧٨٣ هـ بسبب قطعهم للجوامك وعجزهم عن تدبير الدولة مالياً .

وفي عهد الأشرف قاينباي استهل حكمه بتوقيع العديد من المصادرات للاستعانة بأموالها في اخراج تجريدة الى شاه سوار في عامي ٨٧٢ هـ / ٨٧٣ هـ . كما شهد عصر قايتباي ثلاثة أوبئة حصدت كثيراً من سكان مصر ، وصاحب بعضها غلاء في الأسعار ، وصحب بعضها الآخر مجاعات وغلاء نتيجة قصور النيل زمن الفيضان مما نتج عنه عدم رى معظم أراضي الزراعة ، وقد حدث كل ذلك في أعوام : ٨٧٣ هـ / ١٤٦٧ م ، ٨٨١ هـ / ١٤٧٥ م ، ٨٨٨ هـ / ١٤٨٣ م ، ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م ، ٨٩٧ هـ / ١٤٩١ م ، ٨٩٩ هـ / ١٤٩٣ م (١٣٦) . وقد انعكس ذلك على سياسة المصادرات ، فنجد في عام ٧٨٤ هـ قام السلطان باقتطاع ١٠٠.٠٠٠ درهم شهرياً من جوامك المتعممين بسبب الأزمة الاقتصادية . وفعل الشيء نفسه مع المالك القرائص وأولاد الفاس عام ٨٩٤ هـ وذلك لتدبير نفقة الجند . أما السلطان الناصر فرج بن برقوق فقد واجهته في مدة حكمه العديد من العقبات التي استلزمت أموالاً كثيرة ، والجاته الى مال المصادرات . ومن ذلك :

أزمة اقتصادية ظلت خمس سنوات من عام ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م حتى ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م وصاحبها أمراض وبائية ظلت حتى عام

(١٣٦) قاسم عبده : المرجع السابق ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٨١٣ هـ / ١٤١٠ م (١٣٧) . وهذه السنوات العجاف استنزفت طاقات البلاد ، وجعلت السلطان مُرج يصادر بعض رجال دولته الأثرياء وكذا التركات ومنها تركة والده . ورغم هذا الوضع المتدهور لم تنعم البلاد بالأمن الداخلى وقضى السلطان معظم ولايته فى محاربة الخارجين أمثال تنم نائب الشام ٨٠٢ هـ ، ونوروز ، وصرق ، وشيخ وغيرهم من كبار الأمراء ، وكل ذلك أرهق موازنة الدولة آنذاك . وفى عام ٨٠٣ هـ لاحت فى الأفق بوادر الأزمة العسكرية مع التتار بقيادة تيمور لنك ، وأضاف ذلك عبئاً جديداً على الخزانة لتمويل الحملة العسكرية فصودر العديدون من أجل ذلك .

وأخيراً جُتق بدأ حكمة بمحاربة المناوئين له ، والمعترضين على ولايته مثل اينال الجكمى نائب دمشق ومعاونيه ٨٤٢ هـ ، وفى عام ٨٤٧ / ٨٤٨ هـ — ١٤٤٣ / ١٤٤٤ م اجتاحت البلاد أزمة اقتصادية بسبب عدم وفاء النيل ، وموت كثير من الماشية مما عجل على غلاء الأسعار (١٣٨) .

أما المصادر لسبب اجتماعى فهى قليلة إذا ما قورنت بالأسباب السياسية أو الاقتصادية . ومعظمها يعتبر إجراءات وقائية للمحافظة على المظهر العام واتباع الطريق السليم . وأكبر المصادر لهذا السبب وقعت فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وعددها ١٩ مصادرة ، يليه كل من الأشرف برسباى والأشرف قنصوه الغورى ولكل منهما ١١ مصادرة ، ثم المنصور سيف الدين قلاوون بواقع ٩ مصادرات . وإلى جانب ذلك يوجد مصادرات مجهولة السبب كما هو مثبت فى حصر المصادرات .

(١٣٧) قاسم عبده : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ، ١٥٨ .

(١٣٨) قاسم عبده : المرجع نفسه .

٥ — منفذ المصادرات

كان لكل مصادرة شخص أو أشخاص عليهم تنفيذها . ومن خلال دراسة حالات المصادرات التي تعرض لها رجال الدولة تبين أن هناك ٢٥٣ حالة مصادرة كان القائمون بعملية التنفيذ في كل منها شخص واحد ، بينما هناك ١٤٧ مصادرة كان المنفذ فيها أكثر من شخص ، وإلى جانب ذلك وجد ١٩١ مصادرة مجهولة المنفذ حيث لم يرد شيء عن اسمه أو عمله . وأكثر المصادرات ذات التنفيذ الجماعي وجدت في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة ، وبلغ مجموعها ٤٠ مصادرة ، يليه في ذلك السلطان الأشرف قنصوه الغوري بمجموع ١٨ مصادرة ، ثم الظاهر برقسوق في سلطنته الثانية بمجموع ١٢ مصادرة . والحقيقة لم يوجد ما يميز المصادرة المنفذة جماعيا عما سواها من المصادرات المنفذة فرديا . ولكن يبدو أن التنفيذ الجماعي كانت تحكمه عدة أشياء :

— تشعب ثروة المصادر وتوزيعها بين الناس أو في البلاد .
مثل طرطاي ٦٨٩ هـ ، وابن السلجوس ٦٩٣ هـ ، وتنكز ٧٤٠ هـ ،
وجمال الدين يوسف البيري ٨١٢ هـ ، وعلى بن أبي الجود ٩٠٨ هـ .

— كون المصادرين جماعة لا أفرادا مستقلين مثل : ٢١ أميرا
وفارسا ٧٠٩ هـ علم الدين بن زنبور وحاشيته ٧٥٣ هـ ، قضاة
دمشق ٨١١ هـ ، المقطعين ٩١٧ هـ .

— قوة ومكانة المصادر في الدولة مثل : الماس ٧٣٣ هـ ،
علاء الدين أقبغا عبد الواحد ٧٤٢ هـ ، جمال الدين محمود بن على
٧٩٨ هـ . وغيرهم الكثير .

ومن خلال الحصر تبين أن هناك واحدا وستين شخصا
أو جهة قاموا بعملية تنفيذ المصادرات خلال عصر سلاطين المماليك،
وتباين هذا العدد فيما بينهم من حيث جملة المصادرات التي نفذوها .
فالسلاطان نسب إليه تنفيذ ١١٣٧ مصادرة وكما سبق القول لا يعقل

أن يقوم السلطان بنفسه لتنفيذ مصادرة ما ، لذلك يمكن إضافة هذا العدد الى المسئول الأول عن تنفيذ المصادرات وهو شاد الدواوين وعلى هذا يتصدر شاد الدواوين جملة المنفذين بمجموع ١٢٥٤ حالة مصادرة أى أنه قام بتنفيذ قرابة النصف من مصادرات رجال الدولة . يليه فى ذلك مدبر الدولة بمجموع ١٠٣٣ مصادرة ، ثم الوالى بمجموع ٨٦ مصادرة ثم الوزير بمجموع ٦٦ مصادرة ، ثم الاستادار بمجموع ٥٠ مصادرة .

٦ - مبلغ المصادرات

انحصر مبلغ المصادرات فى :

❖ **منقولات** : صامته وناطقة أمكن نقلها من منزل المصادر الى مكان ايداعها أو تخزينها .

❖ **عقارات** : صعب نقلها اجماليا ، بل صودر العقار بما عليه من منقولات جميعها . والمنقولات أمكن تقسيمها الى : نقد ، وأشياء عينية ، ومقررات مالية . وقبل الخوض فى ذلك يجب الاشارة الى أن هذه المنقولات ربما بولغ فى تقديرها من قبل كتاب ذلك العصر الا أنها تشير الى مدى ما كانت عليه هذه الفئة آنذاك من ثراء . وعرضنا لهذه المبالغ ليس لأنها اموال ، ولكن لكونها ثوابت تصف وقعة ما .

❖ **النقد** : وتوزع ما بين دينار ، ودرهم ، وفلس ، ودينار افرنجى ، ومال . وبلغت جملة الدينانير المصادرة فى عصر المماليك ٢١٠٨٥٤ر٦٢٧ دينار . ويتصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون جملة السلاطين فى هذا الشأن ، اذا بلغت جملة مصادرة الدينانير فى فترته الثلاثة ٦٠٢ر٤٩٥٠٠٠ دينار أخذت معظمها من فرد واحد وهو النائب سلا ٧١٠ هـ (ما بين ٣٠٠ و ٨٠٠ مليون دينار) يليه فى ذلك كل من السلطان الصالح صالح (٣١٠٠٠٠٠٠ دينار) والناصر فرج بن برقوق فى فترته الأولى (٣٣٥ر٤٨٥ دينار)

ولكل منهما ما يزيد عن ثلاثة ملايين دينار ، يليهم السلطان قنصوه
الغوري وقد جمع ما يقرب من ثلاثة ملايين دينار (٢٩٧٥ر٥١٥)
يعقبه كل من المنصور أبو بكر (٩٠٠ر٠٠٠) والظاهر برقوق
في عثرته الثانية (٨٧١ر٥٠٠) ، والمؤيد شيخ (٤٣٤ر٠٠٠)
والناصر فرج في عثرته الثانية (٢٩٩ر٥٠٠) ، ولكل منهم ما يزيد
على المليون دينار بنسب متفاوتة ، أما باقى السلاطين فتقل نسبة
الدنانير في عهدهم عن ذلك كما هو مبين بالحصص ، ويحتل الناصر
حسن — في عثرته الثانية — ذيل قائمة السلاطين بمجموع ١٠ر٠٠٠
دينار .

أما الدراهم : فقد بلغت نسبتها الاجمالية خلال عصر المماليك
٢٠١٠ر٨٢٠ درهم . تصدر أيضا السلطان الناصر محمد بن
قلاوون — في الولاية الثالثة — قائمة السلاطين بمجموع
٢٠٠ر٢٧٧٣٢ درهم ، يليه الصالح حاجى في عثرته الثانية بمجموع
١٢١٠ر٠٠٠ درهم ، ثم الظاهر برقوق في عثرته الثانية بمجموع
٩٣٦٤ر٢٠٠ درهم ، ثم المنصور قلاوون بمجموع ٧٠٠ر٦١٦ درهم ،
ثم الناصر بن برقوق في عثرته الأولى بمجموع ٣٩٠٠ر٠٠٠ درهم
يليه والده في عثرته الأولى بمجموع ٢٩٨٧ر٠٠٠ والكامل شعبان
بمجموع ٢٦٠ر٢٦٠ درهم . ويأتى بعد ذلك عدة سلاطين تزيد
نسبة محصلة كل منهم على المليون درهم أمثال : المنصور على بن
شعبان (٩٠٠ر٠٠٠) ، الناصر فرج في عثرته الثانية
(٧٠٠ر١٧٠) والظاهر جقمق (٣٠٠ر٠٠٠) ، والناصر حسن
(٢٦٠ر١٢٠) ، ثم الناصر محمد في عثرته الأولى بمجموع مليون
درهم ، ويلى هؤلاء سلاطين تقل النسبة لدى كل منهم عن المليون
بنسب متفاوتة ويأتى في ذيل القائمة السلطان الصالح اسماعيل
بمجموع ٥٠ر٠٠٠ درهم .

أما الفلوس : فلم يعثر على حالة صودرت فيها الفلوس الا
في عهد الظاهر برقوق في سلطنته الثانية ، اذا جمع ٦٨٥ر٠٠٠

فلس من مصادراته . وبالنسبة للدنانير الفرنجية فقد وجدت أيضا مصادرة واحدة شملتتها وتقع في سلطنة الناصر فرج الثانية ، وقد حصل منها ١٢ر٠٠٠ دينار أفرنجي . وإلى جانب ذلك انتشر في عهد المالك العديد من المصادرات التي كان مبلغها عبارة عن مال غير محدد نوعه أو قدره . وقد بلغ مجموع هذه الحالات في عهد سلاطين المالك ٣٢٧ مصادرة لرجال الدولة . احتل الناصر محمد ابن قلاوون أعلى نسبة في ذلك بمجموع ٤٢ حالة ، يليه قنصوه الفوري بمجموع ٣٧ حالة ، ثم المنصور على بن شعبان بمجموع ٢٥ حالة ، ثم قايتباي بمجموع ٢٠ حالة .

ومن خلال الأرقام الواردة في هذا العرض ، وما حواه الحصر يمكن القول بأنه :

● قد حرص سلاطين المالك في مصادراتهم أن تكون بمبلغها من الدنانير الذهبية عالية القيمة وأيضا اذا قلت نسبة الدنانير في بعض فترات السلاطين ، كان اعتمادهم يزداد على الدراهم ، بدليل أن هناك ثمانية سلاطين زادت مصادراتهم وتحصلت كل منهم على المليون دينار ، بينما هناك اثنا عشر سلطانا زادت مصادرات كل منهم على المليون درهم .

● يلاحظ في الفترة التي أعقبت السلطان الناصر فرج بن برقوق أنه انعدمت المصادرات بالنسبة للدراهم ، باستثناء السلطان جقمق ، وربما نتعرض لأسباب ذلك عند مناقشة أثر المصادرات على العملة في الفصل الأخير .

● بسبب قلة شأن الفلوس آنذاك لم يتقبل السلاطين على مصادرتها باستثناء سلطان واحد وهو الظاهر برقروق في فترته الثانية .

● كما أن قيام الناصر فرج بن برقوق بمصادرة الدنانير الفرنجية خير دليل يبين انتشارها ورواجها في مصر آنذاك بعد

تدهور النظام النقدي . وأيضا تعود مصادرة فرج لهذه الدنانير الى رغبته في اصلاح النقد المصرى ليكون هو العملة المتداولة فقط .

● تصدر الناصر محمد بن قلاوون السلاطين بالنسبة للمبالغ النقدية بسبب طول فترة حكمه ورواج حالة مصر الاقتصادية في عصره ، وكثرة مصادراته لرجال الدولة الموسرين .

● هناك من السلاطين اثنان فقط لم تحتو مصادراتهما على مبالغ نقدية ، وهما الأشرف كجك والظاهر ططر .
✱ وفيما يختص بالمقررات المالية فقد شملت المصادرات الآتية :

● **أخباز :** وبلغ عددها اiban حكم الممالك حالة واحدة وقعت في عصر الظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير .

● **جامكيات أو رواتب :** وبلغ مجموع حالاتها أربع حالات ، منها ثلاث حالات في عهد السلطان قايتباى ، وحالة واحدة في عهد السلطان قنصوه الغورى .

● **أصحيات :** وبلغ مجموع حالاتها ست مصادرات ، منها مصادرة في عهد قايتباى ، وخمس مصادرات في عهد الغورى .
أى أن ذلك ارتبط بتدهور اقتصاد الدولة في النصف الأخير من عهد الجراكسة ، بعد تخریب بلاد الصعيد من كثرة التجاريد ضد عربائها .

● **ثلث الخراج :** وقد حدث ذلك مرتين خاصة في عهد السلطان الغورى .

● **خمس الخراج :** وقد وقع مرة واحدة في عهد السلطان قايتباى .

● **خراج سنة كاملة :** وقد صودر مرة واحدة في عهد السلطان الغورى وقد صادر قايتباى والغورى الخراج بأقسامه تحت دعاوى تعمير الجسور والخلجان ، مع ان هناك جسورا سلطانية كانت الدولة مسئولة عن تعميرها ، وهناك جسور بلدية كان تعميرها يقع على عاتق الفلاحين والمقطعين المستفيدين منها . الا انه ازاء الوضع المتدهور اضطر السلاطين لمصادرة هذه الانصبه بالقوة لاجراء هذه العمليات الاصلاحية .

● **راتب أربعة شهور :** وقد صادره الناصر محمد ٧٣٩ هـ من المباشرين كنوع من التعويض عما اُتلفوه أو أهملوه من مال السلطان .

● **١٠٠ درهم / الفرد شهريا :** وقد تم ذلك مرتين في عهد السلطان قايتباى .

● **٢٠ دينار / الفرد :** وقع هذا ست مرات في عهد السلطان الأشرف قنصوه الغورى ، وبعبارة أخرى أنق . وقع ذلك مرة واحدة ولكن جبى من نواح ست مختلفة . وهذه المقررات المالية عموما كانت لها ظروفها التى وقعت فيها : كإفلاس الخزانه ، أو رغبة الدولة فى اجراء اصلاح ، أو التجهيز لحرب أو غير ذلك . ووقع معظمها فى أواخر عهد الجراكسة بعد ظهور العثمانيين ، ومحاولات تحويل التجارة الى رأس الرجاء الصالح .

والى جانب النقد والمقررات المالية تأتى بقية المنقولات أو الأشياء العينية وتشتمل على :

١ - **التركات .** سبق القول بأن بعض السلاطين أمر بمصادرة التركات ، بينما بعضهم الآخر - وهو قليل - أمر بإعطائها لأصحابها . ومن خلال الجدول المرفق تبين أن عدد التركات التى صودرت بلغ مجموعها ٥١٧/٥ تركة ، هذا ما ذكرته المصادر والمراجع فقط ، ويتينا يزيد العدد عن ذلك بسبب : ما بليت به مصر آنذاك من كثرة الأوبئة التى عملت على زيادة الموتى ، وأعقب ذلك

الاستيلاء على معظم تركاتهم ، وأيضا كثرة ما تعرضت له مصر من ضيق اقتصادي الجأ سلاطينها الى مصادرة التركات ، خاصة في عهد الجراكسة .

وقد جاء في مقدمة السلاطين الذين أكثروا من مصادرة التركات، السلطان قنصوه الفوري بمجموع ١٢ مصادرة ، يليه في ذلك السلطان الأشرف برسباي بواقع ٦ مصادرات ، ثم الناصر مُرج خلال سلطنته الثانية بواقع ٥ مصادرات ، ثم الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثالثة بواقع ٤ مصادرات ، ويتساوى كل من : المنصور على بن شعبان ، والظاهر برقوق في سلطنته الثانية ، والمؤيد شيخ ، والأشرف قايتباي ، ولكل منهم ثلاث مصادرات . أما الظاهر جقمق فوقع في عهده مصادرتان ، وفي سلطنة الناصر مُرج الأولى وجد ١٦/٥ مصادرة ، وبعد ذلك يتساوى كل من : المنصور قلاوون ، وابنه الأشرف خليل ، وابنه الناصر محمد خلال فترته الأولى ، والمنصور لاجين ، والصالح اسماعيل ، والناصر حسن ، والأشرف شعبان ، والظاهر خشقدم ، والظاهر قنصوه، ولدى كل منهم مصادرة واحدة . والى جانب ذلك يوجد سلاطين لم ترصد في عهدهم مصادرات للتركات ، وهؤلاء يربو عددهم على ثمانية وعشرين سلطانا . ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه التركات كانت تقدر بمبالغ ضخمة حسب وظيفة المتوفى . مثلا : ذكر الاسحاقى (١٣٩) أنه بعد وفاة السلطان برقوق وجد له :

من الذهب	٤٠٠.٠٠٠ ر٢.٠٠٠ دينار
أقمشة وغيره تساوى	١٠٠.٠٠٠ ر١ دينار
أخيل مسومة وبغال	٦٠.٠٠٠ ر٦ بغل وحصان
جمال	٥.٠٠٠ ر٥ جمال

وبموجب فتوى العلماء أخذت ١/٥ الشركة لبيت المال . أى أن المصادر من الشركة فقط ٣٣٣٨٣٢٧ر دينار و ٠٠٠ره بغل وحصان ، و ١٦٧٤ جمل . وهذه الأرقام بالتأكيد بها مبالغه ما لم يكن بها خطأ مطبعى خاصة فى رقم الدنانير الذهبية . وفيما يلى أمثلة لتركات رجال الدولة التى صادرها سلاطين الممالك :

في عام ٦٧٩ هـ توفي الأمير سيف الدين أبو بكر فوتمعت الحوطة على تركته (١٤٠). وفي عام ٧٠٩ هـ أمر السلطان الناصر كلاً من نائب الكرك جمال الدين أقبوش ، وناظر الخاص كريم الدين ببيع تركة بيبرس الجاشنكير واعطاء نصف الثمن لابنته والنصف الآخر للسلطان (١٤١). وعندما توفي نائب حلب الأمير سودى ٧١٤ هـ خلفا وراءه تركة كبيرة قدرها ٤٠٠.٠٠٠ دينار ، ومليون درهم «حملت الى القاهرة» (١٤٢). وفي عام ٧٣٢ توفي ناظر الجيش القاضي فخر الدين فاحتاط السلطان على املاكه وأمواله (١٤٣). وفي نفس العام احتسب على أموال الوزير شمس الدين غبريال بعد وفاته (١٤٤). أما في عام ٧٣٩ هـ فعندما توفي الأمير سيف الدين بهادر المعزى كانت له بنتان وخلف ثروة منها : ١٣٠.٠٠٠ دينار و ٦٠.٠٠٠ درهم بالاضافة الى ٤٠٠ فرس و ٣٠٠ جمل و ٥٠.٠٠٠ أردب غلة ، وعقارات وأمتعة كثيرة ، فصادر الناصر محمد كل ذلك (١٤٥). وفي عهد الصالح اسماعيل ٧٤٥ هـ أرسل الأمير سيف الدين منجك الى الشام للحوطة على تركة سيف الدين حركس الناصرى نائب قلعة الروم بسبب وفاته (١٤٦). وفي

- (١٤٠) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٦٨١ .
- (١٤١) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ف ١ ، ص ٨٢ .
- (١٤٢) المقرئى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
- (١٤٣) ابن كثير : البداية ، ج ١٤ ، ص ١٥٩ .
- (١٤٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٦ .
- (١٤٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٦ .
- (١٤٦) ابن حبيب : تذكرة ، ج ٣ ، ص ٦٧ .

عام ٧٨١ هـ صودرت تركة السلطان الأشرف شعبان ، وعوقب
مثقال الجمالى الزمام لكى يقر عليها (١٤٧) . وفى العام التالى
صودرت تركة خطيب أحميم ، رغم أن له العديد من الأولاد
والأقارب (١٤٨) . ولعل الشيء نفسه عندما توفى مباشر اللحم
٨٠١ هـ وترك موجودا كبيرا ، وأيضا أربع بنات اتهمن بأنهن
نصارى .

وهذه حجة جديدة تضاف الى ما سبق ذكره من طرق
الاستيلاء على التركات ، وذلك لكى يثبت أنهن لا يرثنه لكونهن على
غير ملته (وحصل الوزير كل الموجود الى السلطان (١٤٩) . وفى
عهد السلطان فرج توفى الأمير أقباي رأس نوبة الأمراء بمصر
٨١٢ هـ وترك ٤٠٠٠ دينار و ١٢٠٠٠ ألفورى وحواصل وغلالا
ومواشى تزيد فى قيمتها على النقد ، فاستولى السلطان على
جميعه (١٥٠) . ومن الطريف فى عهد السلطان فرج أن أول من
أشار عليه بمنع الارث من أن يؤول الى الورثة ولو كانوا ولدانا
بل يذهب كله الى الديوان هو المحتسب كريم الدين محمد بن هبة
الله ، لذلك عندما توفى هذا المحتسب ٨١٣ هـ قام السلطان بمصادرة
تركته (١٥١) . ويذكر أبو المحاسن بن تغرى بردى (١٥٢) أن
والده توفى ٨١٥ هـ فاستولى السلطان على تركته ومنها ألف فرس
والف مملوك « وترك ورثته فقراء » . كذلك قام برسباى بمصادرة
٢٠٠٠٠ دينار من تركة قسصروه نساب الشمام عقب وفاته

(١٤٧) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١١ ، ص ١٧٠ ، المقرئى : السلوك

ج ٣ ق ١ ، ص ٣٥٤ .

(١٤٨) ابن حجر : البناء ، ج ٢ ، ص ١١ .

(١٤٩) ابن الصيرفى : نزله ، ج ١ ، ص ٤٨٨ ، ابن حجر : المصدر السابق ،

ج ٢ ، ص ٢٢ .

(١٥٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ف ١ ، ص ١٢٩ ، ابن الصيرفى :

نزله ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ، ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٨١ .

(١٥١) السخاوى : الضوء ، ج ١٠ ، ص ٧ .

(١٥٢) النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٤٣ ، ١٥٠ ، ج ١٤ ، ص ١١٨ .

٨٣٩ هـ (١٥٣) . أما السلطان فنصوه الفورى فمصادرائه التركات كثيرة ، منها مصادريه لتركه الامير ازدر الدوادر ٩١٣ هـ (١٥٤) ، ومصادريه لحواصل مهتاره حسن ٩٢٢ هـ ولم يلتفت لأولاده (١٥٥) .

٢ — **الموجود** : وهى كلمة ترددت كثيراً فى عصر المماليك ، واستخدمها الكتاب كناية عن مال وممتلكات المصادر جميعها التى ضبطت وقت المصادرة . وسنجدها قد تكررت فى جدول المصادرة حوالى ٣٣٩ مرة وهى عدد المصادرات التى كان مبلغها « الموجود » . وأكبر مصادرة تمت من هذا النوع ما وقعها السلطان قلاوون على ١٤٧ اميرا وفارسا وغيرهم ٦٨٠ هـ . يليه فى ذلك ابنه السلطان الناصر محمد فى سلطنته الثالثة وبلغت مصادراته ١٧ موجوداً .

٣ — **الحواصل** : فى بعض الأحيان كانت تصادر الحواصل ذاتها بما تحويه ، ولكن فى كثير من المصادرات جاءت الحواصل وما يليها من انواع المنقولات ضمن مبالغ المصادرات ، ولم يأت كل نوع مستقلاً بذاته . وقد بلغ عدد المصادرات التى حوت الحواصل — سواء مفردة أو مشتركة — حوالى ٢٧ مصادرة وقع أكثرها فى عهد المماليك البحرية — ٢١ — بينما لم تقع مصادرة للحواصل فى عهد الجراكسة سوى ست مرات فقط . أى قرابة ما صودر منها فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون وحده خلال فترة حكمه الثالثة .

٤ — **المماليك** : كانت أعدادهم كبيرة حسب رتبة وثناء الامير فى الدولة ، وكان كل امير يقوم على تربيتهم ، وإيثارهم على أولاده ، ويتولى تدريبهم على القتال للاستفادة منهم وقت الحرب

(١٥٣) ابن الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١١ ، القرىزى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ٢ ، ص ٩٦٢ .
(١٥٤ ، ١٥٥) ابن اياس : بدائع ، ج ٤ ، ص ١٢٠ ، ج ٥ ، ص ٢٦ .

مصادرة ج ١ — ٢٧٢

أو في منازعاته مع الآخرين . وبسبب هذه العناية حرص السلاطين عند مصادرتهم لبعض الأمراء أن يأخذوا مماليتهم للخدمة ، أو لتوزيعهم كهدايا على المقربين من الأمراء . وغالبا جاءت مصادرة المالك كنواح تكميلية في المصادرات ولم يوجد مصادرة مستقلة كان قوامها المالك فقط .

٥ — **الجواري** : وشأنها شأن المالك ، بضاعة تكميلية تقاسمها السلطان مع غيره من الأمراء واستخدموهم في الخدمة والمنفعة كما ذكر في الفصل السابق .

٦ — **أقمشة** : ما من مصادرة عينية خلت من الأقمشة . وكانت تقدر بالحمل — ٢٥٠ كجم — بسبب كثرتها .

٧ — **المواشى** : شملت المصادرات أنواع المواشى المختلفة ، ولم يفصل منها سوى الخيل . وفي إحدى المصادرات التي وقعت في عهد السلطان المنصور أبو بكر ذكرت المواشى ، وفي مصادرات أخرى في عهد الناصر فرج في سلطنته الأولى ذكر مصادرة ١٦٥ من المواشى المختلفة . أما الخيل الذي حرص الأمراء على اقتنائه لأهميته آنذاك في الحروب والمواصلات ، فقد شملت ٧٦ مصادرة الخيل ، وفي بعض المصادرات ذكر ما أخذ فيها من الخيل فبلغ مجموع ذلك ٢٧١٥٠ حصانا . هذا سوى ما تفاضت عن تفصيله المصادرات .

٨ — **الجواهر** بسبب خوف الأمراء وأهل الدولة من مصادرة أموالهم السائلة ، حرصوا على اكتناز هذه الأموال في هيئة سبائك ذهبية ، واحتفظوا بها ، لدى الغير ، أو في باطن الأرض أو في دورات المياه والحظائر أبعادا للشبهة مما جعل السلاطين يحرقون بيوت بعض المصادرين ، ومصادرة حواشيهم ممن يشك في تخزينهم لأموال أسائرتهم . ولما كان للذهب والفضة والجواهر من أهمية عبر العصور ، فقد حرص السلاطين على مصادرتهم

أولا ثم البحث عن باقى الأمثلة . فنجد في عصر السلطان الأشرف خليل بن قلاوون قد حصل من مصادراته على ١٧٠٠ قنطاراً من الفضة ، وفي مصادرات الصالح صالح حصل على ٦٠٠ أردباً من الفضة ، أما الجواهر فقد حوت المصادرات ثلاث حالات اشتملت على الجواهر : الأولى في عهد السلطان قلاوون ، والثانية في عهد ابنه خليل ، والثالثة في عهد المظفر حاجى . وأشير في هذه المصادرات الى الجواهر دون تفصيل بينها هناك مصادرات أخرى ذكرت فيها كمية هذه الجواهر . فالناصر محمد بن قلاوون حصل في مصادراته على ٨٠٠ حمل منها ، والصالح صالح حصل منها ٢٤٣٠ قنطاراً ، والمنصور على بن سبعان حصل منها ٧١ قنطاراً ، بينما تل العدد في عهد المظفر حاجى الى ٥٨ قنطاراً ، وظل العدد في النزول حتى بلغ فى سلطنة فرج الثانية عشر قفف . وهذا يعطى مؤشراً تدريجياً عما استنزف من البلاد ، بحيث لم يجد الجراكسة من الجواهر ما يصادرونه .

٩ — الأسلحة كان من الطبيعى أن يوجد في بيوت وتركات أهل الدولة المصادرين (خاصة رجال السيف) كثير من الأسلحة لكون الدولة عسكرية من الطراز الأول ، ومع ذلك لم تذكر المصادر سوى مصادرة واحدة كان ضمنها سلاح ، وقعت في عهد السلطان الصالح اسماعيل الوالى جمال الدين ٧٤٦ هـ . أما الزردخانسانه فقد حوته مصادرة واحدة وقعت في سلطنة الناصر حسن الأولى ٧٥١ هـ للوزير سيف الدين منجك وأخذ منه خمسين حملاً زردخاناه .

١٠ — الحبوب وشملت الشعير والغلل . حيث وصل جملة الشعير المصادر ٨٠٠٠ أردب منها ٢٠٠٠ أردب في سلطنة الظاهر برقوق الثانية ، و ٦٠٠٠ أردب شعير في سلطنة الأشرف قنصوه الغورى . أما الغلل فقد ذكرت المراجع ثلاث مصادرات كانت الغلل ضمن ما أخذ فيها ، دون تحديد لحجمها . بينما هناك مصادرات أخرى حددت فيها كمية الغلل المصادرة

وبلغ مجموع ذلك ٣٥٧.٠٠٠ أردب غلة ، أكثرها أخذ في سلطنة
الأشرف خليل بن قلاوون (٢٩٦.٠٠٠ أردب) ، يليه الكامل
شعبان (٣٠.٠٠٠ أردب) ، ثم الناصر فرج خلال سلطنته الأولى
(١٩.٠٠٠ أردب) ، ثم الناصر حسن (١٢.٠٠٠ أردب) .

والى جانب ذلك صودرت الخمر أحيانا ، والودائع أحيانا
أخرى إذا عثر عليها ، وأيضا حوت المصادرات الرخام من المنازل
وكذلك الأمتعة والنرو والملابس العسكرية وغيرها .

✽ أما العقارات فقد شملت الممتلكات من : أفدنة واصطبلات
وشون ودور وغيره .

● **الممتلكات** : أحيانا ذكرتها المصادر بالتفصيل ، وأحيانا
أخرى ذكرت مجردة ، وقد بلغ مجموع ذلك في عهد المماليك ٧٠٩
مصادرات منها ٧٠١ مصادرة في عهد المعز أيبك وحده .

● **الأفدنة** : ذكرت في مصادرة واحدة وقعت في سلطنة
الكامل شعبان لابن زعازع والى البهنسا ٧٤٧ هـ ، حيث صودر
له ١٨٠٠ فدان .

● **اصطبلات** : لما عني المماليك باقتناء الخيول استلزم
ذلك منهم إنشاء الاصطبلات والحظائر لاقامة هذه الخيول . وقد
تبين أن هناك مصادرة واحدة شملت الاصطبلات . وقد وقعت في
عهد السلطان المنصور على بن شعبان لعدة أمراء ٧٧٩ هـ كعقوبة
لهم بسبب الفتنة . وبالطبع كانت مصادرة الاصطبلات تشمل ما بها
من خيل ، ومعدات تختص بها .

● **الشون** : على عادة النظام الاقطاعي حوت ممتلكات
المقطع اصطبلات لخيله ، وشون لتخزين محاصيله وغير ذلك من
المنشآت الاقطاعية ، لذلك اذا ما عوقب المقطع بالمصادرة كانت
أحيانا تصادر شونه بما فيها من حبوب أو غلال . ولم تورد المصادر

سوى ثلاث حالات فقط صودرت فيها الشون ، وقد وقعت جميعها في عهد السلطان الظاهر جقمق .

● **الدور :** اذا ما اشتد غضب السلطان على الشخص المصادر كان يجرده من كل شيء ، ثم يصادر داره ، حينئذ لم يكن أمام هذا المصادر سوى الهرب أو النفى أو غير ذلك من العقوبات التي تؤدي به . وقد بلغت المصادرات من هذا النوع ٢٣ مصادرة . منها عشر مصادرات في عهد المظفر حاجى كما هو مبين بالجدول والحصر .

ورغم كل ما سبق ذكره عن مبالغ المصادرات فقد وجد هناك اiban عصر المماليك ثلاث وثلاثون مصادرة مجهولة القيمة .

بعد هذا الحصر لمبالغ المصادرات نمة نسأول يفرض نفسه على الساحة : هل هذه المبالغ المصادره عملت على رواج النشاط الداخلى وانتعاش الاقتصاد المحلى ؟ وهل كان لهذه المبالغ المصادرة أثر عكسى فى الأثراء التقافى أو انتشار التصوف ؟

فالمواقع يشير الى أن إعادة المبالغ المالية الكبيرة الى التداول ظاهرة تفوق المصادرات فى الأهمية . ولكن فى عهد المماليك لم توجد شواهد تؤكد أن هذه المبالغ المصادرة عرضت للتداول فى الأسواق أو سببت انتعاشا اقتصاديا الا بعض ما تحصلت عليه العامة من شراء لبعض الأمتعة المصادرة بسعر زهيد . أما الأموال فذهب معظمها الى السلاطين وخزائنهم ، وقليل منها دخل بيت المال للاستعانة به فى مواجهة بعض المجاعات أو الحروب أو الفتن الداخلية . أما بالنسبة لكون المصادرات فرضت نوعا من العزلة على الناس وجعلتهم يعكفون على دراسة العلوم والابتعاد عن الحياة العامة وانتشار التصوف بينهم ، فيبدو أن فى ذلك بعض الصحة ، إذ أن بعض أولاد الناس آثروا الابتعاد عن الحياة العسكرية أو السياسية بمتقليباتها مما سمح لبعضهم باظهار نشاط

في التأليف مثل : ابن تغرى بردى ، وابن اياس وغيرهم . كما أن هناك مصادرة واحدة وقعت في عهد المنصور على بن شعبان ٧٨٢ هـ للوزير تاج الدين عبد الوهاب الملكى النشو بسبب زهده وتركه للعمل والجلوس بالمسجد .

٧ - مودع مصادرات أهل الدولة

لم تذكر المصادر والمراجع كثيراً من أماكن ايداع المصادرات ، وقد بلغ مجموع المصادرات مجهولة المودع ٢٠٢٨ من مجموع ٢٨٦٨ مصادرة . أى أن نسبة المعروف مودعه هو ٨٤٠ مصادرة فقط . وقد توزعت هذه النسبة ما بين :

(أ) الخزانة العامة ٧٠٥ مصادرات .

(ب) السلطان ٧٢ مصادرة : الخزانة الشريفة (٣١) - المقام الشريف (٣) - الأبواب الشريفة (٣) - الحواصل السلطانية (٢) - القصر (١) - ديوان الخاص (٤) - القلعة (٤) - خزانة الخاص (٢٣٦/٥) .

(ج) وزعت على الأفراد كهدية ٣٧٦/٥ مصادرة (الدوا دار (١) - الأتابك (٤) - نائب دمياط (٣) نائب طرابلس (١) نائب الشام (٧) - للأمراء (٣) - للجند والماليك (١٢) - لخلف المصادر (٧) - للوزير (٢) (للخدم (٤) .

(د) بيت المال ١٦٤ مصادرة

(هـ) ردت لأصحابها ٦ مصادرات

(و) بيعت ١١ مصادرة

المجموع ٨٤٠ مصادرة

وعلى هذا يمكن القول بأن الخزانة استأثرت بالنصيب الأوفر

من حصيلة المصادرات معلومة المودع ، يليها السلطان وخزائنه ، ثم ما حصل عليه الأفراد كهدايا ثم يجيء في النهاية ما أدخل لببيت المال . ويبقى بعد ذلك الكثير من المصادرات مجهولة الايداع .

٨ - مصير ونهاية المصادرين من أهل الدولة

ضنت المصادر والمراجع بالمعلومات التي تبين مصير ونهاية ما يقرب من نصف رجال الدولة المصادرين . اذ بلغت نسبة مجهولى المصير منهم ١٣٠٢ فرد من مجموع ٢٨٦٨ مصادر أى أن المعلوم منهم ١٥٥٦٦ مصادرا وهذا المجموع تباينت نهاياته ما بين العديد من العقوبات وهى :

(١) **الوفاة الطبيعية** : بلغت نسبة المتوفين طبيعيا من المصادرين حدا لا بأس به وهو ٤٥ حالة ، اختلف عددها من سلطان لآخر طوال عصر المماليك .

(ب) **الهروب** : فقد تصدر عدد الهاربين قائمة المصادرين اذ بلغ ٩٧٠ هاربا ، ومعظم هذا العدد هرب في عهد السلطان المعز أيبك هروبا جماعيا (٧٠١ مملوك) ثم حدث بعد ذلك هروب اقل منه عددا (٢٤٠ أميرا) في عهد السلطان قلاوون . وقتل العدد بعد ذلك ولم يتعد ٢٩ حالة هرب طوال عصر المماليك .

(جـ) **السجن** : وهو احدى العقوبات التي جرت على المصادرين وبلغ عدد من سجن منهم طوال عصر المماليك ١٤٩ مصادرا . جاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون على رأس قائمة السلاطين الذين سجنوا المصادرين بمجموع ٣٩ حالة خلال سلطنته الثالثة ، يليه فى ذلك السلطان قنصوه الغورى بمجموع ١٢ حالة ، ثم المنصور على بن شعبان بمجموع عشر حالات ، ثم الظاهر بيبرس ثمان حالات . ويتضح من كثرة العقوبات التى تعرض لها المصادرون

أن السجن لم يكن هو العقوبة الوحيدة المعمول بها في معظم الحالات بل كانت هناك عقوبات تعزيرية أخرى عمل بها .

(د) **الاعتقال** : وهو قريب من الحبس ، والمعتقل هو الشخص الموقوف قبل المحاكمة (١٥٦) ، أى أنه اجراء أولى يتخذ مع المتهم لحين محاكمته ، فلما أن يسجن وأما أن يفرج عنه . وعموما لم يعثر على سوى ست حالات للمصادردين جرى عليهم الاعتقال فقط . منهم خمس في عهد المماليك البحرية ، وحالة واحدة في عهد الجراكسة .

(هـ) **الترسيم** : وهو قريب الشبه بالاعتقال ، أو الحبس الاحتياطي كما تبين من خلال اجراءات تنفيذ المصادرة في الفصل السابق . ولم يكن لهذا الترسيم مدة معينة بل يمكن أن يكون لمدة ليلة واحدة ، وأحيانا يطول لعدة سنوات . ومن عوقبوا بالترسيم فقط ١٤ مصادرا ظلوا حتى السداد ثم أفرج عنهم . وقد جاءت هذه التراسيم جميعها في عهد الجراكسة باستثناء ترسيم واحد في عهد المماليك البحرية . ويمكن أرجاع ذلك الى حالة المصادردين أنفسهم . فحينما كانت حالهم ميسرة في عهد المماليك البحرية سددوا ما قرر عليهم ، ولم تطل مدة ترسيم أحدهم الى الحد الذي يذكر ، أما في عهد الجراكسة فقد جرى على معظم المصادردين ما جرى على الدولة من عسر مالى ، فطالت مدة ترسيمهم خاصة في عهد السلطان قنصوه الغورى الذى وجد في عهده ١٨ حالة ترسيم .

(و) **افراج** : وجد ابان حكم المماليك ١٤٢ حالة افراج عن المصادردين فوراً عقب سداد ما صودروا به : وهذا الافراج لم تتبعه أية عقوبة . وقد توزعت هذه الافراجات ما بين المماليك البحرية

(١٥٦) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

والجراكسة بنسب متساوية تقريبا . وجاءت أعلى نسبة افراجات في عهد السلطان الفوري وعددها ٢٩ افراجا ، يليه في ذلك كل من السلطان قلاوون وابنه الناصر محمد خلال فترته الثالثة ، وثايتباي المحمودى ولدى كل منهم ١٤ حالة افراج .

(ز) **العزل** : في بعض الأحيان كان المصلد، يسدد ما عليه وهو باق في عمله أو ينقل لعمل آخر وأحيانا أخرى كان يعزل . وقد بلغ مجموع حالات العزل هذه خمسين حالة وقع أكثرها في عهد الجراكسة — ٣٤ حالة — وبصدر السلاطين في ذلك المؤيد شيخ بثمان حالات ، يليه كل من الأشرف برسباي والظاهر جقمق ولكل منهما سبع حالات .

(ح) **النفى** : ويعنى التغريب والطرده والابعاد ، وقد اتفق الفقهاء على مشروعيته لأن فيه اصلاحا للجاني عن طريق نقله الى مكان بعيد ، لئلا يهدد به حياة جديدة تحت نظر ومراقبة الدولة (١٥٧) . وقد تبين أن هناك ٣٧ مصادراً موثقوا بالنفى في أماكن معينة سبق ذكرها . وأكثر حالات النفى هذه وقعت في عهد كل من : السلطان المنصور على بن شعبان ، والظاهر جقمق وبلغ مجموع حالات كل منهما ست حالات . يليهما الأشرف شعبان بنسبة خمس حالات . وهناك حالة واحدة أعفى صاحبها من النفى بعد دفع مبلغ مال . ووقعت في عهد السلطان قنصوه الفوري .

(ط) **الانتحار** : يبدو أن البعض من رجال الدولة ضاق ذرعاً من مطالبة السلاطين له بمال فأقدم على الانتحار ليتخلص مما هو عليه . وقد حوت الجداول ثلاث حالات من هذا النوع . أحدها في عهد الناصر محمد ، والباقيتان في عهد السلطان قنصوه الفوري ، وكان السبب فيها عجز أصحابها عن تدبير المال المطلوب منهم .

(١٥٧) أبو غدة : المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(د) الموت قهراً : وهى نهاية مأسوية أصابت بعض المصادرين ، ربما من هول مبلغ المصادرة ، أو من الأساليب المتبعة فى تنفيذها . وعموما لم يصادفنا سوى حالة واحدة من هذا النوع مات صاحبها قهراً فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

(د) الضرب والجلد : وهو نوع من العقاب التكميلى الذى وقع على المصادرين لإجبارهم على سرعة السداد . وأحيانا كان الضرب والجلد عقوبة أساسية أخذ بها سلاطين المماليك . وقد أجاز عامة الفقهاء التعزير بالجلد باعتباره عقوبة جسدية مرنة ينالها المجرم حسب نوع جريمته وشخصه (١٥٨) . وبلغ عدد المصادرين الذين عوقبوا بالضرب والجلد فقط ٢٤ شخصا منهم سبعة أشخاص فى عهد المماليك البحرية ، وأربعة عشر شخصا فى عهد الجراكسة .

(ل) التسمير : وقد شرح كيفيته فى المقدمة ، ولم يعثر فى حالات المصادرة سوى على شخص واحد سمر أو دقت المسامير فى أعضائه ، وذلك فى عهد السلطان الكامل شعبان .

(م) بطلال : وهو المعزول عن الاقطاع (١٥٩) . كان مصير بعض رجال الدولة المصادرين أخذ أقطاعاتهم التى يتعيشون على استقلالها ، وحرمانهم من تلك العوائد التى تدرها . وقد عوقب بذلك خمسة مصادرين جميعهم فى عهد المماليك الجراكسة .

(ن) الجنون : هذا المصير المؤلم شأنه شأن الانتحار والموت قهراً ، وربما كانت هناك أسباب أودت بصاحبها الى هذا المصير .

(١٥٨) أبو عدة : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(١٥٩) طراخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الألف كتاب - كتاب رقم ٢٧٩ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٠) ص ٢٤٥ .

ولم يوجد سوى حالة واحدة من هذا النوع وقعت في عهد السلطان الأشرف قايتباي المحمودى

(س) القتل : أجازته المذاهب تعزيراً على بعض الأفعال إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك منعاً لانتشار الفساد ، وحينئذ يسمى (القتل سياسة) وقد أجازهُ العلماء للجاسوس والداعى إلى البدع والفساد ، واللوطى ، والمنعدي على أموال الناس وأنفسهم وغير ذلك من الجرائم التى تعرض كيان المجتمع للاهتزاز وأمنه للخوف (١٦٠) . وينظره سريعة على نهايات المصادر الذين قتلوا في عهد المماليك سنجد أن السلطة كان لديها بعض الحق فيما فعلته بهم بسبب قيامهم بأفعال زعزعت أمن المجتمع من ناحية ، وساعدت على انتشار البدع والفساد من ناحية أخرى . مثال ذلك :

قتل الوزير ابن السلجوس ٦٩٣ هـ بسبب إيقاعه بين السلطان والأمراء ، وسوء معاملته للأمراء . وقتل سيف الدين قوصون ٧٤٢ هـ بسبب رفضه مبايعة السلطان الناصر أحمد ، أيضاً قتل خليل بن عرام ٧٨٢ هـ بسبب قتله للأمير بركة بسجن الاسكندرية دون إذن من السلطان متخطياً فى ذلك سلطة الحاكم فى القصاص . ولم تكن هذه قاعدة ثابتة ، بل وجد أيضاً بعض التجاوزات فى توقيع عقوبة القتل بالمصادر ، حيث قتل بعضهم لأسباب لا تمثل خطورة على الدولة أو الأفراد ، مثل : قتل سيف الدين قرا ٧٣٤ هـ بسبب كونه أخا الماس الحاجب الذى قتل ٧٣٣ هـ ، وقتل على بن قمتى ٨٨٩ هـ بسبب بعض البواقي عليه .

ومن خلال الحصر تبين أن هناك ٩٠ مصدراً قتلوا . منهم أربعة وأربعون مصدراً ذكرت المراجع قتلهم ، دون الإشارة الى

(١٦٠) أبو الفتح : المراجع السابق ، ص ٢٩

وسيلة القتل أو طريقته . بينما هناك ستة وأربعون مصادرا قتلوا
بوسائل وطرق متنوعة ، مثل :

● **القتل خنقا :** وعدد من قتل هكذا ستة عشر مصادرا
منهم تسعة في عهد البحرية وسبعة في عهد الجراكسة .

● **القتل تعذيبا :** وبلغ عدد من قتل من شدة العذاب سبعة
عشر مصادرا ، تصدر السلطان الغورى السلاطين في ذلك بمجموع
أربع حالات ، ويساويه أيضا الناصر محمد خلال سلطنته الثالثة .

● **القتل جوعا :** وهناك حالة واحدة قتل صاحبها جوعا ،
وقد حدثت في عام ٧١٠ هـ للأمير سلال .

● **القتل سما :** وعن طريق السم قتل شخصان ، الأول في
عهد الناصر محمد ، والثاني في عهد السلطان الغورى .

● **القتل توسيطا :** وهو شطر المذنب الى نصفين من
وسطه . وعوقب بذلك ثلاثة مصادرين منهم اثنان في عهد الناصر
حسن ، والثالث في عهد المؤيد شيخ .

● **القتل كيا :** والكى طريقة تعذيب قصد منها احداث
اصابات جسمية بالمذنب من جراء جلوسه على دسيت محمى بالنار
أو لسعه بقطع من الحديد الساخن ، ويظل الحال هكذا حتى يموت
المعاقب . وقد قتل عن طريق ذلك شخص واحد في عهد الأشرف
شعبان .

● **القتل غرقا :** وهو غمس المجرم في الماء حتى يلفظ
أنفاسه وعوقب بذلك شخص واحد في عهد السلطان الأشرف
شعبان .

● **القتل ذبحا :** والذبح شكل من أشكال القتل ، قصد منه
انهاء حياة الفرد . وكان ذلك يتم عن طريق نهجاة أو سيف أو

مدية . ولم توجد حالات ذبح للمصادر في عهد دولة الماليك البحرية ، بينما وقعت أربع حالات من ذلك في عهد الجراكسة . ثلاث منها في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق خلال سلطنته الثانية حنقا من ممالك أبيه ، وحالة رابعة في عهد السلطان قايتباي الممودي .

● **القتل صلبا :** وهو آخر أشكال القتل البشعة ، التي قصد منها الردع والتأديب ، وكان المعاقب بذلك يظل حتى تفوح رائحته . وقد قتل صلبا مصادر واحد في عهد السلطان الأشرف قايتباي الممودي .

بعد هذا العرض المبسط لرجال الدولة من خلال ما تضمنه جدول حصر المصادرات الخاص بهم بدءاً بمعددهم ، وانتهاء بمصيرهم تبقى عدة نقاط في حاجة الى إيضاح ، مثل : هل تلقى رجال الدولة هذه المصادرات وتلك العقوبات صاغرين ، ولم يبحثوا عن طرق جديدة للتعويض ؟ وما هو موقف العامة من مصادرة رجال الدولة ؟ فرح أم غضب ؟ هذا وغيره من الأسئلة هو موضوع الفصل الثالث والذي يتناول المصادرات وباقي طوائف الشعب . وهذا هو الجدول المشتغل على حالات المصادرات التي تمت لرجال الدولة ويعقبه حصر رقمي يشتمل على جميع البيانات الواردة بالجدول واعتماداً على كليهما جاءت جميع الأرقام والاستشهادات الواردة في الفصل .

الفصل الثالث

المصادر وبقى طوائف الشعب

العامة أو الرعية : ثمة اختلاف على تحديد مفهوم هذا الاصطلاح بين المؤرخين القدماء والحديثين ، والواضح أنه قصد به في عصر سلاطين المماليك جميع فئات السكان فيما عدا طبقة رجال الدولة بشقيها العسكري والمدنى . أى أنهم كانوا بمثابة القاعدة العريضة أو الضلع الثالث من مثلث سكان مصر الذى كلف بخدمة الضلعين الآخرين . وشملت العامة جمهور الناس : سواء كانوا من العاملين ذوى الدخل المحدود ، أو من العاطلين والحرافيش ، والذين افتتقروا جميعا الى السلطة التى انفرد بها المماليك الذين عاشوا فى عزلة عنهم ، مما أوجد فجوة كبيرة بينهم وبين الحكومين (١) . وقد أشير الى الشرائح العليا من العامة والى أوتيت نصيبا من الثراء — كالتجار — باسم (بياض العامة) ، أما الغالبية الباقية فقد أطلق عليهم اسم (سواد العامة) وشملوا الزعر والحرافيش وغيرهم من الفئات المتدنية التى لا عمل لها والمنخرطين فى « مناسر الحرامية » وقد أطلق عليهم أسماء تشير الى الفلظة وسوء الخلق مما يعكس نظرة كتاب المماليك آنذاك لهذه الفئة (٢) . وعلى

(١) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٠ - ٣٢٣ ، سرور : الظاهر بيبرس ، ص ١٦٤ ، حياة ناصر : أحوال العامة ، ص ١٥ - ١٦ .
 (٢) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٨٤ ، ح (١) ، طرخان : مصر فى عهد دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، علاء طه : عامة القاهرة ، ص ٢١ .

العكس من بذخ وثرأ الطبقة العسكرية الحاكمة كانت أحوال الرعية فى تقهقر مستمر ، وانسدر كثير من مههم ، وكثيرا ما استصفيت أموالها المرة تلو الأخرى أثر مصادرتهم ، وتحصول بعضهم الى متسولين وشطار ، لم يكن هدفهم فى الحياة سوى الحصول على لقمة العيش ، ومن ثم اشتركوا فى الفن ونهب بيوت الأمراء المهزومين بتحريض من المنتصرين (٣) . أى أن العامة كانت بحق كبش فداء ، والكرة التى تلقى الركلات كلها أراد هذا الطرف أو ذاك تسجيل هدف فى مرمى الفريق الآخر .

وقد وصف البعض (٤) حياة العامة بالضيق ، حيث كان بالقاهرة وحدها مائة ألف منهم بلا مأوى ، وهذا الوضع السيئ هو ما دفع بعضهم الى القيام بالسلب والنهب ، ونالوا أحيانا بعض العطف من السلاطين خاصة أوقات المجاعات . وفى بعض الأحيان وتحت دعاوى أرضاء العامة قام بعض السلاطين بمصادرة بعض رجال الدولة ممن يسيئون معاملة الرعية . أى أن هؤلاء السلاطين حصلوا من وراء ذلك على فائدتين : الأولى أرضاء العامة ، والثانية جمع مال من هؤلاء النفر المصادرين مثال ذلك :

مصادرة القاضي النجم بن الصدر بن سنى الدولة ٦٥٩ هـ (٥) ، الوزير نقى الدين توبة التكرينى ٦٨٤ هـ (٦) ، الكاشف محمد بن أقبغا أص ٧٩٥ هـ (٧) والوالى خاير بك القسروى (٨) . وغيرهم الكثير ممن ضجت منهم العامة ولعل هذا الظلم الواقع على الأهلىن

(٣) ضوابط : المرجع السابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٤) عاشور : المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

(٥) المبنى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٣١١ - ٣١٢ .

(٦) الكتبى : فوات ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، ابن حبيب : تذكرة ، ج ١ ،

ص ٢١٧ ، ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٣٠٥ .

(٧) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٧٨٤ .

(٨) ابن تفرى بردى : المصادر السابق ، ج ١٦ ، ص ٩٩ .

كان أحد الأسباب التي جعلت ابن الحاج (٩) يعيب على أهل زمانه نعمت هؤلاء الموظفين باسم ملان الدين .

وقد تباينت وجهات نظر الكتاب والمؤرخين (١٠) في حصرهم لفئات العامة فشملت :

التجار ، الزراع والفلاحين ، ، أرباب الحرف والصناعات ، الرقيق والعبيد ، ذوى الحاجة كالخرايش ، أهل الذمة ، جاليات اجنبية ، الاجراء ، العامة . والملاحظ أن كثيراً منهم قصد بالفئة الأخيرة هؤلاء الخرايش والعياق وغيرهم من الفئات المتدنية ممن عاشوا على السلب والنهب .

وفيما يلي نبذة عن هذه الفئات وتلك الأقسام للتعريف بها كمدخل لدراسة سياسة المصادرات تجاههم :

(١) التجار : وكانوا داخليا ينقسمون الى قسمين :

١ - كبار التجار من الأثرياء الذين يتعاملون فى السلع الثمينة كالمجوهرات والرقيق ، وارتبط معظمهم برجال الدولة .

(٩) المرجع :

(١٠) المرزى : اغائة ، ص ٧٢ - ٧٣ ، العمرى ، ص ٤٩ - ٥٠ ، عاشور : المرجع السابق ، ص ٣٢٣ - ٣٢٦ ، الحياء الاجتماعية ، ص ٩٣ - ٩٥ ، المنجم المصرى ، ص ١٠ - ١١ ، مصر ، ص ١٥٧ - ١٦١ ، وآخرين : دراسات ، ص ٢٧٠ - ٢٧٥ ، سلام : الأدب ، ج ١ ، ص ٤٧ - ٦٤ ، على إبراهيم حسن : مصر فى العصور ، ص ٤٩٥ - ٥٠٠ ، الطراونة : سعد ، ص ١٤٦ ، طرخان : المرجع السابق ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٥٢ - ٢٧٠ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوة ص ٨ ، ماجد : تاريخ الحضارة ، ص ٨٤ ، النباهين : نظام الربية ص ١٣٤ ،

Goitein : A. Mediterranean, pp. 75-130.

٢ — صفار النجار من الباعة والسوقة ، وكان انصالهم
بالتشعب (١١) .

وقد عمل السلاطين على تقريب النجار منهم بسبب ما نفعوا
به من تروة ساعدت الدولة في أوقات الشدة ، وبسبب هذا الثراء
كثيراً ما اقترض منهم السلاطين ، وأتقلوهم بالضرائب ، وصادروهم
مما ألقوهم دائماً على أموالهم وتجارتهم ، وتمنى بعضهم الفرق
ليستريح مما هو فيه من الغرامات والخسارات (١٢) . وقد
أسهمت مصادرات التجار بمبالغ ضخمة لماقت المبالغ المجموعة من
باقي أقسام العامة (١٣) . ناهيك عما خسرته التجار نتيجة احتكار
المتجر السلطاني للتوابل ، وأيضاً ما تعرض له بعض التجار من
عقوبات جسدية إذا ما أشيع عنهم الثراء (١٤) . ولم يقتصر ذلك
على تجار مصر فقط ، بل شمل تجار الثغور الأجانب خاصة تجار
البندقية مما جعلهم يهددون السلطان — خاصة برسباء — بسحب
متاجرهم من الاسكندرية (١٥) . وما يقال عن تجار مصر يقال
أيضاً على تجار الثغور الشامية ، إذ خلفوا أيضاً وراءهم ثروات
كبيرة . وقد عدد نيقولا زيادة (١٦) الكثير منهم ، ونخص بالذكر
أحد التجار ويدعى الكمال ، إذ خلف بعد وفاته ٣٠٠.٠٠٠ دينار

(١١) عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٤ ، أحمد عبد الرازى : المرجع
السابق .

(١٢) أحمد عبد الحميد خفاجى : طبقة التجار في مصر المملوكية وأثرها في
المجتمع المصرى (مجلة كلية الآداب — جامعة طنطا — العدد الأول ١٩٨٢) ص ٦٣ ،
٦٧ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٤ ، مصر ، ص ١٦٠ ، وآخرين : دراسات ،
ص ٢٧٤ ، أحمد عبد الرازى : المرجع السابق .

(١٣) Ayalon : The System of Payment, p. 291.

(١٤) خفاجى : المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(١٥) Kirk : A Short History of Middle East (London),
p. 53.

(١٦) Urban Life in Syria Under the Early Mamluks
(Beirut 1953), p. 131.

الى جانب المثات من حبات اللؤلؤ وصف بعضها بأنه قدر حجم بيض الدجاجة .

وثمة طائفة كبيرة من التجار ذاع صيتها في عصر المماليك وهم الكارمية ، وغدت عائداتهم أحد موارد الدولة المملوكية ، واستخدمت هذه العائدات في النفقة على الحجاز والثغور المصرية ، وكلمها ضاقت الدولة ماليا فرضت جزء من الضرائب على هؤلاء التجار ، أو اقترضت منهم ، وقد استخدم بعضهم كسفراء مثل برهان الدين المحلى (١٧) والكارمية (١٨) لفظة انارت كثيرا من الجدل حول معناها الا انه كان المقصود بها غالبا تجار التوابل — كالفلل والعنبر —

Fischel : « The Spice Trade in Mamluk Egypt » (J. E. S., (١٧)
'H O. Vol. I, Part. 1, Part. 1, Leiden 1968), p. 167, 172.

(١٨) الكارمية : أرجع البعض أصلهم الى كلمة الكارم سببه الى احدى العرى

السودانية المشغلة بهذه التجارة ، بينما أرجع آخرون نسبتهم الى لفظة Kuararima الامهرية وتعني الاحيان ، وهو تابل تاجروا به ، كذلك أرجعهم آخرون الى اسم السلعة التي كانوا يجلبونها وهي العنبر أو الكارم ، وذهب البعض الى ان نسبتهم ترجع الى أصل هندي لأن لغة جنوب الهند (التاميل) توجد بها كلمة كاريام

Karyam وتعني الأعمال أو الأسفل ، وعلى خلاف ما سبق ذكر الشاطر بصيلى ان الكلمة من معطين : كار بمعنى الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة ، يم بمعنى المحيط أو البحر ثم أسقطت العامة حرف الياء فأصبحت كارم وتعني حرفة التجارة فى البحر . وبدأ هؤلاء نشاطهم فى المحيط الهندى ثم أسسوا لهم مراكز على ساحل الخليج العربى والبحر الأحمر . وإلى جانب كونهم مسلمين كان فيهم أيضا يهود . عن هذا وغيره انظر : الخالدى : المقصد ، ص ١٣٦ ، صبحى لبیب :

التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى (المجلة التاريخية المصرية مج ٤ عدد ٢ مايو ١٩٥٢) ص ٦ - ٧ ، ١٢ ، عطية القوصى : أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع وثائق الجنيزة (المجلة التاريخية المصرية مج ٢٢ القاهرة ١٩٧٥ ، ص ١٧ ٢٦ ،

Goitein : « New Light on the Beginning of the Karim Merchants (J. E. S. H. O. Vol. 1, Part. 1, Leiden 1958), p. 180 : Studies in Islamic, pp. 351-358 ; Fischel : Op. Cit., p. 158.

ممن قاموا بنقله من منابعه فى الشرق الى البلاد الغربية ، وجنوا من وراء ذلك مكاسب طائلة بسبب اقبال الغربيين على تلك السلع لما كان لها فى ذلك الوقت من فوائد طبية وصحية ، فضلاً عن قيمتها الغذائية فى هذه البلاد الباردة .

وقد أسهب أحد الباحثين (١٩) فى شرح ما لقيه التجار ابان عهد المماليك موضحاً أنه على أكتاف هؤلاء تكونت البرجوازية المصرية الكبيرة ، ووقعت تكاليف الحروب وعبء الاقتصاد الداخلى على التجارة ، وذلك لأن الأرض كانت تعول فلاحها ، وموزعة كاقطاعات على الجند والأهراء ، والاقطاع يعتبر مجال انتاج زراعى وصناعى وتجارى فى ذلك العصر ، وأرض مصر تنتج أهم ما يستهلكه المواطنون فإذا ساءت حالها لسبب من الأسباب ، تعرضت مصر لهزات اقتصادية كبيرة هددت موارد الحكومة ورجالها المعتمدين على الزراعة ، حينئذ تبحث الدولة عن موارد أخرى للوفاء بمتطلباتها خاصة بعد أن أصبح النظام الاقطاعى عاجزاً عن أداء المهمة التاريخية والاقتصادية ، وبالتالي عملت الدولة على زيادة الأعباء الملقاة على موارد الثروة القومية السائلة وأهمها التجارة ، وذلك فى محاولة من الدولة لموازنة ضعف انتاجها الزراعى وفشل الاقطاع ، حتى انتهى الأمر بالسلطين الى التوسع المفرط فى نظام الاحتكار .

(ب) العربان : وهم القسم الثانى من العامة . قطنوا اطراف الأقاليم ونعموا بقسط من الحرية والاستقلال (٢٠) ، وغالبها ما هجروا على القرى ، وكانوا مصدر قلق فى مصر ، وكانت ثوراتهم

(١٩) صبحى لبيب : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٢ .

(٢٠) العمرى : مسالك الأوبار (قبائل العرب فى القرون السابع والثامن الهجريين - تحقيق دوريتا كراهولسكى ، ط ١ - بيروت ، ١٩٨٥) ص ٦٩ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٨ .

الدائمة أحد أسباب هز كيان الحكم في مصر (٢١) ، وردت الدولة على ذلك بانزال العقوبة بهم ومصادرتهم ، وفرض ضرائب جديدة عليهم (٢٢) . ويرجع سبب ثورات العربان الدائمة الى كراهيتهم العنصرية للماليك الذين مسهم الرق ، ولم يكن باستطاعتهم دخول المدن جهاراً أو من طرقها المعهودة لانه في هذه الحالة سيقتبض عليهم ويسجنون وتصادر أموالهم ومواشيهم (٢٣) . ويلاحظ أنه في عصر الماليك عولمت العربان بقسوة شديدة ، وكان جزاء الثائر منهم لو لم يقبض عليه تعرض قومه للسلب والنهب والمصادرة والأسر . أما اذا قبض عليه فكان جزاؤه الشنق على باب النصر أو باب زويلة (٢٤) . أما أهله الأسرى فكانوا يباعون في القاهرة « بيع الأرقاء » (٢٥) . وقد فعل مع العربان مثل ذلك عندما هاجموا قرى دمنهور والبحيرة ٧٨١ هـ وقد انعكس سلوك العربان هذا على قصص ذلك العصر . فوصفتهم قصة الصعلوك الثاني (٢٦) بأنهم قطاع طرق يغيرون على غيرهم ويعملون فيهم القتل والنهب . ولم يكتف العربان بمهاجمتهم للقرى والفلاحين والمدن وما يسببونه من دمار شامل كالجراد ، بل امتد نشاطهم الى مهاجمة قوافل الحجاج ونهبها . لذلك حرص الماليك على ارسال

(٢١) ماجد . التاريخ السياسى ، ص ١٤٢ - ١٤٤ ،

Ayalon : Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom (London 1956), p. 106.

(٢٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٣٢٦ ، النجيدى : مرجع سابق ، ص

٢٤ - ٢٥ .

(٢٣) طرخان : مصر ، ص ٢٦٧ ، عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢٤) ابن ابياس : بدائع ، ج ٤ ، ص ٦٣ .

(٢٥) محمد مختار : التوقيقات ، ص ٣٩١ .

(٢٦) الف ليلة وليلة . ج ١ ، ص ٥٥ .

تجريدة مع الحجاج للدفاع عنهم وعن الكسوة (٢٧) . ويبدو أن هذا الاجراء الأمنى لم يكن كافيا لردع قبائل العربان بسبب شراستهم وخبرتهم بفنون القتال في العراء ، ومعرفتهم لمسالك الطرق والجبال . حينئذ اضطر المماليك الى مسالة هذه القبائل والعمل على ارضائها . فيذكر أحمد الرشيدى (٢٨) أن امير الحج كان يصطحب معه دائما رجلا يسمى (مقدم العكامة) مهمته العناية بالحلوى المرتبة للعربان على طريق الحاج . ونشير الحوادث بعد ذلك الى أن هذا الاجراء أيضا لم يكن ذا فعالية اذا ما طمع المماليك في بعض عوائد العربان ، حينئذ لم تتردد هذه القبائل في نهبها للحجاج . مثلا في عام ٨٦١ هـ نهبوا من الحجاج ما يزيد على ثلاثة آلاف جمل بحمولتها ، وفي عام ٨٥٧ هـ خطفوا الغلمان المكلفين بجمل مؤنة أمير الحاج وركبه (٢٩) .

وقد شكل العربان سكان احدى المناطق جميعها ، مثلا الفيوم انحدر عربانها من ثلاثة أصول : بنى كسلا ، بنى عجلان ، اللواتيين ، وقد وصفهم أبو عثمان النابلسى (٣٠) بقوله : « وهؤلاء القوم نفر عصاة جهال من أجيال العرب ، ومن عادتهم التسحب والهرب » واذا ما واجهت مصر خطرا كان على هؤلاء العربان تقديم أربعمائة فارس .

ومن أكثر قبائل العربان شهرة في دولة المماليك آل فضل بين الشام والحجاز ، وكانت رئاستهم في عهد المماليك الى بنى مهنا ،

(٢٧) عزام : مجالس ، ص ٧٣ .

(٢٨) حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي امانة الحاج (تحقيق لى عبد اللطيف أحمد ، القاهرة ١٩٨٠) ص ١٢٤ ح (٢) .

(٢٩) الرشيدى : المصدر السابق ، ص ١٤٣ - ٤٤ .

(٣٠) تاريخ الفيوم وبلاده (القاهرة ١٩٩٨ -) ص ١٣ ، ٤٠ ، ١٧٧ .

ويقاربهم في العدد آل مرا ، وفي مصر اشتهر بنو هواراة بالبحيرة
والاسكندرية وبلاد الوجه القبلى ، وكان منهم في البحيرة بنو زناته
وبنو غزالة وبنو لبيد وجابر ومرديس ، وفي أسوان كان بنو هلال ،
وفي القليوبية بنومازن من غزارة ، وجهينة بأطراف القاهرة ، وفي
الدقهلية عرب الجمارسة ومنهم بنو زهير وبنو ريذة ، وفي المنوفية
مواتة ، وفي دمياط بنو مدلج (٣١) .

(ج) أهل الذمة : وهم طبقة عاشت بجوار المسلمين على
الدوام ، وعملوا في مجالات عدة : كالتجارة والطب والادارة ،
وكان منهم الموسرون وأصحاب القوة (٣٢) . وفي أثناء الفتن حماهم
السلاطين ، وهددوا بالقتل من ضبط يهدم كنائسهم . وحدث مثل
ذلك في عام ٧٢١ هـ في إطار الفتنة التي وقعت ، والتي أضربت فيها
— بالدولة عامة — عدة كنائس قدرها ترتون (٣٣) بعدد ٥٩
كنيسة ، وأرجع تلك الأضرار الى تفاخر النصارى الطائش بما لديهم
من الثروة والسلطان . ولم تثر العامة ضد الأقليات الدينية ، ولم
يتعرض هؤلاء سوى لتعديلات إدارية حكومية أجملها
بوليك (٣٤) في :

(٣١) هذا بعض من كل ، ولزيد من التفصيل انظر : — الفلنشدوى : قلائد
الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان (تحقيق ابراهيم الايبارى ، ط ٢ ، القاهرة
١٩٨٢) ص ١١٣ — ١١٤ ، ١٣٦ ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (تحقيق
ابراهيم الايبارى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٠) ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ — ٢٧٥ ، ٢٦٧ ، ٤٤١ ،
الدوادارى : كنز ، ج ٩ ، ص ١١٤ ، ابن خلدون : العبر ، ج ٥ ، ص ٤٣٦ ،
٤٧٠ ، ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ ، المعنى : عقد ،
ج ٤ ، ص ١٢١ ، العمرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ ، ١٧٨ ، آشنور : التاريخ
الاقتصادى ، ص ٣٧٤ — ٢٧٦ .

Humphreys : Islamic History, p. 169. (٣٢)

(٣٣) أهل الذمة ، ص ٦٥ ، ٧٩ — ٨٠ ، ٢٧٨ .

Les Revoltes Populaires en Egypte a L'Epoque des Mamlouks (٣٤)
(Revue des Etudes Islamiques, Tom VIII, Jaris, 1934), pp.
270-271.

● تغيير الملابس : ٧٠٠ هـ ، ٧٥٤ هـ ، ٨٢٢ هـ ، ٨٥٧ هـ ، ٨٦٧ هـ .

● أوامر بمنع استخدامهم في الدواوين : ٦٨٩ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧٥٤ هـ ، ٨٢٥ هـ ، ٨٦٧ هـ .

● الضغط عليهم من أجل المساهمات المالية في عهود :
بيبرس ، قايتباي ، جانبلاط ، الغوري .

● أحيانا حدثت بعض التجاوزات الفردية من بعض المسلمين ضد أهل الذمة ، مثلما حدث في عامي ٧٠٠ هـ و ٩٢٢ وذلك بسبب غيرة الموظفين والتجار المسلمين من نظائريهم من أهل الذمة .

وبالنسبة للمراسيم الخاصة بتغيير الملابس أوقات الشدائد — الأبيض للمسلمين ، الأحمر للمجوس ، الأزرق للنصارى ، الأصفر لليهود (٣٥) — كثيراً ما أهملت ولم تطبق ، وعاش الجميع في وئام (٣٦) . ولما كان قبط مصر المملوكية مختصين بأعمال الجبايات والحسابات (٣٧) ، فقد استخدمهم السلاطين في استصفاء أموال الرعية ، ومع ذلك وقع بعضهم تحت طائلة المصادرات خاصة أوقات الشدة . وذلك بسبب نفوذهم وثرواتهم التي جمعت في الغالب بطرق غير شرعية (٣٨) . ومن الملاحظ أن المصادر من أهل الذمة كانوا غالباً يساعدون بعضهم البعض في جمع مبلغ المصادرة . وقد فعل ذلك الراهب بولص مع اليهود والنصارى كثيراً في عهد الظاهر بيبرس (٣٩) . ويمكن القول بأن المصادرات

(٣٥) ألف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣٦) أحمد عبد الرازق : الحضارة الإسلامية ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٣٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٤٣ .

(٣٨) قاسم عنده : أهل الذمة ، ص ١٧٧ ، دراسات ، ص ٢٧ ، ٧٢ .

(٣٩) الكسى : فوات ، ج ١ ، ص ٢٣٤ .

التي تعرض لها أهل الذمة لم تكن من جراء تعصب ديني ، بل لحق بهم ما لحق بالمصريين المسلمين عامة من نكبات في تلك الفترة ، باستثناء بعض الاوقات القليلة جدا التي تعرضوا فيها الى مخالفة السلاطين للمراسيم التي أصدروها بشأن بعض فئات أهل الذمة . مثلاً في عام ٨٢٤ هـ أصدر السلطان الصالح محمد بن ططر مرسوماً عاماً لرهبان دير صهيون بالألا يطالبوا بما يؤخذ من المسلمين في البحر (٤٠) . الا أن الأحداث بعد ذلك تشير الى مخالفة السلاطين لهذا المرسوم ولم يحترموا ما جاء فيه بدليل معاقبتهم لأهل الذمة على أخذ الفرنج لراكب المسلمين من البحر . حدث هذا في أعوام : ٨٢٧ هـ ، ٨٣٦ هـ ، ٩١٦ هـ .

وعلى صعيد آخر نجد أحد المستشرقين اليهود (٤١) ممن اعتمد العصبية عن رؤية الصواب ينتقد ما تعرض له أهل الذمة — خاصة بنى ملته — أيام منطاش ٧٩١ هـ والسلطان قايتباي ، ويدعى أنهم لقوا شتى أنواع المعاناة والمصادرة . كذلك سار على نفس الدرب أحد الحديثين (٤٢) مدعياً بأن المماليك اضطهدوا أهل الذمة واستقلوهم مادياً ودمروا كنائسهم ، وأخذوا أرضها ، ومنعوا احتفالهم بأعيادهم ، وأجبروهم على التميز بعلامات خاصة ، وركوب الحمير . والواقع أن هذا الرأي به مغالاة ومجافاة بسبب وروده بصيغة التعميم . فهناك حالات فردية حدث فيها مثل ذلك ، الا أن الغالبية العظمى من السلاطين لم يتهجوا ذلك النهج في سياستهم ، ولم يستقلوهم مادياً لأنه اذا ما قورنت مصادرات أهل الذمة بمصادرات المسلمين فلن نجد هناك وجه تقارب بذكر ، اذ تفوق المسلمون عددياً . أما التميز فكانت له ظروف خاصة

(٤٠) دراج : وثائق دير صهيون ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٤١) Ayalon : Payment, p. 291.

(٤٢)

(٤٣) ماجد : طومان باي ، ص ٦٠ .

لا تلبت أن تنتهى وينتهى معها التشدد ، وكم من المراسيم خرجت تحثهم على التزام كل منهم بزيه ، وهذا دليل على عدم التزامهم أو عدم تطبيقهم ذلك . وأين كل هذا مما تعرض له الموريثيون — بتايا المسلمين بعد سقوط دولتهم — بالأندلس في تلك الحتبة ؟ إذ صدر في عام ١٥٠٢ م مرسوم التنصير وأجبروهم على قبول المسيحية دينا ، وأخضعوهم الى القضاء الدينى المسيحى ، ونظر اليهم على أنهم زنادقة ، ومارست عليهم محاكم التفتيش رقابة صارمة ، وتعرضوا الى المطاردات التفتيشية والعقوبات المالية والمصادرات ، وحرمت عليهم الإقامة في غرناطة (٤٣) . الى غير ذلك من أساليب التخلف والبربرية التى لا تقرها أية شريعة سماوية ، فهل مورست شريعة الغاب هذه فى عهد دولة المماليك ؟

(د) **الفلاحون** : ومثلوا غالبية سكان البلاد ، ولم يلقوا سوى الاهمال والاحتقار ، وارتبطوا بالأرض يفلحونها ولم يكن لهم من خيراتها سوى الفئات — لأن أرض مصر آنذاك كانت موزعة بين السلطان والأمراء والمماليك — وأرهقتهم الدولة بالضرائب مما أشعرهم بالظلم العميق بسبب احساسهم بأن هذه الضرائب تجمع ليثقفها السلاطين على مصالحهم الشخصية ، وزاد احساسهم بالظلم بسبب عاملين :

- ١ — فرض نظام المسؤولية الجماعية فى السداد
- ٢ — استعمال الجبابة للعنف فى التحصيل ، ناهيك عما لقوة على يد العربان من نهب مزروعاتهم (٤٤) . وقد فسدت

(٤٣) عبد الرحمن شاكر : مسلمو الأندلس ومحاكم التفتيش (مجلة الهلال — القاهرة مايو ١٩٨٨) ، ص ٤٥ .

(٤٤) عاشور : مصر ، ص ١٦١ ، المجتمع المصرى ، ص ٤٨ — ٥١ ، العصر المماليكى ، ص ٣٢٥ ، مرزوق : الناصر محمد ، ص ١٤ — ١٥ العدوى : تاريخ العالم الاسلامى ، ج ١ ، ص ٢٧٦ — ٢٧٧ ، أحمد عبد الرازق : الحضارة الاسلامية ، ص ٢٦٥ — ٢٧٠ .

حياة الفلاحين أكثر بعد نظام الحماية ، لأن سداد نفقسة هذه الحماية وقعت على كاهلهم ، ونتج عن ذلك هجرهم للأرض والقرى والقيام بعدة ثورات مع غيرهم من فئات العامة . ولم تكن هذه الثورات من أجل السلطة البلدية بل هدنوا منها : الى الخضوع مقابل العيش ، أو استقالة موظف مكروه ، أو تخفيض الضرائب ، ونتج عن سوء الأحوال المعيشية لهم أن تحول كثير منهم الى عاطلين وحرافيش جابوا الشوارع بحثا عن الرزق ، أو استغلال أى فرصة للسرقة — خاصة الخبز — كما انضموا الى الفرق الملوكية المتناحرة أملين من وراء ذلك الضغط على الحكومة من أجل الحصول على متطلباتهم (٢٥) . ولما كان ارتباط الفلاح وثيقا بالأرض فإن معظم أسماء الفلاحين نسبت الى بلدهم فيقال : فلان الدين المتوفى ، وفلان الدين الدمهورى (٤٦) .

(هـ) الحرفيون والصناع : وهم احدى طوائف العامة ، اشتغلوا بالعديد من الصناعات — كالأنسجة ، والمعادن ، والزجاج ، والأطعمة — للقيام بمتطلبات المجتمع ، وكانت عيشتهم متوسطة ، وكانوا ثوريين أحيانا لتحسين أوضاعهم المعيشية (٤٧) . وقد ذكر فخر الدين بن حويه الجوينى (٤٨) من طوائف وحرف العامة

Ashtor : Miscellanea, pp. 104-107 ; Poliak : (٤٥)

Op. Cit. pp. 266-267.

(٤٦) الصفدى : الرافى ، ج ٨ ، ص ٢٩٣ .

(٤٧) أحمد عبد الرارق : المرحع السابق ، عاشور : الحياة الاجتماعية ،

ص ٩٤ - ٩٥ ،

(٤٨) تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت

رقم ١٥٠١ أدب ، مك ٣١٩٨٤) ورقة ٢٤ - ٣٦ .

Goitein : The Main Industries of the Mediterranean Area as Reflected in the Records of the Cairo Geniza (J. E. S. H. O. Vol. IV, Part 2 London 1961), pp. 169-197.

٢٨٧ طائفة وحرفة ما بين عيار ونحاس وحفار ومبلط ونجار وبلان وفكهناني وسماك ... الخ ، ويبدو أنه كان في أخلاقهم جفاء فوصفهم بقوله :
أجلاف ناس جعلت فيهن أخلاق البقر
من كل مقلوب الثياب ووجهه فيه غبر

(و) **الحرافيش** : الحرفوش : ذميم الخلق ، وهو اللص المقاتل ، والرجل المصارع ، واشتركوا مع الدراويش في صفة الفقر ، وبسبب هذا انضم الحرافيش الى الدراويش والطرق المتصوفة ضمانا للرزق (٤٩) . والحرافيش فرقة ، أو منظمة شعبية من الرجالة ، وصفهم البعض بأنواع الرعاع وزعر العامة (٥٠) . والحرافيش أشهر فرق المعدمين من العوام لذلك اتخذناهم عنوانا لبنى جلدتهم . وكانت هذه الطائفة تعمل كفرقة قتال شعبية في الجيش الأيوبي ، أما في عهد المماليك الحربي فقد فقدوا هذا الدور وتحولوا الى التسول في الجوامع والخوانق ، ومن ثم أصبحت كلمة الحرافيش ذات مدلول عام ، أطلق على كل الفقراء ، سواء كانوا من الحرافيش — في المدلول الخاص — أو من المتصوفة المعدمين أو السوقة وأصحاب الحرف الدنيئة (٥١) . ومن فرقهم العيارون والشطار والفتيان والزعار والعياق والصعاليك والبلاصية (٥٢) . وتكونت فرق الحرافيش هذه من

(٤٩) محمد رجب النجار : حكايات الشطار والعيارين في التراث العربي (سلسلة عالم المعرفة - رقم ٤٥ - الكويت سبتمبر ١٩٨١) ص ٧ - ٩ ح (١) ،
١٨٠ - ١٨٥ .

(٥٠) أحمد مختار العبادي : من مظاهر الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية (مجلة عالم الفكر - مجلد ١١ - العدد الأول - الكويت ١٩٨٠) ،
ص ١٤١ .

(٥١) علاء طه : عامة القاهرة ، ص ٦٠ ، ح (١) .
(٥٢) العيار : الشخص الذي يكثر الحركة والطواف بلا عمل ، الشاطر : الشخص المتصف بالدهاء والخبائة ، ولغويا من أعيا أهله خبئا ، والشطارة :

العاطلين أو ممن نزحوا من يطالي الريف للمدن (٥٣) ، وقد دانع عنهم أحد الباحثين (٥٤) مبينا أن هؤلاء طحنهم الفقر بسبب سوء تدبير الحكام ، وجمع هؤلاء دائرة اجتماعية واحدة نبذت طبقيا واجتماعيا من باقى الفئات الأخرى ، مما جعلهم يعيشون على هامش المجتمع ، كما أن هؤلاء ليسوا لصوصا شريرين بل أنهم مغلوبون على أمرهم ولم يجدوا أمامهم سبلا مشروعة للعيش سوى نهج هذا الطريق للتعبير عن أنفسهم . ويرجع كاتب آخر (٥٥) سبب قيامهم بالسلب والنهب الى أن المدن المملوكية آنذاك لم تكن مراكز إنتاجية ولم يوجد بها مراكز صناعية كبرى تستغل هذه الأيدي فى الإنتاج ، مثلما كان ساريا فى أوربا وقتئذ . أى أن هذه الفرق مظهر من مظاهر الضعف والتدهور فى الأقاليم مما جعلها مصدر طرد لقاطنيها بسبب انعدام فرصة العمل والرزق بها .

فى عام ٦٥٩ هـ رحل التتار من حلب ، فتغلب عليها الشطار وعملوا فيها القتل والنهب ، وحينما علموا بقدوم الأمراء خرجوا مسرعين (٥٦) . ويمكن الخروج من ذلك بأن الشطار كانوا

الانفصال والابتعاد ، الفتيان : جمع فى . ويترجم فى اللغات الأوربية بمعنى فارس ، بالألمانية Ritter ، والإنجليزية Knight ، وبالفرنسية Chevalier ، الزغار : جمع أزعر : اللص الخاطف المارد ، والزعارة : شراسة الخلق وقلة المال والتردد بلا عمل ، وظهر هؤلاء أوقات الأزمات فقط وتوجه نشاطهم تجاه المغلوبين من الأمراء لا العامة ، العياق : رجل عوق : لا خير عنده ، ويعوق الطريق ويقطعه على الناس ويعوق عن عمل الخير . العبادى : المرجع السابق ، ص ١٣٨ ح (٢٦) ، النجار . المرجع السابق ، ص ٧ - ٩ ، ح (١) ، ١٩٥ ، عاشور : الحياة الاجتماعية ، ص ٩٥ .

(٥٣) أحمد صادق : تاريخ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤ .

(٥٤) النجار : المرجع السابق ، ص ٩ - ١٣ .

(٥٥) أحمد صادق : المرجع السابق .

(٥٦) الدوادارى ، زبدة ، ج ٨ ، ص ٧٢ .

ينحنيون الفرصة للاغارة بقصد السلب والانتقام ، وأنهم كانوا من الكثرة والقوة بما جعلهم يتغلبون على مدينة كحلب ، وإن الجبن كان طبيعهم . وإلى جانب ذلك ذكر العيني (٥٧) أن هؤلاء الحرافيش كانوا يعينون بظاهر البلد يكسرون أبواب البساتين وشبيكها ويسرقونها ثم يبيعونها بأرخص الأثمان . وقد وصفتهم قصة الصعلوك الثالث (٥٨) بأن أكثرهم يخلقون لحاهم ، وبهم عاهات جسمية كعمور العين . أما قصتنا الصيرفي مع اللص ، وعلاء الدين وإلى قوص مع النصاب (٥٩) فقد أشارنا إلى أن التسطار وقطاع الطرق تميزوا بالخفة والذكاء في سرقانهم مما يصعب كشفها . ومن ناحية أخرى وصف ابن دانيال (٦٠) الحرافيش بأنهم ادمنوا الحشيش وتكاسلوا عن العمل وارتادوا المراقص . وياخذ بولياك (٦١) على المماليك سماحهم للزعر والحرافيش بالتدخل في الصراعات الداخلية والسماح لهم بسلب منازل المهزومين ، ومن أشهر الثورات التي اشتركوا فيها : ثورة ٧٧١ هـ وأعقبها تغيير وإلى الشرطة ، وثورة ٨٥٣ هـ بسبب المجاعة واستولوا على الخبز ورجموا المحتسب ، وثورة ٨٨٥ هـ على ناظر الخاص بسبب العملة . ووجود مثل هذه الفئة في مجتمع مصر المملوكية يشير إلى العديد من الدلالات :

١ - اشاعة الفقر في الطبقات الدنيا من المجتمع ، وكذلك العادات القبيحة والأخلاق الشاذة .

(٥٧) غفلة الجبان ، ج ٤ ، ص ٢٩ .

(٥٨) ألف ليلة وليلة ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٥٩) ألف ليلة وليلة ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٦٠) طيف الخيال ، ص ١٤٩ .

Les Revoltes, pp. 267-268.

(٦١)

٢ — اتخذ سلوك هذه الجماعات مظهر العداءة ضد الحكام والأثرياء ونظروا اليهم بعين الحسد واستحلوا سرقتهم .

٣ — رغم اغاراتهم على ممتلكات العامة أحيانا ، فان من الواضح أن العامة وقفت منهم موقفها حياديا ان لم يكن تعاطفيا . حيث وجدوا في أفعالهم تعبيراً عما يجيش في نفوس الغالبية العظمى من السكان .

٤ — وجودهم طوال عصر المماليك يشير الى ما ساد العصر من أزمات اقتصادية ، بدورها عملت على انحدار العديد من العامة الى مسلكهم ، بدليل أنهم لم يظهروا في فترة ما متدهورة نم انتهوا . أى أن العامل الاقتصادي كان الأساس في تواجدهم .

٥ — يشير وجودهم طوال عصر المماليك الى وجود شبه اضمحلال حضارى ، حيث لم تشملهم أية رعاية ترفع من مستواهم .

٦ — يبدو أن البعض من رجال الدولة كان يشجع تواجد هؤلاء الحرافيش لاستخدامهم في نواح سياسية كالاغارة على منافسيهم ، أو بغية الكسب من ورائهم عن طريق التستر على سرقاتهم مقابل الحصول على نسبة من حصيلة إيراداتها .

والى جانب الفئات الست السابقة وجدت جاليات أجنبية سكنوا الثغور والمدن التجارية . وكان لهم قنصل ، وعوملوا معاملة أهل الذمة ، وعمل أكثرهم في المجال التجارى أو عصر الخمر أو غيره (٦٢) . كذلك وجد في نيابات الشام الست عناصر عرقية مثل : المغول والأكراد والتركمان والأتراك والجراكسة والعرب خاصة أسرته حارثة وبشارة (٦٣) . وفي نهاية الهرم الاجتماعى

(٦٢) عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٥ - ٥٧ ، محمود رزق سليم : الاشراف

قائمه حن ، ٨ *

(٦٣) الطروانة : صلد ، ص ١٤٦ *

مصادرة ج١ - ٣٠٥

للسكان يجيء الرقيق والعبيد والجواري ، وينتمون لأجناس شتى ، وعملوا في الخدمة والعناء ، وتعرض بعضهم للمصادرات .

العلاقة بين مصادرات أهل الدولة والعامّة

وهنا ثمة تساؤل : هل كانت للمصادرات التي تعرض لها رجال الدولة أية تأثيرات على باقى فئات المجتمع او العامّة ؟ قبل الاجابة عن هذا التساؤل هناك بعض النقاط التي يجب توضيحها كمدخل لذلك وهى : أن الممالك كانوا يميلون بطبعهم الى اغتصاب الأموال وجمع الثروات ، سواء كان ذلك بطريق حلال أو حرام (٦٤) ، وأن العلاقة القائمة بين السلطان والرعية كانت علاقة نهبية او استغلالية ، حيث كان على الرعية تقديم ثمار عملهم الى السلطان ، مما حولهم الى أقنان ، رغم أنهم كانوا الدعمة الاقتصادية في مجتمع مبنى على الزراعة ، وقد عبر المصريون عن هذا الظلم بما أطلقوه من القاب على الضرائب المفروضة عليهم مثل : المغارم ، والكلف ، والمظالم (٦٥) . ورغم أن الشعب لم يكن له شأن في ثورات قواد الجيش ضد السلاطين ، فانه دفع تكاليف هذه الحروب الدائمة من خلال ما تعرض له من مصادرات وضرائب ثقيلة ، واذا ما أرادت العامّة التعبير عن سخطهم بالنسبة للأوضاع المتردية ، قابل الممالك ذلك بالتوسع في زيادة الاغتصابات والسلب والمصادرات (٦٦) . وبالنسبة للسؤال المطروح آنفا نبداً الاجابة عنه بقوله تعالى :

(٦٤) واحد : طومان باى ، ص ٥٨ .

Thorau : The Lion of Egypt, p. 65.

(٦٥) فاسم عبده : دراسات ، ص ١٦ ، ضومط : الدولة المملوكية ،

ص ١٢ .

(٦٦) حمادة : الوثائق ، ص ١١ ،

Ayalon : The Muslim City, pp. 325-326.

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الأحكام
لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (٦٧) . اذ كانت
العلاقة بين المصادر بين من رجال الدولة والعامة علاقة طردية .
فالوزراء كانوا يتعرضون لشتى أنواع الاهانات والمصادرات اذا
ما تأخرت الرواتب العينية الجارية يوميا للمماليك ، لذلك كانوا
يلجأون لمصادرة العامة وأخذ أموالهم بالباطل والظلم حتى يوفوا
المطلوب منهم ، وفي نفس الوقت لكيلا ينكبوا (٦٨) . وأيضا لكي
يحصلوا على بعض أو كل ما صودر منهم . وقد ذكر المقرئى (٦٩)
مثالا يوضح هذه العلاقة الطردية مفاده : أن الحاجب كان يقف
على بابه رجل يدمى رأس نوبة (٧٠) عليه دفع مبلغ معين يوميا
للحاجب ، لكي يتعيش منه ، ثم يقوم رأس النوبة هذا بفرض المبلغ
على النقباء المؤتمرين بأمره — وكان يحصل منهم أكثر مما دفع
ليدخر جزءا ينفقه اذا ما صادره الحاجب — فاذا ما أحضر النقباء
المشكوفيه وضعه رأس النوبة في الترسيم حتى يسدد جميع ما يقرر
عليه من مال للحاجب ولدوا داره ولرأس النوبة والنقيب وغيرهم ،
لذلك كانت تصل الغرامة أحيانا في إحدى الشكاوى الى آلاف
الدراهم . ويواصل المقرئى (٧١) بيان استيائه فيقول في موضع

(٦٧) سورة البقرة ، آية (١٨٨) .

(٦٨) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ن ١ ، ص ٣٩ ، ابن اناس . بدائع ،

ج ١ ق ٢ ، ص ٧٦٧ .

(٦٩) المصدر السابق ، ص ٣٩١ .

(٧٠) رأس النوبة : الوظيفة الثالثة من الوظائف التي يشغلها عسكريون ،
وكانت مهمته الحكم على المماليك السلطانية والأخذ على أيديهم ، وكذلك الاشراف
على مماليك السلطان والأمير ، وكان كبير رؤوس النواب يسمى رأس نوبة النوب
أو رأس نوبة كبير أو رأس نوبة الأمراء . الباشا : القمون ، ج ٢ ، ص
٥٤٥ - ٥٤٧ .

(٧١) الخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٨ .

آخره « وأنت إن أمعنت النظر وعرفت ما جرى تبين لك أنه ما القوم الا سارق من سارق وغاصب من غاصب . . بالله عرفنى فانى غير عارف من منهم لم يسلك فى أعماله هذا السبيل غير أن بعضهم أظلم من بعض » . وكذلك كان الحال مع الفلاح اذا ما زرع أرض أحد الأمراء أو الجند ، قام هذا الأمير بالاستيلاء عن معظم الزرع ولا يترك للفلاح سوى ما يؤديه خراجاً ، كذلك يستولى على علفات ماشيته مما يضطر الفلاح لبيعها (٧٢) . واذا ما أثقلت الدولة أرباب المناصب بالمصادرات وفرض الغرامات عليهم عند وقوعهم فى خطأ ما ، كانت هذه المصادرات والغرامات لوفاً من ألوان الضرائب المستترة التى أثقل بها كاهل الناس (٧٣) . والحمايات أيضاً تعتبر شكلاً من أشكال المصادرات ، إذ أن ما يدفعه المحمى الى الحامى كان يقوم بتحصيله ممن تحت يديه بالقوة دون السماع لشكواهم ، واذا كان المحمى تاجراً أضاف مبلغ الحماية على سلعته مما أضر فى نهاية الأمر بالعامّة (٧٤) .

تجبع آراء الأقدمين والمحدثين (٧٥) على أن الموظف الراشى كان يقوم عقب توليه بجمع المال الذى دفعه كرشوة ، وكذلك جمع مال آخر للصراف على منصبه الجديد ، وأيضاً ليوافر جزءاً يسدّد به

(٧٢) ابن الحاج : المدخل ، ج ٣ ، ص ٤٠ .

(٧٣) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ، ص ٢٨١ .

(٧٤) الأسدى : التيسير ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٧٥) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٣٢ ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ و ٣ ، ص ٨٣٣ ، ج ٣ ق ١ ، ص ٣٧٢ ، اغاثة الأمانة ، ص ٤٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٥١ ، سعداوى : صور ، ص ١٠٠ ، عاشور : العصر المماليكى ، ص ٢٨٨ ، حياة : احوال ، ص ٣٧٠ ، أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٩٤ ، عل حسن : دراسات ، ص ٣٢٧ ، دراج : الحسبة ، ص ١١٦ ، البيومى اسماعيل : ديوان النظر ، ص ٤٥ ، ابراهيم العفيفى وفاء النيل (سلسلة من الغرب والشرق ، عدد ١٩٦ ، القاهرة ١٩٦٦) ص ٤٤ ،

ديونه . وكانت الحكومة تعلم ذلك وتغض الطرف عنه وعن حاشيته التي تتناول بدورها على أموال الناس . أما إذا تولى الموظف منصبه بدون دفع رشوة ثم أخذ من الرعية مالا على غرار زملائه كان مصيره العزل . حدث هذا مع عمر الحمصي في عام ٨٤٤ هـ لأنه أخذ مالا من أحد الأشخاص في إحدى القضايا رغم أن الحمصي تولى بدون دفع أية أموال (٧٦) . وكان يتم جمع المال من العامة عن طريق عرفاء الحارات (٧٧) . والولاة في ذلك ينطبق عليهم قول الله تعالى : « **وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد** » (٧٨) . ومما ساعد رجال الدولة على ظلم العامة : قربهم من السلطان ، وعدم كشف السلطان دائما على أحوالهم ، وفساد حاشية السلطان ومنعهم للشكاكين من التظلم له ، وإن تعدى أحدهم طوره وقابل السلطان ، تكتلت هذه الحاشية ضده واتهمته بالظلم . « **وقولوه ما لم يقله** » ، وقد بين الأسدى (٧٩) مغبة ذلك بقوله : « **فإذا كان الملك متفقدًا لأحوال أعوان مملكته . . لزم كل أحد منهم مكانه ولم يتعد طوره ، ورهب مقام سلطانه ، وخشى على نفسه من الانتقام ، وتسحب ذوو الفساد ، وخاف الظلمة ومستحلو الحرام** » . ونتيجة ظلم وشراء هؤلاء الولاة عقوب ولايتهم تعرض كثير منهم للمصادرات وسلب أمواله كما تبين في الفصل السابق . نخلص من كل ما سبق أنه كانت هناك علاقة طردية لمصادرة السلطة لرجال الدولة مما جعل الآخرين يصادرون العامة في محاولة منهم لجمع ما صودروا به . وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبين ذلك :

(٧٦) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١٢١٨ .
 Poole : A History, p. 300.

(٧٧) ابن طولون : مفاكهة ق ١ ، ص ٨٩ .

(٧٨) سورة البقرة ، آية (٢٠٥) .

(٧٩) المصدر السابق ، ٨٧ .

بعد مقتل أقطاي ٦٥٢ هـ أعفى السلطان المعز عامة الاسكندرية من الجنايات والجبايات والمصادرات التي فرضها عليهم أقطاي (٨٠) . وعندما كشف عن وكيل السلطان بالشام ناصر الدين المقدسي ٦٨٩ هـ وجد أنه أكل مال الرعية والبراطيل فأدين وصودر (٨١) . وفي عام ٧٠٦ هـ تولى الأمير جمال الدين أقوش الرستمى دواوين دمشق مقابل الالتزام بسداد مبلغ ٨٠٠٠٠٠ درهم في أربع سنين (٨٢) . ترى كيف سيسدد هذا المبلغ لو لم يظلم العامة خاصة أن مصيره إذا ما عجز عن السداد هو المصادرة ؟ وناصر الدين محمد بن المحسنى والى القاهرة ٧٣٠ هـ كان سيء السيرة فاعتقل ، فرشا ، فافرج عنه وبدأ بجمع ما بذله عن طريق سرقة العامة والأمراء ولكن من الباطن . اذ ذكر الدوادارى (٨٣) أنه اصطنع جبهة حرامية لسرقة أموال الناس مقابل أن يدفع مقدمهم للوالى ٧٠٠ درهم نقرة أسبوعيا وجمع عن طريق ذلك أموالا لا تقدر . كذلك أشار المقرئى (٨٤) الى أنه في الفترة الواقعة ما بين عامى ٧٨٤ - ٧٢٠ هـ / ١٣٨٢ - ١٤١٧م لم تول المناصب الا بالرشوة ودفع كثير من المال ، ثم كان المتولى بعد تعيينه يقوم بظلم الرعية وأخذ أموالهم وأولادهم حتى يجمع ما دفعه من مال ، مما أثار الناس على غاليبتهم وقام أهل دمياط بقتل نائبهم ومساعدته عام ٨٢٠ هـ . كذلك أهل الذمة اذا صودر رؤسائهم ، قاموا بجباية مبلغ المصادرة من بنى جنسهم مثلما وقع في عام ٧٩١ هـ مع متى بطرك النصارى ومع رئيس اليهود عندما

(٨٠) المعنى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(٨١) الكنى : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ص ١٠ .

(٨٢) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٨ .

(٨٣) كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣٥٥ .

(٨٤) المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٨٢٠ .

صودرا بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ درهم « جبوها وحملوها » (٨٥) . وفي عام ٨١١ هـ قام الاستادار بدر الدين بن محب بمصادرة ابن المزلق كبير تجار دمشق بمبلغ خمسة آلاف دينار ، وكذلك القضاة بمبلغ ألف وخمسمائة دينار ، وبعد الدفع قام ابن المزلق بجمعها من التجار ، وأيضا قام القضاة بفرضها على المدارس (٨٦) . وعقب ذلك بأربعة أعوام تشدد السلطان فرج في أخذ الأموال من المباشرين ، لذلك قاموا بجمعها ظلما من الناس ، وكل ذلك جعل ابن تغرى بردى (٨٧) يصفه بأنه كان فتنه « أقامه الله نقمة على الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا » . وفي عام ٨١٧ هـ / ١٤١٥ م قدم الاستادار الأمير بدر الدين حسن بن محب الدين هدية ضخمة للسلطان شيخ تقدر بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ دينار ، ثم عمد بعد ذلك الى تعويض هذه الخسارة فقام بمصادرة الرسل والبردداية الواقفين على بابه لقضاء أشغال الناس (٨٨) . ويبدو ان المصادرات الطردية هذه انتشرت انتشارا فاحشا في عهد السلطان شيخ وتردد صداها في كثير من كتابات ذلك العصر ، مثلا :

● في عام ٨٢٠ هـ يروى المقرئى (٨٩) أنه اذا ما صادر الاستادار أحد الأفراد بمبلغ ألف درهم فانه كان يدفع مثلها للمصارغة والمقدمين والمباشرين والولاة والشاد ، لذلك كان الاستادار يصادر هؤلاء دائما اذا علم أنهم جمعوا مالا عند مصادرتهم لأحد الأفراد ، مما جعل هؤلاء المساعدين يعمدون الى مضاعفة مبلغ المصادرة على الناس لكي يأخذوا ما صادره الاستادار منهم.

(٨٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٧٥ .

(٨٦) ابن حجر : انباء ، ج ٦ ، ص ٩٠ .

(٨٧) النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٨٨) أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٥٧ .

(٨٩) السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٣ .

● في العام التالي عندما تولى الهوى القضاء — بعد البذل — عمل على جمع المال وأرسل شخصا يدعى « نصف الدنيا » الى الصعيد لجمع المال من القضاة ، وأرسل آخر الى الوجه البحرى ، ومن لم يدفع كان يبدله (٩٠) .

● وعندما وقع شجار بين الوزير بدر الدين والاستاد أبو بكر ٨٢٢ هـ صادرهما شيخ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار ، وبعد الاخراج عنهما حصلوا هذا المبلغ من تحت أيديهما من مباشرين مما أضر كثيرا من العامة بمصر وقراها (٩١) .

● وفي عام ٨٢٣ هـ تولى صارم الدين ابراهيم حسبة القاهرة وألزم بدفع مبلغ ألف دينار ، فقام بجمعها من العامة ، لذلك كرهته (٩١ مكرر) .

أما السلطان قايتباى فقد أخذ عليه ابن اياس (٩٢) الزامه للكشاف بمبالغ معينة ، لأنهم كانوا يحصلونها من البلاد أضعافا مضاعفة . وقد وقع الشيء نفسه في عهد السلطان الغورى مع الكشاف ومشايخ العربان (٩٣) ، وفي عهد الغورى أيضا ولى على بن أبى الجود العديد من المناصب مقابل أن يدفع شهريا ١٢٠٠٠ دينار فقام بجمع المبلغ عن طريق المصادرات (٩٤) . وترتب على ذلك معاداة الجميع له وحينما أراد الغورى إرسال

(٩٠) ابن حجر : انباء ، ج ٧ ، ص ٣٠٢ .

(٩١) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٩٤٦ ، ٥٣٥ .

(٩٢) بدائع ، ج ٣ ، ص ٣٣١ .

(٩٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، محمد أمين : الأوفاف ، ص ٣٥٨ .

(٩٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤ - ٤٥ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٨٠ .

حمله الى بلاد الشام ٩٢٠ هـ قرر على نيابات الشام مبالغ مالية كبير ، منها ١٢٤ر٠٠٠ دينار على مشايخ جبل نابلس ، فقسام هؤلاء المشايخ بفرضها على عربان نابلس مما اضطرهم الى الهرب من البلاد (٩٥) .

موقف رجال الدين من المصادرات التي تعرضت لها العامة ، وموقف العامة من المصادرات التي تعرض لها رجال الدولة :
بالنسبة للشق الأول يمكن القول بأنه كان للعلماء دور قاطع وحيوى ومهم فى عملية الاتصال بين العامة والحكام ، وحظوا بمكانة كبيرة فى المجتمع (٩٦) . والواضح أنهم لم يكونوا راضين عنها الحق بالعامة من جنائيات ومغارم ومصادرات خاصة الفئة العريضة منهم التى طحنها الفقر ، أما الأغنياء فأحيانا كانوا فى مأمن من مصادرة أموالهم خاصة اذا كان الوالى أو الوزير أو المسئول سبىء السيرة . وقد أرجع الدوادارى (٩٧) ذلك الى ثلاثة أسباب :

١ — اما أن يكون الغنى له جاه فلا يتعرض له المسئول بسبب جاهه .

٢ — واما أن يكون الغنى مطلقا على خيانة المسئول فيخشاه .

٣ — واما أن يصانع الغنى المسئول بماله فلا يعارضه ويساعده على تحقيق أهدافه .

واما من افتقد هذه الخصال الثلاثة « فلا يبرح يحط عليه الى

(٩٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٠٨ .

Ira Lapidus : Muslim Cities in the Later Mirdle (٩٦)

(Cambridge University Press, 1967, 1984), p. 108

(٩٧) كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣٦٠ .

أن يتركه على الأرض البيضاء » . وقد أنكر السيوطي (٩٨) تلقيب السفلة بالألقاب الرفيعة وتسميتهم باسم : فالن الدين . وهذا يوضح بعض الشيء عدم رضاء رجال الدين والعلماء عن أعمال بعض رجال الدولة وسياستهم . وإلى جانب ذلك هناك بعض المواقف المضيئة لرجال الدين والعلماء في مواجهة استبداد بعض سلاطين المماليك . فها هو ذا الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٩٩) رفض افتتاح السلطان قطز ٦٥٧ هـ / ١٢٥٩ هـ بجواز أخذ مسالك الرعية لمحاربة التتار إلا بعد خواء بيت المال ، وبيع المماليك للأزمة الذهبية التي يترزقون بها ، ومساواتهم في اللبس بالعامية عدا آلات الحرب والخيول . وبعد تنفيذ هذه الشروط أسفر الأمر عن أخذ دينار واحد عن كل رأس ، وأجرة شهرين من الأملاك ، فبلغت الجملة ٦٠٠.٠٠٠ دينار (١٠٠) وفي عهد السلطان بيبرس أراد إيقاع الحوطة على بساتين وأملاك دمشق وطلب اجازة بذلك من القاضي الحنفى شمس الدين بن عطاء الأزرعى، ولكن القاضي رفض

(٩٨) رسالة في معرفة الحلى والكنى والأسماء والألقاب (تحفيق صالح ابن سليمان العمير - مجلة الدارة عدده ٢ سنة ١٨ ، الرياض ١٤١٣ هـ) ص ١٧٥ .

(٩٩) عز الدين بن عبد السلام : ولد بدمشق ٥٧٧ هـ زار بغداد ٥٩٩ هـ وأقام بها لمدة شهر تولى فيه الخطابة والتدريس عاد لدمشق وعمل بالخطابة والتدريس بزاوية الغزالي والجامع الأموي ، ولما تملك الصالح اسماعيل بن العادل دمشق وأعطى المرتج صنف والثقيف اختياراً ذمه ابن عبد السلام على المنبر ولم يدع له مما أغضبه وأمر بحبسه ، ولما أفرج عنه أتى مصر وتولى القضاء بها ، ثم بعد فترة اعتزل . توفي ١٠ جمادى الأولى ٦٦٠ هـ ومن كتبه قواعد الأحكام في إصلاح الأنام . أبى بكر هداية الله الحسيني : طبقات الشافعية (ط ١ ، تحفيق عادل توبهض ، بيروت ١٩٧١) ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١٠٠) المقدسى : نزهة ، ورقة ٣٧ ، ابن بهادر : فترج النصر ، ورقة ٨٩ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ ، الشرقاوي : تحفة الناظرين ، ص ١٧٢ ، المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤١٦ .

ذلك مبينا للسلطان أنه لا يحق له التعرض لهذه الأملاك لأن لها أصحابها « ويدهم ثابتة عليها » وترك المجلس مضاضا (١٠١) .
وعندما أراد بيبرس أخذ فتوى العلماء والفقهاء بجواز أخذ أموال من الرعية ليتقوى بها في قتاله مع العدو ، وافقه فقهاء الشام جميعا عدا الشيخ محيي الدين النووى (١٠٢) اذ امتنع عن كتابة خطه على الفتوى الا بعد أن يدفع الممالك ما لديهم من حوائص ويبقوا بالبنود ، وتدفع جواريه ما لديهم من حلى ، وكل ذلك أغضب الظاهر بيبرس وجعله يطرد النووى من دمشق الى بلدته نوى (١٠٣) . ومما جاء في رسالة النووى لبيبرس « ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شيء ما دام في بيت المال شيء من نقد أو متاع أو أرض أو ضياع تباع أو غير ذلك » (١٠٤) . كذلك وثق الشيخ النووى في وجه السلطان بيبرس حينما أراد مصادرة أرض الفوطة بدمشق من يد ملاكها بعد طرد التتار عنها — مثلما فعل ابن عطاء سابقا — وأرسل النووى أيضا هذه المرة خطابا للسلطان يحذره

-
- (١٠١) ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٨ ، ابن تغرى بردى : الجوم ، ج ٧ ، ص ٢٤٧ ، الكشي : فوات ، ج ١ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(١٠٢) محيي الدين النووى : ولد في المحرم ٦٣١ هـ بنوى أو نوا إحدى قرى حوران بسوريا ، تعلم بها وجد في طلب العلم وعندما بلغ ١٩ عاما قدم به والده الى دمشق فتعلم بها على أيدي مشاهير العلماء ، كان لا يدخل الحمام ولا يأكل من فواكه دمشق لما في ضمانها من الحيلة والنسبة ، ولم يتزوج ، وامتازب عمامته بالصغر ، وحج مرتين وله عدة تصانيف منها : المنهاج ، رياض الصالحين ، المبهات ، والأربعين حديثا ، للإرشاد في علوم الحديث ، منهاج الطالبين . عاد الى قريته ومرضى عند أبويه وتوفي ١٤ رجب ٦٧٦ هـ ودفن ببلدته . الحسيني : المصدر السابق ، ص ٢٢٥ ، الكشي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ - ٢٦٦ ، الدلجي : الفلاحة ، ص ١٢٠ ، اليافعي . مرآة ، ج ٤ ، ص ١٨٢ ، بامخرمة : فلاة ، ورقة ٩٢٨ ، الشرقاوي : المصدر السابق ، ص ١٧٧ .
(١٠٣) السيوطي : المصدر السابق ، ص ٧١ .
(١٠٤) حمادة : الوثائق ، ص ٤٦ .

من ذلك ويأمره بأن يتقى الله ويرجع الى أحكام الدين ، فاستدعاه السلطان وتجاوز معه وانتهى الأمر بطرد النوروى من مجلس السلطان كما ذكر آنفا . ويقال أن بييرس مات غيظا لأنه أعاد الأرض لأهلها خوفا من ثورة العامة ، ولأنه عجز عن وضع حد لتدخل النوروى (١٠٥) .

ومما جاء فى رسالة النوروى الأخيرة للسلطان بييرس — بعد المقدمة والنصائح والاحاديث — ما يلى :

« ٠٠٠ وقد لحق المسلمين بسبب هذه الحوطة على أملاكهم أنواع من الضرر لا يمكن التعبير عنها وطلب منهم اثبات ما لا يلزمهم فهذه الحوطة لا تحل عند أحد من علماء المسلمين بل من فى يده شئ فهو ملكه لا يحل الاعتراض عليه ولا يكلف باثبات وقد اشتهر من سيرة السلطان أنه يحب العمل بالشرع فيوصى نوابه فهو أولى من عمل به والمسئول اطلاق الناس من هذه الحوطة والامراج عن جميعهم فأطلقهم أطلقك الله من مكروه فهم ضعفة وفيهم الأيتام والأرامل والمساكين والضعفة والصالحون وبهم تنصر وتغاث وترزق وهم سكان الشام المبارك جيران الأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم وسكان ديارهم فلهم حرمت من جهات ولو رأى السلطان ما يلحق الناس من الشدائد لاشتد حزنه عليهم وأطلقهم فى الحال ولم يؤخرهم ولكن لا تفتى اليه الأمور على جهتها فبالله أغث المسلمين يغثك الله وأرفق يرفق الله بك وعجل لهم الامراج قبل وقوع الأمطار وتلف غلاتهم فإن أكثرهم ورثوا هذه الأملاك عن أسلافهم ولا يمكنهم تحصيل كتب شراء وقد نهبت كتبهم ٠٠٠ فهذه نصيحتنا الواجبة علينا للسلطان ونرجو من فضل الله تعالى أن يلهمه فيها القبول والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » (١٠٦) .

(١٠٥) عبد الرحمن الشراقى : الفقيه المذهب ابن تيمية (كتاب اليوم ، عدد

٢٤٤ ، القاهرة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ -) ص ٢٤ .

(١٠٦) السيوطى : المصدر السابق ، ص ٧٠ .

من خلال ما جاء بهذه الرسالة يتبين أن الامام النووي لم يخش في الله لومة لائم ، وقام بتوجيه النقد اللاذع للسلطان في صورة رجاء لكي يفتنيه عن مقصده في مصادرة أملاك الدماشقة . واستهلها بمقدمة ثم عدة آيات قرآنية وأحاديث تحض على ضرورة اتباع العدل والرفق بالرعية ، ولم ينس في خضم ذلك أن يبين للسلطان رأى الشرع في هذه الحوطات ، وامعانا في استدرار عطف السلطان — وربما تملقا — ذكره بأنه يحب العمل بالشرع ويجب أن يبقى على هذه الصورة في نظر معاصريه . . . الى غير ذلك من النصائح . ولكن هل أثت كل هذه المواقف من قبل ابن عطاء الأزرعى والنوى بفائدة ؟ تشير الأحداث التالية بالنفى اذ غضب السلطان ولم يستمع لكلامهما ، وقرر على الدماشقة مليون درهم ، ورفض تقسيطها وبعد أن جمعوا له ما يقرب من نصف المبلغ — ٤٠٠.٠٠٠ درهم — أعفاهم من الباقي (١٠٧) . وكانت حجة الظاهر ببيرس في تنفيذ الحوطة أن عمر بن الخطاب فتح دمشق عنوة ، وأن الماليك أخذوها من القثار بالسيف (١٠٨) !! . ومن العلماء الآخرين ممن لهم بصمات ساطعة في التاريخ الملوكي ، قاضي القضاة الشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد (١٠٩) اذ عقد

(١٠٧) الكتبي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

(١٠٨) الصلدي : الوافي ، ج ١٠ ، ص ٣٤٥ .

(١٠٩) ابن دقيق العيد : ولد يوم السبت ٢٥ شعبان ٦٢٥ هـ بساحل ينبع من أرض الحجاز ، نشأ وتربى بقوص ، جمع بين العلم والدين ، برع في الحديث والفقه والأدب والنحو والشعر ، وكان له عدة أولاد سماهم على أسماء الصحابة العشرة ، تعلم الفقه على يد والده والشيخ عز الدين بن عبد السلام ، كان مالكي المذهب ثم صار شافعيًا ، تولى القضاء في مصر لمدة ست سنوات وسبعة أشهر ثم عزل نفسه ، وقيل أنه المبعوث على رأس المائة السابعة . توفي يوم الجمعة ١١ صفر ٧٠٢ هـ ببستان عند باب اللون ودفن بالقرافة وصلى عليه كبار رجال الدولة . أحمد بن محمد بن القاضي . درة الحجال في غرة أسماء الرجال (ج ٤ ق ١ ، نشر وتصحيح ي . س . علوش ، المغرب ١٩٣٤) ص ١٥٨ ترجمة رقم ٤٥٥ ،

السلطان الناصر محمد بن قلاوون مجلسا للبحث في أمر غازان قائد التتار ٦٩٩ هـ ، وأراد السلطان نحصيل مال من الرعية لأجل النفقة والخروج لحرب غازان ، وتوقف الأمراء لأجل الحصول على فتوى من ابن دقيق العيد ، فعندما قدمت إليه الورقة ليوقع عليها رماها من يده عندما علم بمضمونها ، وطالب بأن يقدم كل أمير ما لديه من جواهر وغيره — مثلها فعل العز بن عبد السلام مع قتلز — وانتهى الأمر برفضه التوقيع قائلا : « وتريد مني أن أكتب فتوى على ما لا يحل ؟ » ثم ترك المجلس مسرعا ، فاتجه الأمراء الى طريق آخر وهو فرض مكسى مقرر الخيالة ونصف السمسة ، ثم أخذوا من كل أردب قمح يطحن خروية — قطعة نقدية نحاسية تساوي عشرة دراهم — كذلك أخذوا بعض الأموال من بعض التجار الأثرياء (١١٠) .

هذه بعض المواقف المشرفة لبعض العلماء في عهد المماليك البحرية ، وإذا ما انتقلنا الى عهد الجراكسة نجد هناك أيضا مواقف مشابهة . إذ روى المقرئ (١١١) أن السلطان برقوق قام بضرب وطرده أحد فقهاء دمنهور ويدعى الشيخ شهاب السدين . أحمد بن الجندی الشافعي لأنه قام بنهى الضامن عن أخذ المكوس . وفي عهد السلطان فرج قام بجمع الخليفة المتوكل والقضاة والعلماء والأمراء والأعيان وحدثهم بأن بيت المال خاو ، وتيمور لنك في طريقه الى البلاد ، والغرض من الاجتماع هو أخذ بعض أموال التجار والأثرياء أو جزء من الاقطاعات للاستعانة به في الدفاع ، فرفض القاضي الحنفى جمال الدين المالطى وساعده بقية القضاة

العيني : عقد الجمان ، ج ٤ ص ٢٨٥ - ٢٨٩ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٨ .

(١١٠) العيني : المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٥ و ح (٣) ، الشرقاوى : الفقه ، ص ٥١ .

(١١١) السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٥٥٠ .

قائلين : « أنتم أصحاب اليد ، وليس لكم معارض ، وإن كان
القصد الفتوى ، فلا يجوز أخذ مال أحد » ، فاغتاظ فرج من عصيان
قاضي القضاة المالكية أيضا — نور الدين بن الجلال — وعزله (١١٢) .

وعندما أراد السلطان برسبای أخذ فتوى القضاة والعلماء
بأخذ أموال الرعية لتسليح جيشه من أجل مقاتلة شاه رخ بن تيمور
لنك ٨٣٩ هـ / ١٤٣٦ م ، لم يوافق الفقهاء وقال بعضهم كيف
نفتيه بأخذ الأموال وأحدى زوجاته كانت ترتدى بدلة يوم طهور
ولدها العزيز يوسف تبلغ قيمتها ثلاثين ألف دينار (١١٣) . وتكرر
الموقف نفسه مرة ثانية ولكن مع السلطان قايتباي في عام ٨٧٢ هـ
عندما أراد تحصيل مال لقتال شاه سوار أمير ذو الغادر ورفض
طلبه (١١٤) اذ جلس الخليفة العباسي المستنجد بالله يوسف
يحتاطه قضاة مصر الأربعة : الأسيوطي الشافعي ، وابن الشحنة
الحنفي ، وابن حريز المالكي ، وعز الدين الحنبلي . وخلف هؤلاء
أصطف الأمراء ومشايخ العلماء بينما تصدر السلطان قايتباي صدر
المجلس ، وأوماً إلى كاتب السر أبو بكر بن مزهر ليفتتح الجلسة
ويدير الحوارات وعرض الموضوع على جمهور الحاضرين ، فشرع
ابن مزهر بما أوتي من فصاحة ورصانة في جذب انتباه الحاضرين
واللعب على الوتر الحساس لديهم وأطلعهم على أن بيت المال
فقد نصفه الثاني وأصبح بيتا بلا مال . وهنالك يستغيث أربك
نائب الشام طالبا النجدة لقتال شاه سوار وجيشه الجرار ، ووسط
هذا الصمت المخيم على المجلس وبعد أن أثار فيهم ابن مزهر
العداوة والنخوة ، آب بسرعة إلى لب الموضوع وأمل منهم أخذ
بعض الأموال وادخالها إلى الذخيرة حتى يتسنى للسلطان الذود

(١١٢) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .

(١١٣) محمد محمد أمين : الأوقاف ، ص ٣٢٦ .

(١١٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ابن الصبري : انباء ،

ص ٣٤ - ٣٥ .

عن البلاد . فما كان من جمهور الحاضرين سوى الموافقة بالاجماع ،
ربما تعاطفا مع الموقف أو رهبة من السلطان . وعندما أوشك
السلطان على حل الجلسة وأخذ الاذن بإشعال نار المصادرات ،
حدث ما لم يتوقعه اذ دخل عليهم شيخ الاسلام أمين الدين
الأقصراني (١١٥) الحنفى فعرض عليه الموضوع ، وعجزت
بلاغة كاتب السر عن اقناع الرجل بالموافقة ، فما كان من الشيخ
سوى أن هب وانكر ذلك مبينا أنه لا يحل للسلطان أخذ المال
الا بعد أن يقدم الأمراء والجند والنساء ما لديهم من حلى وأموال ،
ولم يقتصر الشيخ عند هذا الحد بل أمتنع الحاضرين بعدم الموافقة ،
حينئذ أنفض الاجتماع وخرج السلطان غاضبا بعد أن كان قصاب
قوسين أو أدنى من أخذ الموافقة . هذه بعض مواقف رجال الدين
والعلماء من مصادرة العامة ، ويتبين من خلالها مساندتهم للناس
وعدم رضائهم عن سلب الأموال وإن كان مصير بعضهم العزل أو
المضرب أو النفي فإن ذلك لم يثن عزمهم عن مواصلة الجهاد
والوقوف في وجه الاستبداد ، حاربوا من أجل مبدأ الحق والعدل
لا من خلال نصوص جامدة بل طوعوها لتلائم عصرهم . وهناك
بلا شك مواقف أخرى لقلّة ممن ينتسبون الى الدين نافقوا فيها
السلاطين وأيدوهم وأضفوا على استبدادهم نوعا من الشرعية
أملا في منصب زائل أو تفاديا لسوء عاقبة في الدنيا وكان مصيرهم
الخراب المبين في الدنيا والآخرة كما سيتبين فيما بعد .

وينتقل البحث الآن الى الشق الثانى وهو : موقف العامة أو
باقى طوائف المجتمع من مصادرة رجال الدولة : فهل كانت العامة

(١١٥) شيخ الاسلام أمين الدين يحيى بن محمد الأقصراني : ولد عام ٧٩٥ هـ
أخذ الفقه والأصول عن أخيه بدر الدين بن الأقصراني ، ولازم العز بن جماعة ،
تولى مشيخة الأشرافية والصرغتمشية ، ودرس التفسير بالمؤيدية ، رأس الصنفية
فى عصره ، وكان صالحا ويساعد الفقراء وطلبة العلم وينصر الدين ويبطل المظالم
ويراجع الملوك فى ذلك . توفى ١٨٨٠ هـ . السيوطى : نظم العقيان فى أعيان الأعيان

فرحة وراضية بما تعرض له رجال الدولة من مصادرات وسلب
لأموالهم ، أو تعاطفت مع هؤلاء الرجال واثارت من أجلهم ؟
يشير الواقع التاريخي الى أن عامة مصر الملكية كانت « كما
مهملًا » ليس لها تأثير كبير في مجريات الأمور (١١٦) . وهذه
حقيقة إذ لم تمنحهم كثيرا الصراعات الدائرة من حولهم بين رجال
الدولة بعضهم البعض الا اذا كانت ستعود عليهم بفائدة ما ،
وفيما عدا ذلك انصرفوا الى البحث عن لقمة عيشهم . ورغم هذا
كانت لهم بعض الانطباعات والتصرفات تجاه المصادرات والعقوبات
التي تعرض لها بعض رجال الدولة ، خاصة ممن احتكوا به مباشرة
من خلال واجبات وظيفته كالقضاة والمحاسبين والوزراء وغيرهم .
وقد انقسمت هذه المواقف الى قسمين :

- (أ) قسم من المصادرين تعاطفت معه العامة وتأسفت على
ما جرى عليه ، بل طالبوا بالافراج عنهم .
- (ب) قسم من المصادرين فرحت العامة بمصادرته ، وشتموا
فيه ورجموه بل أرادوا حرقه .

ويرجع تباين المواقف هذه الى عدة أشياء أهمها :

- ١ — مدى علاقة المصادر بالعامة وعطفه عليهم واطعامهم
وكسوتهم .
- ٢ — سيرة المصادر وشهرته في عمله .
- ٣ — معاملة المصادر مع العامة سواء : بالعدل أو الظلم ، أو
التكبر أو التواضع . . . الخ .

وهذه بعض الأمثلة التوضيحية . بالنسبة للقسم الأول من
تعاطفت معه العامة نجد لها قليلة (مما يؤكد أن المصادرات لم

(حرره فيليب حتى — المكتبة العلمية — بيروت ، ١٩٢٧) ص ١٧٧ - ١٧٨ ،
حسن الحاضرة ، ج ٢ ، ٢٠٤ ص .
(١١٦) ناسم ، الهواري : الرواية ، ص ١٤٠ ح (١) .

تكن ظاهرة مؤقتة بل سياسة دائمة انتهيتها رجال الدولة حيال
 العوام) مثلا : عندما نكب صاحب تاج الدين محمد بن حنا على
 يد الشجاعى ضربه مفرعة واحدة فوق قميصه وتكانرت الناس
 على الشجاعى ومنعوه من ضرب صاحب أكثر من ذلك (١١٧) .
 وفى عام ٧٢٦ هـ غضب السلطان الناصر محمد بن قلاوون على
 الأمير طشتمر حمص أخضر نائب حمص وسجنه ، فاجتمعت آلاف
 الحرافيش أسفل القلعة ونادوا « يا أعرج النحس — يقصدون
 السلطان الناصر — أخرجه » فأخرجه ، وعندما سجن مرة ثانية
 فعلت الأيتام مثلما فعلت الحرافيش فأخرج عنه ، والسبب فى ذلك
 أن الأمير طشتمر كان كثير الصدقات على الحرافيش والأيتام
 ويكسوهم ويطعمهم (١١٨) . وهذا ما جعلهم يتعصبون له
 وينصرونه . وعندما صادر السلطان الناصر حسن المستوفين
 بدواوين الشام ٧٦١ هـ باعوا جميع ما يملكونه ، بل عرض
 بعضهم بناته للبيع وبكى الناس رقة لبعضهم (١١٩) . وفى عام
 ٨٠٠ هـ قامت العامة بمظاهرات من أجل الافراج عن علاء الدين
 ابن الطبرلاوى والى القاهرة المصادر واعادته الى عمله ، الا أنهم
 ضربوا (١٢٠) . وفى عهد الظاهر جقمق ٨٤٦ هـ رسم على
 الخازندار الصفوى جوهر الثمرازى وصودر ، فتأسفت الناس
 على عزله بسبب حسن سيرته فى العمل (١٢١) . وأخيرا عندما
 أفرج عن المحتسب الزينى بركات بن موسى ٩١٨ هـ بعد مصادرته
 لقيته الناس بالطبول والزمر وأوقدت له الشموع ومشى وراءه
 أرباب الدولة ، وهذا بسبب حب الناس له (١٢٢) . أما بالنسبة

(١١٧) الكتبى : فوات ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(١١٨) ابن بطوطة : تحفة ، ص ٦٢ .

(١١٩) ابن كثير : البداية ، ج ١٤ ، ص ٢٦٩ .

(١٢٠) المقرئى : السلوك ، ج ٣ ق ٢ ، ص ٨٩٦ — ٨٩٨ .

(١٢١) ابن تفرى بردى : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٥٥ .

(١٢٢) ابن إياس : بدائع ، ج ٤ ، ص ٢٧٤ — ٢٧٥ .

للقسم الثانى ممن فرحت العامة فى مصادرتهم فهم كثيرون ،
ولأسباب متعددة يمكن الوقوف عليها من خلال الأمثلة التالية .
وبداية فقد شاركت العامة فى نهب بيوت كثير من الأثرياء المصادرين
خاصة أهل الذمة أو المسالمة ممن يقتنون الثروات الطائلة بسبب
عملهم فى الجهاز المالى والادارى بالدولة . وقد أرجع بعض
الباحثين (١٢٣) هذا النهب الى مشاعر الحقد والغضب المكتوم
الذى تولد فى نفوس العامة تجاه الأغنياء بفض النظر عن دينائتهم،
كذلك ينتقد ابن ظهير (١٢٤) سلاطين الماليك ويأخذ عليهم
استعمال أهل الذمة فى كتابة الإنشاء ، كما يوجه نظر هؤلاء
السلاطين الى ضرورة محاسبة أهل الذمة ومصادرة أموال من
تثبت خيانتهم منهم . كما أن مصادرة السلطة للهاربين من رجال
الدولة كانت فيها منفعة كبرى للعامة ، اذ يحصلون على جزء من
أموالهم بالنهب ويسكنون دورهم . وهذا ما حدث مع الأمراء
السبعمئة الهاريين الى الشام ٦٥٢ هـ بعد مقتل أستاذهم أقطاي
فصودروا (١٢٥) . ومن الملاحظ أن فرحة العامة بالنسبة
لمصادرات هذا القسم من رجال الدولة ترجع الى طرقهم الملتوبة
والتعسفية التى أدت الى تخمة بعضهم ومخمة بعضهم الآخر .
وفيما يلى بعض الأمثلة : عندما صودر ناصر الدين المقدسى وكيل
السلطان بالشام ٦٨٩ هـ بسبب ظلمه للعامة هجاه الشاعر سيف

(١٢٣) قاسم عبده : اليهود ، ص ٧٢ .

(١٢٤) محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى
من خلال كتاب روضة الأديب ونزعة الأريب لابن ظهير (أبحاث الدولة
لتاريخ القاهرة ، ج ٣ ، ١٩٧١ -) ص ١٠٧١ .

Fatima S. : Baybars 1 of Egypt (Uakistan 1956), p. 7. (١٢٥)

الدين السامري قائلا :

واحقن دما الاسلام من ولد الزنا
عجل بذبح المقدسى وسلحه
واغلظ عليه ولا ترق فكما
يلقى بما كسبت يداه وجنا
فلما انتهى الأمر بشنق المقدسى رثاه السامري قائلا :
شنق اللص نفسه وأراح
الخلق من قبح فعله الميشوم
وأحاطت به زبانية النار
وأعوانها من القرسيم

وفرحت العامة بمقتل المقدسى واستراحوا من شره (١٢٦) .
وعندما صودر وعوقب الوزير ابن السلعوس ٦٩٣ هـ فرحت
العامة بذلك لأنه كان متكبرا ، وفي أثناء طلوعه الى القلعة مقيدا
وقفت الحرافيش في طريقه ومعهم أحذية مقطعة ونادوا عليه
« يا صاحب علم لنا على هذه » (١٢٧) وفي نفس العام نكب
الشجاعى مفرحت بذلك العامة كثيرا بسبب ظلمه وكثرة مصادراته
لهم ، وعندما قتل وطافت المشاعلية برأسه على رمح ، دفعت
العامة لهؤلاء المشاعلية نقودا كثيرة من أجل السماح لهم بصفع
الشجاعى وضربه (١٢٨) . وفي عهد السلطان محمد بن قلاوون
أوقع الأمراء بالوزير ناصر الدين محمد بن الشيوخى ٧٠٤ هـ فأرادت

- (١٢٦) الكتبي : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ورقة ١٠ ، النويرى : نهاية ،
ج ٣١ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .
(١٢٧) ابن الفرات : تاريخ ، ج ٨ ، ص ١٧٧ ، المقرئى : السلوك ،
ج ١ ق ٣ ، ص ٧٩٧ .
(١٢٨) الكتبي : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، المقرئى : المصدر السابق ،
ص ٨٠٣ .

العامّة رجمه بسبب تكبره وظلمه لهم (١٢٩) . كذلك خرجت العامّة ودعت للسلطان عندما قبض على وكيله كريم الدين بن هبة الله وابن أخيه كريم الدين الصغير ناظر الدواوين ٧٢٣ هـ (١٣٠) . ويعتبر شرف الدين النشو - قبطى الأصل - من أكثر الموظفين الذين كرهتهم العامّة ، وكذا أخوه رزق الله ، لذلك عندما قبض عليهما وصودرا ٧٤٠ هـ قتل النشو وانتحر رزق الله « وأوتدت لهماكلهما الشموع بالقاهرة » واجتمعت العامّة تحت القلعة ورفعوا الأعلام والمصاحف ، وارتفع صياحهم استبشارا ، بقبض النشو ، وهذا بسبب قهره لأهل القاهرة من كثرة مصادراته لهم وطرح البضائع عليهم وقتل بعضهم ، وقال فيه الشعراء :

النشو لا عدل ولا معرفة قد آن للأقدار أن تصرفه
من أتلف الناس وأموالهم لأيقق للسلطان أن يتلفه

وبعد دفنه بمقابر اليهود عينت الدولة حراسة على قبره لئلا تحرقه العامّة (١٣١) . وعقب ذلك بعامين خرجت العامّة بعد القبض على الاستادار أقبغا عبد الواحد ومصادراته أملا في الفتك به بسبب كثرة ظلمه (١٣٢) . وفى عام ٧٤٨ هـ قتل شاد الدواوين غرلو فخرجت أيضا العامّة لرؤيته ، وبعد دفنه قامت الحرافيش بنبش قبره وأخرجوه ، ومثلوا به ونوعوا نكاله وأرادوا

(١٢٩) المعنى : عقد ، ج ٤ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٤ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠ .

(١٣٠) ابن الوردى : تمة ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ابن كثير : البداية ، ج ١٤ ، ص ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٣ .

(١٣١) أبو الفدا : المختصر ، ج ٤ ، ص ١٢١ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٧٧ - ٤٨٣ .

(١٣٢) ابن نفري بردى : النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٠ .

حرقه الا أن السلطان أمر الأوجاقية (١٣٣) بضربهم وردهم عن ذلك (١٣٤). هذا بسبب كثرة ظلمه للعامة. كذلك قامت العوام في عام ٧٥٥ هـ بضرب ناظر الخاص والجيش تاج الدين أحمد بالنعال عند القبض عليه ومصادرته (١٣٥). أما الأمير شهاب الدين أحمد بن الزين وإلى القاهرة فعند القبض عليه عام ٨٠١ هـ أرادت العامة قتله بسبب كرههم وبغضهم له (١٣٦). وهذا أمر طبيعي أن تكره العامة وإلى الشرطة لأنه القائم على حفظ الأمن والنظام مستخدماً الشدة ، هذا في الوقت الذي جبلت فيه بقية طبوائف العامة على الفوغائية وعدم النظام ومن هنا تعارضت مصالح الطرفين .

وفي مجال القضاء — الذي نال احترام العامة بعض الشيء — لم يتوان العوام في سب ولعن المسيئين منهم . مثال ذلك عندما رسم على قاضي القضاة شمس الدين محمد الهروي وصودر بسبب الاختلاس سبته العامة ولعنته وفرحت في سجنه بسبب مسوء سيرته (١٣٧) .

وعندما صودر ناظر الجيش والاستادار زين عبد الباسط بن خليل الدمشقي في عامي ٨٤٢ هـ ، ٨٥٧ هـ فرحت العامة بذلك

(١٣٣) الأوجاقية : مفردها أوجاقى ، وهو مشتق من وشاق الفارس ، وتعنى رئيس الغلمان ومهمة الأوجاقى العناية بالخيل لذلك أطلق عليهم أوجاقية الاصطبل ، وكانوا تابعين للأمير أخور : الباشا : الغنوم ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .
(١٣٤) الصغدى : الوافى ، ج ٩ ، ص ٢٩٥ ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٦٧ ، ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٦٥ — ١٦٧ ، حياة : أحوال ، ص ٨٦ .

(١٣٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ١ ، ص ٦ .
(١٣٦) ابن إياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٤١ — ٥٤٢ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٣ ق ٣ ، ص ٩٦٥ .
(١٣٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٤ ق ١ ، ص ٤٩١ .

بسبب بطشه وسوء خلقه وتحجيره على الأشياء واستيلائه على معاش الفقراء (١٣٨) . وفى عام ٨٥٤ هـ ثارت الأجلاب ضد السلطان وطالبته بعزل أبى الخير النحاس فخضع لهم ورسم عليه فى بيت قاضى القضاة الشافعية شرف الدين المنيأوى لثلاث تقتله العوام بعد أن رجموه ، وعين الوالى رجالا لحمايته من العامة ، وكل ذلك بسبب ظلمه لهم (١٣٩) . وأخيراً يشير ابن الصيرفى (١٤٠) أنه فى أحداث عام ٨٧٣ هـ صودر أعيان الدولة بسبب تجهيز حملة الى شاه سوار ، أما عن موقف العامة فيصفه بقوله : « مع أن جماعة ما طرق قلبهم الهم والغم وهم العوام والفقراء فانهم ينتزهون ويتفرجون ، فلا بارك الله فيهم ، ما أقبح أفعالهم » . فرغم فقر العوام ، فان ذلك لم يكن لهم شفيح لدى الأعيان بل حسدوهم وأخذوا عليهم تنزههم واستقبحوا أفعالهم ، أما يكفيهم أن العامة تركت لهم شئون الحكم يديرونه كيفما يشاؤون ؟ أو لم يرخصهم أيضاً أنه على أكتاف هؤلاء العوام اقتنى الأعيان نرواتهم ؟ وأخيراً أو ليس هؤلاء الأعيان هم السبب فيما وصلت اليه حالة العامة بما فرضوه من نظام طبقى واستنزاف جعل العامة لا يعنيهم فى الحيات سوى لقمة العيش ؟! تبقى نقطة أخيرة وهى بيان أثر المصادرات على باقى طوائف الشعب . اذ ترتب على سياسة المصادرات كثير من الآثار والنتائج بالنسبة للعامة -- الى جانب عوامل أخرى -- يمكن أجمالها فيما يلى :

١ - عدم التعاون مع الجيش أثناء حروبه الخارجية :
أدى الظلم الذى لقيته العامة من قبل حكام الممالك الى وقوفهم

(١٣٨) ابن نغرى بردى : المصدر السابق ، ج ١٥ ، ص ، ص ٣٢٧ ، ج ١٦ ،

ص ٢٨ .

(١٣٩) السخاوى : النس ، ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ابن نغرى بردى : المصدر

السابق ، ج ١٥ ، ص ٤١٥ .

(١٤٠) انباء ، ص ٢٧

موقفا سلبيا تجاه هذا الحكم اذا ما تعرض للأخطار الخارجية مثل مهاجمة العثمانيين مصر (١٤١) . وغدت الدولة المملوكية في عيون العوام « وحشا لا يستحق الانتقاد » (١٤٢) . وقام أهل حلب والكرك بطرد فلول المماليك الهاربة عقب هزيمتهم في معركة مرج دابق ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ومنعواهم من دخول البلاد (١٤٣) .

٢ - تدهور الحياة الاقتصادية وانتشار الفوضى في البلاد :

أدت كثرة الاغتصابات الى ضياع هبة الدولة - ضمن أسباب أخرى - وتعجيل سقوطها ، وتضرر الغالبية العظمى التي لم يكن لها يد في هذا السقوط (١٤٤) . وعلق كثير من المؤرخين على كل عملية رماية - طرح - تعرضت لها العامة بعبارة « ونشأ من هذا الأمر فساد كثير وظلم كبير » (١٤٥) . وعملية طرح البضائع هذه عملت على استنزاف أموال العامة مما كان له أثر كبير في هز كيان الدولة الاقتصادية . ومن ناحية أخرى عملت المصادر على زرع روح العداء والكراهية والحقد بين طبقات العامة أنفسهم مما أدى الى القتال بينهم وإشاعة الفوضى وزعزعة الأمن في البلاد . حيث ان من بقى في البلاد ولم يفر ساعد الولاة في جمعهم للأموال بغير حق لكيلا تنهب أمواله . واعتبر الأسدي (١٤٦) ذلك هو السبب الثالث في دخول الخلل والفساد للديار المصرية المملوكية .

(١٤١) ماجد : طومان باي ، ص ٥٣ .

(١٤٢) قاسم عبده قاسم : صور من الحياة اليومية في القاهرة عصر سلاطين

المماليك (مجلة العربى ، عدد ٣٧٩ ، الكويت ١٩٩٠) ص ٦٣ .
Poliak : Les Revoltes, p. 269.

(١٤٣) زيادة : نهاية ، ص ٢٢٠ .

(١٤٤) مصطفى الشكعة : معالم الحضارة الاسلامية (دار العلم للملايين ،

ط ٤ ، بيروت ١٩٨٢) ص ١٠٠ .

(١٤٥) ابن الصيرفى : نزهة ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(١٤٦) المصدر السابق ، ص ٩٥ .

٣ — **تناقص عدد السكان** : أشار البعض (١٤٧) الى أن ما تعرضت له العامة من مصادرات وضرائب ونهب عمل على تناقص عدد السكان . ويمكن تفسير هذا الرأي بأن كثيرا من المصادرات حوت القلال والحبوب المصدر الرئيسى لطعام الشعب ، وبسبب كثرة ما انتاب العصر من مجاعات وأوبئة لم تجد العامة ما تقتات به — فى الوقت الذى ذهبت فيه القلال الى اصطبلات الأمراء — فأصبحت مريسة سهلة لغول المرض مما أدى الى خلخلة الخريطة السكانية للبلاد .

٤ — **انحطاط الحضارة وزوال الفكر الخلاق** : فرضت طبيعة نظام الاقطاع الملوذى على العامة ضرورة بذل الجهد والتعب حتى يحصلوا على ما يطعمهم وما يكسوهم ، وهذا لأنهم « ملزمون بدرهم معين ، فان لم يعملوا هذا أضنكهم الطلب ولم يجدوا جهة للرقاء » (١٤٨) . وفى غمار هذا لم تهتم الناس بالحضارة بل انشغلوا بمعاشيهم (١٤٩) . وهذا أمر طبيعى للانسان اذ لا يعقل أن يبدع فى النواحي الثانوية ما لم يشبع الأساسية من مأكلا ومشرب وملبس .

٥ — **مصادرة عرب الجنوب ادت الى خلل احوال الوجه القبلى ونهبه ، وايضا انهيار الوجه البحرى بسبب فرض بضائع الوجه القبلى عليه** : كانت حملات المماليك على العربان تنسف الطارق والتسالك وتدع النساء أيامى والأبنسا يتسامى والديار خرابا . فبسبب تعديات البدو بالوجه القبلى على الاقطاعات والقرى أرسل اليهم المماليك العديد من الحملات الواحدة تلو الأخرى لآخادهم والحد من سطوتهم ، وغالبا ما كان

(١٤٧) حماده : المرجع السابق ، ص ١١ .

(١٤٨) العمري : مسالك ، ص ١٤٧ .

(١٤٩) ماجد : تاريخ الحضارة ، ص ٢٩١ .

العربان يلوذون بالكهوف والجبال حتى تنتهى الحملة ، وكان من نتائج هذه الحملات قتل كثير من العربان ، واحضار رؤوسهم الى القاهرة ، ونهب اراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم ، بل سبى نساءهم أحيانا ، وكل هذا أدى الى خراب معظم الصعيد (١٥٠) . مثال ذلك ما أحدثه الاستادار فخر الدين بعرب هواره في الصعيد ما بين عامى ٨٢٠ و ٨٢٢ حيث أدى ما نهبه من مواش وغيره الى تطرق الخل بالوجه القبلى ، وأعقب ذلك انهيار بالوجه البحرى بسبب طرح هذه البضائع المصادرة على الفلاحين وأصحاب الدوابب بأثمان غالية (١٥١) .

٦ — **أندثار العديد من المهن وأغلاق العديد من المتاجر والأسواق :** فى النصف الثانى من دولة المماليك تدهورت بعض الصناعات التى كانت تشتهر بها البلاد ، بينما ظل الحكام يستوردون حاجتهم من الخارج فى مقابل العملات الذهبية مما ترتب عليه استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ، وأصبحت القاعدة السعرية تعتمد على النحاس ، الذى هرب بسدوره للخارج بعد وقت قصير بسبب ارتفاع سعره مما أوجج السلطة للبحث عن موارد جديدة لتغطية نفقاتها فلجأت الى احتكار بعض السلع العالمية والمحلية ، وكل ذلك أدى الى افقار الأسواق وتقله عددها (١٥٢) ، وأندثار العديد من المهن وأقفال العديد من المتاجر (١٥٣) . كما أنه ترتب على سياسة الاحتكار هذه تحول معظم التجار الى عملاء لدى السلطان فاستغل الأوروبيون هذا الوضع وأغرقوا أسواق مصر بمنتجاتهم الصناعية بأسعار منافسة للسلع المصرية المحلية (١٥٤) . مثلا فى عام ٧٣٧ هـ عندما صادرن

Poole : A History, p. 300.

(١٥٠)

(١٥١) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ق ١ ، ص ٣٩٦ ، ٤٤٥ .

(١٥٢) قاسم ، الهوارى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(١٥٣) ضومط : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(١٥٤) علاء طه : المرجع السابق ، ص ١٥ .

النشو التجار والعمامة من أجل نفقة الممالك السلطانية ترك التجار حوانيتهم وهربوا فنهبت ، وعلا البكاء والعيول ، وأخلى كثير من التجار حوانيتهم من البضائع (١٥٥) . فهذه الظروف كانت تفسح المجال للزعر والشطار من أجل ممارسة هوايتهم في السلب ، كما أن قلة البضائع أدت بطريقة طردية الى غلاء الأسعار ومن ثم ضرر الناس في معاشهم . وأزدادت الحالة سوءاً في عصر الفورى ، اذ رميت البضائع على التجار والزيت على السوقه بأثمان عالية وطلب منهم سرعة السداد ، وساعدت الدولة في رواج النقد الزائف بغية الحصول على ربح ومنفعة للخزانه ، فأدى كل ذلك الى كساد الأسواق واغلاقها واشاعة الفقر والاستياء لدى العامة (١٥٦) . كما أن انتشار البضائع الأجنبية ورخصها وجودتها أدى الى اقبال الناس عليها والعزوف عن مثيلاتها المحلية مما جعل بعض الحرفيين يتركون مهنتهم والبحث عن مهنة أخرى .

٧ - تحول كثير من العامة الى متسولين وشطار هدفهم الحصول على لقمة العيش ، لذلك اشتركوا في الفتن ونهب بيوت المهزومين : ترتب على الآثار السابقة تحول العديد من العامة الى متسولين اشتركوا في الفتن والنهب بغية الفوز بشيء ما ، كذلك تقلص عدد الأثرياء وازدادت رقعة المعدمين . ومما ساعد على تدهور أحوال العامة هكذا : مصادرة الحكومة المملوكية لمحاسيلهم أو شرائها بأبخس الأسعار (١٥٧) . وأن كانت مصادرات العامة أقل نسبياً في عددها من مصادرات رجال الدولة فإن هذا ليس حبا فيهم ، ولكن لفقرهم ولكون مقتنياتهم لا تسمن ولا تغنى من جوع باستثناء القليل منهم .

(١٥٥) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤١٤ .

(١٥٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٤٢ .

(١٥٧) عبد الرحمن فهمى محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرها . (سلسلة

Poole : Op. Cit., p. 349.

المكتبة الثقافية ، ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٨٤ .

٨ - حدوث الغلاء : فمثلاً في عام ٧٩١ هـ وفي اطار استعداد الأتابك منطاش لمحاربة السلطان برقوق المعزول ، قام منطاش بمصادرة خيول الطواحين مما ترتب عليه قلة الدقيق ، فمز الخبز في الأسواق ، ونتج عن ذلك غلاء كبير فكرهت العامة حكم منطاش ونهنت عودة برقوق (١٥٨) . وإذا كان الغلاء ظاهرة طبيعية تنتج عن التضخم ، فإنه أيضا يقع إذا ما عزت النقود تلك التي ذهب كثير منها بالمصادرات الى خزنة السلطان أو الدولة .

٩ - هروب اهل البلاد الى مناطق أخرى ريثما تنتهى هذه الموجة مما أدى الى اعادة تشكيل التوزيع السكاني : من أمثلة ذلك : عندما صادر الشجاعى الدماشقة وطرح عليهم بضائع عام ٦٨٨ هـ هرب أكثرهم الى القرى (١٥٩) . وفي عام ٧٠٠ هـ طلب من الدماشقة أجرة أربعة شهور عن املاكهم فهرب أكثر الناس من البلد (١٦٠) . وفي اطار قيام نوروز نائب دمشق بتعمير قلعتهما ٨٠٩ هـ قام بمصادرة اهل دمشق من عامة وتجار ، مما أدى الى هروب كثير من أعيان دمشق الى مصر (١٦١) . كذلك عندما أراد السلطان قايتباي مصادرة الدماشقة ٨٩٣ هـ تواروا ، ويصف ابن طولون (١٦٢) ذلك بقوله : « وهم لعمري معزورون » ويمكن الخروج من خلال هذه الأمثلة بأن عملية الهروب هذه يبدو أنها كانت عادة ثابتة لدى اهل دمشق ، ويبدو أنها كانت تؤثر في ثمارها ، ولولا ذلك ما ألفوها دائما وغدت لديهم أمراً طبيعياً . وفي عام ٩١٩ هـ أرسل السلطان القوري أحد كبار الأمراء الى الصعيدي لمصادرة الخيول بواقع ٢ الى ٤ أحصنة من كل بلد حسب حجمه ؛

(١٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٢٠ .

(١٥٩) الكتيبي : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ورقة ٤ .

(١٦٠) ابن كثير : المصدر السابق ، ج ١٤ ، ص ١٤ .

(١٦١) ابن كثير : المصدر السابق ، ص ٦٨٠ ، ٧٦٨ .

(١٦٢) مفاكهة ، ق ١ ، ص ٨٩ .

• مما جعل الفلاحين يتركون مزروعاتهم وبلادهم ويرحلون (١٦٣) .
وفى العام التالى هرب أهل نابلس حينما طلب منهم السلطان
الغورى اموالا لتجريد حملة الى الحدود المملوكية العثمانية (١٦٤) .

**١٠ - قيام العامة على أهل الدولة الذين ظلهم رغبة فى
الاقتصاص منهم :** أدت المصادرات الى اشاعة القلاقل ، واضطراب
الأمن الداخلى ، ومحاربة السلطات ، واشاعة الفوضى ، وتشتت
السكان الآمنين وارهابهم وخراب ممتلكاتهم ، لأنه عند مصادرة
احدى الشخصيات الكبرى كانت تصدر معه حاشيته ، واستغل
بعض العوام هذا الأمر واتهموا بعضهم البعض بأن هذا وذاك
قريب المصادر ، مما أدى الى وقوع المتهمين تحت طائلة المصادرات ،
وعصف هذا التيار بكثير من الموسرين أو ممن تبغضهم العامة دون
ذنب اقترفوه . مثلاً عند مصادرة الوزير علم الدين ابن زنبور
٧٥٣ هـ ، علق المقرئى (١٦٥) على ذلك بقوله : « نال الناس من
نكاية أعدائهم فى هذه الكائنة كل غرض ، فانه كان الرجل
يرمى عدوه بأن عنده بعض حواشى ابن زنبور فيؤخذ بمجرد التهمة
ولقى الناس من ذلك بلاء عظيماً . ومن الحالات الأخرى التى
استغلتها العامة للانتقام من مصادريهم ما حدث فى عام ٨٢١ هـ
— بعد مصادرة الاستادار فخر الدين لعربان الصعيد والعودة بما
نهبه الى القاهرة — اذ غضبت قبيلة هواة وهجموا على سودون
كاشف الوجه القبلى وحاربوه ، وقتلوا عدداً من رجاله ، مما اضطر
السلطان الى ارسال مدد لتفريق هواة ، واقامة كتية عسكرية
ثابته لحفظ الصعيد من هجمات العرب (١٦٦) . وقعة أخرى

• (١٦٣) عاشور : التدهور الاقتصادى ، ص ٨٤ — ٨٥ .

• (١٦٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٠٨ .

• (١٦٥) الخطط ، ج ٢ ، ص ٦١ .

• (١٦٦) ابن حجر : الباء ، ج ٧ ، ص ٣١٣ .

حدثت في عهد السلطان قايتباي اذ بارت العامة على الشيخ شهاب الدين أحمد الشينى ورجمه وأرادت قتله فهرب منهم الى مكة والسبب في ذلك اصداره فتوى للسلطان قايتباي بجواز فرض الأموال على الأملاك (١٦٧) .

١١ — مساندة العامة للثائرين بغية تغيير الأوضاع المتردية ، ومشاركتهم في الثورات : هدمت العامة من وراء الثورات أو مساندة الثائرين تغيير أوضاعهم المتردية آملين أن تنظر اليهم القيادة الجديدة بعين الرعاية والاحسان ، ومثال ذلك ما سبق قوله من مساندتهم للسلطان برقوق في العودة لحكمه بعد أن ذاقوا الويل من مصادرات سيف الدين تهربغا (منطاش) . كما أدت كثرة اعتداءات المماليك على العامة ، وكثرة تغييرات العملة الى قيام العامة بثورات وتعرضهم للسلطان في الطرقات بالشكوى (١٦٨) . ومما شجع العامة على قيام الثورات احساسهم بالظلم من جراء مصادرة أموالهم وممتلكاتهم العامة لصالح فئة قليلة من رجال الدولة تمتلك زمام الأمور وتدير دفعة الحكم بالبلاد . ورغم تعدد الثورات الشعبية التي أشعلتها العامة ، فانها لم تكن على علاقة ببعضها البعض ، كما ان هذه الثورات لم تقم على أفكار ثورية ، واتسمت بالعزلة الجغرافية . والى جانب ذلك يشير آشتور (١٦٩) الى أن المصريين لم يكن لديهم روح التمرد والمعارضة مثل نظائريهم في سوريا ، ومن ثورات العامة ما قامت في سنوات : ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م ، ٧٠١ هـ — ١٣٠١ م ، ٧١٣ هـ / ١٣١٣ م ، ٧٥٤ هـ / ١٣٥٣ م . كذلك ثارت العامة في بداية عهد الغوري بسبب أخذه ليجار الممتلكات

(١٦٧) عبد الرحمن : قايتباي ، ص ١٢٤ .

(١٦٨) طرخان : مصر ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ .

(١٦٩)

Miscellanea, p. 109.

العقارية بالقاهرة لمدة ١١ شهراً لكى ينفق على الممالك ، وبسبب ذلك أيضاً ثار الدماشقة وطردها حاكم المدينة (١٧٠) . ورغم ذلك لا يمكن الجزم بأن ثورات العامة المملوكية كانت تأخذ الشكل المتعارف عليه الآن ، أو أنها كانت منظمة وتأخذ خطاً فكرياً واحداً ، كما أنها لم تتصف بالعمومية فقد كانت مجرد إعلان للاستياء من وضع ما ، وعبروا عن ذلك كل بطريقته : التجار يفتلون حوانيتهم ، والزعر والشطار يغيرون على منازل كبار الأمراء لرجعهم ونهبهم ، أما باقى الطوائف فكانت تجتمع تحت القلعة مرددة شعارات تعبر عن مطالبهم ، وكل ذلك ينتهى اذا ما برزت لهم فرقة من الجند المسلح .

١٢ — تهديد الدول الأجنبية بمعاملة المسلمين لديهم بالمثل :

من ذلك كتاب النجاشى الذى أرسله للسلطان برقوق يوصيه بالاقباط خيراً ، ويهدده بساءة معاملة المسلمين فى بلاده اذا لم تتغير معاملة الممالك للأقباط الى الأحسن (١٧١) . ويبدو أن هذا الكتاب جاء رداً على ما لحق بأهل الذمة من مصادرات فى عام ٧٩١ هـ كما هو واضح بالجدول المرفق .

١٣ — انتشار الخراب فى البلاد : أورد ابن دانيال (١٧٢)

قصيدة مطولة وصف فيها أحوال العامة فى عصره أفتتحها بقوله :

أمسيت أفقر من يروح ويغتدى	ما فى يدى من ناقتى الا يدى
فى منزل لم يبق غيرى قاعداً	فاذا رقدت رقدت غير ممدد
لم يبق فيه سوى رسوم حصيرة	ومخدة كانت لأم المهتدى

Podiak : Op. Cit., 268.

(١٧٠)

(١٧١) انظر نص الكتاب فى حليم أمن : قيام ، ص ١٧٦ .

(١٧٢) طيف الخيال ، ص ١٦٥ — ١٦٧ .

ثم يخنمها بقوله :

حشرات بيت لو تلقت عسكريا ولى على الأعقاب غير مردد
هذا ولى ثوب نراه مرقعا من كل لون مثل ريش الهدد
لولا الشقاوة ما ولدت فليبنى اذ كان حظى هكذا لم أولد

وتتضح الصورة أكثر اذا ما عرفنا عدد قرى مصر منذ الفتح الاسلامى حتى اواخر عهد المماليك . اذ بلغ مجموع عدد قرى مصر فى عهد ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ) ٢٣٩٥ قرية ، ثم ارتفع العدد فى عهد المسبحى (ت ٤٢٠ هـ) ليصل الى ١٠.٠٠٠ قرية ، ثم انخفض العدد كثيراً فى عهد السلطان برسباى ليصل فى عام ٨٣٧ هـ الى ٢١٧٠ قرية ، وقد أرجع ابن ظهيرة (١٧٣) هذا التناقص الى الظلم وخراب البلاد . كذلك علق ابن اياس (١٧٤) على مصادرات الغورى لنيابات الشام عام ٩٢٠ هـ بأنه ترتب عليها « خراب البلاد وفساد الأحوال ... » .

١٤ - سلب أموال العامة وفقرهم ، واثارة غضبهم : من

الأمور الطبيعية التى ترتبت على المصادرات الجماعية للعامة أخذ أموالهم واثارة غضبهم ونقمتهم على حكامهم . اذ ذكر الياقعى (١٧٥) انه بعد مصادرة أهل الاسكندرية عام ٧٢٧ هـ أصابهم الفقر . وترجم ذلك ابن الوردى (١٧٦) من خلال شسره قائلاً فى وصف هذه الوقعة :

تبارك الله ذو الجلال لقد أدهش عقلى زماننا الفاسد
مصادرات جرت وسفك دما وأصلها ضرب كافر واحد

(١٧٢) الفضائل ، ص ١٣ .

(١٧٤) المصدر السابق .

(١٧٥) مرآة ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ .

(١٧٦) شمه ، ج ٢ ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

وقد لاحظ بعض الباحثين أن جملة ما يغرمه المصادر في أواخر عصر المماليك البحرية تراوح ما بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ دينار ، أما في القرن الخامس عشر الميلادي فقد تراوح مبلغ المصادرة ما بين ٤٠.٠٠٠ و ٦٠.٠٠٠ دينار ، وهذا دليل على الفقر العام (١٧٧) . ومن المصادرات غير المباشرة ما حدث في عام ٨٢٩ هـ إذ ألزم الحجاج غير المصريين بالسفر الى مصر مع ركب الحاج المصري لدفع ما عليهم من مكوس على ما معهم من تجارة ، وبعد تنفيذهم ذلك سافروا لبلادهم الشامية وهناك أخذت منهم المكوس ثانية « فحل بالناس من الجهد واتلاف المال والعسف في السير ما لم يحصل من قبل » (١٧٨) .

١٥ — اثراء الحركة المعمارية كآثر عكسي : أسهمت المصادرات بطريق غير مباشر في اثراء الحركة المعمارية ، حيث تفنن التجار في بناء منازلهم وتحصينها كي يخبئوا فيها أموالهم حتى اذا ما صودروا أو تعرضوا لهجوم ، يكون من الصعب الوصول الى هذه الأموال بسهولة . ويبدو أيضا أنه كلما بعدت العامة عن محور الحكومة المركزية بالقاهرة أتيح لهم فرصة النهوض بمستوياتهم ، أو قل الظلم الواقع عليهم ومن ثم بنوا القصور والبيوت وزينوها . والدليل على ذلك أن العمري (١٧٩) في سياق حديثه عن مصر ذكر أن أكثر مبانيها من الطوب وأفلاق النخل والجريد وقليل منها بالحجر ، أما في حديثه عن الشام فذكر أن معظم مبانيه من الحجر وأكثر زخرفة وبها أجود أنواع الرخام .

١٦ — استنباط العديد من الأمثال التي تعبر عن حالهم :
في غياب حرية التعبير السياسي فان القيم الاجتماعية المشتركة

(١٧٧) آشور : التاريخ الاقتصادي ، ص ٤١٦ .

(١٧٨) الرشيدى : حسن الصفا ، ص ١٤١ .

(١٧٩) مسالك الإبحار ، ص ٨٥ ، ٩٢ .

تنفصم ويتحول المجتمع الى البحث عن وحدته من خلال بعض العادات والأفعال ، متى عزت الثورة الجامعة . وتعتبر الفكنسة والإشاعات والأمثال أحيانا بعض وسائل الرأى العام فى التعبير عن نفسه اذا تعذرت طرق ووسائل التعبير المباشر . وقد ألف أحد كُتاب عصر الماليك (١٨٠) كتابا أورد به {٤١} مثلا استنبطها الكاتب من اجتهاده ، أو مما يدور على السنة العامة ، أو من أشعار وكتب الآخرين ، وذلك بعدما تبين له انها تعبر عن شيء ما فى عصره ويبدو أن المصادرات كانت من بين ذلك ولو من بعيد . ومن هذه الأمثال : شيئا ما يطلب السوط الى الشقراء (الشقراء اسم فرس ، ويضرب لمن يعنف لاستخراج المطلوب من يده) ، أخذ الغريم بفضل ثوب المعسر ، ألم من المسك والعبير ، من ثر عينا بعيشه نفعه ، من خصمه الشاقي الى من يشتكى ، لامتازح الشريف فيحقد عليك ولا الدنيا فيجترىء عليك ، بقى نعليك وابذل قدميك (يضرب فى صون المال بابتذال النفس) اثنتك بخائن رجلاه (يعنى مشى الشخص بنفسه الى رمنه وسعيه يقدميه الى عدمه) ، مطل الغنى ظلم (وهو من الحديث النبوى : مطل الواجد — الفنى — يحل عرضه ومقوبته) ، نفص القصاب الودام التربة (أى نفص الجزار الكروش والأمعاء التى تعلق بها التراب . ويعبر عن تهديد ولى الأمر لمستخدمه بازالة ما رتبته من قواعد أو ما استجده من عادات اذا ما أسند اليه الأمر) ، يوم بيوم الحفص المجور (الحفص : البعير الذى تحمل عليه أمتعة البيت ، المجور : الساقط ، ويضرب فى الانتقام والمجازاة حيث أن قوما أوقعوا بقوم واستأصلوهم ثم بعد ذلك تمكن المفار عليهم من خصومهم فجازوهم) .

(١٨٠) أبو المحاسن محمد بن على العبدري الشيبى : تمثال الأمثال (جزآن ، تحقيق أسعد ذبيان ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ١٤٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٧ ، ٣٨٥ ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٦ .

١٧ - ابطال الزعارة : أحيانا عمد السلاطين الى مصادرة عبيد العامة وتعليمهم وتهذيبهم ، ثم استخدمهم فرقا للأمن وذلك في محاولة للقضاء على أعمال الزعارة واللصوصية التي يمارسونها . وقد فعل هذا نائب الشام عام ٩٠٤ هـ (١٨١) .

١٨ - اكثار العامة من الدماء على مصادريهم ، والاكتثار من البكاء واشاعة جو من النكد بالبلاد : أخيراً عملت المصادرات على اشاعة جو من النكد في البلاد ، وجعلت العامة دائمي الدماء بالشر على مصادريهم ، وهذا سلاح الضعيف . مثلاً عندما صادر الوزير تجار وأثرياء الاسكندرية ٦٩٣ هـ « بقيت الاسكندرية في بكاء وعزاء » (١٨٢) وفي مصر اكثرت العامة من الدماء على الشجاعى بسبب ميله الى المصادرات واغتصاب الأموال (١٨٣) .

أرقام المصادرات ودلالاتها :

والآن يتعرض البحث لالقاء الضوء عما جاء بجدول مصادرات العامة من أرقام :

عدد المصادرات : تشير الأرقام الى أن عدد المصادرات التي تعرضت لها العامة بلغ ٣٤٠ حالة مصادرة خلال عصر المماليك . منها ١٧٥ حالة مصادرة جماعية ، و ١٦٥ حالة مصادرة فردية أى وقعت لأشخاص عاميين بمفردهم . وهذا يشير الى أن مصادرات العامة غلب عليها الطابع الجماعى . وعلى هذا تعتبر مصادرات العامة تفوق نظيرتها من مصادرات رجال الدولة ، خاصة اذا علمنا أن هذه المصادرات شملت كل البلاد المصرية والشامية حسب عدد سكانها جميعا . كما يلاحظ تفوق عهد الجراكسة في عدد المصادرات (١٧٢ حالة) عنه في عهد المماليك :

(١٨١) ابن طولون : مفاكة ، ق ١ ، ص ٢٠١ .

(١٨٢) البينى : عقد ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ .

(١٨٣) بيبرس المنصوري : مختار الاخبار ، ص ٩٨ .

البحرية (١٦٨ حالة) مما يؤكد أن مصادرات العامة كانت تسير في خط متواز مع حلة البلاد الاقتصادية ارتفاعا وهبوطا . وتصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون جملة السلاطين الذين أوقفوا المصادرات الفردية بمجموع (٧٠) مصادرة فردية خلال فترته الثالثة يليه في ذلك السلطان قنصوه الغوري بمجموع (٢٢) مصادرة ثم يجيء المظفر حاجي في المرتبة الثالثة بمجموع (١١) مصادرة فردية ويقل العدد بعد ذلك عن عشر مصادرات في عهد السلاطين الآخرين . أما في مجال المصادرات الجماعية فقد جاء السلطان قنصوه الغوري في المرتبة الأولى بمجموع (٣٤) مصادرة يليه في ذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون خلال فترته الثالثة بمجموع (٢٤) مصادرة جماعية ، ثم الأشرف قايتباي في المرتبة الثالثة بمجموع (٢١) مصادرة جماعية . ومن خلال بعض الاشارات الواردة عن أعمال العامة يتبين أن هناك تفاوتاً بين طبقات العامة على النحو التالي :

✽ ١٢٦ مصادرة وقعت على العامة جميعاً دون تحديد هويتهم وجاءت أكبر نسبة من ذلك في عهد السلطان الغوري (٢١) مصادرة نتيجة الفساد الذي انتشر في مناح حكمه الشمولى المطلق وساهمت في ذلك أجهزته القمعية بينما ظل معظم الشعب لا وزن له ولا قيمة . ففى مصادرة عام ٩٠٧ هـ تولى الدوادار أخذ أجرة أملاك القاهرة وصادر وكيل بيت المال أرباب الرزق من النساء والخوئدات ، وصادر طرباي رأس نوبة التجار ، وصادر انصى باي أهل الذمة .

✽ ٧٩ مصادرة لحقت بأهل الذمة منها ٦٣ مصادرة فى عهد الناصر محمد بن قلاوون أمثلة ذلك : فى عام ٦٥٨ هـ صادر قطز نصارى دمشق بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ درهم عقاباً لهم على ما اقترفوه من أعمال سيئة ضد المسلمين أثناء وقبل حرب عين جالوت مثل

شرب الخمر جهرا في رمضان وسكبه على المسلمين وعلى أبواب المسجد محتمين في ذلك بالقائد كتيغنا يوين نائب هولاكو بالشام لأنه كان ينتمى إلى قبيلة تترية تعتنق المسيحية (١٨٤) . وفي عام ٧٦٧ هـ وبسبب حملة بطرس لوزجنان على الاسكندرية قام السلطان الأشرف شعبان بمصادرة ربع أموال نصارى مصر والشام لتعمير الاسكندرية ولعمارة مراكب لغزو الفرنج (١٨٥) . وقد أرجع بعض الباحثين (١٨٦) كثرة الهجمات الأوربية على موانئ مصر وتخليبها إلى رغبة المتحمسين للحروب الصليبية من قادة الغرب إلى شل النشاط التجارى وحرمان الممالك من أهم مواردهم المالية حتى يتسنى القضاء عليهم خاصة بعد أن استردوا الشام جميعه وطردها منه بقية الفلول الصليبية .

* ٣٧ مصادرة الحقن بالتجار ، اما في صورة نقدية ، واما عبارة عن طرح بضائع عليهم . وأمثلة ذلك كثيرة في الجدول خاصة في سنوات : ٦٩٤ هـ ، ٧٣٧ هـ ، ٨١١ هـ ، ٨٩٢ هـ ، ٩٠٨ هـ .

* ٣١ مصادرة وقعت على الجوارى والعبيد أشهرها ما وقع في عهد حاجى ٧٤٧ هـ ، والناصر حسن ٧٤٨ هـ ، وثنصوه الغورى مع هيئة اللذيذة ٩١٨ هـ .

* ٢٨ مصادرة وقعت على العربان وتبعها نهب وتشتيت لهم في البلاد ، مثلا في عام ٦٨٠ هـ صودرت خيول وسلاح بنو صورة

(١٨٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٣٣ .

(١٨٥) ابن كثير : البداية ، ج ١٤ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ .

(١٨٦) أحمد رمضان أحمد : تاريخ فن القتال البحرى فى البحر المتوسط

« العصر الوسيط » (وزارة الثقافة - هيئة الآثار المصرية - سلسلة الثقافة

الآثرية والتاريخية - مشروع المائة كتاب ، كتاب رقم ٧) ص ٣٣ .

بالمفوضية (١٨٧) . وعقب ذلك بتسع سنوات صادر النائب طرنطاي عزبان الصعيد وأخذ منهم رهائن كثيرين (١٨٨) . ، ويبدو أن السبب في ذلك تهرؤ هؤلاء العربان على حكم الماليك وعدم اعترافهم بحكمهم ، لأن طرنطاي عندما وصل إلى أسوان طلب شخصا من بني الكنز يدعى نجم الدين لكي يصادره ، فكان رد العربى : « والله ما أعطيك حبة » فحبس في القلعة (١٨٩) .

* ١٩ مصادرة وقعت على الحرفيين والصناع عبارة عن تسخير بدون أجر ، وطرح بضائع عليهم ، وغرامات . وأمثلة ذلك ما حدث في أموام : ٦٨٩ هـ ، ٧٢٧ هـ ، ٧٣٦ هـ ، ٧٦٧ هـ ، ٩١٦ هـ ، ٩٢١ هـ .

* مصادرتان وقعتا على الفلاحين أحدهما في عهد السلطان أبو بكر بن الناصر محمد ، والثانية في عهد السلطان الغورى . مثلاً بسبب الأزمة الاقتصادية التى ألمت بمصر ٧٥٤ هـ اشتد الاقطاعيون على الفلاحين وصادروا ما معهم من مال وعاقبوه (١٩٠) .

* لم تشر المراجع بالتفصيل إلى أية مصادرة وقعت على الحرافيش ، وذلك ليس نفياً عنهم ، بل ربما احتقاراً لهم ، أو عدم اهتمام بما تعرضت له هذه الفئة والمؤكد أنهم صودروا كغيرهم في المصادرات الجماعية التى ألحقت بالعامّة .

(١٨٧) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٠١ .

(١٨٨) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٧٥١ .

(١٨٩) كمال الدين جعفر الادفوى : الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد (تحقيق سعد محمد حسن ، مراجعة طه الحاجرى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦) ص ٣٠ ، ح (٦) .

(١٩٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٩٩ .

آراء بعض المؤرخين في مصادرات العامة :

وفيما يلي نتعرض لموقف الكتاب والمؤرخين من مصادرات
السلطين لفئات العامة :

أشار كل من القلقشندي (١٩١) والمقريزي (١٩٢) الى أن
السلطان المعز أيك استوزر شرف الدين الفائزى فظلم الناس
ورتب عليهم مكوسا سماها حقوقا ، سار عليها من أتى بعده ،
وكذلك صادر الناس . ورغم هذا الذى قيل لم يعثر على مصادرة
واحدة لحقت بالعامة في عهد السلطان المعز أيك أو عهد ابنه
السلطان على . أما السلطان الظاهر بيبرس فقد أشار
اليونينى (١٩٣) الى أنه رفق بالصعاليك في غلاء عام ٦٦٢ هـ وقام
بتوزيعهم على الأفنياء ، كما قام بتوزيع الثمغ من شونة على
أصحاب الزوايا . وفيما عدا ذلك فهناك شبه اجماع من قبل نفر
من المؤرخين والكتاب على أن الظاهر بيبرس كان ظالما (١٩٤) ،
كثير التحيل متعسفا ، أكثر من مصادراته للرعية خاصة أهل
دمشق لأنه كان بكرهم ويكرهونه ، وقد قاسى ملاك الأراضى
وأرباب الأموال من مصادراته حتى مات أكثرهم تحت العقوبة ،
وضاعف استخراج الجوالى من أهل الذمة واستخرجها بالمقارع
حتى أسلم أكثرهم تحت العقوبة (١٩٥) . كما قرر في عام ٦٦١ هـ
على فلاحى بلاد الساحل الشامى أموالا سماها « جنسايات »
وأمرهم بإيرادها الى بيت المال وذلك بسبب فسادهم وتجنسهم

(١٩١) مآثر الانالة ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(١٩٢) المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٠٤ .

(١٩٣) مرآة ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ .

(١٩٤) السيوطى : حسن المعاصرة ، ج ٢ ، ص ٧١ .

(١٩٥) ابن الفرات : تاريخ ، ج ٧ ، ص ٨٤ ، الدوادارى : كنز ، ج ٨ ،

ص ٢١٤ ، العيني : عقد ، ج ٢ ، ص ١٧٦ المقريزي : المصدر السابق ، ص ٦٤١ .

لصالح الفرنج واستيلائهم على المواريث الحشرية ومبال
اللقطة (١٩٦) .

وينظره سريعة على مصادرات العامة في عهد السلطان
بيبرس يتضح أنها تزيد في العدد عن مصادراته لرجال دولته ،
ولعل مرجع ذلك الى كون الدولة آنذاك كانت في حالة حرب مما
صعب معه التعرض لرجالها بأى سوء قد يضر بالدولة والبلاد
جميعها ، وقد بلغ عدد المصادرات التى تعرضت لها العامة في عهد
الظاهر بيبرس عشر حالات منها أربع حالات فردية وست حالات
جماعية شملت جميع طوائف العامة منها مصادرة واحدة لأهل
الذمة بسبب اشعالهم للحرائق بمصر عقب استيلاء السلطان على
بعض البلاد الشامية من أيدي الصليبيين ، ومصادرة أخرى لبعض
أهالى النيابات الشامية بسبب تجسسهم لصالح العدو ، سواء
كانوا التتار أو الصليبيين . ورغم هذه الأسباب يمكن القول بأن
معظم مصادرات الظاهر بيبرس كان هدفها تجميع المال للاستعانة
به في حروبه الخارجية وما هذه الأسباب الا ستار أو حجة من
أجل تحصيل المال . وعليه يمكن التماس العذر للظاهر بيبرس في
كثرة مصادراته للعوام بسبب ما كانت تواجهه البلاد من أخطار .

أما السلطان المنصور قلاوون فقد قلّت مصادرات العامة في
عهده عما كان عليه الوضع في عهد سلفه السلطان بيبرس إذ بلغ
عددها خمس مصادرات فقط . هذا على الرغم من أن سنجر
الشجاعي شاد الدواوين في عهده كرهه الجميع وتمنوا زوال
الدولة من أجله بسبب عسفه في جمع المال ومصادرة الناس (١٩٧) ،
وبسبب رفق قلاوون بالعامة فقد نال احترام الكتاب منجد

(١٩٦) المقرئى : المصدر السابق ، ص ٤٨٨ .

(١٩٧) ابن كثير : البداية ، ج ١٣ ، ص ٣١٤ ، المقرئى : المصدر السابق ،

ج ١ ق ٣ ، ص ٧٥٥ .

بعضهم (١٩٨) وصفه بأنه رجل دولة جدير بالتمجيد . كذلك نرجم له الدوادارى (١٩٩) . قائلا : رفع الكوس ، فيالها من أيام قربت فيها عيون الأنام » .

وقد سار السلطان الأشرف خليل على درب والده في الرفق بالعاملة اذ لم يذكر سوى مصادرة واحدة لهم في عهده . كذلك أشار العيني (٢٠٠) الى أنه عقب توليه أفرج عن السجون من المصادرين ، وأبطل الرماية — الطرح — على التجار .

وعلى العكس من ذلك كان أخوه السلطان الناصر محمد الذى بلغت جملة المصادرات في عهده (١٠٣ مصادرات) بواقع مصادرتين فى فترته الأولى ، وسبع فى الثانية وأربع وتسعين فى الثالثة . وبناء على ذلك يعتبر أول السلاطين المماليك وأكثرهم مصادرة للعاملة سواء فى المصادرات الفردية (٧٠ مصادرة) أو الجماعية (٣٣ مصادرة) . ويلاحظ أن مصادرة العامة فى عهد السلطان الناصر محمد كانت قليلة فى بداية عهده ثم أخذت فى التزايد المطرد خلال فترته الثالثة . ولعل تبرير ذلك يرجع الى : صغر سنه فى بداية حكمه ، وأيضا وجود بعض الأشخاص ممن لهم مكانة عالية عنده ووقفوا ضد أطماعه مثل القاضى فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش ، لأنه بعد وفاة هذا الناظر تسلط الناصر محمد وأخذ أموال الناس وقال عنه « لعنه الله خمس عشرة سنة ما يدعى أهل ما أريد » (٢٠١) . وفى فترة حكم الناصر الثالثة كشف من أطماعه وحبه للمال وساعده على ذلك شرف الدين النشو شاد الدواوين وناظر الخصاص الذى كان من

Laoust : Le Hanbalisme, p. 9.

(١٩٨)

(١٩٩) درر التيجان ، ورقة ٥٨٣ .

(٢٠٠) المصدر السابق ج ٣ ، ص ٢١١ .

(٢٠١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣١١ .

بين أوراق اعتماده وجواز مروره لدى السلطان اثرأ خزانته بالأموال تقريبا من السلطان ، ورضى الناصر محمد عن سياسته هذه ولم يستمع لشكوى العامة منه . مثلا : في الفترة ما بين عامي ٧٣٣ و ٧٣٩ هـ قام بطرح البضائع على التجار وصادر العامة عن طريق تدبير المكائد لهم واتهام بعضهم بالثراء الفاحش وفي عام ٧٣٥ هـ / ١٣٣٥ م أراد السلطان بناء جامع لأحد مماليكه ويدعى الطنبغا المارديني ففوض الأمر للنشوء فقام الأخير بالاستيلاء على الأرض من الأهالي واعطائهم نصف ثمن المنازل المقامة عليها فقط وكل ذلك تقريبا لاستاذة (٢٠٢) وفي عام ٧٣٩ هـ التزم النشوء بتدبير الدولة ماليا وتسلم الحاصلات فقام بمصادرة العديد من رجال الدولة وكذلك جمع أصحاب الأموال والأثرياء بمصر واحتاط على موجودهم . ولم يلتفت السلطان لشكوى الناس وترك للنشوء الحرية في كل شيء وكان أثر ذلك على الناس الانقباد له والاذعان التام (٢٠٣) .

ومن الجدير بالذكر أن مصادرات السلطان الناصر محمد خلال فترات حكمه الثلاث جاءت على النحو التالي : (٨ مصادرات للتجار — ٧ مصادرات للعربان ، ٦٣ مصادرة لأهل الذمة ، ٥ مصادرات للحرفيين والصناع ، مصادرة للعبيد والجواري ، ١٩ مصادرة للناس بجميع فئاتهم) .

ويذكر أن السلطان الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون ظلم الناس وعسف بهم (٢٠٤) . وعلى الرغم من هذا لم يعثر على أية مصادرة لحقت بالعامة خلال فترة حكمه التي قاربت الشهور الأربعة . أما أخوة السلطان الكامل شعبان فذكر ابن تغري

(٢٠٢) حياه : أحوال ، ص ٣٧١ — ٣٧٣ .

(٢٠٣) المرزى : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦٩

(٢٠٤) المقدسى نزهة الناظرين ، ورقة ٤٧ .

يردى (٢٠٥) انه في عهده جددت المظالم والمصادرات . وأيضا
سأبت الفوضى الاقتصادية ومنحت الاقطاعات مقابل رشوة (٢٠٦) .
وتشير الأرقام الى انه في عهد الكامل شعبان وقعت بسبب
مصادرات : اثنتان منها لأسباب اجتماعية ، وأربع لأسباب
اقتصادية تتمثل في الرغبة في ملء الخزانة الخاوية وتدبير مصروفات
الحج للسلطان . ويجيء بعد ذلك عدة مصادرات في عهود السلاطين
التالية الا أن كتاب الممالك آنذاك لم يعلقوا عليها في تراجمهم
لهؤلاء السلاطين . وتعليقا على مصادرات العامة في عهد الممالك
البحرية يمكن القول : تصدر السلطان الناصر محمد قائمة السلاطين
من حيث العدد ، يليه المظفر حاجي ثم الظاهر بيبرس ثم الناصر
حسن .

— هناك عدة سلاطين لم تقع في عهدهم أية مصادرات للعامة
وقد بلغ مجموعهم عشرة سلاطين من مجموع خمسة وعشرين
سلطانا من الممالك البحرية .

— بلغ عدد المصادرات في عهد الممالك البحرية ١٦٨ مصادرة
من اجمالى ٣٤٠ مصادرة بواقع ١٠٢ مصادرة فردينة و ٦٦
مصادرة جماعية .

— أشار لينول (٢٠٧) الى أن أثرياء أهل الذمة ضغط عليهم
في عهد الجراكسة من أجل سلب أموالهم ، الا أن الواقع يشير
الى خلاف ذلك إذ بلغ عدد حالات مصادراتهم في عهد الممالك
البحرية ٧٠ حالة بينما انخفض العدد في عهد الجراكسة الى ٢٧
حالة فقط .

(٢٠٥) النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٢٢ .

(٢٠٦) ضومط : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

The Story, p. 242.

(٢٠٧)

وفي عهد الجراكسة نجد أن مصادرات العامة ظلت متبعة ولكنها أخذت خطأ تصاعدياً مما كان عليه الوضع في عهد أسلافهم البحرين . فقد أشار بعض الباحثين (٢٠٨) إلى أنه في عهد الجراكسة لم يتوقف الحكام أو بلاطهم عن الحجز على الأغنياء حيثما وجدوا ، وكثيراً ما صودرت أملاكهم ، وأيضاً كثيراً ما نهب الفقراء . ويمكن تبين ذلك من خلال معرفة أعداد المصادرات في عهدهم :

— فالسلطان الظاهر برقوق أخذ عليه انصرافه إلى جمع المال وإهماله لأحوال العامة وكثرة مصادراته لهم ، وقد قيل عن محاسنه ومساوئه :

يرجو ويخشى حالتيك الوري كأنك الجنة والنار (٢٠٩)

وتشير الدلائل إلى أن عدد المصادرات في عهده بلغت إحدى عشرة مصادرة خلال فترتي حكمه بواقع ٧ مصادرات خلال فترته الأولى و ٤ مصادرات خلال فترته الثانية . وقد توزعت هذه المصادرات بنسب متفاوتة ما بين الفردية والجماعية إذا بلغ الفردي منها سبع مصادرات والجماعية أربع مصادرات .

— أما السلطان الناصر خرج بن برقوق فهو فرع فارق أصله إذا بلغت المصادرات في عهده مبلغاً كبيراً يفوق ما كان عليه الوضع في عهد والده برقوق ، لذلك تناست العامة في عهده شذائد كثيرة منها القتل والمصادرات وخراب الدور وضياع الحقوق (٢١٠) .

King : Historical, p. 419.

(٢٠٨)

(٢٠٩) ابن إياس : بدائع ، ج ١ ، ٢ ، ص ٥٣٣ ، حكيم : قيام ، ص ٧٧ .

(٢١٠) ابن إياس : المصدر السابق ، ص ٨٢١ .

ووصفه بعض الباحثين بأنه كان ظالماً جباراً طامعاً في أموال
البرعية (٢١١) . ووصف العيني (٢١٢) حالة الناس في عهده
بأنهم كانوا غير آمنين وقد وقعت عليهم كثير من المصادرات
والغرامات بحيث أن الفرد لم يكن في استطاعته أن يرتدى ثوباً
تيماً مخالفاً على نفسه من المصادرة . وقد تعرض الناس في عهد
فرج للعديد من المصادرات وأخذت أموالهم وفتحت حواصلهم في
غيابهم وزاد ظلمهم حتى أخذت أموال الأيتام والغرباء والتجار .
وقد كثرت مصادرات العامة في أوقات الاضطرابات الداخلية التي
أحدثها كل من شيخ ونوروز بالشام في الفترة ما بين ٨٠٧ هـ
و ٨١٠ هـ . اذ قام شيخ نائب الشام في عام ٨٠٧ هـ هو وغيره من
النواب بمحاولة للخروج على السلطان الناصر فرج وقام بفرض
١٠٠٠ دينار على تجار الشام وقام بفرض دينارين على كل
بستان بالفيوطة . ثم قام بجميع الشعير كله من دمشق (٢١٣) .
وفي عام ٨٠٩ هـ لكي يعمر نوروز قلعة دمشق قام باقطاع الأملاك
ومصادر كثيراً من التجار والعامة بدمشق « حتى كان أهل دمشق
يشبهون تلك الأيام بأيام تمرلنك » (٢١٤) . وفي عام ٨١٠ هـ عقب
رجوع السلطان من الشام دخلها الهاربان شيخ ونوروز وقام نوروز
بمصادرة الجميع « حتى أن بعض التجار كانوا يترحمون على
تمرلنك » وقام بفرض أموال على كل شيء « جليلها وحقيرها »
وعلى الباعة والخانات والحمائم (٢١٤ مكرر) . وتشير الدلائل
إلى أن السبب وراء مصادرات السلطان فرج للعامة يرجع إلى
مساعدة الاستاذارية له . اذ زاد ظلم السلطان وجدد العديد من

(٢١١) السخاوي : الضوء ، ج ٦ ، ص ١٦٨ ، الشوكاني : البدر ، ج ٢ .

ص ٥٥ .

(٢١٢) السيف المهند ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢١٣) ابن حجر : انباء ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ .

(٢١٤) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٨ ، ٦٣ .

المكوس بواسطة الاستادار جمال الدين يوسف (٢١٥) ، وفى عام ٨١٤ هـ صدر الناصر فرج العامة وأخذ أموالهم « بغير طريق ولا شبهة » بمساعدة الاستادار فخر الدين عبد الغنى بن أبى الفرج ، وذلك لتجهيز حملة الى الشام لمحاربة شيخ وسوروز المنشقين (٢١٦) . وعندما أراد هذا الاستادار مصادرة الوزير وناظر الخاص فى العام نفسه قاما بتأليب السلطان عليه عن طريق دفع رشوة فسلمهما الاستادار فصادراه وعاقباه بجملة مال وعدة جرار خمر (٢١٧) . ومن الحوادث التى تبين فساد السلطان بالعامة ما قام به فى عام ٨١٤ هـ اذ توجه الى الاسكندرية وشن عدة غارات على تلك النواحي لنهب الجمال والخيول والأغنام ، وعندما حضر اليه مشايخ البحيرة يشكون نهب المواشى قبض عليهم واحتاط على أموالهم وفرد باقتيهم تجاه برقة (٢١٨) . وتشير الأرقام الى أن عدد مصادرات الناصر فرج للعامة قد بلغ ٢٥ مصادرة منها ١٢ مصادرة خلال سلطنته الأولى ، و ١٣ مصادرة خلال سلطنته الثانية وتوزعت هذه النسبة ما بين ست مصادرات فردية و ١٩ مصادرة جماعية وهى نسبة بلا شك كبيرة وتوضح مدى الظلم الذى وقع على عائق العامة بشتى طوائفها آنذاك .

وفى عهد السلطان المؤيد شيخ المحمودى ظلت سياسة المصادرات متبعة تجاه العامة ووصف عهده بكثرة المظالم ونهب البلاد وتسلب أتباعه على الناس فأذاقوهم الذل ، وأخذوا

(٢١٥) ابن اياس : نزهة ، ص ١٢١ .

(٢١٦) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١ .

(٢١٧) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٣ ، ص ١٢٤ .

(٢١٨) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ ، ابن حجر : المصدر

السابق ، ص ١٧ .

أموالهم (٢١٩) . وقد بلغت جملة المصادرات في عهده ١٥ مبادرة
جماعية الحق بالعربان قرابة نصفها وغلب على هذا النصف
صفة الطرح المتنع أو المصادرة المركبة . فما صودر به أهل
الصعيد فرض على أهل الوجه البحري بأسعار باهظة . ففى سنة
٨١٦ هـ صادر الاستادار فخر الدين أهل الصعيد وأبادهم ،
واحضر معه عبيداً وأماء وذهباً وسلاحاً وغللاً وغير ذلك ، ثم قام
بفرض كثير من هذه السلع على أهالى الريف بالوجه البحري (٢٢٠)
وفى عام ٨٢٠ هـ ذهب الاستادار فخر الدين الى الوجه البحري
« فأسعره ناراً من المصادرات » وقرر على كل بلاده وكنوره ذهباً
معيناً واستخدم الشدة فى جبايتها ، وصادر أثرياء الوجه البحري ،
وفرض البضائع عليهم ، ثم توجه الى القبلية وفعل به مثل
ذلك (٢٢١) . وفى العام التالى أوقع كاشف الوجه القبلى يعرب
بنى فزارة ونهبهم ، ففر الناجون منهم الى البحيرة فأكمل عليهم
كاشف الوجه البحري (٢٢٢) . وبعد انقضاء عهد شيخ خفت
وطأة المصادرات الى حد ما ، وبلغ عددها فى عهد الأشرف برسباى
ثمانى مصادرات . وهذا القدر نفسه فى عهد الظاهر جقمق ، اذ
اشتهر عنه أن استاداره يحيى بن عبد الرازق كان يظلم الناس
ويسبى معاملتهم ، ويصادر أملاكهم ، مستخدماً حصيلة ذلك فى
تعمير المساجد والمدارس (٢٢٣) . وعندما تولى السلطان الأشرف
أينال قام بتوزيع النفقة على الممالك من خلال : السلف ، وكذا
المصادرات التى أوقعها السلطان عثمان بن جقمق فى أيام

(٢١٩) المفريزى : السلوك ، ج ٤ فى ١ ، ص ٥٥١ .

(٢٢٠) ابن حجر : انباء ، ج ٧ ، ص ١١٦ .

(٢٢١) ابن الصيرفى : نومة ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، ابن حجر : المصدر السابق .

ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢٢٢) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .

(٢٢٣) عبد الغنى : التعليم ، ص ١٥٩ .

حكمه (٢٢٤) ، ورغم أنه لم يعثر الا على مصادرة واحدة في عهد ايتال فان شهاب الدين المنصوري قال فيه :

ياملكا بالجور فى حكمه لم يخش يوم الطول والعرض
كيف يجر الجور أحرقتنا وأنت ظل الله فى الأرض؟ (٢٢٥) .

اما السلطان الظاهر خشتقدم الظاهرى فقد اعتبره ابن اياس (٢٢٦) زفيقا بالناس عند مصادرتهم . اذا ما قورن بمن جاء بعده . ولم يعثر الا على مصادرتين فقط وتعتا في عهده احداهما فردية والأخرى جماعية .

واذا ما وصلنا الى عهد السلطان الأشرف قايتباى المحمودى نجد مؤشر المصادرات يبدأ في أخذ خط تصاعدى اذ وصل عدد مصادرات العامة خلال حكمه ٢٨ مصادرة وهو كبير بنفى ما ذكره بعض الباحثين (٢٢٧) من أن مصادرات قايتباى كانت أقل بالنسبة لليهود التى سبقته والتى تلتها . ورغم ما تميز به عصر السلطان قايتباى من محاسن جملة فانه كان مثل غيره من السلاطين متعسفا في جمع الأموال وفرض الضرائب ، واستخدم هذه الأموال في اقامة العمائر والصرف على الحروب (٢٢٨) . وقد غلب على مصادرات السلطان قايتباى الطابع الجماعى ، اذ شملت مصادراته كل طوائف العامة . وقد بلغ مجموع هذه المصادرات ٢١ مصادرة بينما انحصرت المصادرات الفردية في سبع مصادرات فقط وأخيراً وفي غمار التدهور الاقتصادى الذى واكبه التحرش العثمانى في عهد السلطان الغورى نجد أنه زاد عبء المصادرات على العامة ، اذ

(٢٢٤) ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٦ ، ص ٦٤ .

(٢٢٥) السيوطى : نظم المقبان ، ص ٩٣ .

(٢٢٦) بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤٥٧ .

(٢٢٧) عبد الرحمن : قايتباى ، ص ٣٢ .

(٢٢٨) عاشور : العصر المالىكى ، ص ١٨٢ .

بلغ عدد المصادرات في عهده ٥٦ مصادرة ، منها ٢٤ مصادرة جماعية ، و ٢٢ مصادره فردية وهو بلا شك عدد كبير يضع الغورى على رأس قائمة السلاطين ذوى المصادرات الجماعية وثمة اتفاق بين العديد من المؤرخين والكتاب (٢٢٩) على أن السلطان الغورى كان شديد الطمع ، وكثير الظلم والعسف ، ونهب أموال الناس وصارهم ، وإذا رأى انسانا أظهر التجل في ملبسه أو مثواه أرسل اليه الأعوان واستصفى أمواله حتى يصير فقيراً ، كما أنه في عهده بطلت المواريث واستولى على جميع الثركات دون النظر الى الورثة الفقراء ، وجمع عن طريق ذلك أموالا كثيرة مما جعل العامة تضج من هذا الوضع . كما أنه جمع ضرائب عدة أشهر دفعة واحدة مما أضر بالجميع ، وتلاعب في العملة ليستفيد من الفارق ، وزاد في المكوس مما أضر بالتجار ، وحصل على كل ما يريد من أموال « لكن على حساب شعب محطم أثقلت كاهله الالتزامات ، والاحتكارات ، والضرائب ، واقلقت مضاجعه الفتن والمنازعات » (٢٣٠) .

نوع المصادرات :

احتلت المصادرات العقابية مركز الصدارة بين مثيلاتها من الأنواع الأخرى خلال عصر المماليك البحرية ، إذ بلغ مجموعها (١٠٤) مصادرات من هذا النوع لحقت بالعامة . وربما كان التعليل الذى يمكن على ضوءه تفسير قلة المصادرات قبل عصر المماليك ثم زيادتها بعد ذلك حتى نهاية العصر محل الدراسة هو أن الايمان كان قويا ، والوازع الدينى كان مسيطرا على جميع أفراد

(٢٢٩) الشوكانى : البدر ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، الفرمانى : أخبار ، ص ٢١٩ ، المقدسى : نزعة ، ص ٦٠ ، عاشور : المرجع السابق ، ص ١٨٥ محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ - ٨٢ .
(٢٣٠) ليلى عبد اللطيف : مصر ، ص ١٦ .

الشعب من حكام ومحكومين ، وبالتالي لم يكن هناك حاجة الى اللجوء الى تلك الوسيلة العقابية . أما في عهد الجراكسة فقد تغير الحال وتراجعت المصادرات العقابية الى ٣٥ مصادرة ، بينما ارتفعت المصادرات من نوع التدبير الى ٩٠ مصادرة لتحتل المركز الاول . والمصادرة التدبيرية غالبا ما توجد بينها وبين الحالة الاقتصادية علاقة عكسية ، فكلما ازدادت الحالة سوءا ارتفع عدد المصادرات من هذا النوع لتعويض نسبة الفاقد أو العجز في الموازنة العامة للدولة . وقد تبين من خلال الحصر أن هناك ٣٢ مصادرة مجهولة الأسباب ، وبالتالي مجهولة النوع : سبع منها في عصر البحرية ، وخمس وعشرون في عهد الجراكسة . وبالنسبة للمصادرات العقابية فقد جاء الناصر محمد خلال سلطنته الثالثة في مقدمة السلاطين الذين أوقفوها بمجموع ٧٠ حالة مصادرة عقابية ، يليه السلطان قنصوه الغوري بمجموع تسع مصادرات . أما المصادرات التدبيرية فقد جاء السلطان الغوري في المقدمة بمجموع ٣١ مصادرة ، يليه الأشرف قايتباي بمجموع ١٧ مصادرة . وبالنسبة للأنواع الثالث وهو المصادرات التعويضية وقد بلغ عددها في عهد البحرية ٢٩ مصادرة ، وفي عهد الجراكسة ٢٢ مصادرة . وقد جاء أيضا الغوري في مقدمة من وقّعها بمجموع ١٢ مصادرة يليه الناصر محمد خلال فترته الثالثة بمجموع ١١ مصادرة ، ثم المظفر حاجي بمجموع ١٠ مصادرات .

أسباب المصادرات :

تنوعت أسباب مصادرات العامة ما بين السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن من الملاحظ أن مصادرات العامة لأسباب سياسية تعتبر قليلة نسبيا (٥٤ مصادرة) والسبب في ذلك قلة تأثيرهم في الأحداث السياسية ، حيث لم يكن لهذا الشعب دور

في مجريات الأمور السياسية . ومن خلال الجدول المرفق يمكن انتقاء بعض الأمثلة التي تعبر عن هذه المصادرات السياسية مثل :

مصادرة قطز لنصارى دمشق ٦٥٨ هـ بسبب سوء معاملتهم للمسلمين أثناء الحرب . ومصادرة السلطان بيبرس لأهل حلب ونابلس عامي ٦٥٩ هـ و ٦٦١ هـ ، بسبب نجسهم لصالح التتار ، ومصادرة الدماشقة عام ٧٤٢ هـ بسبب تمردهم على النائب . وقد بلغ مجموع المصادرات السياسية للعمامة في عهد المماليك البحرية ٢٦ مصادرة استأثر الناصر محمد بثمان مصادرات منها خلال فترتي حكمه الثانية والثالثة يليه السلطان الناصر حسن بمجموع خمس مصادرات خلال فترة حكمه الأولى . أما في عهد الجراكسة فقد بلغ مجموع المصادرات السياسية للعمامة ٢٨ مصادرة وقعت أعلى نسبة منها في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق خلال فترتي حكمه ، وقد بلغ مجموع ذلك ١١ مصادرة يليه في ذلك والده برقوق بمجموع أربع مصادرات خلال فترتي حكمه ، ثم الأشرف قنصوه الغوري ثلاث مصادرات . ومن أمثلة ذلك : مصادرة السلطان برقوق للتاجر اليمني شهاب الدين الفارقي ٧٨٦ هـ بسبب اتهامه لمصر وسلطانها بالفساد . ومصادرة الأشرف قنصوه الغوري لتغرى بردى الترجمان ٩١٧ هـ بسبب مراسلته للغرب كي يهجموا على بلاد المماليك . يلي الأسباب السياسية الأسباب الاقتصادية ، وقد استأثرت بمعظم المصادرات التي تعرضت لها العمامة ، إذ بلغ مجموعها ١٤٤ مصادرة من إجمالي ٣٤٠ مصادرة . توزعت ما بين ٤٩ مصادرة في عهد المماليك البحرية ، و ٩٥ مصادرة عهد الجراكسة وهذا يوضح أن الاقتصاد بصفة عامة كان هو السبب الرئيسي وراء توقيع المصادرات على العمامة . وأنه عندما تدهور الاقتصاد في عهد الجراكسة لقيت العمامة من المصادرات ضعف ما لقيته في عهد البحرية . ومن أكثر

السلطين الذين وقعت في عهدهم مصادرات لأسباب اقتصادية
نذكر :

- أشرف قنصوه الغوري ٣٩ مصادرة .
- الناصر محمد بن قلاوون ٢٣ مصادرة .
- خلال فترات حكمه
- الأشرف قايتباي ٢٠ مصادرة .
- الناصر خرج بن برقوق ١٣ مصادرة .

فالسلطان الغوري استهل عهده بعدة مصادرات لتجميع
الأموال للنفقة على الحاج ، ولدفع نفقة الممالك ٩٠٧ هـ . وفي عام
٩٠٨ هـ صدر العامة لتوفير الأموال لدفع جامكية الجند ولتمويل
تجريدة للصفيين . وفي عام ٩١٧ هـ صدر العديدين لتوفير مال
الجامكية وبعد ذلك بثلاث سنوات صدر عامة النيابات الشامية
من أجل توفير نفقة المشاة لحرب العثمانيين .

أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد صدر التجار
والعامة في بدء حكمه ٦٩٤ هـ ليواجه الآثار المترتبة على قلة ماء
النيل . وفي سلطنته الثانية صدر العامة في عامي ٦٩٩ هـ
و ٧٠٠ هـ من أجل الصرف على حربه ضد التتار . وفي سلطنته الثالثة
لم يكن هناك أحداث اقتصادية كبرى تستدعي المصادرات ، فنجد
في عام ٧٣٦ هـ يصادر ذهب الصباغة والتجار ليسكه دنائير ويختتمها ،
وفي العام التالي صدر التجار والأثرياء بسبب قلة الفرو ، وأيضا
لجمع نفقة وكسوة الممالك . وفي بداية عام ٧٣٩ هـ صدر العامة
بنصف مليون دينار ومائة ألف أردب من القمح من أجل توفير
السيولة المالية لأقامة حفل بمناسبة وضع زوجته . وقرب نهاية
هذا العام صدر موجود الأثرياء لتدبير نفقة الدولة .

أما السلطان قايتباي فقد أستهل عهده بعدة مصادرات
للصرف على الحملة العسكرية المرسلة الى شاه سوار . وفي عام
٨٩٢ هـ صادر التجار العامة وأهل الذمة للصرف على حملته ضد
العثمانيين . وفي العام التالي صادر الأملاك والدماشقة للصرف
على الجند ، ولواجهة الأزمة الاقتصادية التي ألت بالبلاد آنذاك،
والتي تمثلت في وجود مجاعات وغلاء نتيجة قصور النيل زمن
الفيضان . وفي عام ٨٩٦ هـ قام بالعديد من المصادرات الجماعية
للعمامة من أجل النفقة على الجند .

كذلك في عهد السلطان فرج بن برقوق وقعت عدة أحداث عملت
على استنزاف أموال العمامة ، أهمها حرب تيمورلنك ، والفتن
الداخلية التي وقعت من جراء خروج شيخ ونوروز على السلطان ،
ثم ما تبع ذلك من اصلاحات للمرافق التي أضيرت من جراء هذه
الاضطرابات .

وعلى هذا يمكن حصر الأسباب الاقتصادية التي من أجلها
صودرت العمامة في عدة نقاط :

قلة ماء النيل وارتفاع الأسعار : ٦٩٤ هـ ، ٨٩٣ هـ .
الرغبة في ملء الخزانة الخاوية : ٧٤٦ هـ ، ٧٧٨ هـ .
النفقة على الحروب : ٦٦٠ هـ ، ٦٩٩ هـ ، ٧٠٠ هـ ، ٧١٢ هـ ،
٧٩١ هـ ، ٨٠٣ هـ ، ٨١٢ هـ ، ٨١٤ هـ ، ٨٧٢ هـ ، ٨٩٢ هـ ،
٩٠٨ هـ .

جمع نفقة وكسوة الممالك : ٧٣٧ هـ ، ٨٠٦ هـ ، ٨٠٧ هـ ،
٨٦٥ هـ ، ٨٩٦ هـ ، ٩٠٢ هـ — ٩٠٤ هـ ، ٩٠٥ هـ — ٩٠٨ هـ ، ٩١٧ هـ
٩٢٠ هـ .

تدبير مال لبناء مدينة أو جسر أو أية منشآت أخرى ٦٨٦ هـ ،
٦٨٩ هـ ، ٧٣٩ هـ ، ٧٤٧ هـ ، ٧٤٩ هـ ، ٨٠٩ هـ ، ٨١٨ هـ ،
٩٠٥ هـ .

ويعقب الأسباب الاقتصادية أسباب أخرى اجتماعية . وهذه استأثرت بالعديد من المصادرات اذ بلغ مجموعها ١١٠ مصادرات : ٨٦ منها في عهد البحرية ، ٢٤ منها في عهد الجراكسة .

وقد جاء السلطان محمد بن قلاوون خلال سلطنته الثالثة على رأس السلاطين ممن صادروا العامة لأسباب اجتماعية وذلك بمجموع ٦٨ مصادرة (ستون منها ألحقت بنصارى دمشق بسبب اشغالهم للحرائق وقام تنكز نائب الشام بتنفيذها) يليه السلطان الأشرف قنصوه الفوري بمجموع عشر مصادرات ، ثم الظاهر بيبرس بخمس مصادرات .

ويجىء في النهاية عدد ٣٢ مصادرة مجهولة الأسباب : خمس منها في عهد شيخ ، وأربع في عهود كل من الناصر محمد والظاهر برقوق والأشرف قايتباى والأشرف قنصوه الفوري .

منفذو المصادرات

من خلال دراسة مصادرات العامة تبين أن هناك :

٢٧٥ مصادرة فردية التنفيذ أى نفذها أفراد مستقلون

٣١ مصادرة جماعية التنفيذ أى اشترك في تنفيذها أكثر من فرد .

٣٤ مصادرة مجهولة التنفيذ ولم يرد بشأن منفذها أى ذكر .

كذلك تبين أن هناك ٤٥ جهة نسب إليها تنفيذ مصادرات العامة بدءاً بالسلطان ، وانتهاء بالخدم ، وجاء على رأس هؤلاء شاد الدواوين الذى نسب إليه تنفيذ ٣٨ مصادرة ، وإذا أضيفت إليه مصادرات السلطان التى كان مختصا بتنفيذها يصبح رصيده ٨١ مصادرة . وإلى جانبه شارك نواب النيابة في تنفيذ ما لديهم من مصادرات ، ولكن بنسب قليلة باستثناء نائب دمشق الذى

نسب اليه تنفيذ ٧٧ مصادره ، منها ٦٢ مصادرة نفذها تنكز نائب الشام ابان حكم الناصر محمد . كذلك ساهم نظار الدواوين فى تنفيذ المصادرات وجاء على رأسهم ناظر الخاص الذى نفذ ٢٤ مصادرة منها ٢٠ مصادرة فى عهد الناصر محمد بن قلاوون . وتتباين الأرقام عقب ذلك فينسب الى الاستادار تنفيذ ٢٤ مصادرة ، والوالى ١٦ مصادرة ، والوزير ١١ مصادرة ، والدوادار عشر مصادرات . ورغم كل ذلك فهناك ٣٤ مصادرة مجهولة التنفيذ : ثمان منها فى عهد الغورى ، وست فى عهد الناصر فرج ، وخمس فى عهد الناصر محمد .

ومما لا شك فيه أنه فى المصادرات الجماعية للعامه بالمدن كان يساعد المنفذ فى اتمام عمله عرفاء الحارات وهذه الطائفة تشبه ما نسميهم اليوم بـ (شيخ الحصة) أو (شيخ الناحية) . حيث ان من مهام عمله الدراية التامة بمن يقطنون فى ناحيته ، وعليه تنفيذ بعض المهام الحكومية اذا ما كلف بذلك .

مبلغ المصادرات :

تنوعت مبالغ مصادرات العامة ما بين صامت وناطق وعقارات ومنقولات . فمحوت الأموال والمجوهرات والمواشى والأسلحة والحبوب والأجور والممتلكات السلع والتركات . هذا عدا مصادرة واحدة لم يرد بشأن مبلغها أى ذكر ووقعت فى عهد السلطان جقمق .

✽ **الأموال :** وشملت الدينائير والدراهم والأجور . فقد بلغت جملة الدينائير المصادرة من العامة ٣٣٥٧٧٨٠ ديناراً منها ٢١٥٦٠٠٠ دينار فى عهد المماليك البحرية و ١٢٠١٧٨٠ ديناراً فى عهد المماليك البرجية . وهذا يوضح أنه فى النصف الثانى من دولة المماليك افتقرت العامة وقلت أموالها مما انعكس على جملة

المبالغ المصادرة منهم . وقد جاء السلطان الناصر محمد على رأس السلاطين من حيث جملة الدنانير المصادرة في عهده ، يليه في ذلك الظاهر بيبرس ثم قنصوه الغورى . أما بالنسبة للدراهم فقد بلغ مجموع المصادر منها طوال عصر المماليك ٢١١٦٠٢٥٠٠ درهم وهو مبلغ كبير استحوذت المماليك البحرية على معظمه (٢١٢١٤٤٠٠٠ درهم) بينما حصل الجراكسة على مبلغ ضئيل بالنسبة لهم (٩٤٥٨٥٠٠ درهم) . ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراهم المصادرة في عهد المماليك البحرية جاءت من مصادرة واحدة وقعت في عام ٧٢٣ هـ من حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وحصل فيها مائتى مليون درهم عبارة عن تركة من التركات . وبهذه المصادرة ينفرد السلطان الناصر باحراز أكبر قدر من الدراهم اثناء حكمه . يليه في ذلك السلطان برقوق . ويلاحظ أنه بعد عهد السلطان الناصر مُرج عزت الدراهم في المصادرات ولم يرد لها ذكر — باستثناء عهد السلطان قايتباى — ولعل مرجع ذلك الى :

— انعدام التعامل بها بعد أن سادت الفلوس وغدت العملة الرسمية .

— انعدامها أصلا من البلاد بعد أن استنفدت الفضة من جراء سحب الأوربيين لهذا المعدن من الأسواق .

والى جانب الدنانير والدراهم تبين أن هناك العديد من المصادرات عبر عن مبلغها بكلمة « مال » ولم يذكر نوعه أو كميته وقد بلغ مجموع ذلك ٢٨٠ جملا و ٧ / ٢ ٩٣ مصادرة . وأكثر المصادرات من هذا النوع وقعت في عهد السلطان الغورى (٢٠ مصادرة) يليه السلطان قايتباى (١٢ مصادرة) . وبالنسبة للأجور فقد تعرضت العامة أحيانا للسخرة ومصادرة أجورهم . وهناك حالات قليلة تدل على ذلك في عهد كل من السلطان الأشرف

خليل والأشرف شعبان وأحيانا أخذت أجور أملاك العامة لعدد مختلفة : مثلا في عهد السلطان الناصر خرج بن برقوق أخذت أجرة الأملاك لمدة شهر ، وفي سلطنة الناصر محمد الثانية أخذت أجور أربعة أشهر ، وفي عهد كل من قايتباي والغوري أخذت أجور الأملاك لمدة سبعة أشهر .

كما أنه في بعض الأوقات فرضت أموال على الأفراد والحارات والأمدنة . مثلا في عهد الكامل شعبان فرض ١٥٠ درهما على كل فرد ، وفي سلطنة الناصر خرج الأولى فرض مائة درهم على كل فدان ، وفي سلطنة الغوري فرض ٢٠ درهما على كل فرد و ٥٠ أشرفيا على كل حارة ، ثم بعد فترة فرض ما بين ١ و ١٠ أشرفي على كل فرد .

✳ والى جانب ذلك صودرت **المجوهرات** بأصنافها المختلفة كالذهب والزمرد وقد وقع ذلك في سلطنة الناصر محمد الثالثة والمؤيد شيخ .

✳ أما **المواشي** فقد جاءت بصيغة الجمع في أربع مصادرات خلال عصر الماليك الجراكسة دون بيان لأنواعها ، وفيها عدا ذلك ذكر من أنواعها الخيل والغنم والجمال والبقر والجاموس — أخذت من العربان — كما يلي :

● **الخيـل** : ورد ذكرها في أربع مصادرات دون بيان عددها، بينما ذكرت مصادرات أخرى عددها . وما ذكر عدده بلغ ١٢٠١١٠ رأس خيل ، حصل منها السلطان الناصر محمد خلال سلطنته الثانية على ١٠٠٠٦٠ رأسا يتبعه والده قلاوون بمجموع ١٢٠٠ رأس ، ثم الظاهر جقق مائة رأس .

● **الغنم** : شأنها شأن الخيل ، إذ ذكرت في مصادرة واحدة دون بيان مددها بينما ذكرت في مصادرات أخرى أعدادها .

وبلغ اجمالي المصادر من الغنم ٣٨٦٢٠٠ رأس غنم ، منها ٢١٦٢٠٠ في سلطنة الناصر محمد الثانية ، ومائة ألف في عهد والده قلاوون ، تم أربعين ألفا في عهد المؤيد شيخ ، وثلاثين ألفا في عهد الناصر قزج .

● **الجمال :** صودر منها ٥٨٨٧٠ جملا ، منها ٥٢٨٧٠ في سلطنة الناصر محمد الثانية . وأربعة آلاف في عهد المؤيد شيخ ، ثم ألف في عهد كل من المنصور قلاوون وحفيده الناصر حسن .

● **الأبقار :** بلغ مجموع المصادر منها ٢٥٠٠٠ رأس في عهد اثنين من السلاطين فقط الأول هو السلطان الناصر محمد (١٦٠٠٠ بقرة) والثاني السلطان المؤيد شيخ (٩٠٠٠ بقرة) .

● **الجاموس :** ورد ذكره في مصادرة واحدة وقعت في عهد السلطان المؤيد شيخ وحصل منها على تسعة آلاف جاموسة .

ومن نافلة القول ان سلاطين المماليك عمدوا الى مصادرة هذه الثروات الحيوانية للحد من نفوذ وقوة قبائل العربان ، وذلك لما كانت تمثله هذه الثروات من حيز كبير في رأس مالهم .

● **الأسلحة :** جاء ذكرها في ثلاث مصادرات وقعت في عهد السلطان قلاوون وابنه الناصر محمد دون بيان لنوع هذه الأسلحة . ولكن في مصادرات أخرى وقعت في سلطنة محمد الثانية صودر من أنواعها ١٦٠٠ رمح و ١٢٠٠ سيف .

● **الحبوب :** ورد من أنواعها القمح والشعير . اذ صادر السلطان الناصر قزج بن برقوق شعير العامة مرتين دون تحديد للكمية المصادرة أما القمح فقد ذكرته مصادرة واحدة في سلطنة الناصر محمد الثانية ولم تحدد كميته ، أما في سلطنته الثالثة فقد وقع فيها مصادرة مائة ألف أردب من القمح .

● **الممتلكات :** ذكرت الأملاك الكلية في أربع مصادرات فقط دون الانصاح عن مكوناتها الجزئية . بينما تضمنت بعض المصادرات بيانا لبعض الممتلكات التي شملتها مثل : الأخشاب والتحف والرخام والعبيد والرقيق والعقارات والحواصل . فالأخشاب تعرضت للمصادرة مرتين لاستخدامها في عمل الأسطول أو الآلات الحربية ، أما التحف والرخام فقد صادرهما السلاطين لاستخدامهما في منشآتهم الخاصة ، وكذا استخدموا الرقيق والعبيد في الخدمة ، وأحيانا وزعهم السلاطين كهدايا على الأمراء والحاشية . أما العقارات والحواصل فقد تعرضت للمصادرة أوقات الاضطرابات ، أو عقابا ردعيا ضد بعض الأفراد وهدفت السلطة من وراء ذلك الى الاستيلاء على ما في هذه الحواصل من أموال وغيرها .

✽ **السلع الغذائية :** حتى المأكولات لم تستثن من المصادرة وعهد الحكام الى الاستيلاء عليها . مثالا في سلطنة الناصر محمد الثانية قام في احدى مصادراته للعامه بالاستيلاء على السمن والعسل ، وفي سلطنته الثالثة استولى على ٢٢.٤٢ قنطار قند . وفي عهد المؤيد شيخ أيضا صادر ألفي قنطار قند . كذلك في احدى المصادرات التي وقعت في الفترة الثالثة من حكم الناصر محمد استولى على السكر . وفي عهد المؤيد شيخ وقعت مصادرتان كانت محتوياتهما عبارة عن جرار من الخمر .

✽ **الموجود :** تبين من الحصر أن هناك ثمانى وعشرين مصادرة استولى فيها على الموجود جميعه . منها احدى عشرة مصادرة في عهد المظفر حاجى ، وخمس مصادرات في عهد الغورى .

✽ **التركات :** على الرغم من كثرة اشارات المصادر الى استيلاء السلاطين المماليك على التركات والموارث ، فإنه لم يرصد من ذلك سوى ١٥٣ مصادرة . فالسلطان قطز عندما أراد

السفر لمحاربة التتار استولى على ثلث التركات الأهلية . وعندما طالبت الممالك السلطانية في عام ٧٣٧ هـ بالكسوة والنفقة أمر السلطان ناصر النشو ناظر الخاص بتدبير ذلك فقام بتوقيع الحوطة على عدة تركات . اذ استولى على تركة نجم الدين محمد الأسعردى رغم أنه خلف زوجة وابناء ، كذلك صادر وديعة للأيتام كانت لدى الأسعردى قدرها ٥٠٠٠ درهم ، وفي عام ٧٣٩ هـ صادر النشو تركة بنيامين الثانى بطريك النصارى ، وتركة زوجة الأمير ناصر الدين بن الحسنى على الرغم من أن لها زوجا وبنتا واختا ، وصار تركة زوجة ظليظة الكاشف على الرغم من أن لها ولدا مدعيا بأن زوجها أخذ هذا المال من السلطان وتركه في بيتها . وفي نفس العام صودرت تركة أحد الاشخاص ويدعى السعيد بن الكردوش وقدرها ١٥٠٠ دينار . وفي تعليق ابن كثير (٢٣١) على وفاة نائب حلب سيف الدين قطلبشاه وصفه بأنه سييء السيرة بسبب مصادراته للتركات . وفي عام ٧٨٢ هـ توفى أحد التجار وخلف أرثا كبيرا فصادره الأتابك برقوق وختم على حواصله ولم يرع أولاده . وفي عام ٨٠٦ هـ توفى أحد كبار تجار الكارم وهو الخواجا برهان الدين المحلى فاقترسم تركته سلطان اليمن وسلطان مصر . ويبدو أن التركية كانت كبيرة جدا لأن شهود القيمة فقط قدر أجرهم بمبلغ ٧٠٠٠ درهم (٢٣٢) وفي عام ٩١٦ هـ احتاط الغورى على تركة زوجة الأتابكى قائم التاجر .

من هذه الأمثلة وغيرها الواردة بالجدول يتبين أن كثيراً من السلاطين حرصوا على مصادرة التركات لما كانت تحويه من ثروات كبيرة ضاربيين بحق الورثة الشرعيين عرض الحائط . ورغم أن العصر كن مليئا بمشايخ الاسلام فإنه لم يتضح لأحدهم موقف معين تجاه هذه المسألة وأن أنكروها في كتاباتهم .

(٢٣١) البداية ، ج ١٤ ، ص ٢٣١ .

(٢٣٢) ابن الصبرنى : نزهة ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

مودع المصادرات :

تبين من خلال الحصر المرافق أن ٩٠/٦ مصادرات العامة كان مجهول الايداع ولم يرد بشأنها رأى قاطع . حيث تبين أن ٣٠٤ مصادرات جهل مودعها ، بينما هناك ٣٦ مصادرة توزعت ما بين عدة أماكن : بيت المال وأودع به خمس مصادرات ، السلطان وديوانه وخزائنه ١٢ مصادرة . وهناك بعض المصادرات وزعت على الآخرين : فحصل المالِك على عائد مصادرتين ، وحصل الجند على خمس مصادرات ونصف ، ونائب القديس على مصادرة ، ونائب دمشق على أربع مصادرات ، ولكل من مقدم العشير والمحتسب مصادرة .

وعلى الرغم من قلة المعلومات فانها تشير الى أن العائد الأكبر من المصادرات ذهب الى السلطان وجوامله

نهايات المصادرين :

تباينت نهايات المصادرين من العامة بين عدة عقوبات :

● **القتل** : تبين أن هناك ستة من المصادرين قتلوا دون تحديد وسيلة قتلهم ، بينما فصلت مصادرات أخرى طرق القتل مثل :

(أ) القتل توسيطا : وعوقب بذلك ٢١ مصادرا منهم عشرون في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون . وفي احدى مصادرات الناصر محمد الجماعية عام ٦٨٩ هـ للعربان وسط عشرة آلاف منهم .

(ب) القتل عن طريق الضرب : وعوقب بذلك شخصان احدهما في عهد بيبرس والثاني في عهد قايتباي .

(ج) القتل حرقا : وعوقب به مصادر واحد في عهد السلطان
الناصر محمد بن تلاوون .

(د) القتل خنقا : وعوقب به مصادر واحد في عهد السلطان
الناصر فرج بن برقوق .

(هـ) القتل والرمي للكلاب : وعوقب به مصادر واحد في عهد
السلطان الناصر بن تلاوون .

(و) القتل صلبا : وعوقب به عشرون مصادرا في عهد
السلطان الناصر محمد .

✽ **الهرب** : هرب تسعة من المصادرين خوفا من العقاب ولم
يلحق بهم أى أذى بدنى .

✽ **السجن** : تعرض أربعة عشر مصادرا لعقوبة السجن
بسبب مماطلتهم في السداد .

✽ **النفى** : لم ترصد الجداول سوى حالتى نفى فقط أخرج
أصحابها من البلاد أو من محل أقامتهم .

✽ **الأسر** : تشير النتائج الى أن هناك حالتين فقط أسر
أصطابهما . احدهما فى عصر الناصر محمد ، وكانت جماعية وقعت
للعربان وأسر فيها ١٦٠٠ أعزأبى .

✽ **الافراج** : أفرج عن عشرين مصادرا دون المساس بهم
عقب سداد ما قرر عليهم .

✽ **الوفاة الطبيعية** : توفى أحد عشر مصادرا وفاة طبيعية
أثناء مصادرتهم .

والى جانب ذلك كانت هناك عقوبة الاعتقال اجراء أوليا في
العقاب ، وكان يتبع ذلك ضرب ثم تشهير ، وربما ترتب على ذلك

جرح المعاقب من شدة ما الحق به . كما تبين أن هناك حالة واحدة
في عهد السلطان الغوري انتحر صاحبها شنفًا .

والى جانب ما سبق أظهرت النتائج أن هناك ١٧٨ حالة
مصادرة لم تعرف نهاية أصحابها ، وظل مصيرهم مجهولاً . منهم
ثمانية وعشرون مصادراً في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وستة
وعشرون مصادراً في عهد الغوري ، وثلاثة وعشرون مصادراً في
عهد قايقباي . الى آخر ذلك كما هو موضح بالحصص المرفق .

(تم الجزء الأول)

(ويليه الجزء الثاني)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
تقديم	٧
مقدمة	١٧
الفصل الأول : (طبيعة المصادرات وأسبابها في عصر الماليك)	٥٩
- طبيعة المصادرة ونطاقها	٦٢
- تطبيقات المصادرة	٦٥
- سلطة اصدار الأمر بالمصادرة	١٢٥
- أنواع المصادرات	١٢٧
- أشكال المصادرات	١٣٧
- اجراءات تنفيذ المصادرة	١٤٩
- مكونات المصادرات وجهة ايداعها وكيفية تسجيلها	١٩٠
- نهايات المصادرين	٢٠٤
الفصل الثاني : (المصادرات ورجال الدولة)	٢١٧
- تعريف رجال الدولة ووظائفهم	٢١٩
مصادرة ج ١ -	٣٦٩

الموضوع	الصفحة
– أحوال الجهاز الحكومى فى ضوء المصادر	١٢٢٨
– الشق التطبيقى لمصادر رجال الدولة	٢٤٣
(العدد – الوظائف – النوع – الأسباب – المنفذ – المبلغ – المودع – النهاية)	
الفصل الثالث : (المصادر وياقى طوائف الشعب)	٢٨٧
– التعريف بهذه الطوائف	٢٨٩
– العلاقة الطردية بين مصادرات أهل الدولة والعامة	٣٠٦
– موقف رجال الدين من المصادر التى تعرض لها العامة وموقف العامة من المصادر التى تعرض لها رجال الدولة	٣١٣
– أثر المصادر على باقى طوائف الشعب	٣٢٧
– الشق التطبيقى لمصادر العامة وبيان موقف الكتاب والمؤرخين من مصادرات السلاطين لفتات العامة	٣٤٣

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د ° عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر :
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د ° محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في المصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د ° عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د ° علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د ° محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية :
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكدوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،
د. علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى في مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. علي السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي :
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،
د . نوفيقي الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ٢ امام
التصوف في مصر : الشعراني ،
د . نوفيقي الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،
د . سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر : ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

- ٣٠ - الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٠
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجميى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشى ،
١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

- ٥٠ - الصحاح المصرية والفضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
د . سهير استندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عن الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الاقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي في ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الدمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣

- ٥٩ - الرسامة الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦٩) ، د
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د سهام نصسار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في أبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل اللمة في الاسلام ،
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
أعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمنية أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والميدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر
الفرعوني ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجبال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي (١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبي ، ١٩٩٥

- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ،
١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدّها للنشر د. عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية
د. محمد سنيد محمد

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ. د. عبد العزيز صالح ، أ. د. جمال مختار ،
أ. د. محمد إبراهيم بكر ، أ. د. إبراهيم نصحي ،
أ. د. فاروق القاضي ، أ. د. عبد العظيم
رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال
منصور

- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
٥٠ تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. علي بركات
- ١٠٤ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٥٥ -
١٩٨٧
د. أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢
د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث
تأليف : دليب هيرو - ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٧/٧٣٤٢

ISBN — 977 — 01 — 5227 — 7

تناول الباحث فى هذه الدراسة جذور مصادرة الأملاك لدى سلاطين المماليك، والتعرف على مفهومها وأسبابها وأشكالها، وتطبيقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضحايا المصادرات من أرباب السيف أو القلم أو الوظائف الدينية، وأنواع المصادرات التى تعرض لها رجال الدولة، وطوائف المجتمع المختلفة. وموقف العامة من المصادرات، وكذا موقف رجال الدين، وما ترتب على المصادرات من آثار اقتصادية واجتماعية، ونتائجها على النشاط التجارى والصناعى، وعلى العامة وعلى الدولة وعلى الأوقاف. ولم ينس الباحث تذييل دراسته بجداول توضح عدد المصادرات ونوعها، ومنفذيها، وأسباب توقييعها، وقيمتها، وجهة ايداعها، وما آل اليه مصيرها.

والدراسة على هذا النحو، تعد دراسة موسوعية بكل المعايير.